



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة-



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:/2021

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دعم المشروعات الفلاحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر
-ولاية تبسة أنموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية
تخصص: تمويل التنمية

تحت إشراف الدكتورة:

إعداد الطالب:

بوظرة فضيلة

بوهلال محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. عبد المالك مهري	أستاذ محاضر - أ -	جامعة العربي التبسي - تبسة-	رئيسا
د. فضيلة بوظرة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة العربي التبسي - تبسة-	مشرفا ومقررا
د. طه بن الحبيب	أستاذ محاضر - أ -	جامعة العربي التبسي - تبسة-	ممتحنا
د. رياض موساوي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة العربي التبسي - تبسة-	ممتحنا
د. الطاهر تواتية	أستاذ محاضر - أ -	جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي-	ممتحنا
د. عبد الحميد بن الشيخ	أستاذ محاضر - أ -	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:
{من لم يشكر الناس لم يشكر الله}

رواه الترمذي

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة بوظورة فضيلة على قبولها الإشراف علي، وعلى ما بذلته من جهد في متابعة هذا العمل، وما قدمته من نصائح وتوجيهات علمية أنارت بها طريقي لإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور الوافي الطيب على كل مساعداته القيمة ومدته لي ليد العون في جميع الأوقات.

هذا ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وتحملهم عناء قراءتها.

وفي الأخير أوجه شكري لكل الأساتذة والباحثين الذين استفدت من علمهم واقتبست من أعمالهم، وإلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث بصورته النهائية من قريب أو من بعيد.

"فإن أصبت فبفضل الله.. وإن أخطأت فالكامل لله وحده"

إهداء

يسعدني أن أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في
عمرهما...

إلى جميع إخوتي...

إلى كل الأهل والأقارب...

إلى كل الأصدقاء والرفقاء والزملاء...

إلى كل من علمني حرفاً في هذه الحياة...

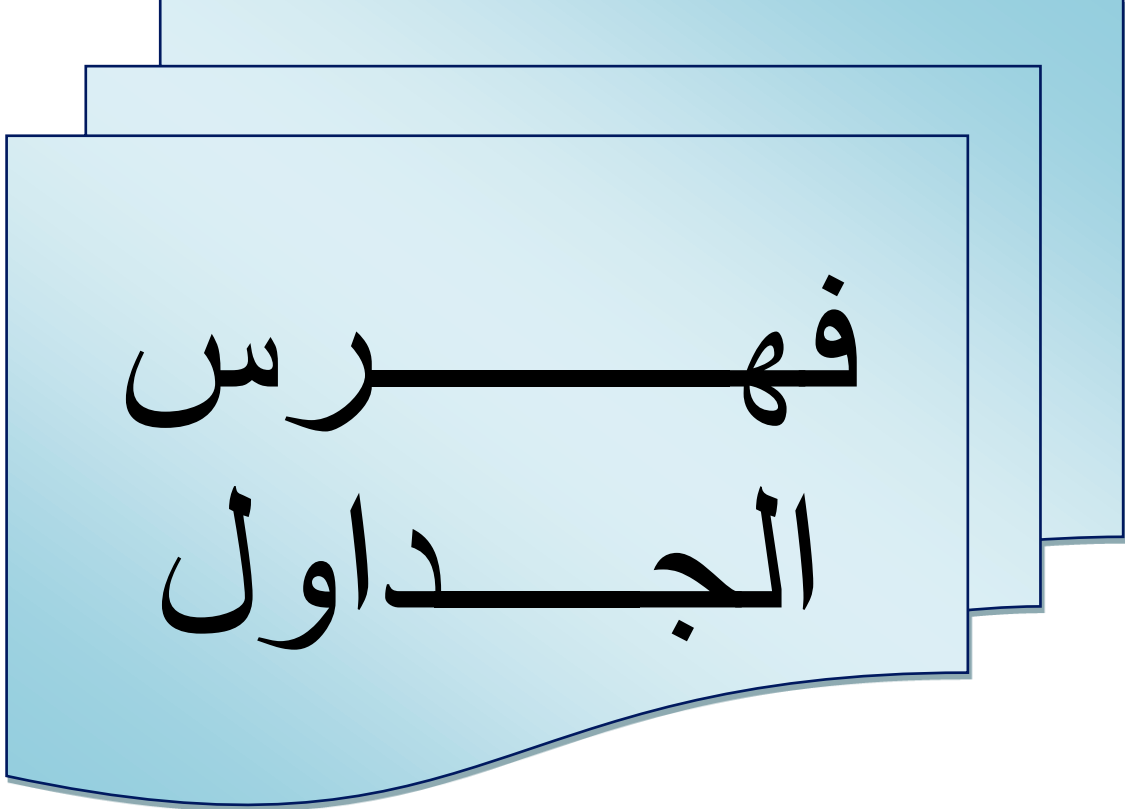


فهرس
المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرهان
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XIV	فهرس الملاحق
XVI	قائمة المختصرات
أط	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: التنمية المحلية في الجزائر
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المحلية
03	المطلب الأول: مدخل لمصطلح التنمية
07	المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية
10	المطلب الثالث: مبادئ ونظريات التنمية المحلية
14	المبحث الثاني: مقومات التنمية المحلية
14	المطلب الأول: الإدارة المحلية
18	المطلب الثاني: التمويل المحلي
22	المطلب الثالث: المشاركة الشعبية
26	المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر
26	المطلب الأول: الإدارة المحلية في الجزائر
30	المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المحلية في الجزائر
34	المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر
37	المبحث الرابع: قطاع الفلاحة كمدخل للتنمية في الجزائر
37	المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية
41	المطلب الثاني: ماهية القطاع الفلاحي
44	المطلب الثالث: القطاع الفلاحي الجزائري
49	خلاصة الفصل الأول
50	الفصل الثاني: واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر
51	تمهيد

52	المبحث الأول: سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1962-1999)
52	المطلب الأول: ماهية التمويل الفلاحي
57	المطلب الثاني: التمويل الفلاحي خلال نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979)
62	المطلب الثالث: التمويل الفلاحي بين مرحلة الإصلاح وإعادة الإصلاح (1980-1999)
67	المبحث الثاني: التمويل الفلاحي بالجزائر في ظل المخططات التنموية (2000-2019)
68	المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)
71	المطلب الثاني: برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية (2005-2009)
76	المطلب الثالث: برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010-2019)
84	المبحث الثالث: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر
85	المطلب الأول: ماهية الدعم الفلاحي
92	المطلب الثاني: الدعم الفلاحي عن طريق المؤسسات المالية والبنكية
99	المطلب الثالث: الدعم الفلاحي عن طريق مؤسسات دعم تشغيل الشباب
103	المبحث الرابع: صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر
104	المطلب الأول: صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (1990-1999)
107	المطلب الثاني: صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (2000-2009)
113	المطلب الثالث: صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (2010-2019)
119	خلاصة الفصل الثاني
120	الفصل الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في الجزائر
121	تمهيد
122	المبحث الأول: الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)
122	المطلب الأول: الإنتاج النباتي في الجزائر
128	المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني في الجزائر
137	المطلب الثالث: نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر
142	المبحث الثاني: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الاقتصاد الوطني في الجزائر
143	المطلب الأول: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج المحلي الخام
149	المطلب الثاني: أثر دعم المشروعات الفلاحية على التشغيل
155	المطلب الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الناتج المحلي الإجمالي
160	المبحث الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الصادرات والواردات الفلاحية في الجزائر
160	المطلب الأول: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الصادرات الفلاحية
170	المطلب الثاني: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الواردات الفلاحية

179	المطلب الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الميزان التجاري الفلاحي
185	المبحث الرابع: أثر دعم المشروعات الفلاحية على العقار الفلاحي في الجزائر
185	المطلب الأول: سياسات التنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (1962-1986)
190	المطلب الثاني: سياسات التنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (1987-2009)
195	المطلب الثالث: سياسات التنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (2010-2017)
202	خلاصة الفصل الثالث
203	الفصل الرابع: أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة
204	تمهيد
205	المبحث الأول: مقومات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة
205	المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والفلاحية لولاية تبسة
209	المطلب الثاني: وضعية العقار الفلاحي في ولاية تبسة
213	المطلب الثالث: المحيطات الفلاحية في ولاية تبسة
216	المبحث الثاني: آليات الدعم الفلاحي في ولاية تبسة
216	المطلب الأول: صناديق الدعم الفلاحي بولاية تبسة
221	المطلب الثاني: المؤسسات المالية والبنكية بولاية تبسة
226	المطلب الثالث: التكوين والإرشاد الفلاحي بولاية تبسة
229	المبحث الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة
230	المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة
233	المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة
236	المطلب الثالث: تطور معدلات نمو الشعب الفلاحية في ولاية تبسة
240	المبحث الرابع: دعم المشروعات الفلاحية وأهميتها في التنمية المحلية لولاية تبسة
240	المطلب الأول: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الاستثمار الفلاحي في ولاية تبسة
244	المطلب الثاني: أثر دعم المشروعات الفلاحية على النمو الاقتصادي في ولاية تبسة
249	المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة
252	خلاصة الفصل الرابع
253	الخاتمة العامة
262	ثبت المراجع
272	الملاحق
	الملخص



فهرس
الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	وضعية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (1962-1979)	60
02	وضعية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (1980-1989)	64
03	وضعية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (1990-1999)	66
04	برنامج التجديد الفلاحي	77
05	برنامج التجديد الريفي	79
06	برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية (PRCHAT)	81
07	منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر	93
08	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)	94
09	القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة (2005-2006)	95
10	الاستثمارات الممولة بالاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية خلال الفترة (2004-2007)	96
11	تطور إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2006-2012)	98
12	تطور عدد المشروعات الاستثمارية الفلاحية المودعة لدى وكالة (ANDI) في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)	100
13	عدد المشروعات الفلاحية الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف (ANSEJ) (منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)	101
14	عدد القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي من طرف (ANGEM) (منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)	102
15	عدد المشروعات الفلاحية الممولة من طرف (CNAC) (منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)	103
16	تطور المخصصات المالية لصناديق الدعم خلال الفترة (1990-1999)	106
17	تطور إجمالي مخصصات صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة (2000-2009)	112
18	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	122
19	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	125
20	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	127
21	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002-2005)	129
22	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2006-2009)	132

134	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	23
135	تطور عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	24
137	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	25
139	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	26
141	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	27
143	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	28
145	تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	29
147	أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2019)	30
149	تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	31
151	تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	32
153	تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	33
155	تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	34
157	تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	35
158	تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	36
161	تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	37
164	تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	38
167	تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	39
170	تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	40
174	تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	41
177	تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	42
180	تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	43
182	تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	44
183	تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	45
194	تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1998-2009)	46
200	تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	47
209	التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة	48

فهرس الجداول

211	استصلاح الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة	49
212	وضعية أراضي الاستغلال الفلاحية غير المنتجة في ولاية تبسة	50
214	المحيطات الفلاحية الصغيرة في ولاية تبسة	51
214	المحيطات الفلاحية الكبيرة في ولاية تبسة	52
214	توزيع المحيطات الفلاحية الكبيرة في ولاية تبسة	53
217	الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FNRDA/FNDIA/FNDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2000-2018)	54
218	حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FNRDA/FNDIA/FNDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2000-2018)	55
219	الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FLDDPS) في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018)	56
220	الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FDRMVT) في ولاية تبسة خلال الفترة (2000-2018)	57
222	تطور عدد قروض الرفيق الممنوحة في ولاية تبسة خلال الفترة (2015-2018)	58
223	تطور عدد قروض التحدي الممنوحة في ولاية تبسة خلال الفترة (2015-2018)	59
224	تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANDI) في ولاية تبسة خلال الفترة (2012-2019)	60
225	تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANSEJ) في ولاية تبسة خلال الفترة (1998-2016)	61
226	تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANGEM) في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2015)	62
227	برنامج الإرشاد الفلاحي المنجز في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)	63
228	المعاهد ومراكز التكوين الفلاحي التي تنتمي إليها ولاية تبسة	64
230	تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)	65
233	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)	66
236	متوسط معدل النمو السنوي للشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2018)	67
238	قيمة الشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الموسم الفلاحي (2016/2017)	68
241	الأقطاب الفلاحية في ولاية تبسة	69
243	حصيلة المستثمرات الفلاحية في ولاية تبسة	70

فهرس الجداول

244	تطور الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018)	71
245	تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)	72
247	تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018)	73
250	الإجراءات المتخذة والواجب اتخاذها لحل مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة	74



فهرس
الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	124
02	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	126
03	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	128
04	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002-2005)	131
05	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2006-2009)	133
06	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	136
07	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	138
08	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	140
09	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	142
10	تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	144
11	تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	146
12	تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	148
13	تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	150
14	تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	152
15	تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	154
16	تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	156
17	تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	157
18	تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	159
19	تطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	163

166	تطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	20
169	تطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	21
173	تطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	22
176	تطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	23
179	تطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	24
181	تطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	25
182	تطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	26
184	تطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	27
207	المناطق الطبيعية لولاية تبسة	28
208	الإمكانات الفلاحية لولاية تبسة	29
210	توزيع الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة	30
213	وضعية المحيطات الفلاحية في ولاية تبسة	31
215	توزيع المحيطات الفلاحية الكبيرة في ولاية تبسة	32
219	حصيلة الدعم الفلاحي عن طريق (FNDA/FNDIA/FNRDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2000-2018)	33
223	عدد القروض الممنوحة من صيغة قرض الرفيق وقرض التحدي في ولاية تبسة	34
232	تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)	35
238	متوسط معدل النمو السنوي للشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2018)	36
239	قيمة الشعب الفلاحية الرئيسية في ولاية تبسة خلال الموسم الفلاحي (2016/2017)	37
242	الأقطاب الفلاحية في ولاية تبسة	38

فهرس الأشكال

245	تطور الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018)	39
246	تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)	40
248	تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018)	41

فهرس

الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	PRESENTATION GENERALE DE WILAYA	273
02	PRINCIPAUX INDICATEURS DE DEVELOPPEMENT	275
03	IMPACTS	277
04	CARTE WILAYA DE TEBESSA	279
05	PERSPECTIVES	280
06	SITUATION DES PERIMETRES DE CONCESSION	281
07	PROGRAMME DE SOUTIEN SUR FNRDA FNDIA ET FNDA (2000-AU 30/09/2018)	282
08	PROGRAMME DES FORMATIONS (PRCHAT 2) – ITMAS GUELMA 2017-2018	283

قائمة

المختصرات

المختصرات	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
ANC	Agence National du Cadastre	الوكالة الوطنية لمسح الأراضي
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
APFA	Accession à la Propriété Foncière Agricole	قانون الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BNEDER	Bureau Nationale d'Etudes pour le Développement Rural	المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية
CCLS	Coopérative des Céréales et des Légumes Secs	التعاونية المحلية للحبوب والبقول الجافة
CF	Conservation des Forêts	محافظة الغابات
CMA	Crédit Mutuel Agricole	القرض التعاضدي الفلاحي
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CNIAAG	Centre Nationale de l'Insémination Artificielle et de l'Amélioration Génétique	المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

قائمة المختصرات

CRMA	Caisse Régionale de Mutualité Agricole	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
DSA	Direction des Services Agricole	مديرية المصالح الفلاحية
ENAF	Ecole Nationale des Forets	المدرسة الوطنية للغابات
ERGR	Entreprise Régionale du Génie Rural	المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية
FDRMVTTC	Fonds de Développement Rural et de la Mise en Valeur des Terres par la Concession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FGA	Fond de Garantie Agricole	صندوق الضمان الفلاحي
FGCA	Fonds de Garantie Contre les Calamités Agricoles	صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية
FGPPA	Fond de Garantie Prix des Produits Agricoles	صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي
FLDDPS	Fonds de Lutte contre la Désertification et Développement du Pastoralisme Steppe	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
FSAEPEA	Fonds Spécial d'Appui aux Eleveur et Petits Exploitants Agricoles	صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين
FNDA	Fonds Nationale de Développement Agricole	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
FNDIA	Fonds Nationale de Développement de l'Investissement Agricole	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRDA	Fonds Nationale de Régulation et de Développement Agricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

قائمة المختصرات

FNRDPA	Fonds Nationale de Régulation et Développement de la Production Agricole	الصندوق الوطني للضبط وتنمية الإنتاج الفلاحي
FPZS	Fonds de la Promotion Zoo Sanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية
FPZSPP	Fonds de la Promotion Zoo Sanitaire et de la Protection Phytosanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية
GCA	Générale des Concessions Agricoles	الهيئة العامة للامتيازات الفلاحية
HCDS	Haut-Commissariat au Développement de la Steppe	المحافظة السامية لتطوير السهوب
ITMAS	Instituts de Technologie Moyen Agricole Spécialisés	المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص
MADR	Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
ONTA	Office National des Terres Agricoles	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
PCD	Plan Communaux de Développement	المخطط البلدي للتنمية
PIB	Produit Intérieur Brut	الناتج المحلي الإجمالي
PNDA	Plan Nationale de Développement Agricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	Plan Nationale de Développement Agricole et Rural	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
PPDRI	Projets de Proximité de Développement Rural Intégré	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة
PRCHAT	Programme de Renforcement des Capacités Humaines et Appui Technique	برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني
PSD	Programmes Sectoriel Décentralisé	البرنامج القطاعي للتنمية

قائمة المختصرات

SALEM	Société Algérienne de Leasing Mobilier	الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات
SYRPALAC	Système de Régulation des Produits Agricoles de Large Consommation	نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك

المقدمة العامة

تمهيد

تعتبر مشكلة التنمية من أكبر التحديات التي تواجه جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، فهي تسعى للوصول إلى تنمية شاملة وحقيقية تحقق من خلالها ازدهار مجتمعاتها المحلية وتطورها، فكان الهدف في بداية الأمر هو تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي ستعكس حتما على رفاهية المجتمع وتطوره واستقراره، إلا أن أغلب التجارب التنموية في العديد من البلدان أثبتت أن تحقيق التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافي لتحقيق التنمية الشاملة، فالتنمية الاقتصادية وإن كانت تلبى الحاجيات الإنسانية في شقها الاقتصادي، إلا أنها تبقى عاجزة أمام الحاجيات الاجتماعية والثقافية والسياسية والتي أصبحت لا تقل أهمية عن الحاجيات الاقتصادية، وهذا ما دفع إلى البحث عن سبل جديدة وحديثة تلبى هذه الحاجيات وتحققها، ومن هنا ظهر مصطلح التنمية المحلية الذي أعطى اهتماما كبيرا للمجتمعات المحلية وقدم حلول ناجعة للحكومات في رسم السياسات والبرامج التنموية، هذا ما أدى إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية وأهدافها والمبادئ التي تقوم عليها، وأخذ مفهوم التنمية المحلية في التطور في إطار تطور فكرة التنمية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين بحثت جميع الدول عن سبل النهوض بمجتمعاتها المحلية.

هذا وفي إطار المسعى نحو تحقيق التنمية المحلية لجأت معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية إلى الاعتماد على القطاع الفلاحي لتحقيق هذا الهدف، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحساسة في كل اقتصاد، وهذا الدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية المحلية، وذلك من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية عن طريق الاستثمار في المشروعات الفلاحية، وكذا تعتبر مخرجات القطاع الفلاحي مدخلات لقطاعات أخرى مثل قطاع الصناعة كتوفير المواد الأولية، وهذا ما يعكس المساهمة الكبيرة للنتائج الفلاحي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما يواجه القطاع الفلاحي العديد من المخاطر أبرزها ضعف التمويل وانخفاض القروض البنكية الموجهة لتمويل المشروعات الفلاحية إضافة للعوامل المناخية الصعبة مثل الجفاف والفيضانات التي تؤثر على المردودية الإنتاجية للقطاع، لذا تلجأ معظم الدول إلى تطبيق سياسة الدعم الفلاحي بأشكاله المختلفة عن طريق التدخل في النشاط الاقتصادي بتوفير الاحتياجات المالية والتقنية اللازمة التي يحتاجها الفلاح في نشاطه، وكذا حماية القطاع الفلاحي من الأزمات الاقتصادية وتحفيز المنتجات الفلاحية المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية عن طريق استخدام آليات متعددة كتخفيض الفوائد على القروض والإعفاء الضريبي وإلغاء الرسوم الخاصة بالتصدير.

كما تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة للنهوض بقطاعها الفلاحي، باعتباره ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني وبديل حقيقي لقطاع المحروقات، حيث تسعى من خلال القطاع الفلاحي لتقليل هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني الذي يساهم بـ 98% من الناتج المحلي الإجمالي، لهذا عملت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى الآن على الاعتماد على مجموعة من السياسات والإصلاحات الفلاحية المتعاقبة

التي تهدف من خلالها لتنمية القطاع الفلاحي وتحقيق أقصى مردودية له، بالإضافة لمجموعة من القوانين التي تنظم العقار الفلاحي في الجزائر حيث يعتبر القاعدة الأساسية التي تركز عليها جميع النشاطات الفلاحية، ومن أجل إنجاز هذه السياسات رصدت الدولة مخصصات مادية معتبرة بالإضافة إلى توفير موارد بشرية هامة من أجل إدارة البرامج، واتخذت تدابير تحفيزية لفائدة الفلاحين قصد تحقيق الأهداف المسطرة من هذه الإصلاحات.

ويحظى الدعم الفلاحي بأهمية بالغة في الجزائر، حيث ركزت عليه الدولة كوسيلة فعالة لتمويل سياساتها وبرامجها الفلاحية، واعتمدت عليه بشكل أكبر في تطبيق البرامج الجديدة في إطار المخططات التنموية، واعتمدت الدولة الجزائرية في تطبيق الدعم الفلاحي على مجموعة من الوسائل والآليات المباشرة وغير مباشرة، أبرزها صناديق الدعم الفلاحي وبرنامج الإرشاد الفلاحي ومعاهد تكوين الفلاحين والإطارات، كما اعتمدت أيضا على مجموعة من المؤسسات المالية أبرزها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية تمويل المشروعات الفلاحية بالقروض وتوفير السيولة اللازمة التي يحتاجها المستثمرين والفلاحين في نشاطهم. هذا وتزخر ولاية تبسة بموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة من تربة ومياه وغطاء نباتي معتبر، وكذا تتميز بتنوع في أقاليمها الجغرافية حيث تتوفر على مساحات معتبرة من التلال والهضاب شمالا والجنال في الوسط وأراضي شبه صحراوية جنوبا، كل هذه الموارد والمميزات يجعل من الولاية منطقة فلاحية بامتياز ويدفعها لتحقيق تنمية محلية من خلال الاعتماد على القطاع الفلاحي، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار في مختلف المشروعات الفلاحية من خلال البرامج والسياسات الفلاحية المسطرة من طرف الدولة، وكذا انتهاج وتطبيق سياسة الدعم الفلاحي لتقوية هذا القطاع معتمدة في ذلك على مجموعة من الآليات المالية والتقنية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بجميع شعبه لتحقيق الأمن الغذائي وخلق مناصب شغل لتخفيض معدلات البطالة المرتفعة خاصة في الأرياف والمساهمة في النمو الاقتصادي ومنه تحقيق التنمية المحلية للولاية الحدودية.

1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتمحور الإشكالية الرئيسية المطروحة كالتالي: ما هو تأثير سياسة دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في الجزائر؟ وما واقع ذلك في ولاية تبسة؟
2. التساؤلات الفرعية: يمكن من خلال الإشكالية الرئيسية للدراسة طرح أسئلة فرعية على النحو التالي:
 - ما المقصود بالتنمية المحلية؟ وماهي أهم مقوماتها؟
 - هل السياسات والإصلاحات التي طبقتها الجزائر على القطاع الفلاحي كانت كافية لحل المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع؟
 - هل سياسة الدعم الجديدة التي انتهجتها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، نجحت في تشجيع الاستثمار في المشروعات الفلاحية؟
 - ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الاقتصاد الوطني في الجزائر؟
 - ما مدى تطبيق برامج وسياسات الدعم الفلاحي في ولاية تبسة؟

3. فرضيات الدراسة: وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: "تعتبر التنمية المحلية في الجزائر خطوة أساسية لتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن"؛
- الفرضية الثانية: "من أهم أسباب فشل الإصلاحات والسياسات في القطاع الفلاحي التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الآن، هو انخفاض قيمة المخصصات المالية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات"؛
- الفرضية الثالثة: "إن سياسة الدعم الفلاحي التي اعتمدها الجزائر في السنوات الأخيرة (في إطار المخططات التنموية)، نجحت في جعل القطاع الفلاحي بديل حقيقي لقطاع المحروقات"؛
- الفرضية الرابعة: "إن النجاح في تسيير القطاع الفلاحي في الجزائر يمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في المنتجات النباتية والحيوانية الضرورية وبالتالي الانتقال تدريجيا للتنمية المحلية لكل مناطق البلاد"؛
- الفرضية الخامسة: "إن الإمكانيات التي يزخر بها القطاع الفلاحي في ولاية تبسة تؤهله للعب الدور الأساسي في تحقيق التنمية المحلية"؛
- الفرضية السادسة: "تمويل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من خلال البرامج المتعددة مكنه من تحقيق تنمية محلية للمنطقة".

4. دوافع اختيار الدراسة: يمكن حصر أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة في النقاط التالية:

- ارتباط الموضوع بتخصص الدراسة؛
- تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كأداة فعالة لدفع عجلة التنمية في الاقتصاد، وبديل مثالي لقطاع المحروقات في الجزائر؛
- التعرف على جميع البرامج وسياسات الدعم الفلاحي التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الآن؛
- إبراز دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تبسة، باعتبارها منطقة فلاحية بامتياز وذلك لما تزخر به من إمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة.

5. أهمية الدراسة: يستمد الموضوع أهميته من طبيعة الدراسة التي تعنى بموضوع مهم في مجال الاقتصاد، حيث يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الأساسية التي تشكل الاقتصاد الجزائري لهذا يتمتع بأهمية كبيرة لدى الدولة التي وفرت كل إمكانياتها لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي، وتركز الدراسة على تشخيص وتحليل واقع الدعم الفلاحي في الجزائر، من خلال مختلف السياسات والإصلاحات التي اعتمدت عليها الجزائر خلال عقود من الزمن لتمويل القطاع الفلاحي، وتكمن أهمية الموضوع أيضا في دور دعم المشروعات الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، من خلال مجمل الآليات المالية والتقنية التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية من أجل دعم هذه المشروعات، كما هو الحال في جميع دول العالم التي تعتمد وبشكل

كبير على دعم القطاع الفلاحي لتحقيق أهداف التنمية، فالجزائر مثلها مثل باقي دول العالم معنية بالتركيز على دعم المشروعات الفلاحية لما تتمتع به من إمكانيات تؤهلها لتحقيق التنمية المحلية.

6. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- إلقاء الضوء على أهمية الدعم الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية من خلال المشروعات الفلاحية؛
- التعرف على السياسات الإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل دعم المشروعات الفلاحية ومدى أثرها على تحقيق التنمية المحلية،
- تحليل نتائج تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني؛
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في ولاية تبسة بالإضافة إلى تحليل مصادر تمويل هذا القطاع ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية في الولاية.

7. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة وتطلعاتها، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في طرح المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية وسياسة الدعم الفلاحي، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من خلال القطاع الفلاحي بولاية تبسة.

8. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1.8. الحدود المكانية: تم دراسة هذا الموضوع على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تبسة-، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تبسة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تبسة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة.

2.8. الحدود الزمنية: تم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة (2017-2021).

9. الدراسات السابقة: بعد الاطلاع على بعض الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الدعم الفلاحي وكذلك التنمية المحلية، تم اختيار البعض منها كدراسات تتماشى وموضوع الدراسة نذكر منها:

1.9. الدراسات السابقة باللغة العربية: نوجز أهمها فيما يلي:

1.1.9. دراسة غردي محمد بعنوان: "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة الجزائر، 2012/2011.

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الاقتصادية والتطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ومدى تأثيرها على الاستثمارات الزراعية وكذا التطرق إلى أشكال الدعم التي تضمنتها السياسة الزراعية بعد التسعينات، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير المحظور في اتفاقية الزراعة، وأخيرا إبراز أهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وأهم الالتزامات والحقوق التي توفرها هذه الاتفاقيات للدول النامية ومنها الجزائر. من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن

التنمية الزراعية تمثل إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعياً وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع. كما أبدت الجزائر إرادة قوية في تطوير وترقية الاستثمار بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي، وسن العديد من القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة والمشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، وإنشاء النظام المؤسسي المؤطر له، وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، واهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشياً والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، إن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يعني التوقيع على جميع اتفاقيات المنظمة دون استثناء، منها اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، مما يترتب عليه الحصول على مجموعة من الحقوق والالتزامات، ينتج عنها آثار إيجابية وأخرى سلبية على القطاع الزراعي، وتكون أكثر سلبية على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر؛

2.1.9. دراسة مجولين دهينة بعنوان: "استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017.

تناولت هذه الدراسة البحث في إمكانية ضبط استراتيجية تمويل للقطاع الزراعي، التي يجب على الجزائر أن تنتهجها للحصول على الموارد المالية اللازمة وزيادة تعبئتها من جميع المصادر الذاتية والخارجية، مع حسن التوقيت لضمان زيادة مداخيل الفلاحين ومكافحة الفقر والسعي لوصول المنتجات الوطنية للأسواق العالمية في ظل الأحكام التي تفرضها منظمة التجارة العالمية التي تسعى للانضمام إليها، وعدم استقرار الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات، واعتمدت هذه الدراسة على مدخل التمويل عن طريق سلسلة القيمة، باختيار تتبع مراحل تمويل القمح كفرع استراتيجي استفاد من جميع أوجه الدعم في الجزائر (دعم مستلزمات الإنتاج، الدعم السعري، التسويق، دعم البنية التحتية)، إضافة لكونه يتميز بمنافسة عالمية شديدة تتطلب مراعاة ضوابط السوق العالمية خاصة في حالة تخلي أو بسبب تراجع الموارد المالية للخزينة. وخلصنا لنتيجة مفادها وجوب OMC الدولة عن الدعم سواء بسبب متطلبات النظر ملياً في تفعيل صيغ التمويل الإسلامي والتعاوني لما تحققه من مواءمة مع خصائص المجتمع الريفي الجزائري وسلوكياته، وتجاوب مع طبيعة الحيازات الفلاحية فيه بدمج هذه الصيغ ضمن جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية دون إهمال عنصر المرافقة.

3.1.9. دراسة زاوي بومدين بعنوان: "التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2015/2016.

تناولت هذه الدراسة تقييم أثر مختلف أنواع وأساليب تمويل القطاع الفلاحي، قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، الدعم الحكومي على إنتاج هذا القطاع، بأخذ عينة مكونة من 15 ولاية الممثلة للمنطقة الغربية للوطن خلال فترة (2009-2015)، وقد استخدم تحليل البيانات المدمجة كأسلوب مكننا من التحقق من الفرضيات والإجابة عن إشكالية الدراسة، وبعد التحليل توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة إيجابية تجمع بين كل من القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، الدعم الحكومي وإنتاج القطاع الفلاحي من جهة، في المقابل عدم وجود تأثير بين هذه المتغيرات على المدى الطويل من جهة ثانية، هذا بعد اختيار نموذج التأثير الثابت الذي اعتبر النموذج الأمثل للدراسة.

4.1.9. دراسة قرامطية زهية بعنوان: "إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2006-2012)" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2015/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال السياسات المنتهجة من طرف الدولة، انطلاقاً من تدخل الدولة المكثف في القطاع في ظل الاقتصاد المخطط، مروراً بتخلي الدولة عنه في إطار سياسة التعديل الهيكلي التي انتهجت في تسعينات القرن العشرين، وصولاً إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبعدها سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال مطلع الألفية الثالثة. وقد تم بناء على دراسة وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة والأدبيات الخاصة بموضوع الدراسة، دراسة ميدانية للمؤسسات التي ساهمت في تمويل القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة، زيارة ميدانية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، زيارة ميدانية لوزارة التجارة، مع التركيز على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2006-2012)، وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة بمديرية تمويل النشاطات الفلاحية والصيد البحري وتربية الأسماك والتي مكنتها من القيام بدراسة تحليلية لتطوير مختلف أنواع القروض الفلاحية الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة (2006-2012)، كما قامت بدراسة ميدانية لمجموعة من الوكالات التابعة لمجمع الاستغلال لولاية البليدة، وذلك للتعرف على مختلف إجراءات منح القروض الفلاحية بالبنك، والاطلاع على مختلف الوثائق المطلوبة للحصول على قرض فلاحي، مع دراسة حالة لبعض أنواع القروض الممنوحة.

2.9. الدراسات الأجنبية: نوجز أهمها فيما يلي:

1.2.9. دراسة Will Bartlett, Sanja Malekovic, and Vassilis Monastiriotis، بعنوان:

"Decentralization and Local Development in south east europe"، 2013

(اللامركزية والتنمية المحلية في جنوب شرق أوروبا).

تم التطرق في هذه الدراسة إلى اتباع المبادئ العامة لاعتماد الإدارة الاقتصادية الجيدة والتكيف مع الظروف المحلية وهي تنظر في الاقتراح أن النتيجة المفيدة اجتماعياً تتطلب الخبرة التقنية والمشاركة الاجتماعية والسياسية الحقيقية فتتطلب المشاريع الريادية والتنمية المحلية لها قوة التأثير على الأداء الاقتصادي وتعزيز النمو فينبغي أن تقوم سياسات الإصلاح على المبادئ العامة من الإدارة الاقتصادية الجيدة وتشمل حماية

حقوق الملكية وإنفاذ العقود المنافسة القائمة على السوق والحوافز المناسبة والقدرة على تحمل الديون، وأيضاً يجب أن تعطي سياسة الإصلاح أهمية للمحلية والظروف التي تنطوي على اختيار دقيق لموقع الاستثمار ودعم التعاون بين الشركات والحكومات المفروضة التي تنفذ فيها السياسات وتستند إليها المؤسسات بحيث يتم اكتشاف الاحتياجات والقدرات المحلية (رودريك 2007)، فالسياسات الفعالة تتطلب حل المشاكل التحليلية، مثل كيفية خفض التكاليف التي ينبغي تنفيذ الاستثمار فيها والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تدعم التنمية المحلية خاصة في ظل التحولات والاختلافات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والمحلية.

2.2.9. دراسة Elena Pisani, Giorgio Franceshetti, Laura Secco Asimina christoforou، بعنوان: "Social capital and Local Development"، 2014 (رأس المال الاجتماعي والتنمية المحلية).

تم التطرق في هذه الدراسة إلى دور رأس المال الاجتماعي في التنمية المحلية في أوروبا باعتباره الحلقة المفقودة في بحوث السياسات الإنمائية حيث بدأت بتمويل برامج التنمية القائمة بالمجتمع المحلي حيث أن الدراسات الحديثة تطبق التقنيات النوعية والمستندة إلى شبكة المؤشرات في المناطق الريفية الأقل نمواً من أجل كشف الآليات التي تربط رأس المال الاجتماعي بالتنمية المحلية.

التعقيب على الدراسات السابقة

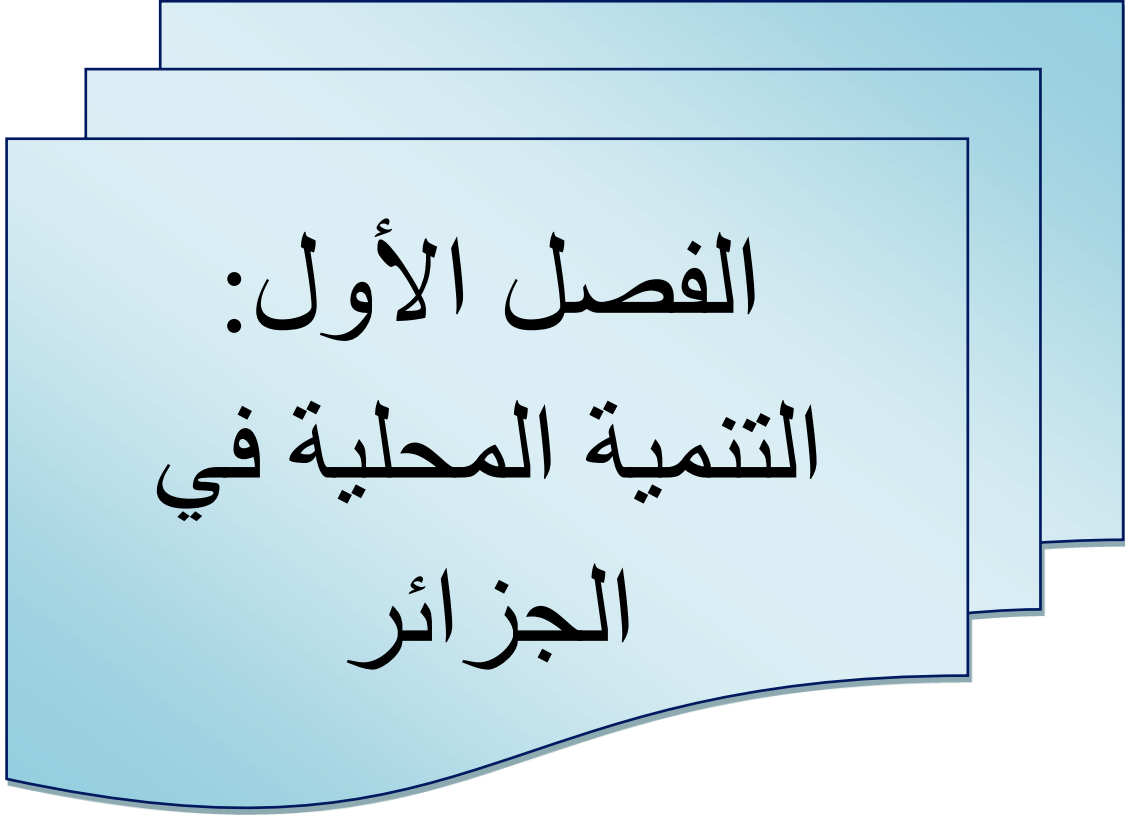
تناولت الدراسات السابقة عدة جوانب للتمويل والدعم الفلاحي وتم ربط هذه المتغيرات بالتنمية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، كما تم ربطها أيضاً بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما ركزت الدراسات السابقة على إبراز السياسات والإصلاحات الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة منذ الاستقلال والتي سعت من خلالها على توفير أفضل الوسائل لتمويل القطاع الفلاحي، هذا وتوجهت بعض الدراسات السابقة أيضاً إلى توضيح مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

وبالتالي فإن الدراسة الحالية لها قاسم مشترك مع الدراسات السابقة في العناصر المذكورة سابقاً، ومع ذلك تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

- أخذت الدراسة الحالية بعداً آخرًا للدعم الفلاحي ألا وهو إبراز تأثيره على التنمية المحلية؛
- ركزت الدراسة الحالية على سياسة الدعم الفلاحي في ظل المخططات التنموية (بداية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000) لإظهار أثر الدعم على التنمية المحلية معتمدة على أحدث الإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بالقطاع الفلاحي بالجزائر؛
- بالإضافة إلى إبراز أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في الجزائر فقد عمدت الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة.

10. هيكل الدراسة: بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعية سابقاً وفي حدود الإشكالية المطروحة اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات، حيث يختص الفصل الأول في التنمية المحلية في الجزائر من خلال أربعة مباحث وهي

أساسيات حول التنمية المحلية، مقومات التنمية المحلية، واقع التنمية المحلية في الجزائر، قطاع الفلاحة كمدخل للتنمية في الجزائر، أما بالنسبة للفصل الثاني فهو يتعلق بواقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وتضمن أربعة مباحث وهي سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1962-1999)، التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخططات التنموية خلال الفترة (2000-2019)، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر، أما الفصل الثالث يتمحور حول أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث وهي الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، أثر دعم المشروعات الفلاحية على الاقتصاد الوطني في الجزائر، أثر دعم المشروعات الفلاحية على صادرات وواردات قطاع الفلاحة في الجزائر، وأثر دعم المشروعات الفلاحية على العقار الفلاحي في الجزائر، وأخيرا الفصل الرابع يتمحور حول أثر المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة، وينقسم إلى أربعة مباحث وهي مقومات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، آليات الدعم الفلاحي في ولاية تبسة، أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة، ودعم المشروعات الفلاحية وأهميتها في التنمية المحلية بولاية تبسة.



الفصل الأول:
التنمية المحلية في
الجزائر

تمهيد

يعتبر موضوع التنمية من أهم المواضيع التي شهدت اهتمام الكثير من دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، وذلك راجع لكون التنمية تهتم بالعديد من الميادين سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية، ولهذا فإننا نجد الحكومات تعمل على حشد الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة وكذا التكنولوجيا من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات، وتلعب التنمية دورا أساسيا في الاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي والارتقاء بالمجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل.

ويعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي لا تتفصل عن التنمية ككل كمحور رئيسي وفعال، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول خاصة الدول النامية منها والتي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة عن طريق الاعتماد على التنمية المحلية كبديل لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه هذه البلدان، وكذا عدم التوازن الجهوي بين أجزاء الدولة، فالتنمية المحلية ترتبط بالنواحي المحلية التي تسعى إلى تحقيق التوافق الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت نهج التنمية المحلية سعيا منها لحل المشاكل المتواجدة في مجتمعاتها المحلية، حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة تهدف إلى معالجة المشاكل التنموية وإيجاد حلول للأزمات التي شهدتها البلاد، ولتجسيد هذه التنمية اعتمدت الجزائر على مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة تلعب دورا بارزا في تحقيق أهداف التنمية المحلية، حيث تمثل الجماعات المحلية المركز القاعدي في المجتمع المحلي والجسر الذي يربط المواطن بالدولة. هذا ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها في سبيل تحقيق التنمية المحلية، حيث تسعى مختلف الدول إلى استغلال هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة خاصة في الأرياف والقرى، وهو ما ينطبق على الجزائر حيث تمتلك قطاع فلاحي حيوي يتوفر على إمكانيات طبيعية ومادية وبشرية كبيرة يسمح للدولة بالقيام بخطوة عملاقة نحو تحقيق التنمية المحلية. وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

- أساسيات حول التنمية المحلية؛
- مقومات التنمية المحلية؛
- واقع التنمية المحلية في الجزائر؛
- قطاع الفلاحة كمدخل للتنمية في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المحلية

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، وذلك راجع للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها، حيث أضحت وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني. وعليه سيتم تقسيم المبحث للمطالب الثلاثة الآتية:

- مدخل لمصطلح التنمية؛
- ماهية التنمية المحلية؛
- مبادئ ونظريات التنمية المحلية.

المطلب الأول: مدخل لمصطلح التنمية

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم التي زاد الاهتمام بها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انحصر التركيز سابقا على النمو، الإنتاجية والتقدم الاقتصادي، وظهر هذا المصطلح لأول مرة في المجال الاقتصادي، والذي يعني التخطيط من أجل رفع الإنتاجية، وتجسيد النوعية، وأكبر قدر ممكن من الأرباح، والعمل على تحقيق كل ذلك بأقل التكاليف، وفي أقل وقت ممكن، ثم توسع استعمال هذا المصطلح ليشمل جميع المجالات.

أولاً: مفهوم التنمية

تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية فهي عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية، والتنمية أيضا ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة، وعرفت كذلك بأنها مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية¹. كما عرفت التنمية على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفرادهم في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى. وعرفت أيضا بأنها عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار، كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب².

1 علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، العراق، 2017، ص ص 16-17.

2 مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص ص 67-68.

وعليه نستنتج بأن التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للمواد والإمكانيات المتاحة.

وتتمثل أهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبعض المصطلحات القريبة منه في الآتي¹:

1. التنمية ومصطلح النمو: إن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

2. التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

3. التنمية والتطور: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

4. التنمية والتقدم: التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

5. التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف، ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

ثانيا: تطور مفهوم التنمية

مر مفهوم التنمية بعدة تطورات نوجزها فيما يلي:

1. التنمية بوصفها مرادفا للنمو الاقتصادي: تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها

1 أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهاء والاقتصادية، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص 12.

في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات¹.

2. التنمية الاقتصادية: هي عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الأفراد، وهكذا فإن التنمية الاقتصادية هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغيير من الواقع المتخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيمانهم بأن التنمية تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان².

3. التنمية المستدامة: لقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبيا التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، ولقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي... ومن بين التعريفات المتاحة للتنمية المستدامة الآتي "هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن"، فهي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الطبيعة على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة³.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

4. التنمية الشاملة: ظهر هذا المفهوم للتنمية تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، والتي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات،

1 رحالي حجيلة، التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، مجلة معارف، العدد

17، 2014، ص 157. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/92653>

2 أحمد جابر بدران، مرجع سابق، ص 15.

3 مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص ص 81-82.

ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني¹.

ثالثا: أبعاد ومجالات التنمية

1. مجالات التنمية: تتمثل مجالات التنمية في العناصر التالية²:

- **التنمية الاقتصادية:** تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة الاستخدام في الموارد المتاحة وزيادة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج؛
- **التنمية الاجتماعية:** تعرف على أنها أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عبر زيادة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية وإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع؛
- **التنمية السياسية:** تعرف بأنها مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي بها الأفراد للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن تطوير علاقة الدولة بالمجتمع؛

- **التنمية الإدارية:** هي تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الأطر التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد المجتمع، وتحسين البيئة للعمل الإداري؛

- **التنمية البشرية:** هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية إلى جانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

2. أبعاد التنمية: يمكن تحديد أربعة أبعاد متكاملة ومتفاعلة للتنمية لا بد من مراعاتها عند ممارسة التنمية، وهي كالتالي³:

- **التنمية كعملية:** فالتنمية عبارة عن عملية ديناميكية لها أهداف ومكونة من مجموعة من المراحل والخطوات المتفاعلة والمتداخلة معا، أيضا في هذه العملية يكون التركيز على التغيرات المتتالية والمتتالية، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا، وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد؛
- **التنمية كمنهج:** فالتنمية منهج أو طريق أو مسار يجب التحرك على هداه، والمنهج هو عبارة عن مجموعة الخطوات التي يجب الاسترشاد بها، أيضا التنمية تعتبر اتجاها نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن

1 رجالي حجيلا، مرجع سابق، ص 159.

2 علي حاتم القرشي، مرجع سابق، ص ص 19-20.

3 مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص ص 69-70.

معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع، فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية؛

- **التنمية كبرنامج:** حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته؛

- **التنمية كحركة:** حيث تحمل معنى الالتزام وتكون التنمية موجهة نحو التقدم وتصبح نوعا من التنظيم.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المحلية

التنمية المحلية لها قوة التأثير على الأداء الاقتصادي وتعزيز النمو، إذ تهدف أساسا للنهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي من خلال دعم جهود الأفراد والذي ينعكس إيجابا على مجتمعاتهم، حيث تسعى الجهات المعنية إلى تنفيذ برامج وخطط التنمية المحلية لتحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير كافة الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها الفرد والمجتمع، وهي تهدف للاستفادة من كافة الموارد المتاحة وتوسيع لجعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية وذلك يؤدي بدوره الى النمو في العديد من القطاعات، فأضحت بذلك وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة.

أولا: مفهوم التنمية المحلية

يستخدم على تسمية التنمية المحلية بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العملية التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات مع السلطات الحكومية قصد تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها، وبما أن التنمية هي كل متكامل يهدف إلى تقوية مواهب المواطن وتعزيز حريته، والقضاء على التحديات التي تواجهه، وتسهيل الحصول على الحاجيات الأساسية وفق مشاريع مبرمجة واقعية تعمل على استشارته أو مشاركته في الإنجاز أو المحافظة عليها، وبالتالي فإن التنمية المحلية تمس كل القطاعات وتمس الإنسان بكل مكوناته المادية والروحية، وتمس المحيط بكل تفاعلاته¹.

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، وفي منظومة شاملة ومتكاملة².

وتعرف أيضا بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار السياسة العامة المحلية وتعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع

1 سعيدة بلهادي، خيرة بن عبد العزيز، العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جانفي 2020، ص 639. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/108187>

2 فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 29.

المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة، ومن هنا فإن التنمية المحلية هدفها إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع المحلي وليست محصورة على الدول المتقدمة بل كذلك الدول النامية¹.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية هي جزء مكمل للتنمية الشاملة تستهدف الارتقاء بالحياة اليومية للأفراد على المستوى المحلي عن طريق الشراكة بين جهود ومكونات المجتمع المحلي وجهود السلطات الرسمية، وذلك عن طريق برامج ومشاريع تنموية تنطلق من مميزات وموارد وكفاءات وثقافة المجتمع المحلي وتستهدف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من أجل تحقيق تنمية شاملة تحقق التنمية الاقتصادية من جهة وتعزز الروابط والعلاقات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

ثانياً: أهداف التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية المحلية عملية مخطط لها ومبرمجة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سابقاً، ويمكن ذكر بعض هذه الأهداف والتي تتمحور حول²:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود؛
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة؛
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي؛
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية؛
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التعود بالماء الصالحة للشرب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية)؛

1 عبد الحق فبدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2012، ص 124. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18807>

2 عبد المطلب بيبصار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص 42. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79996>

- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

ثالثا: مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها¹:

1. التنمية الاقتصادية: على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن التنمية الاقتصادية هي "تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون"، إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخائه المادي.

2. التنمية الاجتماعية: وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية، وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية ومن أهداف هذه التنمية ما يلي:

- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين؛
- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة؛
- زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة؛
- تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة؛
- تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل؛
- تنمية الثقافة الوطنية.

3. التنمية السياسية: وهي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي

1 نصيرة براهيم، عبد القادر ناصور، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2018، ص ص 83-84، على الرابط الإلكتروني:

للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية... إلخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

4. التنمية الإدارية: تعرف على أنها "العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة"، كما تعرف بأنها "عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية والعملية"، وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العملية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: مبادئ ونظريات التنمية المحلية

إن للتنمية المحلية مبادئ أساسية تقوم عليها وتساعد الفرد والمجتمع على التطوير والتقدم، كما لها نظريات حاولت من خلالها العديد من الكتابات والدراسات وضع خطوات ومراحل للتنمية المحلية، ويرتبط نجاح هذه النظريات بما تملكه المجتمعات المحلية من موارد ذاتية وعلى اعتبارات أخرى عديدة.

أولاً: مبادئ التنمية المحلية

تحتاج عملية التنمية المحلية لقيامها ونجاحها إلى توفر مجموعة من القواعد والمبادئ التي ستساعد على النهوض بالفرد والمجتمع ولا يمكن تجاهلها في العمل التنموي على المستوى المحلي، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي¹:

1. مشاركة أفراد المجتمع المحلي: إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تنميتهم والمساهمة الإيجابية في تحسين الظروف المحيطة بهم يعتبر مبدأ رئيسي تقوم عليه التنمية المحلية، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والاستهلاك، فطريقة إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحسين الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن

1 نور الدين بلقيل، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2019، ص ص

إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات.

2. توافق الجهود التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم المباشرة وتعمل على تلبية حاجياتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية، فإحساسهم وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجياتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليين تجاه الأفكار المستحدثة، التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة الأفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، يشمل قاعدة أساسية ومبدأ جوهرية في أي عملية سياسية تنموية في المجتمع، بالإضافة إلى كل هذا فإن توافق الجهود التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي يؤدي إلى نجاح البرامج التنموية المتسلسلة داخل المجتمع حيث يتم في كل مرة معالجة مشكل أو مشكلات متفارقة، وبالتالي فالعمليات التنموية التراكمية خلال مدة زمنية إذا وجهت بدقة ستزيد من قدرة المجتمعات بالنهوض بالتنمية من خلال الالتفاف حولها ومساعدتهم لها، وهو ما يؤدي إلى توفير جهود إضافية نحو التنمية وريح كبير للوقت.

3. الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة: يقصد بها كل الموارد الطبيعية أو الطاقة البشرية المتوفرة في المجتمع حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية، يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة، بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع، فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية المحلية، التي تحدث التغيير الحضاري المقصود، من خلال إدخال أنماط جديدة على حساب أنماط قديمة وهي طريقة تحقق التكيف الاجتماعي السليم مع التجديدات، التي أدخلت من خلال استعمال الموارد المحلية المتاحة في المجتمع.

4. ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي: تحت هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء ماديا أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال إعداد فني وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة... وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية تغطيتها.

5. الإسراع بالنتائج المادية الملموسة: وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع التي تلبي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي على المشروعات طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل، خاصة في المراحل الأولى من التنمية

المحلية وذلك لأن هذا النوع يتطلب خبرات فنية معقدة، والتي لا تتوفر في كثير من الأحيان لدى المجتمعات المحلية، وبحكم المدة الزمنية الطويلة في تنفيذ هذه المشروعات وتأخر استغلالها من طرف أفراد المجتمع المحلي، فإنه ينتج عن الأمر عدم التجاوب مع هذه المشروعات والتضامن معها والالتفاف حولها وهو ما يؤثر في نجاح العملية التنموية.

6. توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع: تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسي في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات، إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية، فلا طالما لعبت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية، دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع وذلك باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أو اقتصادي لأفراد المجتمع المحلي.

7. التقييم: يعتبر التقييم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها كما يوضح التقييم مدى التغيير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية.

ثانيا: نظريات التنمية المحلية

من أهم الدراسات التي قدمت نظريات للتنمية المحلية دراسة فرانسوا بيرو وبالينك، والتر كريستالر، راغانر نوركس وغيرهم، ومن بين أهم هذه النظريات ما يلي¹:

1. نظرية أقطاب النمو: حسب هذه النظرية، فإن التنمية لا تظهر في كل مكان وفي نفس الوقت، بل إنها تتجسد، فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية، بكثافات متباينة، وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد ككل وقد اعتمد فرانسوا بيرو، على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى "المنطقة-القطب"، من خلال علاقات المدخلات والمخرجات، مع ذلك فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور المواطن، أو الموقع المحلي المحدد، من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين "قطب النمو"، ولذلك قيل إن المجال الجغرافي والاقتصادي عنده لا يلتقيان.

2. نظرية وسائل الاتصال: لقد حلل الكثير من السوسيولوجيين، المدينة، والظواهر المتصلة بها، في ضوء فكرة التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد، وتوصلوا إلى أن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه، هو سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد، والانتقال من مكان إلى آخر، ولكن النمو الحضري لا يحدث هكذا بشكل مطرد، بل إن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال وشبكة النقل، وما ترتب على ذلك من احتقان في نظم المواصلات بالمدينة، أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة، تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد

1 عبد الله حجاب، التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، 2017، ص 361-363. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/304/3/2/38250>

داخل المركز الحضري، مما يخلق نوع من النشاط والتفاعل بين أعضاء المجتمع وهو ما ينتج ديناميكية اقتصادية داخل المدن.

3. نظرية (استراتيجية) النمو المتوازن: جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية، مع الاقتصادي "راغانر نوركس" الذي اعتبر أن تحقيق التنمية الاقتصادية (سواء كانت وطنية أو محلية)، لا تتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، والتنمية في مرحلة أولى، تحتاج إلى تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشروعات، بين مختلف القطاعات، حتى يكون نموها متوازنا، بحيث لا يتم تنمية قطاع على غرار قطاع آخر، وتستهدف هذه النظرية التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية، وليس الغرض منها التصدير وهذا في المراحل الأولى نظرا لعدم قدرة هذه السلع على منافسة سلع أخرى رائدة في هذا المجال، كما دعا "نوركس" إلى الاعتماد على الموارد المحلية وذلك لسببين: أولا لتشجيع الإنتاج المحلي وخلق حركة ونشاط بين المؤسسات المحلية (عرض وطلب)، ثانيا لعدم ثقته بالاستثمارات الأجنبية لأن شروط التبادل التجاري لا تكون في صالح الدول النامية.

4. نظرية النمو غير المتوازن: جاءت هذه النظرية منتقدة لاستراتيجية النمو المتوازن لما تتطلبه من إنفاق استثماري كبير يكون في غالب الأحوال فوق طاقة الدول المتخلفة، ينطلق "هرشمان" من كون النمو الاقتصادي عبر التاريخ أخذ شكل انطلاق قطاعات معينة رفعت غيرها من القطاعات، وجوهر تحقيق النمو الاقتصادي هو الاختلالات المتمثلة في خلق فائض الطلب على صناعات معينة، حيث يتوجه المستثمرون إلى إنتاج بعض السلع التي يكثر عليها الطلب، مما يؤدي إلى خلق فائض الطلب على سلع أخرى، ليتم توجيه الاستثمارات نحوها من جديد، وهكذا كلما تم تصحيح خلل تظهر اختلالات أخرى، ويقول "هرشمان": "وحتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة للفقر يجب عليها إتباع أسلوب التنمية غير المتوازن"، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل ويستحسن التركيز على البعض من القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات تساهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية".

كما تقوم النظرية على حرية الاستثمارات الخاصة في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق الأهداف الفردية، على غرار نظرية النمو المتوازن التي تتولى الدولة ومؤسساتها القيام بها، وبالتالي فإن زيادة اهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الاقتصادية، سيؤدي حتما إلى بروز الحاجة إلى استثمار القطاعات الأخرى وهو ما يؤدي إلى تحقيق التوازن، إلا أن هذه النظريات لا تكفي لوحدها لإحداث التنمية المحلية، وإنما يستلزم الأمر توفير مكنازمات لإشراك المواطنين المحليين في هذه العملية، والتي تعتبر من أهم مقومات التنمية المحلية.

المبحث الثاني: مقومات التنمية المحلية

تتطلب تحقيق التنمية المحلية الناجحة توفر مجموعة من الأسس والركائز وتفاعلها فيما بينها بالشكل الصحيح لتنفيذ مختلف السياسات والبرامج لتنمية المجتمعات المحلية، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد شعارات، بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة هدفها الوصول إلى تحقيق الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، وعليه سيتم تقسيم المبحث للمطالب الثلاثة الآتية:

- الإدارة المحلية؛
- التمويل المحلي؛
- المشاركة الشعبية.

المطلب الأول: الإدارة المحلية

يكتسي نظام الإدارة المحلية أهمية بالغة كونه يسمح بالمحافظة على القيم التقليدية الموروثة بالمجتمع، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان المحليين، مع الإلمام بكامل متطلباتهم واحتياجاتهم ورغباتهم وظروفهم المحلية، هذا وتلعب الإدارة المحلية دورا كبيرا في المجتمع حيث تعمل على إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

أولاً: مفهوم الإدارة المحلية

قبل التعرف على مفهوم الإدارة المحلية وجب التطرق لمفهوم الإدارة والمركزية واللامركزية الإدارية. **1. مفهوم الإدارة:** هي منظومة من الأنشطة المهنية المتكاملة الأهداف والخطط، والتي تهدف إلى التفاعل المستمر مع البيئة الخارجية ومتغيراتها، والتكيف معها بما يحقق أهداف المنظمة في الأجلين القصير والطويل¹.

2. مفهوم المركزية واللامركزية الإدارية

1.2. مفهوم المركزية الإدارية: تعني المركزية في المقام الأول توحيد الإدارة في الدولة وقصر الوظيفة الإدارية على السلطة التنفيذية المركزية بها، تمارسها بواسطة أجهزة إدارية متخصصة وتعرف المركزية الإدارية بأنها: "تركيز للوظيفة الإدارية للدولة في يد ممثلي الحكومة المركزية وهم الوزراء دون مشاركة الهيئات الأخرى، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة، وبالتالي فهي تحتكر مجموع الصلاحيات الإدارية على مستوى كل الوطن وتضمن إدارة متسلسلة وموحدة"².

2.2. مفهوم اللامركزية الإدارية: يعتبر النظام الإداري لا مركزيا عندما يتجه للتمييز بين المصالح المركزية والمصالح الإدارية لأجهزة منتخبة ومستقلة، وتعرف اللامركزية الإدارية بأنها: "نظام من النظم الإدارية للدولة الواحدة يقوم على أساس توزيع السلطات المركزية والهيئات المحلية المنتخبة التي تباشر اختصاصها على

1 محمد سليمان، علي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 03، 2015، ص 163. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19166>

2 أحمد طبوش، محمد لخضر كاتب، واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، 2017، ص 97. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65666>

المستوى الإقليمي تحت رقابة السلطة المركزية، ولتركيز الديمقراطية التشاركية والحريات الفردية تعتمد الدول أنظمة وسياسات عامة في مجال اللامركزية وعدم تركيز السلطة، وعليه تقوم اللامركزية على عدة أسس هي: وجود مصالح محلية متميزة، التمتع بالشخصية المعنوية، الاستقلال المالي، وجود رقابة على الهيئات المحلية من قبل السلطة المركزية¹.

3. مفهوم الإدارة المحلية: عرفت الإدارة المحلية بأنها فرع من الفروع الرئيسية للإدارة العامة، فقد عرفت في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن التاسع عشر، مع أن بذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتظافر الجهود لإشباع احتياجاتها، وبذلك تكون قد سبقت الدولة وجودها.

وعرفت بأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة، إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية. وعرفت أيضا بأنها توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية، وبشكل عام فإن هناك أسلوبين رئيسيين للإدارة نجد هما اليوم مطبقين في مختلف دول العالم وهما الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي، ولما كان موضوع الإدارة المحلية يندرج تحت مظلة اللامركزية التي تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة وهيئات عامة (مرفقية وإقليمية) مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الإدارة المحلية هي عبارة عن نظام يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية، أي أنه جزء من السلطة التنفيذية يعمل في حدود الضوابط التي يقرها القانون الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة، هذه الأخيرة تملك حق تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها وزيادة الموارد المحلية أو تقليلها. **ثانيا: أهداف الإدارة المحلية:** نظرا للأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها هذا النظام لما له من فوائد، فإن يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، سياسية، إدارية واقتصادية وأخرى اجتماعية وكذا بيئية، وذلك كما يلي³:

1. الأهداف السياسية: تتمثل الأهداف السياسية في:

– تحقيق الديمقراطية المحلية حيث تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى نظام الإدارة المحلية إلى تحقيقها حيث يشترك أهالي الإقليم في دراسة مشكلاته وإيجاد طرق لحلها أي أنهم يشتركون

1 محمد سليمان، علي بايزيد، مرجع سابق، ص 165.

2 يونس قرواط، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة المعيار، العدد 16، 2016، ص 290. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/58519>

3 نور الدين بلقيل، مرجع سابق، ص ص 66-69.

في حكم أنفسهم بأنفسهم وهو المعنى الحقيقي للديمقراطية الذي يجد المناخ الملائم والصحيح في نظام الإدارة المحلية الذي يعتبر أساسا وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها؛

– دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي، فنظام الإدارة المحلية السليم يجب ألا يؤدي إلى ظهور تسلط للقوى السياسية داخل الدولة، والتي يمكن أن تتنافس أو تعارض الحكومة المركزية أو لا تمتثل للسياسة العامة التي ترسمها هذه الدولة؛

– تقريب الإدارة من المواطن من خلال ربط مواطني الهيئة المحلية بالأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها، فالإدارة المحلية تقوم على العلاقات الإنسانية؛

– يهدف نظام الإدارة المحلية أيضا إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدول في الداخل أو الخارج.

2. الأهداف الإدارية والاقتصادية: الهدف من تطبيق نظام الإدارة المحلية ضمن هذا الإطار هو تحقيق الكفاءة الإدارية والاقتصادية وذلك كما يلي:

1.2. الكفاءة الإدارية: إن تحقيق كفاءة الإدارة أحد الأهداف الهامة التي يسعى إليها أي نظام للإدارة المحلية، فتلعب كفاءة الإدارة المحلية دورا فعالا وأساسيا في إدارة المحليات للخدمات المختلفة، وكذلك في أداء الوظائف العامة التي يضطلع بها المجلس المحلي بكفاءة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل ولأكبر عدد منهم؛

2.2. الكفاءة الاقتصادية: تظهر علاقة الإدارة المحلية بالتنمية الاقتصادية بشكل أوضح في الاقتصاد الموجه حيث تتم عملية التنمية الاقتصادية على أساس عدم تركيز التخطيط ولا مركزية التنفيذ، بمعنى أن تتفرد الأجهزة المركزية بتحديد أهداف الخطة الشاملة وتشكيل إطارها العام في ضوء الاستثمارات المتاحة ولكن تشرك السلطات المحلية في اقتراح المشروعات الاقتصادية اللازمة لها تبعا لما يتوافر لكل منها من موارد طبيعية وإمكانات بشرية، لأن الجماعات المحلية أقدر من غيرها على تقدير حاجاتها وإمكاناتها.

3. الأهداف الاجتماعية:

تتمثل أهداف الإدارة المحلية الاجتماعية فيما يلي:

1.3. تذكية الشعور بالانتماء إلى مجتمع محلي متميز: إن تشكيل مجالس الهيئات المحلية يهدف إلى مباشرة كافة الأنشطة التي تهدف إلى إشباع حاجات المواطنين وتحقيق رغباتهم وميولاتهم، مما يغرس في نفوس هؤلاء المواطنين الإحساس بأن الهيئات المحلية ما وجدت إلا بهم ومن أجلهم، الأمر الذي يدفعهم إلى الالتفاف حولها والعمل على تقويتها؛

2.3. تسهيل تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية والمدنية في الشؤون المحلية: تعتبر المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية تعبير عن الديمقراطية المحلية وعليه فإنها توقض ضمير المسؤولية لدى الشعب من أجل المساهمة في تطوير مجتمعه والعمل على الرقي به في شتى المجالات مستعملا في ذلك مختلف الأساليب المبتكرة،

3.3. تحقيق العدالة الاجتماعية: يهدف نظام الإدارة المحلية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع وفي جميع المناطق بحيث يجب أن يتم توزيع الموارد المالية والخدمات وفرص التنمية على مختلف المناطق وفقا لخصوصيات كل منطقة سواء كانت حضرية أو ريفية وعدم تهميش هذه الأخيرة وتحقيق متطلبات التنمية فيها.

4. الأهداف البيئية: تتمثل أهداف الإدارة المحلية البيئية فيما يلي:

- القيام بكل أعمال النظافة العامة والتقليل من مختلف مصادر التلوث؛
 - العمل على حماية البيئة من كل الأخطار والكشف عنها والبحث عن حلول لها؛
 - ضرورة التحكم في تخطيط الأراضي وفي توسع المحيط العمراني لها من أجل تحقيق شروط السلامة الصحية للسكان والقضاء على التجمعات السكانية الفوضوية لما لها من خطورة على سلامة وصحة السكان ومكافحة نواقل الأمراض المتنقلة؛
 - توفير شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير لمختلف السكان ومعالجة مياه الصرف المستعملة حتى يمنع تنقل الأمراض؛
 - العمل على زيادة غرس الأشجار وخلق المساحات الخضراء وصيانتها والمحافظة عليها.
- إن تحقيق الإدارة المحلية لهذا الهدف يمر عبر تطبيق القوانين المخول استعمالها من طرف الإدارة وتفعيل الوسائل التقنية اللازمة لذلك وتفعيل الاتصال والتكامل مع مختلف الجهات المعنية.
- ثالثا: مزايا الإدارة المحلية:** تتميز الإدارة المحلية بما يلي¹:
- إن نظام الإدارة المحلية يؤدي أولا إلى التخلص من التعقيدات الناجمة عن المركزية الإدارية، فإدارة المرافق العامة المحلية بواسطة هيئات مستقلة يساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري بتفادي البطء في التصرف والتعقيد في العمل؛
 - يمكن نظام الإدارة المحلية من إدراك حاجات المواطنين المحليين، فيعطي لسكان كل إقليم حق التصرف في شؤونهم بأنفسهم، حيث أن السكان المحليين أقدر من غيرهم في التعرف على مشاكلهم وما يحتاجون إليه، وهم أكثر دراية وخبرة بحل هذه المشاكل؛
 - تتيح اللامركزية الإدارية للأقاليم فرصة ممارسة تجارب إدارية متعددة بغية الوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات الأفراد، وبالتالي فهي تعكس نوع من الديمقراطية وإشراك الأفراد في الإدارة واتخاذ القرارات التي يرون أنها تصب في مصلحتهم؛
 - تعد اللامركزية الإدارية الأقدر على التعامل مع الكوارث والأزمات من نظام الإدارة المركزية، فإذا حدث أي طارئ في مركز النظام اللامركزي، فإن الأقاليم الأخرى تكون في مأمن نسبيا عن الخطر والعكس في حالة النظام المركزي، فتعطله يؤدي إلى تعطل وشلل كل الأقاليم؛

1 أحمد طبوش، محمد لخضر كاتب، مرجع سابق، ص 98.

- يعد النظام اللامركزي النظام الأمثل لتقريب الإدارة من الأفراد، وهو النظام الكفيل بإزالة عوامل الريب والشك من أذهان الأفراد، فالأشخاص الذين يتولون إدارة الشؤون المحلية من أبناء الوحدة المحلية، ولهم صلات وروابط وثيقة مع هؤلاء السكان، ولهذا تلقى القرارات الصادرة عن المجالس المحلية قبولا شعبيا لما يتمتع به أعضاء المجالس المحلية من ثقة؛
- يؤدي التطبيق السليم للنظام اللامركزي إلى توزيع الدخل القومي والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية، حيث أنها ستعال جزء منه لسداد احتياجاتها.

المطلب الثاني: التمويل المحلي

تقوم الجماعات المحلية بتقديم العديد من الخدمات الهامة وإنجاز المشاريع والتي تتطلب الكثير من الأموال، كما أن تلك المشاريع والخدمات بحاجة لكفاءات بشرية مدربة ومؤهلة تعمل على تحقيقها، ومن أجل جذبها وتحفيزها على العمل لا بد من توفير موارد مالية كافية.

أولاً: أساسيات حول التمويل المحلي

قبل التطرق لمفهوم التمويل المحلي وجب التعرف أولاً على مفهوم التمويل بشكل عام.

1. مفهوم التمويل: التمويل يعنى بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية، وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم، وعليه فإن مصطلح التمويل يجمع بين التالي: دراسة النقود وغيره من الأصول، إدارة هذه الأصول ورقابتها، تحديد مخاطر المشاريع وإدارتها، علم إدارة المال¹.

2. مفهوم التمويل المحلي: يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

ولتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب

1 خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص 31. على الرابط الإلكتروني:

http://biblio.univ-alger.dz/jsui/bitstream/1635/11386/1/KHENFRI_KHIDER.PDF.pdf

للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية¹.

وعليه نستنتج أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، حيث من أجل تحقيق التنمية المحلية الناجحة، لا بد من وجود علاقة طردية بين درجة استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ تلك القرارات بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وبين توافر الموارد المالية الذاتية للمحليات.

3. شروط التمويل المحلي

هناك عدد من الشروط يجب توفرها في المورد المالي المحلي، وهي كالتالي²:

1.3. محلية المورد: يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلته، وأن يكون متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية، ومثال الموارد المحلية الضريبة على العقارات؛

2.3. ذاتية المورد: يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها؛

3.3. سهولة إدارة المورد: ويقصد بها تيسير تقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا.

ثانيا: الأسس المحددة لمصادر التمويل المحلي

يبدو أن الأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل بالمحليات تتعدد وتتنوع بسبب اختلاف طبيعة الخدمات والمشروعات التي تؤديها وتديرها الإدارة المحلية، والتي يمكن تصنيفها كما يلي³:

– خدمات ضرورية لبقاء المجتمع وسلامته وتقدمه مثل: الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، وهي خدمات يتعين أدائها لأهالي الوحدات المحلية مهما ارتفعت تكلفتها، ومثل هذه الخدمات تمول من حصيلة الضرائب المحلية المختلفة؛

– خدمات ضرورية لأهالي الوحدات المحلية أو لقطاعات معينة منهم، خدمات لا يمكن الاستغناء عنها مثل: خدمات النقل العام والإنارة والمياه والكهرباء والغاز وغيرها، وهي الخدمات التي يتعين عليهم تدبيرها لأنفسهم عن طريق مؤسساتهم الخاصة أي عن طريق المشروعات، كما يمكن أن تضطلع بها السلطات المحلية، وأهم ما يلاحظ على هذه الخدمات أنها تتعرض للمنافسة، من طرف المؤسسات

1 حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 02. على الرابط الإلكتروني:

<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/.doc>

2 خيضر خنفي، مرجع سابق، ص 32.

3 ياسين بن الحاج جلول، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية - حالة الجزائر -، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، 2017، ص ص 142-143. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/400/4/2/69596>

الخاصة، لذا يتعين إدارتها على أسس تجارية، حيث تقاس كفايتها تبعا لما تحققه من أرباح أو من كفاية في أسلوب الأداء، مثل هذه الخدمات يعرف ما يدفع في مقابلها بالأثمان وهكذا من خلال تحديد الأسعار أو الأثمان الاقتصادية يتحدد مقابل تلك الخدمات؛

– وعلى الطرف الآخر توجد خدمات ذات منفعة اجتماعية أو ثقافية تستفيد منها قطاعات من الأهالي ويعم نفعها المجتمع بأسره، ومع ذلك فهي ليست بالخدمات الضرورية لحياة الأفراد في المجتمعات المحلية، ولذا يتعين تشجيعهم على الإقبال عليها، وهذه الخدمات مثل: المكتبات العامة والمتاحف والمتنزهات العامة... وغيرها، مثل هذه الخدمات لا يجوز تحقيق ربح من إدارتها حتى لا يرتفع مقابلها إلى الحد الذي يعزف الأهالي عنها، فقط يكلف المستفيد من الخدمة بأداء مقابل، ولا يفترض في هذا المقابل بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة المؤداة بالكامل ويعرف هذا المقابل بالرسم؛

– يوجد نوع آخر من الخدمات الضرورية للأهالي ولكنهم يستطيعون تدبيرها لأنفسهم عن طريق مؤسساتهم الخاصة، ولكنها ذات طبيعة اجتماعية، ونظرا لأن القصور في تأدية هذا النوع من الخدمات على الوجه الأكمل يعرض سلامة المجتمع وأمنه وصحة أفراده للخطر فغالبا ما تتدخل السلطات العامة في أدائها للأهالي بحكم طبيعتها الاجتماعية، ومثل هذه الخدمات هي خدمات الإسكان، فعدم توفير المساكن الملائمة يؤدي إلى تكديس السكان في منازل غير صحية وبالتالي انتشار الأمراض والجرائم، ومثل هذه الخدمات يجب ألا تترك كلية لحرية التعاقد، ولذا أخذت الكثير من الدول بإيراد بعض القيود على حرية التعاقد في هذا المجال ودخلت السلطات المحلية مجال تشييد المساكن وتأجيرها لمحدودي الدخل، ومن ثم أصبحت هذه المساكن تدر دخلا يشكل موردا من مواردها الذاتية ويعرف هذا المورد بالإيجارات؛

– خدمات رأسمالية مكلفة لا تقتصر منفعتها على الجيل القائم بل تمتد إلى الأجيال المقبلة مثل: بناء المدارس والمستشفيات وغيرها، هذه المشروعات تقتضي العدالة تحميل الأجيال التالية جانبا من أعبائها المالية، وذلك من حصيلة القروض التي تسدد على أجال تتناسب مع قيمة القرض وحجم ونوع المشروع الذي يموله أي تبعا للعمر الإنتاجي للمشروعات؛

– خدمات اقتصادية أو اجتماعية مكلفة، لا تدخل في نطاق الوحدات المحلية الأساسية، أو تدخل في نطاقها، ولكن مواردها تقصر دون الوفاء بها، مثل خدمات إنشاء الطرق الرئيسية والتغذية المدرسية وغيرها، مثل هذه الخدمات يجب أن تعان الهيئات المحلية على أدائها من موارد الحكومة المركزية، أي تحصل المحليات في هذه الحالة على "إعانات" من الحكومة المركزية.

ومما تقدم يتبين أنه وتأسيسا على طبيعة الخدمات المحلية، يجب أن تتضمن الموارد المالية للمحليات، الضرائب، والأثمان، والرسوم، والإيجارات، والقروض، والإعانات، وفي التطبيق العملي تقرر غالبية الدول لهيئاتها المحلية حق الحصول على هذه الموارد المالية بنوعياتها المختلفة، ولكن تختلف فيما بينها في المورد الأساسي الذي تعتمد عليه هيئاتها المحلية في تمويل الجانب الأكبر من إنفاقها على التنمية المحلية.

ثالثا: مصادر التمويل المحلي: يمكن تقسيم هذه الموارد إلى قسمين رئيسيين كما يلي¹:

1. الموارد الذاتية: تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة:

1.1. الضرائب المحلية: تعرف الضرائب المحلية بأنها كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الالتزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة، وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة،

1.2. الرسوم المحلية: يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة (في كل مرة) معينة تعود عليه بنفع خاص.

1.3. نواتج استغلال واستثمار المرافق العامة المحلية: تتمثل هذه الإيرادات في المداخل الناتجة عن إيجار مختلف المساكن والمحلات والمساحات التي تحوزها الجماعات المحلية، بالإضافة إلى نواتج التنازل عن هذه الأملاك، وكذا إيرادات الخدمات العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين

1.4. المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية: لا شك أن الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي هي تلك الأرصدة الضخمة من طاقات الجماهير التي لا حدود لها، الطاقات المادية والبشرية والطاقات الفنية في المدينة والقرية، وفي المصانع وفي المدارس والجامعات، وجموع المواطنين الذين يعملون في الخارج، كل هؤلاء يمثلون رصيد ضخم إذا جندوا ووجهوا الوجهة السليمة فإنهم سيكونون الأساس الجيد لتطوير المجتمع تطورا يبلغ حد الثروة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2. الموارد الخارجية: تسمى هذه الموارد الخارجية لأنها تأتي من مصادر خارج نطاق الوحدات المحلية، وتتمثل في:

1.2. الإعانات الحكومية: غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا، وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية.

2.2. القروض: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ

1 خيضر خنفري، مرجع سابق، ص ص 34-38.

إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

3.2. التبرعات والهبات: تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

المطلب الثالث: المشاركة الشعبية

زاد الاهتمام أكثر في السنوات الماضية بأهمية المشاركة الشعبية خاصة في إطار التحولات الاقتصادية واتجاه معظم الدول نحو الاقتصاد الحر الذي يمنح فرص أكبر للقطاع الخاص والجمعيات من أجل تفعيل المبادرات التنموية.

أولاً: مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

أصبحت المشاركة الشعبية والتفاعل الشعبي عنصرا أساسيا وشرطا لازما للتنمية المحلية وبرامجها، إذ لا يمكن نجاح وإنجاز الخطط التنموية بمعزل عن المشاركة الشعبية.

1. مفهوم المشاركة الشعبية: بمعنى تهيأت السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية¹.

وعليه نستنتج أن المشاركة الشعبية هي وسيلة مهمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقديم اجتماعي وعدالة اجتماعية تقوم على أساس الحد من الفوارق الطبقية والإقليمية على حد سواء، معتمدة في ذلك على الجهود المحلية المنظمة وأيضا على الجهود الحكومية لتلبية احتياجات المجتمع.

2. مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية: إذا كانت التنمية المحلية في بعدها الإقليمي والوطني تعرف على أنها تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسيات عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم المحلية أو الإقليمية أو الوطنية بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها القدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات، وإذا كان مفهوم المشاركة كما رأينا بمدلوله العام يشير إلى أنها: العملية التي من خلالها يكون للفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة واختيار أفضل

1 عبد السلام عبد اللاوي، أمال بويكر، أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل أداء الجماعات المحلية وتجسيد التنمية في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، 2020، ص 99. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115561>

الوسائل لتحقيقها وإنجازها، فإنه يمكن الاستنتاج أن المشاركة الشعبية بمفهومها التتموي هي: إشراك الناس بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف علي تنفيذ سياسيات ومشروعات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

ومن هذا المنطلق، فإن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فعالة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة تجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسيات التنموية في المجتمع المحلي¹.

وعليه نستنتج أن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية هي كل الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما، بهدف تحديد الأهداف العامة للمجتمع، وتمارس هذه المشاركة من خلال برامج التنمية المحلية المختلفة، وتشمل جميع العمليات كالمساهمة في العمليات التخطيطية وتحديد الأهداف وعمليات التنفيذ والتنسيق بين الجهود الحكومية والمحلية.

ثانيا: متطلبات المشاركة الشعبية

إن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية لا تكون أفقية (بين المواطنين) فقط، بل يمكن أن تكون عمودية أيضا أي بين المواطنين والمسؤولين من جهة وبين من يمثل المواطنين (بعض منظمات المجتمع المدني) وصناع القرار من جهة أخرى، وللوصول بالمواطنين كشركاء في التنمية المحلية ومؤثرين في قراراتها وأهدافها يتطلب توفر مجموعة من الشروط تكون أساسية في مرحلة أولى تمس بدرجة مقبولة مختلف المنظمات المؤطرة لعموم المواطنين، ثم للانتقال إلى درجة عالية من المشاركة والتي تمس المواطن في حد ذاته ووضعها في أحسن الظروف التي تسمح له بالعمل التشاركي الفعلي يتطلب تهيئة ظروف موازية على قدر عال من الشفافية والثقة، وأولى الشروط الأساسية التي يجب توافرها هي²:

- قبول التعددية، بمعنى تقبل كل الهيئات والمنظمات المدنية بمختلف أشكالها وأنواعها وفي جميع المجالات والعمل على تشجيعها والاقتران بدورها المحوري في صنع القرارات في تلك الاتفاقات التشاركية بين جميع الأطراف؛
 - فهم ووضوح للقضية التنموية وتوفير بنك من المعلومات حول المناطق المستهدفة، ما يسمح بإتاحة الفرصة أمام كل الأطراف المعنية والمهتمة بها في إطار واسع من الشفافية؛
 - ضرورة تمثيل كل الأطراف المختلفة كي تعبر بصدق وشفافية وبكل مصداقية عن توجهاتها فيمكنها ذلك من مشاركة فعالة وحقيقية في الحوار والتفاوض.
- ولبلوغ أعلى درجة ممكنة من المشاركة الشعبية يجب توفر الآتي:

1 عاشور قياتي، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2017، ص 75. على الرابط الإلكتروني: <https://jilrc.com/%d8%af% b>

2 نور الدين بلقيل، مرجع سابق، ص ص 41-42.

- ارتفاع مستوى وعي المواطنين بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ويكتسب هذا الوعي إما ذاتيا عن طريق سعي الفرد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو يتم توجيهه عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع؛
- توفر الأطر التي من خلالها يعبر الأفراد عن آراءهم تجاه القضايا المتجددة لمجتمعاتهم سواء كانت هذه الأطر حكومية أو خاصة حيث يقوم الأفراد بابتكارها لتنظيم حركتهم وتسهيل سبل التعبير عن آراءهم، ويتم توجيه هذه الأطر الخاصة بصفة مستمرة إلى مراكز صنع القرار في المجتمع؛
- يجب ألا يقتصر دور الفرد على مجرد إبداء الرأي في صياغة الأهداف العامة للمجتمع بل من الضروري أن يمتد هذا الدور إلى بعد عملي يسمح بالمشاركة في وضع الأهداف المراد تنفيذها، وهو ما يعني أن الفرد المحلي يتقبل لاحقا البرامج والمشروعات التي تنفذها الحكومة ولا يعترض عليها لأنه ساهم في تحديد أهدافها مسبقا؛
- تتوقف درجة المشاركة الشعبية في الأساس على طبيعة المناخ السائد في المجتمع والذي يحكم علاقات الأفراد فيما بينهم، أو بينهم وبين الحكومة إذ بسيادة المناخ الديمقراطي والعلاقات الإنسانية الطيبة تزيد المشاركة التلقائية للأفراد في الحياة العامة والعكس صحيح، ومن المظاهر الهامة التي تنتج عن سيادة المناخ الديمقراطي حجم ونوع الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد كالثقافة والتعليم والصحة الخ.

ثالثا: آليات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

تباينت آراء الباحثين حول آليات المشاركة الشعبية، ومن الصعوبة اعتماد إطار عام موحد للمشاركة، إلا أنه يمكن تناول آليات المشاركة من ثلاثة جوانب رئيسية هي: أساليب، وصور، ووسائل المشاركة في التنمية المحلية.

1. أساليب (أنواع) المشاركة الشعبية في العملية التنموية: تختلف أساليب المشاركة الشعبية باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد بحيث تحدد الأعمال التي يقومون بها ويمكن أن تحدث المشاركة الشعبية بعدة طرق وأساليب أهمها¹:

1.1. المشاركة المباشرة: يمكن تعريفها بأنها مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أو في مراحل منها، ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالا عدة أهم هذه الأشكال:

- استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات والمقابلات والمؤتمرات العامة؛
- اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الإداري؛
- برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصا ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس والهيئات التطوعية؛
- وسائل الإعلام المختلفة؛

1 طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 05، 2014، ص 70، على الرابط الإلكتروني:

- الاستبيان والدراسات المختلفة؛

- الاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة.

2.1. المشاركة غير المباشرة: تحدث بواسطة أشخاص محددین وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية.

2. صور (مستويات) المشاركة الشعبية في العملية التنموية: ترتبط المشاركة الشعبية بثلاث عوامل: أولاً بمراحل عملية التنمية، وبالنظام السياسي للمجتمع وثانياً، بظروف كل برنامج تنموي، وحسب فلسفة القائمين عليه والهدف منه وثالثاً وتتمثل صور المشاركة في مراحل عملية التنمية كالتالي:

1.2. المشاركة في مرحلة إعداد ورسم الخطة: تعتبر مرحلة إعداد الخطة من أهم مراحل التنمية المحلية، حيث يتم التعرف على خصائص المجتمع المختلفة وتحديد المشكلات والحاجات، و تبادل المعلومات بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين ومناقشة المشروعات وبدائلها و تقرير الأولويات تكمن أهمية هذه المرحلة كونها تمكن المواطنين من التأثير في الإدارة، بما يحقق تجاوب الخطة مع حاجاتهم؛ وزمنياً تتوزع عمليات المشاركة ما بين مرحلة جمع المعلومات و مرحلة وضع الإطار العام للخطة، والمهم التركيز على المشاركة عند وضع الإطار العام للخطة، حتى يتييسر مناقشتها وإدخال التعديلات عليها.

ومن صور المشاركة في هذه المرحلة اللقاءات، الزيارات، الاستطلاعات، الاجتماعات المحدودة، ثم الاجتماعات العامة الموسعة بعد كتابة تقرير الخطة وتوزيعه على المواطنين وإعلانه بثتى الوسائل، حيث يقوم المسؤولون بشرح الخطة وأهدافها، ومن ثم مناقشتها وتعديلها قبل إقرارها قانونياً.

2.2. المشاركة في مرحلة التنفيذ: يزداد حجم المشاركة في مرحلة التنفيذ، إذا ما شارك المواطنون في مرحلة الإعداد وجاءت الخطة ملبية لحاجاتهم، ومن صور المشاركة في هذه المرحلة العون الذاتي، الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى إيجابي، والاعتماد على الذات، خاصة في ظل قصور الإمكانيات الحكومية.

3.2. المشاركة في الرقابة: تشكل التغذية العكسية من قبل المواطنين أسلوباً من أساليب الرقابة الشعبية وتقييم المشروعات، يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفعالية الأجهزة التنفيذية، وأداة ناجحة لتلافي الأخطار والانحرافات، وتصحيح مسار المشروعات العامة.

3. وسائل المشاركة الشعبية: يمكن إيجازها في التالي:

1.3. الوسائل التقليدية: من أبرزها:

1.1.3. الانتخابات: وهي قيام المواطنين بانتخاب ممثلهم في المجالس المحلية؛

2.1.3. حضور اجتماعات جلسات المجالس المحلية: فمن حق المواطنين ووسائل الإعلام حضور

اجتماعات المجالس المحلية، ووجوب وجود جلسات خاصة لسماع آراء المواطنين؛

3.1.3. اللجان الخاصة: تستخدم كأداة فحص مراجعة للسياسة المحلية في مجال وظيفي محدد للمجالس

المحلية؛

4.1.3. الاتصالات الشخصية: تتم ما بين المواطنين وأعضاء المجالس المحلية، من خلال الهاتف أو المقابلات الشخصية؛

5.1.3. الشكاوى والاعتراضات: تتطلب إعلام المواطنين عن المشاريع والخطط بشكل مسبق، وتيسير حصول المواطنين على المعلومات وحققهم في الاعتراض على قرارات المجالس المحلية؛

6.1.3. المظاهرات: هي وسيلة من وسائل التعبير عن حاجات ورغبات ومواقف السكان، خاصة في المدن الكبيرة تجاه قضايا معينة.

2.3. الوسائل الحديثة: مع تزايد اهتمام الدول والحكومات بالمشاركة الشعبية لأغراض تنموية، فإنه بات من الضروري البحث عن وسائل تعمل على تفعيل المشاركة الشعبية من خلال توفير فرص للأفراد بالمشاركة في صنع القرار، ووجود تشريعات وسياسات تضمن الحرية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية، باعتماد أسلوب التمثيل بالنيابة للتعبير عن اهتمامات وحاجات السكان.

وتشكل الحلقات البحثية، وهيئات المحلفين، واجتماعات الطاولات المستديرة، والجهود الجماعية لتجميع المياه التعاونية، وسائل لتفعيل المشاركة خاصة المتعلقة بالقرار البيئي¹.

المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة بهدف الخروج بالمجتمع المحلي من التخلف إلى التقدم والتطور، ولتحقيق هذه التنمية اعتمدت الجزائر على مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة من طرف الشعب والتي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، بالإضافة إلى إقامة المشروعات اللازمة لإشباع حاجات السكان في المجتمعات المحلية، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث للمطالب الثلاثة الآتية:

- الإدارة المحلية في الجزائر؛
- مصادر تمويل التنمية المحلية في الجزائر؛
- معوقات التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: الإدارة المحلية في الجزائر

يتمثل نظام الإدارة المحلية بالجزائر في جهازي البلدية والولاية، حيث يتم تطبيق هذا النظام عن طريق المجالس الشعبية المنتخبة (المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي)، وعليه فإن البلدية والولاية تعتبران أساس الإدارة المحلية في الجزائر، ويعبر الدستور الجزائري على جهازي البلدية والولاية بمصطلح الجماعات المحلية.

أولاً: مفهوم البلدية

شهد مفهوم البلدية تطورات كثيرة وفقاً لمختلف القوانين الصادرة المرافقة للإصلاحات التي اعتمدها البلاد، بدءاً بقانون 1967، حيث عرفت البلدية بأنها: الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية

1 عاشور قياتي، مرجع سابق، ص 75.

والاجتماعية والثقافية الأساسية¹، وعرفت البلدية بموجب قانون 1990، بأنها: "الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"²، كما عرفت أيضا بموجب قانون 2011، بأنها: "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"³، وتعتبر أيضا: "القاعدة الإقليمية للمركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"⁴. من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن البلدية هي قاعدة اللامركزية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والمالية، وتمارس البلدية صلاحيتها المخولة لها من طرف القانون، حيث تعمل على إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، وبالتالي فهي عنصر مهم ومكمل للدور التنموي للدولة.

هذا وتتشكل البلدية من هيئات تتمتع كل واحدة منها بصلاحيات معينة⁵:

1. هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي؛
 2. هيئة تنفيذية: يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
 3. إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية: تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثانيا: مفهوم الولاية

شهد مفهوم الولاية أيضا تطورا تاريخيا مهما تماشيا مع الإصلاحات المطبقة منذ الاستقلال إلى غاية صدور آخر قانون في سنة 2012، حيث عرفت الولاية بموجب قانون 1969 بأنها: "جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية"⁶، كما عرفت بموجب قانون 1990، بأنها: "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتشكل مقاطعة إدارية للدولة"⁷.

وعرفت الولاية أيضا بموجب قانون 2012، بأنها: "الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار

1 المادة الأولى من القانون رقم 67-23، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 18 جانفي 1967.

2 المادة الأولى من القانون رقم 90-08، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 17 أفريل 1990.

3 المادة الأولى من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011.

4 المادة الثانية من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011.

5 المادة 15 من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011.

6 المادة الأولى من القانون رقم 69-38، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 23 ماي 1969.

7 المادة الأولى من القانون رقم 90-09، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 07 أفريل 1990.

المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون¹.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الولاية هي الدائرة الإدارية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بالأعمال غير الممركزة للدولة وتساهم في تنفيذ السياسات العمومية ضمن الإطار المحدد لتوزيع صلاحيات ووسائل الدولة المخولة لها بموجب القانون بين مستوياتها المركزية والإقليمية. هذا وتمتلك الولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي².

ثالثا: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر

يمكن إيجاز هذا الدور فيما يلي:

1. دور البلدية في التنمية المحلية: تؤدي البلدية مجموعة من الأدوار في سبيل تحقيق التنمية المحلية يمكن إيجازها في التالي:

1.1. التهيئة والتنمية: يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، وتخضع إقامة أي مشروع استثمار و/أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة، حيث يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية، وتساهم أيضا في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما، كما يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخطتها التنموي، لهذا الغرض يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته³.

2.1. التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقة بالسكن والتعمير والمحافظة على التراث الثقافي وحمانيته، تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة، على المحافظة وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية، كما تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي، وتسهر أيضا على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة، ويمكنها أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية، هذا وتوفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن وتشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء، كما تساهم البلدية إلى جانب الدولة في التحضير والاحتفال بالأعياد الوطنية كما هي

1 المادة الأولى من القانون رقم 07-12، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012.

2 المادة الثانية من القانون رقم 07-12، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012.

3 المواد (109، 110، 111، 112) من القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011.

محددة في التشريع الساري المفعول وإحياء ذكرى الأحداث التاريخية ولاسيما منها تلك المخددة للثورة التحريرية¹.

3.1. التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسليّة والسياحة: تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها، وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك، وتساهم البلدية في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسليّة التي يمكنها من المساهمة المالية للدولة، واتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها، هذا وتساهم البلدية في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة².

2. دور الولاية في التنمية المحلية: تلعب الولاية دورا مهما في تحقيق التنمية في الجزائر، ويمكن إيجاز دور الولاية في النقاط التالية:

1.2. التنمية الاقتصادية: يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، وتقوم الولاية عن طريق المجلس الشعبي الولائي بتحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبدى رأيه في ذلك، كما يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية، ويساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية³.

2.2. الهياكل القاعدية الاقتصادية: يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها، ويقوم بتصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به، هذا ويبادر المجلس الشعبي الولائي بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولا سيما في مجال الكهرباء وفك العزلة⁴.

3.2. الفلاحة والري: يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ويبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، كما يتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه، ويعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري

1 المواد (116، 117، 118، 119، 121) من القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011.

2 المادة 122 من القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011.

3 المواد (80، 82) من القانون رقم 07-12، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012.

4 المواد (88، 89، 91) من القانون رقم 07-12، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012.

المتوسط والصغير، كما يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية¹.

4.2. تجهيزات التربية والتكوين المهني والنشاط الاجتماعي والثقافي: تتولى الولاية، في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها، ويتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية، إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية، كما يساهم في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، بالتشاور مع البلديات وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان، ويساهم في حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معنية ويسهر على حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها ويشجع آل استثمار متعلق بذلك².

5.2. السكن: يساهم المجلس الشعبي الولائي في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري، كما يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربه³.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المحلية في الجزائر

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لتحقيق التنمية المحلية، حيث تعمل الدولة لتوفير كل الموارد المالية المتاحة من مصادر داخلية (المحلية أو الذاتية) ومصادر خارجية، على أن تقوم الجماعات المحلية (البلدية والولاية) بتسيير هذه الموارد المحلية لتحقيق التنمية المنشودة.

أولاً: المصادر الداخلية (المحلية أو الذاتية)

تشير المصادر المالية الداخلية أو الذاتية أساساً إلى مدى القدرة الذاتية للجماعات المحلية في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ويمكن إيجازها في التالي:

1. الجباية المحلية: تشمل الجباية المحلية على الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلديات والولايات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية، وتتمثل هذه الضرائب والرسوم في: الضرائب المحصلة لفائدة البلديات فقط، الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية والدولة وأخيراً الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية، الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتفرض هذه الضرائب (التي تتوفر عليها الجماعات المحلية) من طرف الهيئات المركزية، حيث تضع هذه الأخيرة كل الأحكام التي لها علاقة بهذه الضرائب (الضرائب

1 المواد (84، 87) من القانون رقم 07-12، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012.

2 المواد (92، 94، 97، 98، 99) من القانون رقم 07-12، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012.

3 المادة 101 من القانون رقم 07-12، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012.

المحلية)، وذلك بعدما تصادق عليها السلطات التشريعية. وتعتبر هذه الإيرادات الجبائية من أهم مصادر التمويل للجماعات المحلية حيث تقدر مساهمتها حوالي 90% إذا تم مقارنتها مع الإيرادات غير الجبائية، لذلك لا بد من الاهتمام بهذا النوع من المداخل، حيث تلعب دور فعال في تنمية وتسيير شؤون الجماعات المحلية¹.

2. التمويل الذاتي: التمويل الذاتي يعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويعتبر التمويل الذاتي ذو فائدة اقتصادية للجماعات المحلية بصفة عامة حيث يشجعها على الاستثمار انطلاقا من مواردها الذاتية دون انتظار إعانات الدولة، كما يعتبر التمويل الذاتي عملية داخلية يتم من خلالها اقتطاع مبلغ من إيرادات التسيير وتحويلها إلى نفقات التجهيز، وبالتالي فهو لا يعبر عن مورد حقيقي، كما أن وضعية ميزانية الجماعات المحلية التي تتميز بضعف كبير في إيراداتها يجعل هذا التمويل الذاتي دون فعالية تذكر².

3. مداخل الأملاك: تتسم الإيرادات الناتجة عن الأملاك والممتلكات بضعف شديد مقارنة بالإيرادات الجبائية، ويعود هذا الضعف إلى حد كبير إلى التنازل عن كل الممتلكات التي تعتبر مصدر دخل في إطار القانون الصادر سنة 1981 المتعلق ببيع أملاك الدولة، وتتمتع الجماعات المحلية بمداخل أملاك متنوعة تأتي أساسا من استغلال أملاكها الخاصة وبدرجة أقل أملاكها العامة، وتتمثل هذه المداخل في: تأجير العمارات والبنائيات، حقوق الطرق والتوقف، ناتج الحظيرة العمومية، بيع المنتوجات (الرمل، حطب الأشجار)³.

ثانيا: المصادر الخارجية

وضعت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال وسائل خاصة لتمويلها، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. المخطط القطاعي للتنمية (PSD): يمكن تناوله من خلال ما يلي:

1.1. مفهوم المخطط القطاعي للتنمية (PSD): هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة المختصة بعد إرسال المخططات لها⁴.

1 خيضر خنفرى، مرجع سابق، ص 101.

2 زكية آكلي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الأول، 2017، ص 101. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27222>

3 خيضر خنفرى، مرجع سابق، ص 119.

4 الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2013، ص 174، على الرابط الإلكتروني:

https://drive.google.com/file/d/1iE91K3FIRyzSoE-9GXGcimlIZP_DaOE0/view

2.1. أهمية المخطط القطاعي للتنمية (PSD): إن مشاريع المخطط القطاعي للتنمية رائدة فعلا، بحكم الأغلفة المالية المعتبرة المرصودة لها، فهي تحتوي برامج تفوق إمكانات المجتمع المحلي إعدادا وتأطير ودراسة وتمويل، كما تشمل إقليما يتميز بخصائص سكانية وبيئية متقاربة، قد تكون ولاية أو أكثر أو عدة دوائر داخل الولاية الواحدة وعدة بلديات، وتلعب دورا أساسيا في التوازن الجهوي مثل الطرق الولائية والآبار لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب أو قنوات الصرف الصحي والكهرباء الريفية والإنارة العمومية وغاز المدينة ومحطات النقل البري وكل ما يدخل في اختصاصات الولاية¹.

2. المخطط البلدي للتنمية (PCD): يمكن تناوله من خلال ما يلي:

1.2. مفهوم المخطط البلدي للتنمية (PCD): هو عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، وقد عرفها مرسوم 09 أوت 1973 بأنها برامج أعمال قصيرة المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني، وتتجز هذه المخططات بمراحل سنوية، حيث على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها، وعرضها على موافقة الوصاية (الولاية)².

2.2. أهمية المخطط البلدي للتنمية (PCD): تكملة للنشاطات المشروع فيها في إطار المخططات القطاعية غير الممركزة والمعتمدة من طرف الولاية، يعتبر المخطط البلدي للتنمية الأداة الأساسية في تطبيق السياسة التنموية على المستوى المحلي، حيث تتميز العمليات المسجلة في هذا الإطار كونها تتم بمساهمة نهائية للدولة، أي من ميزانية التجهيز للدولة، وتحكمها قواعد خاصة على عكس العمليات الأخرى التي تعتمد في تمويلها على مصادر أخرى كالأموال الخاصة للبلدية بواسطة الاقتطاع لنفقات التجهيز وفقا لقانون البلدية، ولقد اعتمدت الدولة هذا النموذج وذلك لخلق نوع من التوازن الجهوي، لأن معظم البلديات لا تتوفر على نفس الإيرادات أو الثروات، أو المؤسسات المنتجة للمداخيل ولا سيما في المناطق الواجب ترقيتها، ويتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية حيث يشمل على وجه الخصوص عمليات التزويد بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة³.

3. البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية: هناك برامج مرافقة ومدعمة للإصلاحات الاقتصادية استقادت منها الجماعات المحلية، يمكن إيجازها في التالي:

1.3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: أسس هذا البرنامج بموجب المادة 230 من قانون المالية لسنة 2002 يغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة بين (2001-2004)، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، كما يهدف إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل

1 نور الدين بلقيل، مرجع سابق، ص 129.

2 خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 122.

3 نور الدين بلقيل، مرجع سابق، ص 146.

والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج ب 525 مليار دج منها 114 مليار دج¹.

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو: يمتد هذا البرنامج من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009، وجاء هذا البرنامج لدعم الجهود المبذولة فب الفترات السابقة، وهو برنامج كبير جدا سواء من حيث التخصيصات المالية الإجمالية المقدرة ب 4202.7 مليار دينار جزائري منها 1908.5 مليار دينار جزائري للبرامج المحلية، أو من حيث توزيع البرامج حسب كل قطاع².

3.3. برنامج صندوق الجنوب: أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998 صندوق تنمية مناطق الجنوب هو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها وإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، كان في الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2006 شمل 13 ولاية ثم ابتداء من سنة 2007 تم القيام بتقسيم جغرافي جديد يميز ولايات الجنوب حيث أصبحت 10 ولايات فقط، بلغت الاعتمادات المخصصة لهذه الولايات 638 مليار دج وهذا خلال الفترة (2006-2009)³.

4.3. الصناديق الخاصة: تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، ومن هذه الصناديق: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى وكذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية الموجه لإنشاء المؤسسات الصغيرة ودعم الشبكة الاجتماعية⁴.

5.3. صندوق الهضاب: أسس هذا الصندوق بموجب المادة 67 من قانون المالية لسنة 2004 والمعدلة بالمادة 74 من قانون المالية لسنة 2006، ويهتم هذا الصندوق بالتمويل الكلي أو الجزئي لبرامج ومشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا، كما يهتم بدعم الاستثمارات الإنتاجية في المنطقة وكذا تمويل تخفيض تسعيرة الغاز بنسبة 50% لصالح الأسر الفقيرة بمناطق الهضاب العليا بالإضافة إلى مشاريع نقل مياه الشرب، وفي هذا الإطار تم تخصيص أكثر من 1000 مليار دينار جزائري وهذا للفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2009 و هذا للتكفل بمشاريع التنمية المحلية المتأخرة و الموارد البشرية⁵.

4. الصندوق المشترك للجماعات المحلية: وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى هذا الصندوق الضمان والتضامن للبلديات والولايات حيث يقدم إعانات ومساعدات مالية للبلديات التي تعاني من وضعية مالية صعبة، كذلك يقدم إعانات لتمويل المشاريع الاستثمارية طبقا لتوجهات المخطط الوطني للتنمية، وتتكون موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية

1 وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2 وزارة المالية، برنامج دعم النمو، أبريل 2005، ص 07.

3 خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 129.

4 الزوهير رجراج، مرجع سابق، ص 177.

5 خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 130.

من حصص الضرائب والرسوم المحددة بالقوانين الجبائية، التي تعدل في بعض الحالات في قوانين المالية، والتي تتمثل في الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الرسم على القيمة المضافة، قسيمة السيارات، حيث تخصص لكل مورد نسبة معينة إضافة إلى الإعانات التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الظروف العادية، فإنه وفي الظروف الاستثنائية يقدم إعانات استثنائية للبلديات والولايات بسبب الكوارث¹.

5. القروض: تعتبر موردا آخر لتمويل مشاريع التنمية المحلية حيث تسدد أشغال التجهيز والإنجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وإذا اقترضت البلدية يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في²:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين 1% إلى 5% من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء؛
 - إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية؛
 - القروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة.
- عموما يكون القرض المحصل عليه من قبل البلدية يمثل القرض الإيجابي مما يساعد البلدية على تخصيص هذه الأموال للعمليات التي تحقق إيرادات من أجل تسديد الديون.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر

تعرض طريق التنمية المحلية في الجزائر العديد من المعوقات والمشاكل، والتي كانت سببا مهما في عدم تحقيق أهداف التنمية المحلية، بالرغم من أف التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية.

أولا: المعوقات الاقتصادية: يمكن إيجازها في التالي³:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات؛
- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهماتها في كل الميادين يتقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها؛
- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية، والتي تمثل تقريبا 65% من ميزانية التسيير؛
- الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة؛

1 زكية آكلي، فريدة كافي، مرجع سابق، ص 102.

2 بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006، ص 272. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1510>

3 زكية آكلي، فريدة كافي، مرجع سابق، ص 107.

- عدم التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة؛
- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

ثانيا: المعوقات التنظيمية

يمكن إيجازها في التالي¹:

1. مشكلة الصلاحيات بين الإدارة ورؤساء المجالس: لقد كلفت الجماعات المحلية بعدة صلاحيات تفوق إمكاناتها المادية البشرية والمالية لمعظمها، مع وجود العديد من النصوص التنظيمية التي تجعل الجماعات المحلية شريكا أو طرفا مع قطاعات أخرى، الأمر الذي يجبر الهيئات المحلية على العمل تحت إشراف ورعاية القطاعات الأخرى، فمثلا إذا تعلق الأمر بتهيئة الإقليم، المرجح هو وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وإذا تعلق الأمر بالأشغال العمومية، فالمرجعية هي وزارة الأشغال العمومية... وهكذا، الأمر الذي نشأ عنه صعوبات كبيرة في تنفيذ المهام الأساسية المحددة في التشريع، وإحداث خلل في الجهود والتي تبذل لإحداث التنمية.

2. مشكلة تسيير الإدارة المحلية: مازالت الجماعات المحلية متأخرة بنموذج التسيير الإداري الموروث منذ الاستقلال، فبرغم الانفتاح السياسي مازالت الإدارة متمسكة بتقاليد المعهودة، حيث تتميز المؤسسات العمومية الإدارية عدم وجود الربحية ضمن أهدافها وإنما هي تنظيمات تعيش من إعانات الدولة ومن خزينتها، أي أنها لا تعتمد على زبائنها في تأمين مداخيلها ولتمويل مشاريعها، كما تعاني الإدارة المحلية في الجزائر من احتكار المعلومات والمعارف وغياب التنافس بسبب الحماية القانونية وتضخم عدد الموظفين الذي يشجع على الاتكال والتباطؤ في التسيير والتقليل من أهمية عنصر الوقت والرقابة الرئاسية التي تشدد على الشكل وتهمل الفعالية وتداخل المهام وصعوبة تحديد المسؤوليات كل ذلك أثر في العلاقات الداخلية وفي فعالية النظام التعاوني.

3. مشكلة اللوائح والقوانين المعمول بها: إن القوانين المعمول بها في الإدارة المحلية لا يزال يميزها الجمود وعدم مواكبتها التطورات الحاصلة، فعند قراءة المواد والقوانين الخاصة بكل من البلدية والولاية نجد العديد منها تشير إلى اختصاصات المجالس البلدية والولائية، انطوى عليها التعميم مثل: تشكل، تنظم، تبادر، تقوم، دعم النشاطات...، دون تحديد الميكانيزمات وآليات التطوير مثلا، وهذا ما يجعل صلاحيات واختصاصات الجماعات المحلية يميزها الغموض والتعميم، وقابلية تأويلها حسب عدة مفاهيم، كما تقسح المجال للتهرب المسؤولين من إتمام واجباتهم، وغيرها من المظاهر السلبية لتسبب الإداري والتهرب من المهام وعدم تحمل المسؤولية الكاملة، ضف إلى ذلك اللوائح والتعليمات والقواعد المنظمة لشؤون الإدارة

1 الزوهير رجراج، مرجع سابق، ص ص 221-223.

المحلية يتم تواليها مع المناسبات المختلفة وحسب تطور الأحداث، كوارث طبيعية أو احتجاجات المواطنين على التوزيع السكنات الاجتماعية مثلا، وهي كلها دلائل على الإدارة المحلية مع التطورات السريعة التي يشاهدها العالم في جميع مجالات الحياة.

ثالثا: المعوقات السياسية والإدارية: يمكن إيجازها في التالي¹:

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية؛
- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي (اللامركزية) هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها؛
- غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية؛
- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية؛
- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز؛
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين؛
- سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

رابعا: المعوقات التمويلية والهيكلية: يمكن إيجازها في التالي²:

- ضعف المصادر الجبائية المحلية في تمويل الميزانية المحلية؛

1 زكية آكلي، فريدة كافي، مرجع سابق، ص ص 107-108.

2 سليمان شيبوط، نوى طه حسين، إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث

والدراسات، العدد الأول، 2012، ص 258. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18813>

- عدم تساوي الموارد المحلية بين الجماعات المحلية، بسبب عدم وجود معيار معين ومحدد لتوزيع الضرائب والرسوم، وكذلك إلى تمركز بعض النشاطات الصناعية والتجارية في بعض الولايات على حساب ولايات أخرى؛
 - ضعف تطور العائدات الجبائية المحلية موازاة مع التطور السريع للنفقات مما أدى إلى تزايد الأعباء على كاهل بعض البلديات؛
 - انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في بعض الولايات والبلديات؛
 - تخلف النظام المصرفي بمختلف مؤسساته؛
 - غياب شبه كلي لأسواق الأوراق المالية؛
 - عدم كفاية وعدم التوازن في توزيع شبكات النقل والمواصلات؛
 - تمركز السكان في المناطق الساحلية، حيث يتمركز 63.9% من السكان في الشمال على مساحة صغيرة قدرها 4% من المساحة الإجمالية للقطر؛
 - استقرار 27.5% من السكان في مساحة نسبتها 9% وتوطن 8.9% فوق مساحة شاسعة تمثل 83% من إجمالي مساحة البلد؛
 - توطن واستقرار أغلب المرافق والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن الكبرى وبالأخص في الشمال والتي تتراوح نسبتها بين 56% و 91%.
- المبحث الرابع: قطاع الفلاحة كمدخل للتنمية في الجزائر**

يعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الاستراتيجية لمعظم دول العالم، وهذا للدور المهم الذي يلعبه في عملية التنمية، حيث يلعب القطاع الفلاحي دورا بارزا في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والتقليص من معدلات الفقر والبطالة، كما يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية باعتباره نشاطا اقتصاديا وسبيلا من سبل تحقيق الدخل ومصدر للخدمات البيئية مما يجعله أداة فريدة لتحقيق التنمية. وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث للمطالب التالية:

- ماهية التنمية الفلاحية؛
- ماهية القطاع الفلاحي؛
- القطاع الفلاحي الجزائري.

المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، حيث تمثل مختلف البرامج والسياسات التي تسعى للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره، كما تعتبر أداة فعالة في محاربة ظاهرة الفقر والتقليل من حدتها خاصة في الدول النامية.

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية: عرفت التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي بما يؤدي إلى أحسن استغلال ممكن للموارد الفلاحية وتحقيق زيادة في

الإنتاج الفلاحي والارتفاع في الإنتاجية الفلاحية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع¹.

كما عرفت على أنها عملية تحويل الزراعة في مختلف المناطق العالمية وفي أوقات مختلفة، وهي التحولات الزراعية الموجهة حسب سياسات التنمية الفلاحية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المتخصصة في ذلك والذين يمولون تنفيذ المشاريع الزراعية التنموية².

وعرفت أيضا بأنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الفلاحية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الفلاحية، والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الفلاحي³.

من خلال التعريف السابقة نستنتج أن التنمية الفلاحية هي عملية متكاملة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (البشرية، المالية، الطبيعية، التكنولوجية الزراعية) لإحداث زيادة في الإنتاج الفلاحي بهدف رفع معدل الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى مراعاة البعد البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ثانيا: أهداف التنمية الفلاحية

تسعى التنمية الفلاحية لتحقيق مجموعة من الأهداف من أجل بلوغ تنمية القطاع الفلاحي، وعليه يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى المحاور الثلاثة التالية⁴:

1. الأهداف الاقتصادية: يمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية في النقاط التالية:

- تحقيق فائض في الإنتاج الفلاحي والغذائي، ويقصد بالفائض قيمة الفرق الإيجابي بين حجم الإنتاج الفلاحي الحقيقي وحجم الطلب الاستهلاكي ويتم الاستفادة من قيمة هذا الفائض بعد تصديره في دعم باقي النشاطات الاقتصادية؛

1 أبو بكر الشريف خوالد، نوة ثلاثية، التنمية الزراعية ودورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، مجلة دراسات وأبحاث، العدد الثامن، 2017، ص 07، على

الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10293>

2 عائشة بن النوي، التنمية الزراعية في الجزائر: العقبات والتحديات، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 02، 2020، ص 156، على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/127289>

3 محمد بويهي، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 16، 2012، ص 195، على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54508>

4 بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2016/2015، ص ص 23-24، على الرابط الإلكتروني:

<http://dspace.univ-mascara.dz:8080/handle/123456789/207?show=full>

- تطوير طرق وأساليب العمل والإنتاج لرفع القدرة التنافسية من جهة والوصول إلى الإنتاجية المطلوبة كما ونوعا من أجل القدرة على الانفتاح نحو الأسواق الخارجية من جهة ثانية؛
 - المحافظة على النسق المستديم للنمو الذي شهده القطاع الفلاحي؛
 - تقوية الاستثمارات الداعمة لتنمية القطاع الفلاحي أو ما يسمى بالاستثمارات الفلاحية؛
 - المساهمة في تأمين العملة الأجنبية، إن الارتفاع في إنتاج القطاع الفلاحي قد يؤدي إلى تحقيق فائض حيث يتم توجيه هذا الفائض نحو الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق إيرادات إضافية بالعملة الأجنبية؛
 - المساهمة في محاربة البطالة، حيث يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات قدرة على اجتذاب القوة العاملة خصوصا في البلدان النامية؛
 - تطوير الصناعات الغذائية، إن مثل هذه النشاطات تجعل للقطاع الفلاحي علاقة بباقي القطاعات حيث يؤدي تنمية هذا القطاع إلى التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية.
- 2. الأهداف الاجتماعية:** من بين أهم الأهداف الاجتماعية يمكن ذكر ما يلي:
- تنمية الأرياف وتحسين الظروف المعيشية من خلال الرفع من معدلات الرفاهية داخل هذه المناطق ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بعد تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية والخدماتية لسكان الأرياف؛
 - رفع دخل الفلاحين من أجل استدامة النشاط الفلاحي وتثبيت الأسر الفلاحية في الأرياف للحد من ظاهرة الهجرة اتجاه المناطق الحضرية؛
 - دعم فكرة البحث والتكوين في المجال الفلاحي مع فتح فروع جديدة للتعليم العالي الفلاحي من أجل تقوية المؤهلات الفكرية لدى الفلاحين وإدخال مفهوم الاحترافية داخل النشاط الفلاحي؛
 - محاربة الفقر والجوع من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الذي يرمي إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015.
- 3. الأهداف البيئية:** يمكن إيجاز الأهداف البيئية للتنمية الفلاحية في النقاط التالية:
- المحافظة على استدامة التنمية في ظروف ستشهد مزيدا من الضغط على الموارد الطبيعية من أراضي وغابات ومصادر للمياه وثروة سمكية والتي تمثل أحد أهم العناصر الأساسية للتنمية؛
 - تشجيع ودعم مشاريع التشجير الغابي من أجل حماية الأراضي من ظاهرة التصحر والتعرية والانجراف وبناء ثروة غابية ذات عوائد اقتصادية وبيئية متعددة؛
 - استصلاح أكبر قدر ممكن من الأراضي بهدف الرفع من حجم المساحة المزروعة والأراضي المرورية وحمايتها من التقلبات المناخية؛
 - الحفاظ على الثروة الحيوانية، حيث يعتبر الإنتاج الحيواني جزء مهما من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الفلاحي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد من المنتجات الحيوانية (اللحوم، الحليب، البيض، العسل... إلخ).

ثالثا: مقومات التنمية الفلاحية

تحتاج التنمية الفلاحية إلى مقومات خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي¹:

1. الأراضي الفلاحية: تمثل الأراضي الفلاحي القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتمييزها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور وهي: محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)، محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسى).

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دول إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية (طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور، ... الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

2. الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ارتفاع معدلات نمو السكان؛
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة؛
- التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم؛
- الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وتؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية؛
- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية؛
- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

1 محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص ص 10-11، على الرابط الإلكتروني: <https://doc-0o-0s-docs.googleusercontent.com/docs/securesc/r1dcccdrinf>

3. **الثروة الحيوانية والنباتية:** يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريمة لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

المطلب الثاني: ماهية القطاع الفلاحي

يلعب القطاع الفلاحي دورا بارزا في تحقيق التنمية باعتباره قطاعا حساسا في جميع اقتصاديات الدول، حيث يساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، كما يعمل على الاستغلال الأمثل للإمكانات الطبيعية والبشرية والبيئية بهدف تحقيق أعلى مردودية والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: مفهوم القطاع الفلاحي

القطاع الفلاحي (الزراعي) هو علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهو ليس فقط أرض وزرع نباتية وحيوانية، بل أيضا الفلاح وأسرته، وكل الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية، والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها، والاقتصاد الزراعي هو مختلف المفاهيم والأدوات الاقتصادية التي تدرس إنتاج وتنظيم القطاع الفلاحي الذي يتميز بمجموعة من الخصائص التي يتفرد بها عن باقي الاقتصاديات والقطاعات. هذا وتعتمد الزراعة الناجحة على ثلاثة عناصر رئيسية، وهي¹: النجاح التكنولوجي أي النجاح الزراعي من الناحية الفنية، والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل، وأخير النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة رغبة وتحقيق مستوى معيشة مرتفع ورخاء عالي، وهذه العناصر المكونة لأي قطاع زراعي ناجح تحتاج في حد ذاتها إلى تأمين عليها، لأنه بفقدان أحدها لا يحقق النشاط الزراعي الأهداف المرجوة منه، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

1 نورالدين بربار، سفيان لرايدي، ضرورة تفعيل منتجات التأمين الفلاحي كمدخل لتطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول: تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، يومي 21 و22 نوفمبر 2017، ص 03، على الرابط الإلكتروني:

https://drive.google.com/file/d/1VICIn9FXRr2fAw_eVRI3Uqf_QR9fpx6/view?usp=sharing

ثانيا: خصائص القطاع الفلاحي: يمكن تحديد مجموعات رئيسية من الخصائص التي تتعلق بالنشاط الفلاحي، والتي من أهمها¹:

1. العرض والطلب الفلاحي: يختلف عرض المنتجات الفلاحية مقارنة بالمنتجات غير الفلاحية، وذلك راجع إلى أنه يخضع لمتغيرات يصعب أحيانا التحكم فيها (مثل الموسمية والأقاليم الجغرافية)، أما الطلب فهو ذو مرونة منخفضة نسبيا، وتختلف هذه المرونة تبعا للأقاليم الجغرافية ذات الأنماط الداخلية المتباينة.
2. التركيب التنافسي للنشاط الفلاحي: حيث يشكل المناخ التنافسي للبنية الفلاحية من أهم الخصائص المؤثرة على الوحدات الفلاحية، سواء كانت صغيرة أو متوسطة، وكذا تجانس المحصول الواحد في المزارع المتعددة، فضلا عن حرية الدخول والخروج من النشاط الفلاحي.
3. ارتفاع الأهمية النسبية للتكاليف الثابتة وثبات الموارد الزراعية على مستوى القطاع: يعد رأس المال الثابت اللازم لعمليات الإنتاج الفلاحي من أهم خصائص القطاع الفلاحي، حيث تتميز التكاليف الثابتة بارتفاع مع عدم مرونة عرض الموارد الثابتة في النشاط الفلاحي.
4. موسمية الإنتاج وصعوبة التحكم في كمية المحاصيل المنتجة: وذلك نظرا لارتباط المحصول الفلاحي بالمتغيرات البيئية والبيولوجية الواقعة خارج إدارة الفلاح، حيث يصعب التنبؤ بحجم الإنتاج الفلاحي، سواء على مستوى المزرعة أو القطاع، ولاسيما المحاصيل الغذائية الرئيسية.
5. الترابط بين الإدارة والحياسة ومخاطر التمويل الفلاحي: حيث يؤدي ذلك إلى التأثير على الكفاءة الإنتاجية انطلاقا من أن الفلاح يستهدف تعظيم صافي دخله من الفلاحة، ويتطلب منه ذلك الاهتمام بالاستثمارات الفلاحية ودورته الفلاحية وتركيبه المحصولي المؤدي إلى زيادة إيراداته وتدني تكاليفه.
6. الخصائص الفلاحية الأخرى: كأهمية ملكية الأراضي، وفاعلية الابتكار وتبني المستحدثات الفلاحية الدافعة إلى التطور الفلاحية، فضلا عن ميل العاملين للقطاع الفلاحي إلى الاستقرار في حياتهم المعيشية.

ثالثا: أهمية القطاع الفلاحي

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر، كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية وتحديات التنمية المتزايدة كلها عوامل تفرض الاهتمام أكثر بالفلاحة، يضاف إلى ذلك تأكيد تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي بشكل يعزز من عوامل الاستقرار خاصة مع تفاقم مخاطر التبعية الغذائية على استقرار المجتمعات أمنيا واقتصاديا وحتى سياسيا².

1 نفس المرجع السابق، ص 04.

2 حميد باشوش، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، 2016، ص 07، على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30152>

كما تكمن أهمية القطاع الفلاحي في ضمان الأمن الغذائي الذي يعتبر السلاح المعاصر لأي دولة في العالم، ويقصد بالأمن الغذائي: "قدرة شعب معين أو أمة معينة على توفير غذاء مواطنيها بالكم المطلوب والنوعية المرغوبة ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها الشعب أو تعيش عليها الأمة، إما من مصادر محلية أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها دون ضغوط اقتصادية أو سياسية خارجية وعلى مدار السنة"، حيث تسعى السياسات الفلاحية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الفلاحة على ضرورة تنمية القطاع الفلاحة بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الفلاحي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الفلاحي، وتتحدد تنمية القطاع الفلاحي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الفلاحي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الفلاحي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الفلاحي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الفلاحي ذاته، ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الفلاحي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الفلاحي ومزيدا من الطلب على منتجاته ومزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما¹.

وبالتالي كلما كان للبلد إمكانيات زراعية تؤهله لضمان الأمن الغذائي كلما كان بإمكانه ضمان الاستقرار وعدم تدخل الدول في شؤونه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما في حالة عدم تمكنه من ضمان الغذاء فإنه سيخضع لضغوطات ذات طابع غالب سياسي، خاصة من تلك الدول التي تقوم بتمويله بالمواد الغذائية، وهو ما سيشكل خطرا على الدولة ككل لأنها مهددة من قبل الدول الممولة لها.

رابعاً: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية²:

1. يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية: إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي، هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية

1 نورالدين بربار، سفيان لراي، مرجع سابق، ص ص 05-06.

2 أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 109، على الرابط

الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1286>

ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

2. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض:

من شأنها أن تحقق ميزتين:

1.2. **الميزة الأولى:** توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

2.2. **الميزة الثانية:** توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3. **ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية:** لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4. **العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية:** وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي، فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزمات الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه، وأسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5. **العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها:** وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

6. **العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات:** ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي الجزائري

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، حيث يتوفر على قدرات وإمكانيات هامة تسمح لهذا القطاع بتطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي عن الطريق الزيادة في الناتج الفلاحي.

أولاً: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يتمتع القطاع الفلاحي في الجزائر بإمكانيات ومقومات مهمة تؤهله للعب دور مهم في تطوير الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص هذه المقومات في العناصر التالية:

1. الأراضي الزراعية: تشمل المساحة الجغرافية الإجمالية للجزائر 238174100 هكتار، وهي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية، يقدر بحوالي 42.44 مليون هكتار تتغير سنويا، وتتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى مناطق هي المنطقة الساحلية، المنطقة السهلية، المنطقة الداخلية والمنطقة الجنوبية، ونوضحها فيما يلي¹:

1.1. المنطقة الساحلية: وهي منطقة تتربع على قدرها 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 19.6% من إجمالي المساحة الزراعية، تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا، تتساقط بها كميات معتبرة من الأمطار بنسبة 92%، بين 400 ملم و 900 ملم، تتميز سهولها المنخفضة بخصوبة أراضيها وتوفر المياه بها، أهمها سهل متيجة وهران وعنابة، كما يوجد بهذه السهول كثير من الوديان والسدود، وهي تشتهر بزراعة مختلف أنواع الخضر والفواكه والزراعات التي تعتمد على الري.

2.1. المنطقة الداخلية: تتربع على مساحة من الأراضي الزراعية قدرها 3.69 مليون هكتار، وتضم 14 ولاية داخلية (البيدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس وسطيف) وهي تتميز بسهولها الخصبة التي تشتهر بزراعة الكروم وبعض أنواع الأشجار المثمرة والحبوب خاصة منها القمح الذي تعتبر هذه السهول المورد الداخلي الأساسي له، مما يجعلها إقليما حيويا ومهما في الزراعة والصناعات الغذائية، خاصة مع ما يتميز به من كثافة سكانية.

3.1. المنطقة السهلية: تتربع على مساحة أراضي زراعية قدرها 2.85 مليون هكتار، وتضم 12 ولاية (أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، سعيدة، النعامة والأغواط)، تتميز هذه المنطقة بالمناخ القاري، أمطارها قليلة يتراوح متوسطها بين 200 و 400 ملم، وهي كمية غير كافية للزراعة، ولكنها كافية لقيام بعض الأعشاب المختلفة والمتنوعة لضمان حياة الرعي حيث تكثر تربية الأغنام والإبل.

4.1. المنطقة الصحراوية: تتربع على مساحة أراضي زراعية تقدر بـ 0.218 مليون هكتار أي بنسبة 2.6% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، وتضم 08 ولايات (ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تندوف واليزي)، يسودها مناخ صحراوي، يقل فيها متوسط الأمطار عن 200 ملم، وهي تمتاز بتربة رملية فقيرة، ونظرا لقسوة المناخ والطبيعة فإن الزراعة في هذه المنطقة لا تظهر إلا في بعض الواحات، حيث يجتمع السكان، ومن أهم الزراعات فيها زراعة النخيل والخضر والفواكه.

1 جبهة مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2016/2017، ص ص 210-211. على الرابط الإلكتروني: http://thesis.univ-biskra.dz/2982/1/Th%3%A8se_143_2017.pdf

مع محاولات الإصلاح الزراعي وادخلا التقنيات الزراعية الحديثة استطاعت هذه المنطقة إدراج بعض الزراعات مثل القمح باستعمال تقنيات الري الحديثة، والخضر باستعمال البيوت البلاستيكية.

2. الموارد المائية: نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية للجزائر وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها، لهذا تم تقسيم البلد إلى قسمين أساسيين بالإضافة إلى تحلية مياه البحر كالتالي¹:

1.2. الموارد المائية في الشمال: تنقسم الموارد المائية في الشمال إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1.1.2. الموارد المائية المطرية: هي أهم الموارد المائية في الشمال، يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار فيها ما بين 95 و100 مليار م³، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث إن 80 مليار م³ يتعرض للتبخر، ما تمثل نسبته من 80 إلى 84%، أما الباقي المتمثل في 16 مليار م³ فيوزع إلى 3.5 مليار م³ تساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال في الجزائر، و12.5 مليار م³ تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5.2 مليار م³ في السدود، و7.3 مليار م³ تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة .

2.1.2. الموارد المائية السطحية: تتمثل أهم الموارد المائية السطحية في الآتي:

- **الوديان والنهار:** تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بحوالي 12.4 مليار م³ وأهمها: وادي الشلف، والوادي الكبير بقدرة مائية سعتها أكثر من ملياري م³، بالإضافة إلى وادي السيوس والصومام ويسر، التي تنتج سنويا حوالي 500 مليار م³، أما وادي الداموس والصفصاف والعرب والخميس وكراميس وبودواو، فهي تنتج ما بين 30 و100 مليون م³ سنويا، وأخيرا وادي تافنة والحراش ومازافران التي تنتج ما بين 100 و 500 مليون م³ سنويا؛

- **السدود:** تعتبر السدود من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه، ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر بـ 250 موقعا، وتبذل الجزائر جهودا تنموية لزيادة عدد السدود، حيث انتقل عددها من 14 سدا سنة 1962 إلى 44 سدا سنة 2000 بطاقة استيعابية تقدر بـ 2.2 مليار م³ للسنة، وهي سدود من النوع الكبير تتجاوز الطاقة الاستيعابية لكل منها 10 مليون م³ للسنة، وتشرف عليها الوكالة الوطنية لتسيير السدود(استغلال، صيانة ومراقبة) وفي ديسمبر 2008 وصل عدد السدود الكبيرة المستغلة إلى 59 سدا، بطاقة استيعابية تقدر بـ 5.8 مليار م³، تمكنا من تنظيم 03 مليار م³ للسنة، ليرتفع إلى سنة 2014 إلى 75 سدا بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.5 مليار م³ للسنة؛

- **المحاجز المائية:** هي أحواض مائية وتسمى البحيرات الجبلية، وقدرة التخزين فيها لا تفوق 01 مليون م³، وهي تستغل أساسا في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها 834 حاجزا مائيا بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون م³، يستغل منها 75% في القطاع الزراعي، و05% في تربية المواشي، و20% تبق غير مستغلة؛

1 محمد غردي، مرجع سابق، ص ص 21-22.

3.1.2. الموارد المائية الجوفية: تقدر المياه الجوفية المتواجدة في الشمال بحوالي 02 مليار م³، يستغل منها 90% بواسطة أكثر من 5000 بئر، يستخدم منها 15% في الزراعة وهي موارد قابلة للتجديد.

2.2. الموارد المائية في الجنوب: يغطي الجنوب الجزائري 85% من المساحة الإجمالية، وهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة والجافة، فمتوسط معدل تساقط الأمطار فيه يقل عن 100 ملم في السنة، وتتمثل الموارد المائية الأساسية في الموارد الجوفية التي يمكن استغلال 05 مليار م³ منها، وهي مياه عميقة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها في بعض المناطق إلى 2000 م³، ما عدا في أدرار (بين 200 م³ و300 م³)، أما الحجم المستغل فيقدر بـ 725 مليون م³ منها 505 مليون م³ تستغل في السقي بواسطة أكثر من 742 بئرا، كما يوجد بالإضافة إلى الموارد الجوفية ثلاثة سدود كبيرة بسعة 415.85 مليون م³.

3.2. تحلية مياه البحر: يقصد بتقنية تحلية المياه على أنها إزالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات وتحويلها إما إلى مياه صالحة للشرب وإما للإقلال والتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لسقي أو ري بعض المحاصيل والمساحات الزراعية، أو في مياه العمليات الصناعية المختلفة، وتجري عملية تحلية مياه البحر في الجزائر في ثلاث مناطق صناعية هي: أرزيو، سكيكدة، وعنابة، وهي تجربة تعود إلى بداية الستينات من القرن الماضي، إلا أن محطات التحلية هذه لا تسمح في الحالة القصوى إلا بتجنييد 18 مليون م³ في السنة (مقارنة بالمملكة العربية السعودية تحول 5.55 م³ في اليوم)، لتلبية الحاجة إلى الصناعي والماء الشروب، وهو استخدام محمود رغم أن الجزائر تزخر بساحل يمتد على طول 1200 كلم، وتعتبر إمكانات الجزائر في معالجة المياه المستعملة ضعيفة جدا، حيث يقدر عدد محطات التصفية المستغلة في الجزائر 165 محطة (2014)، تعالج 850 مليون م³ من المياه، هذه المحطات تعاني في بعض الحالات من مشاكل أهمها أنها لا تشتغل إلا بنصف طاقتها¹.

3. الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان، وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، ولأجل التعرف أكثر على الموارد البشرية ينبغي أن نتعرف على: حجم القوة العاملة في الزراعة، حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها².

1 جهينة مجدولين، مرجع سابق، ص 219.

2 محمد غردي، مرجع سابق، ص 25.

ثانيا: موقع الفلاحة ضمن استراتيجية التنمية في الجزائر

في محاولتها لمواكبة التحولات العميقة في مفهوم التنمية، عمدت الجزائر للانضمام إلى أغلب الاتفاقيات العالمية والإقليمية التي تؤسس لتبني تنمية مستدامة على كافة الأصعدة، فظهرت بوادر العمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة بداية من سنة 1996 خلال التحضير لإعداد مخطط الأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، والتي تم صياغته ضمن خطة عشرية لتنفيذ خلال الفترة (2001-2011) حدد من خلالها مسار لإدماج التنمية المستدامة فكان القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كإطار يستدل به، وتوالت القوانين فيما بعد ليتم تعديلها وفق ما يتطلبه تحقيق التنمية المستدامة.

وتميزت التنمية الفلاحية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، والإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي، سواء قبل التسعينات أو بعدها، وهذا بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي والاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية، وإهمال القطاع الزراعي الذي يتوفر على مجموعة من المقومات تجعله يحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية.

ولكن انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وارتفاع أسعار السلع الغذائية والفلاحية في الأسواق العالمية، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الإمكانيات والدعم اللازم له، خاصة بداية من الألفية الثالثة، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له، أين تم تخصيص أغلفة مالية هامة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة (2001-2014)¹.

ثم تبعه مخطط عمل قطاع الفلاحة لسنة 2019 حيث جاء تحت شعار الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي من خلال نموذج نمو جديد يركز على خمسة نقاط²:

- الاستثمار الخاص باعتباره محرك جديد للنمو الفلاحي؛
- التكامل من أجل تحسين بناء سلاسل القيمة (المدخلات، الإنتاج، الأسواق)؛
- الابتكار بوصفه مفتاحا للتحديث والتنمية الفلاحية؛
- الري من أجل تحقيق زيادة مطردة في الإنتاجية.

خلاصة الفصل الأول

1 عائشة سلمى كحيل، حدة فروحات، مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة: حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، 2017، ص 179، على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35216>

2 فتيحة بوزيان، مليكة شبايكي حفيظ، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 132، على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/67/5/1/54598>

التنمية كمصطلح تعبر عن عملية مدروسة تهدف لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتنمية القدرات البشرية لأفراد المجتمع، هذا وتعتبر التنمية المحلية أحد مستويات التنمية والتي تتمثل في أنها عملية قائمة على العمل التشاركي والتعاوني بين مختلف أطراف البيئة المحلية، من أجل تحقيق تغييرات وتطورات في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالهدف الأساسي الذي تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقه هو خلق روح التعاون والمبادرة الشعبية بين أفراد المجتمعات المحلية للتقدم نحو الأفضل، وذلك بالاعتماد على مختلف الوسائل المادية والبشرية.

ولتحقيق أهداف التنمية المحلية لابد من توفر مقومات أساسية وضرورية والتي لا بد من تفعيلها وتثمينها للنهوض بها، حيث يتطلب وجود إدارة للتنمية المحلية تتميز بالكفاءة والفعالية يتمثل دورها في تقديم الخدمات الأساسية للسكان المحليين، مع الإلمام بكامل متطلباتهم واحتياجاتهم ورغباتهم وظروفهم المحلية، بالإضافة إلى توفير عنصر التمويل المحلي والذي يقصد به جميع الموارد المالية المتاحة والتي يعتمد عليها في تمويل مشروعات التنمية المحلية، والتي تعظم استقلالية الجماعات المحلية عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة، وأخيرا المشاركة الشعبية وذلك بإشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد.

وانتهجت الجزائر في طريقها نحو تحقيق التنمية المحلية مبدأ اللامركزية للتنظيم الإداري في البلاد، والذي منح للجماعات المحلية (البلدية والولاية) دورا أساسيا في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، حيث تتمتع الجماعات المحلية في الجزائر بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتمد الجماعات المحلية على مجموعة من المصادر المالية لتمويل التنمية المحلية في الجزائر، منها المصادر الداخلية (الذاتية) والتي تتمثل في الجباية المحلية التي تشمل مجموعة الضرائب والرسوم، و التمويل الذاتي الذي يعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، وأخيرا مداخيل الأملاك حيث تتمتع الجماعات المحلية بمداخيل أملاك متنوعة تأتي أساسا من استغلال أملاكها الخاصة وبدرجة أقل أملاكها العامة، ومصادر خارجية منها المخطط القطاعي للتنمية (PSD) والمخطط البلدي للتنمية (PCD)، بالإضافة إلى البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، وأخيرا الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية إلا أن هذه الأخيرة عانت من العديد من المشاكل والمعوقات منها الاقتصادية والتنظيمية والسياسية والإدارية والهيكلية... والتي حالت دون نجاح استراتيجية التنمية المحلية في الجزائر.

وتتملك الجزائر قطاع فلاحي حيوي يتمتع بإمكانيات ومقومات كبيرة نظرا للموقع الجغرافي والمساحة الشاسعة واختلاف التضاريس والأقاليم المناخية، وهو ما يعطي الدولة دفعة كبيرة نحو تحقيق تنمية فلاحية شاملة تعبد الطريق لتحقيق التنمية المحلية، لهذا سعت الدولة لتنمية قطاعها الفلاحي لتحقيق أهداف التنمية من خلال تبنيها لمجموعة من السياسات والمخططات الفلاحية في إطار استراتيجيتها نحو تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الثاني:

واقع تمويل قطاع الفلاحة
في الجزائر

تمهيد

ركزت الجزائر من خلال مختلف السياسات والبرامج الفلاحية التي طبقتها على قطاعها الفلاحي على عملية التمويل بهدف تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك راجع لضرورة توفير التمويل الفلاحي اللازمة لنجاح مختلف المشروعات الفلاحية، وبمجرد استقلال الجزائر من الاستعمار في سنة 1962 توجهت الدولة لتمويل قطاعها الفلاحي بداية بنظام التسيير الذاتي (1962-1970) وتلاه نظام الثورة الزراعية (1971-1979)، ثم انتهجت الجزائر سياسة فلاحية جديدة في المرحلة التالية عرفت بمرحلة الإصلاح (1980-1989) ثم مرحلة إعادة الإصلاح (1990-1999) والتي تزامنت مع تخلي الدولة عن النظام الاشتراكي في سنة 1990 وتبنيها لنظام اقتصاد السوق، ومع دخول الألفية الثالثة انتهجت الجزائر طرق وسياسات مختلفة لتطوير اقتصادها الوطني عرفت بالمخططات التنموية، وهذا بعدما عانت البلاد من العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي أثرت بشكل كبير على مسار التنمية في الجزائر، فتم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 ثم تحول إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خلال سنة 2002، ثم استمرت الدولة في استراتيجيتها الجديدة لتنمية القطاع الفلاحي من خلال إطلاق برامج إضافية منبثقة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فطبقت برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2005 ثم تلاه برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2010 والذي يعتبر من أبرز البرامج التي تم تطبيقها على القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال.

كما تتبع مختلف الدول سياسة الدعم الفلاحي بأشكاله المختلفة لتمويل القطاع الفلاحي، وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول التي تعتمد على سياسة الدعم الفلاحي بهدف زيادة إنتاج ومردودية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتخفيض فاتورة استيراد المواد الغذائية خاصة الأساسية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الوسائل المالية كالمؤسسات المالية والبنكية، هذا وعملت الجزائر بداية من سنة 1990 على إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الفلاحية، حيث تم تخصيص كل صندوق لدعم مجال محدد من مجالات الفلاحة (كالاستثمار الفلاحي وتربية الحيوانات والعقار الفلاحي...)، ويعمل كل صندوق على دعم مختلف الأنشطة الفلاحية عن طريق الأموال الموضوعة من طرف الدولة في حسابات هذه الصناديق. وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الأربعة التالية:

- سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1962-1999)؛
- التمويل الفلاحي في إطار المخططات التنموية خلال الفترة (2000-2019)؛
- سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر؛
- صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1962-1999)

يعتبر التمويل الفلاحي من أهم العوامل التي تساهم في ترقية وتنمية القطاع الفلاحي، حيث يسعى التمويل إلى توفير الأموال اللازمة التي يحتاجها المستثمر الفلاحي من أجل توسيع نشاطه الاستثماري والمتمثل في مجموعة من المشروعات الفلاحية، هذا وسعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تمويل قطاعها الفلاحي من خلال انتهاجها لمجموعة من السياسات والإصلاحات الفلاحية المتتالية والمتعاقبة والتي تهدف من خلالها لتطبيق مختلف أنواع التمويل الفلاحي من دعم وائتمان بنكي.... وعليه يمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- ماهية التمويل الفلاحي؛
- التمويل الفلاحي خلال نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979)؛
- التمويل الفلاحي بين مرحلة الإصلاح وإعادة الإصلاح (1980-1999).

المطلب الأول: ماهية التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الفلاحي أحد العوامل تأثيرا على الاستثمار الفلاحي، ويظهر هذا التأثير على حجم ونشاط الاستثمار، حيث تحتاج المشروعات الفلاحية للتمويل من خلال توفير الأموال اللازمة وفي الوقت المناسب لتحقيق أعلى مردودية ممكنة لهذه المشروعات.

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي

يقصد بمصطلح التمويل بشكل عام بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، بحيث يجب على طالب التمويل أن يقوم بتحديد دقيق لوقت الحاجة إليه، والبحث عن مصادر للأموال، ويحاول التقليل قدر الإمكان من المخاطر التي تصاحب عملية التمويل¹.

أما فيما يخص التمويل الفلاحي فهو توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم، وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الفلاحي، إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم، وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة والأعلاف وغيرها².

هذا ويسعى التمويل الفلاحي لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كما يلي³:

- تعزيز قدرة المؤسسات المالية المتخصصة في عملية التمويل الفلاحي على حشد المدخرات المالية وتغطية نفقاتها وتوفير خدماتها على مدار السنة والحصول على أرباح بغية الرفع من نشاطاتها وزيادة

1 زهية قرامطية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015/2014، ص 03، على الرابط الإلكتروني: <https://drive.google.com/file/d/1Z8XICelOuT2uDHAPIGAgmbhmF-zHv9qe/view?usp=sharing>

2 جهينة مجدولين، مرجع سابق، ص 05.

3 بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 87.

- استثماراتها وانتشارها داخل الأقاليم الريفية، من أجل تحقيق هذا يجب ضمان مشاركة جميع الأطراف في عملية تخطيط وتنفيذ المشاريع المشتركة؛
- إقامة نظام مالي فعال وشامل مع العمل على تحديث وسائل وإمكانيات المؤسسات المالية من أجل زيادة فرص وصول الفلاحين إلى مختلف الخدمات المالية تحت هدف تحقيق إنتاجية مستدامة؛
 - رفع قدرة الفلاح من حيث زيادة عدد الدورات الإنتاجية وذلك إما عن طريق الزيادة في الإنتاج العمودي أو الأفقي بدلا من الاعتماد على الزراعة الموسمية، كما أن استغلال الأراضي الفلاحية للأكثر من دورة لديها العديد من الجوانب الإيجابية أهمها الرفع من دخل الفلاح وزيادة الإنتاجية الفلاحية، توفير مناصب شغل دائمة بالنسبة للعمال النشطين في القطاع الفلاحي بدلا من التشغيل الموسمي (محاربة البطالة)؛
 - يتم استخدام الائتمان الفلاحي كذراع للتنمية فهو ضروري من أجل دفع عجلة النمو ومحاربة الفقر والجوع والعمل على رفع حجم الاستثمار الخاص، حيث يعتبر الائتمان الأداة الضرورية من أجل تحقيق التغييرات التقنية وتمويل الابتكار مع العمل على تطوير الإنتاج.

ثانيا: مصادر التمويل الفلاحي

يمكن تصنيف مصادر التمويل الفلاحي إلى نوعين أساسيين: مصادر تقليدية ومصادر حديثة¹:

1. **المصادر التقليدية:** يمكن تقسيم مصادر التمويل التقليدية للقطاع الفلاحي إلى مصادر ذاتية، التمويل من السوق غير الرسمي والتمويل عن طريق البنوك التجارية.
- 1.1 **المصادر الذاتية:** التمويل الذاتي هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للفلاح على تمويل احتياجاته، وتكلفته هي الأقل إذا ما قورنت مع أساليب أخرى خاصة البنكية منها.
- 2.1 **التمويل غير الرسمي:** هو التمويل من خلال قنوات تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابيين، الدائنون عن طريق الرهن، ووكالات المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان... إلخ.
- 3.1 **التمويل عن طريق البنوك التجارية:** تمثل البنوك التجارية الشكل التقليدي للتمويل، وهي تلعب دورا كبيرا في تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات، وذلك عن طريق تقديم القروض اللازمة لهذه المشروعات لاستخدامها في غرض معين خلال فترة زمنية متفق عليها وذلك لقاء أن يتعهد صاحب المشروع بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها في تواريخ مستقبلية محددة بتقديم ضمانات تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة توقفه عن السداد.
2. **المصادر الحديثة:** يمكن تصنيف مصادر التمويل الحديثة للقطاع الفلاحي إلى ثلاثة مصادر وهي التمويل بالإيجار، صيغ التمويل الإسلامي المخصصة للقطاع الفلاحي وصيغ التمويل الإسلامي الأخرى غير مخصصة للقطاع الفلاحي

1 زهية قرامطية، مرجع سابق، ص ص 11-30.

1.2. التمويل بالإيجار: هو عملية بموجبها تقوم مؤسسة مالية متخصصة بشراء أصل منقول أو عقار لحساب مؤسسة أخرى، في حين يمكن تشبيه عملية التمويل بالاستئجار من الناحية المالية كعملية شراء ممولة بقرض، لأن المؤسسة تتحصل على العتاد وتقوم باستخدامه كأنها قامت بشرائه، وتدفع أقساط الإيجار في مكان تسديد القرض.

2.2. صيغ التمويل الإسلامي المخصصة للقطاع الفلاحي: نظرا لما تمثله الزراعة من أهمية خاصة في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمعات، فإنه وجب الاهتمام بها وتوجيه الاستثمارات لها، ولقد تضمنت كتب الفقه صيغا عديدة للاستثمار الفلاحي من أهمها¹:

1.2.2. المزارعة: تعتبر المزارعة شركة بين طرفين أو أكثر، لدى أحدهما الأرض التي لا يستطيع زراعتها، ويقدم الآخر العمل والجهد والخبرة والقدرة على زراعتها، ومن ثم يتم توزيع الناتج عن عملية المزارعة بين طرفي العقد، ولذلك يعتبر البعض أن المزارعة هي نوع من أنواع المضاربة لأن أحد طرفيها يقدم رأس المال (الأرض) والآخر يقدم العمل فيها ويحصل على عائده من ناتج العملية، وفي الحالة التي لا يتحقق فيها ناتج فإنه لا يحصل على هذا عائد. وهي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، وهما عنصر الأرض وعنصر العمل، وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج أن أمكن، ويقوم المزارع بالعمل، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما، كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور والآلات من قبل العامل، وتكون النسب معدلة حسب مساهمة كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأرض.

2.2.2. المساقاة: ترتبط المساقات بعمليات الإنتاج الزراعي، وبالتالي فهي جزء من هذه العمليات الإنتاجية المرتبطة بالقطاع الزراعي وتحمل أهميتها من أهمية هذا القطاع في الاقتصاد وإن المساقات تعني الاتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي مزروعات الطرف الآخر في الاتفاق وبالذات الأشجار في البساتين (النخيل أو الفواكه و غيرها)، وقسمة الحاصل بينهما حسب الاتفاق، أي أن من يتولى مهمة السقي يحصل على حصة محددة ومتفق عليها من ناتج الأشجار مسبقا وعند العقد، وهي صيغة من صيغ الاستثمار الزراعي تقوم على استغلال الأشجار المتنوعة بحيث يشترك فيها صاحب الأشجار بثروته تلك مع صاحب العمل بجهد، وتكون نتيجة الاستغلال الإيجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار فإن صاحب الأشجار يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل الزراعي جهده وعمله، ويختص العامل الزراعي عادة بالأعمال الاستثمارية الجارية كالإصلاح والتقنية والتلقيح والسقي، بينما يساهم صاحب الأشجار بالاستثمارات الهيكلية كالتشجير وحفر الآبار وشق الترع حسب طبيعة إمكانياته.

1 فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، 2020، ص ص 845-846. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122488>

3.2.2. المغارسة: وهي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي بحيث يقدم الأول الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما لغة المغارسة مفاعلة من الغرس، الشجر يغرسه أي أثبته في الأرض واصطلاحاً: عرّف ابن رشد (الحفيد) المغارسة كما يلي: "هي عند مالك أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيها عدداً من الثمار معلوماً، فإذا استحق الثمر كان للغارس جزءاً من الأرض متفق عليه"، أي أن المغارسة تكون في الأشجار حيث يقوم العامل بغرسة أرض بيضاء لحساب صاحبها، حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجاً أخذ العامل جزءاً من الأرض والشجر كأجرة له على ذلك العمل، وفيها أيضاً وجه شبه بالجعالة، وتسمى المغارسة بالمناصبة أو المشاطرة عند أهل الشام، لأن الشجيرة الغرسة تسمى عند العامة نصباً أي منصوباً، ولأن الناتج يقسم بينهما مناصفة لكل واحد منهما الشطر وهي صيغة إسلامية يتحول فيها الأجير إلى مالك.

3.2. صيغ التمويل الإسلامي الأخرى غير مخصصة للقطاع الفلاحي: هي عبارة عن أدوات توظيفية وخدمات مصرفية، التي يمكن للبنوك الإسلامية أن تقدمها لزيائنها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، رغم أنها غير مخصصة للقطاع الفلاحي ولكن يمكن استخدامها لتمويل هذا النشاط الحيوي، من أهمها: التمويل بالمشاركة، التمويل بالمضاربة، التمويل بالإجازة والتمويل بعقد السلم.

1.3.2. التمويل بالمشاركة: يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحاً أو خسارة، حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل¹.

2.3.2. التمويل بالمضاربة: هي شركة في الربح والمال وتتعدد بين أصحاب حسابات الاستثمار (أرباب المال) والبنك (المضارب) الذي يعلن القبول التام لتلك الأموال للقيام باستثمارها واقتسام الربح حسب الاتفاق وتحمل الخسارة لرب المال، إلا في حالات تعدي المضارب (البنك) أو تقصيره أو مخالفته للشروط، فإنه يتحمل ما نشأ بسببه، وتتعدد أيضاً بين البنك بصفته صاحب رأس المال بالأصالة عن نفسه أو بالنيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار وبين الحرفيين وغيرهم من أصحاب الأعمال من مزارعين وتجار وصناعيين².

3.3.2. التمويل بالإجازة: هي عبارة عن عقد يقوم بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة في الإيجار بتأجير أصل تمتلكه للمؤسسة التي تقوم بدورها بدفع أقساط دورية تكون عموماً متساوية، ويمكن

1 محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 162.

2 مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية (المصارف الإسلامية)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 205.

للمؤسسة المستأجرة أن تقوم بشراء الأصل عند نهاية التأجير، ومن خلال التمويل بالإجازة يمكن للبنوك الإسلامية اقتناء آلات ومعدات وعقارات ثم تقوم بتأجيرها للمستثمرين حسب حاجاتهم¹.

4.3.2. التمويل بعقد السلم: هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقاً، أي بموعد معين، ومن ثم فإن الثمن يدفع عاجلاً والسلعة آجلاً، أو هو بيع موصوف في الذمة ببدل يتم دفعه فوراً².

ثالثاً: أنواع التمويل الفلاحي

يمكن تقسيم أنواع التمويل الفلاحي إلى نوعين أساسيين كالتالي:

1. تمويل الفلاحة الأسرية: تعتبر الفلاحة الأسرية من بين أهم أنماط الإنتاج داخل الوسط الريفي، هذا راجع إلى الطبيعة الاجتماعية التي يمتاز بها أسلوب العيش داخل المدن والقرى الريفية، الذي يتحكم فيه النمط الأسري ومن أجل تحفيز الفلاح على الاستمرار في هذا النهج يجب العمل على التوافق بين مختلف أنواع القروض من أجل تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من خلال الحفاظ على استقرار القوى العاملة وضمان كامل الاحتياجات الإنتاجية والاجتماعية من تعليم وتكوين كل هذا يتطلب توجيه الخدمات المالية نحو تمويل النشاطات الغير إنتاجية داخل المناطق الريفية³.

2. التمويل المصغر: يعرف التمويل المصغر على أنه مجموعة الخدمات المالية التي تركز على أصحاب الدخل المنخفضة في المناطق الريفية عن كل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وتشمل هذه الخدمات نطاق المنتجات والخدمات، استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين في الثروة الحيوانية، والمحاصيل الأساسية، والآلات، والأدوات، والمخازن، ورأس المال العامل، وتدابير تمويل الوقاية من المخاطر... الخ، يهدف القرض المصغر إلى التخفيف من صعوبة الحصول على الائتمان للأفراد الذين يعانون من ضعف القدرة على امتلاك الضمانات المناسبة والملائمة لحجم المعاملات البنكية المنتهجة من قبل أغلب البنوك التجارية هذا ما تعيشه على وجه الخصوص المناطق الريفية ويعاني منه أكثرية الفلاحين ومن أجل استبدال أو تعويض عنصر الضمانات وتسهيل العلاقة التي تجمع بين بنك والفلاح يعتمد القرض المصغر على استعمال بعض الآليات القائمة في المجتمعات الريفية مثل التعهد والإقراض الجماعي وغيرها من التدابير لضمان سداد القروض، ويطلق على الجهات المانحة لهذا النوع من التمويل بمؤسسات التمويل المصغر والتي تعرف بأنها مؤسسات مالية مرخصة أو غير مرخصة تشمل المنظمات غير الحكومية، والمصارف التجارية، والاتحادات والتعاونيات الائتمانية، ومصارف الادخار الزراعية والإنمائية والبريدية،

1 صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 70.

2 فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص 331.

3 بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 100.

وتتراوح بين موفري خدمات التمويل المصغر المتخصصة والبرامج الأوسع التي تنفذ مع المنظمات الإنمائية المتعددة الأغراض والأوسع نطاقا¹.

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي خلال نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979)

عملت الجزائر على تطبيق العديد من السياسات والإصلاحات على قطاعها الفلاحي قصد تمويل وتنمية هذا القطاع الحساس، وذلك على فترات زمنية متتالية ومتعاقبة، بداية من الاستقلال حتى سنة 1979 حيث تضم هذه الفترة مرحلتين أساسيتين: مرحلة التسيير الذاتي ومرحلة الثورة الزراعية.

أولاً: مرحلة التسيير الذاتي

نشأ قطاع التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة وذلك على إثر الفراغ الذي تركه المعمرون على مستوى المزارع والمصانع فكان لابد من إنشاء هيئة لتسيير هذه الأملاك، واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي، دون تقطيعها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعية من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هاجرهم الفرنسيون، إلى جانب ذلك، كان يتضمن تسليم الدولة للأراضي التي كان يملكها المستوطنون والتي لم يتم إخلاؤها منذ الاستقلال، وتأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين، وكذلك الملكيات الكبيرة، وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها وليس لمليتها، وموازة مع ذلك تم منح مساحات كبيرة من الأراضي للمجاهدين (مزارع قداماء المجاهدين) لإدارتها جماعياً، وكنتيجة لهذه الإجراءات أصبح الأجراء الزراعيون والفلاحون الذين كانوا لا يملكون أرضاً في فترة الاستعمار أصحاب ملكيات جماعية، باستيلائهم على المزارع والأراضي التي تركها الفرنسيون، وانتخبوا من بينهم لجاناً للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه الأعمال الزراعية المشتركة، ومع نهاية سنة 1962 أصدرت الحكومة مراسيم لتضفي صبغة شرعية على هذه المبادرة التي انطلقت من القاعدة، لتقنن من أعلى بمراسيم وقوانين، ثم تلتها في نهاية سنة 1963 إجراءات أخرى تقضي بتأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمرون، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب لتتسع عملية التأميم بعد ذلك بسنة، لتشمل الملك الجزائريين المتعاطفين مع النظام القديم، وتقدر مساحة هذه الأراضي بـ 200.000 هكتار. وفي سنة 1966 تم تحويل نسبة من أراضي القطاع المسير ذاتياً إلى تعاونيات فلاحية إنتاجية لقداماء المجاهدين، وإضفاء الصبغة القانونية عليها².

وقد تم تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال عن طريق الشركة الزراعية للاحتياط والتي كانت مهمتها تزويد القطاعات الفلاحية بالبذور، الآلات، الأسمدة، المبيدات... وهذا بسعر فائدة قدر بـ

1 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، التمويل الريفي في الصندوق، إيطاليا، 2009، ص 11. على الرابط الإلكتروني:

https://www.ifad.org/documents/38711624/39417948/rf_arabic.pdf/0ee3bb43-3fef-4ef6-bcef-1a720d8d3ede

2 فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008، ص 94. على الرابط الإلكتروني:

<https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AGHA2371.pdf>

4.5% يسدد عينا، بالإضافة إلى هذه الشركة كان البنك المركزي يضع تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي قروضا من أجل استخدامها في تمويل الاستغلال والاستثمار، وبصورة خاصة القطاع الاشتراكي، ذلك لأن القطاع الخاص لم يكن يحظى إلا ببعض قروض الاستغلال لأن ضعفه في تسديد الديون المستحقة لديه جعل المؤسسات المالية تضع شروطا تعجيزية أحيانا للتسليف مما يحرم الفلاحين الصغار من القروض، وابتداء من عام 1966 أوكل تمويل القطاع الفلاحي إلى الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني، وانحصرت مهمة الشركة الزراعية في تمويل القطاع الخاص وذلك لعدة أسباب أهمها¹:

- تسرب رؤوس الأموال التي كانت مودعة في الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي نحو الخارج مما نجم عنه نقص في السيولة؛
- عدم كفاءة الإطارات المعينة الباقية في التحكم في التقنيات المستعملة للتمويل بعد هجرة الإطارات المؤهلة إلى فرنسا؛
- حالة عدم التأكد السياسي التي خيمت بعد الاستقلال.

وفي سنة 1968 تسلم البنك الوطني (الذي أنشئ بموجب الأمر 73/66) مهمة تمويل القطاع الفلاحي وذلك بتقديم تسبيقات للقطاع الفلاحي عن طريق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بوضع ظرف مالي تحت تصرف هذا الأخير والذي يستخدمه بواسطة الشركات الفلاحية للاحتياط، حيث كانت المزارع المسير ذاتيا تقوم بتقديم مخطط الزراعة الذي تتوي القيام به ويتضمن معلومات عن المساحة المخصصة للاستغلال ونوعية المحاصيل المراد إنتاجها للتمكن من تحديد حجم الاستهلاكات الضرورية وحجم النشاط في المزرعة، ويتم دراسة هذا المخطط من طرف لجنة القرض على مستوى الديوان لتحديد قيمة حاجيات المزرعة ثم تنشئ مخطط التمويل وتعرضه على الجهة المكلفة بالتمويل.

1. معوقات تطبيق نظام التسيير الذاتي: شهد نظام التسيير الذاتي بعض المعوقات والعراقيل أدت لعدم تطبيق هذا النظام بالشكل المطلوب، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية²:

- إن تطبيق سياسة التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة بالاعتماد على نظام اشتراكي لم يسبق من قبل التعامل به وبموارد بشرية ناقصة الخبرة والتكوين، مع العلم أن أهم بند من بنود هذه السياسة هو اللامركزية في اتخاذ القرار أي أن يتحمل الفلاح الغير مؤهل عملية تسيير هذا القطاع؛
- لقد تم توزيع الأراضي بالاعتماد على الإحصاء النظري دون القيام بالمعاينة الميدانية، هذا ما جعل الكثير من التعاونيات تواجه مشكلة عدم جاهزية تلك الأراضي للعملية الإنتاجية، مما أدى إلى إنفاق تكاليف إضافية بهدف استصلاحها وإعادة تأهيلها؛
- تعتبر اللامركزية في تسيير العملية الإنتاجية إحدى أهم مزايا برنامج التسيير الذاتي، من خلال منح الحرية في اتخاذ قرارات الإنتاج للفلاحين، غير أن نشاط الديوان الوطني للإصلاح الزراعي أدى إلى

1 جبهة مجدولين، مرجع سابق، ص 153.

2 بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 157.

- فرض قيود على تلك الحرية نظرا للصلاحيات الممنوحة له في تسيير الممتلكات وعليه يعتبر تدخل الدولة ومؤسساتها العمومية في تسيير العملية الإنتاجية أحد أبرز العوائق التي تواجه هذا النظام؛
- لقد أدى عدم المساواة في توزيع التجهيزات ومنح الاعتمادات بين القطاع العمومي والخاص إلى اختلال توازن إنتاج القطاع الخاص الذي يعاني من جراء تشغيله للأراضي الأقل خصوبة وعدم قدرته على استغلال تلك الأراضي بسبب ضعف التجهيزات وقلت التمويل، بالإضافة إلى العراقيل الإدارية في منح القروض وارتفاع تكلفة الحصول عليها؛
 - هجرة اليد العاملة من القطاع الفلاحي باتجاه باقي القطاعات على اعتبار أن عائد الفلاح هو عبارة عن أجر شهري يتم تقييمه حسب عدد ساعات العمل، حيث كان لهذا الإجراء عدة جوانب سلبية أهمها عدم المبالاة في حجم الإنتاج والتهاون في العمل بالإضافة إلى عدم الحفاظ على وسائل الإنتاج.

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية

فشل الإصلاح الزراعي السابق من تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفع من المردودية الزراعية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الريفية الفقيرة، فجاءت مباشرة بعدها السياسة الفلاحية الجديدة وأطلق عليها بالثورة الزراعية بدلا من الإصلاح الزراعي لأنها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة القائمة بدلا من مجرد تطوير، ووافق مجلس الثورة والحكومة في 14/07/1971 على هذه السياسة وتم التوقيع على أمر تطبيقه في 08/11/1971، ولم تكن أهداف الثورة الزراعية أهدافا اقتصادية فقط، بل كانت أهدافا اجتماعية وأخرى سياسية، حيث إن أهداف الثورة الزراعية والتنمية الريفية تهدف للبحث عن توازن اجتماعية واقتصادي جديد للأرياف وبنائه، وهو التوازن في الرقي بالنسبة للجماهير الريفية إذ لا قيمة للثورة الزراعية إلا بإحداث الظروف الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرياف كما تهدف إلى الحد من الأراضي العقارية الكبيرة التي يملكها الجزائريون، وتحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة للقضاء على الطبقة الاجتماعية، وإنشاء تعاونيات وسط الفلاحين المستفيدين من توزيع الأراضي الزراعية، والقضاء أيضا على أشكال التغييب من الأرض الذي كان ينقل تعسفا إيرادات الريف إلى المدينة¹.

ابتداء من سنة 1972 أجريت تحسينات في إجراءات التمويل عن طريق لامركزية الدراسة والتوزيع على مستوى الولاية بهدف الإسراع في دراسة ومنح القروض التي يتم تحديدها من طرف وزارة الفلاحة وكتابة الدولة للتخطيط، ويكون ذلك حسب الولاية ونوع التجهيز وبذلك تقوم اللجنة المركزية للقرض بتوزيع القروض على لجان القرض الولائية في دراسة طلبات الوحدات الإنتاجية وتقدير المبلغ الضروري لها، وكذلك إشعار الوحدات الزراعية ومديرية الفلاحة الولائية بالقرض، وبعدها تحويل ملفات القرض للجنة المركزية.

1 الطيب هاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2014/2013، ص 144. على الرابط الإلكتروني:

<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/7447/1/orientation-politique-developpement-rural-algerie.Doc.pdf>

- جاء المرسوم رقم 406 الصادر في 14/02/1975 بناء على الاتفاق الذي حدث بين وزارتي الفلاحة والمالية، محددًا تدخل البنك المركزي وفق سياسة محددة وثابتة حيث:
- يحدد مبلغ القرض بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك الوطني الجزائري؛
 - تحديد معايير التكاليف الفلاحية عن طريق التفاوض المباشر بين البنك الوطني الجزائري وممثلي الوحدات الإنتاجية الذين يمكنهم استخدام كل الوثائق لدعم طلباتهم؛
 - في حالة النتائج السلبية لبعض الوحدات الإنتاجية تتعهد الدولة بالدفع والتعويض للبنك؛
 - تم إنشاء لجنة على مستوى الدائرة لحل النزاعات التي تنشأ بين البنك والوحدات الإنتاجية يترأسها رئيس الدائرة.

كما تم إعادة النظر في معدلات الفائدة، فخفضت نسبة الفائدة على مختلف أنواع القروض، لكن ذلك لم يقض على مشكلات الائتمان الفلاحي خلال هذه الفترة لأن الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض، ورغم أن القطاع الخاص كان يحتل 60% من القطاع الفلاحي إلا أن العناية به، خاصة من الناحية المالية كانت ضعيفة مقارنة بالقطاع الفلاحي العمومي، وبعد سنة 1976 تم إعادة الاقتراض للقطاع الخاص ودعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمرها لوكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها وإعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض، لكن التطور الإجمالي للقروض المرخصة لهذا القطاع انتهى إلى نفس المآل¹.

ثالثًا: نتائج الفترة (1962-1979)

شهد القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية نهاية السبعينيات العديد من التغيرات يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): وضعية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (1962-1979)

البيان	1962	1965	1970	1975	1979
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (مليار دج)	7.05	5.6	6.4	10.3	11.4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	-	12.87	9.26	10.41	9.01
الأراضي الزراعية (كلم ²)	449000	441670	442160	437530	438200
الأراضي القابلة للزراعة (كلم ²)	63000	62030	62480	68450	68460
إنتاج الحبوب (ألف طن متري)	2369.8	1735.4	2058.1	2680.4	2419

المصدر: بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 162.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر شهدت انخفاضا متتاليا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 449000 كلم² سنة 1962 إلى 438200 كلم² سنة 1979 مما أثر هذا الانخفاض على نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي التي انخفضت من نسبة 12.87% سنة 1963 إلى 9.01% سنة 1979، بينما شهدت القيمة المضافة في القطاع الفلاحي ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة

1 جبهة مجوليين، مرجع سابق، ص ص 154-155.

1965 حيث ارتفعت هذه القيمة من 5.6 مليار دينار جزائري إلى 11.4 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 1979، من خلال المعطيات السابقة نستنتج أن انخفاض مساحة الأراضي الزراعية أثرت على الوحدات الإنتاجية مما أدى إلى عدم تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الفلاحي وتحسين القطاع، وهذا ما تعكسه نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي خلال هذه الفترة. ومن أهم النتائج المحققة خلال هذه الفترة ما يلي¹:

- تأميم وتوزيع 1355 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة على الفلاحين الغير مالكين من قبل الصندوق الوطني للثورة الزراعية بهدف استغلالها، وبلغ عدد الفلاحين المستفيدين من هذا التوزيع أكثر من 82.7 ألف فلاح كما تم تأسيس 4590 تعاونية فلاحية و187 قرية؛
- من الناحية الاقتصادية، وبعدها كان حجم الإنتاج الفلاحي عند الاستقلال حوالي 7.05 مليار دينار انخفض خلال السنوات الأولى من الاستقلال ليصل إلى 5.6 مليار دج سنة 1965 وهذا راجع إلى هجرة المعمرين من الأراضي الفلاحية وعدم الاستقرار داخل البلاد، ليتمكن هذا القطاع خلال هذه الفترة من مضاعفة قيمة عوائده حيث بلغت في نهاية السبعينيات 11.4 مليار دج، غير أن هذه القيمة تبقى ضعيفة إذ قدرة نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 9.01% بعدما كانت عند الاستقلال تمثل 20% من هذا الناتج، كما استطاع خلال نفس الفترة توفير الشغل لأكثر من 55% من مجموع السكان العاملين، وفي المقابل بلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع خلال هذه الفترة 2.4%، أدت هذه النتائج الغير متوقعة إلى انخفاض نصيب القطاع الفلاحي من مجموع الاستثمارات حيث بلغ فترة (1967-1979) حوالي 8.8%؛
- رغم كل الجهود الرامية إلى تحسين الأراضي الزراعية وتوسيع عملية استغلالها عن طريق استصلاحها من جهة وإعادة توزيعها على يد العاملة الفلاحية القادرة على استغلالها من جهة ثانية، إلا أن حجم الأراضي لم يتغير خلال سنوات هذه الفترة بل شهد انخفاض، فبينما كان حجم تلك الأراضي سنة 1961 (454710 كلم مربع) أي بنسبة 19.02% من المساحة الكلية أصبح سنة 1979 (438200 كلم مربع)؛
- لقد شهدت الفترة ثبات نمو إنتاج القطاع الفلاحي بمعدلات أقل بكثير من تلك التي يشهدها النمو السكاني، بالإضافة إلى تغير في نمط الاستهلاك وهجرة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن، هذا ما أدى إلى اختلال التوازن بين الطلب والعرض على المنتجات الفلاحية وبالتالي ارتفاع حجم التبعية الغذائية؛

بالرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية من خلال الإصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة خاصة في معدل النمو إلا أن هذه سياسة لم تخلو من عدت المشاكل أهمها: عدم إكمال إنجاز الاستثمارات نتيجة اختلاف معدلات الإنجاز الحقيقية عن التوقعات، وعدم فعالية دور الجهاز المصرفي الذي كان مقتصرًا على البنك الوطني الجزائري، حيث لم تعط له الأدوات اللازمة حتى يلعب دورا فعالا في تمويل القطاع

1 بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 161.

الفلاحي، بالإضافة إلى نقص الأراضي الزراعية، وتقليص تمويل القطاع الخاص، وكذا تفشي البيروقراطية داخل الإدارة التنفيذية...، كل هذه العوامل وما شابهها أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة مما دفع الدولة للبحث على إصلاحات جديدة بعد فشل سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية.

المطلب الثالث: التمويل الفلاحي بين مرحلة الإصلاح وإعادة الإصلاح (1980-1999)

بعد فشل نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية بالنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، اتجهت السلطات المعنية مع بداية الثمانينات إلى انتهاج سياسة فلاحية جديدة بهدف إصلاح السياسات السابقة، والتي أطلق عليها بمرحلة الإصلاح حيث امتدت إلى سنة 1989 ثم تلتها مرحلة إعادة الإصلاح بداية من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999.

أولاً: التمويل الفلاحي بمرحلة الإصلاح

إن التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي، برز من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والأولوية التي أعطاها للقطاع الفلاحي، حيث كان يهدف إلى تحسين الظروف العامة لسير القطاع بأكثر مرونة ولا مركزية، من أجل إحداث تحولات عميقة في ظروف الإنتاج والتنظيم، واعتمد على عدد من البرامج الإنمائية بلغت تكاليفها 59.4 مليار دينار جزائري، وقد جاءت هذه المبادرات بالموازاة مع عملية إعادة الهيكلة التي تأسست في بداية الثمانينات، حيث تنظمت وتشرف على إدارتها وزارة المالية، مهمتها النظر في مسألة إنشاء بنوك وفروع بنكية جديدة، على أن تكون هذه البنوك متخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية وذلك بتطبيق مبدأ لا مركزية البنوك وتخصصها، الذي من شأنه أن يزيد من فعاليتها في الوساطة المالية وفي تعبئة الادخار على المستوى الوطني، وتهدف هذه العملية إلى القضاء على النقائص والسلبيات التي حالت دون تفاعلها وانسجامها من الوسط الفلاحي بصفة خاصة والريفي بصفة عامة ولتحقيق هذا الهدف أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وأوكلت له عدة مهام نذكر منها¹:

- التكفل بتمويل الاستغلال الفلاحي التابع للقطاع العام؛
- تقديم مساعدات مالية للقطاعات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي، والقيام بمنح قروض طويلة الأجل للاستثمارات الفلاحية الكبيرة؛
- منح قروض متوسطة الأجل متعلقة بشراء الآلات والتجهيزات الفلاحية والأسمدة والمواد الكيماوية؛
- القيام بجمع الودائع القصيرة والمتوسطة الأجل؛
- القيام بتمويل النشاطات الفلاحية ذات العلاقة بالمنتجات الغذائية.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتحديد أشكال القروض الأكثر فعالية وذلك بمعرفة أحسن شروط إنتاج المستثمرات الفلاحية وخلق لا مركزية في القرارات بما فيها تحديث تقنيات القرض وخلق تناسق وانسجام

1 زهية قرامطية، مرجع سابق، ص 61.

بين نشاطات القطاع الفلاحي والتمويل، وكان هناك وجهين للتمويل الفلاحي هما تمويل القطاع العام وتمويل القطاع الخاص.

1. تمويل القطاع العام: ينقسم تمويل القطاع العام إلى قسمين كالتالي¹:

1.1. التمويل عن طريق القروض قصيرة الأجل: إن عملية هيكله المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثروة الزراعية وتحويلها إلى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبيا، سمح بتحكم أفضل في التسيير ووضع عملية تمويل للوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة واختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال ما يلي:

- وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية للبنك في بداية السنة الفلاحية (01 أكتوبر)؛
- تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية للإنتاج تحددها وزارة الفلاحة والثروة الزراعية، ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الإنتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك، ولا يقبل البنك منح أموال إضافية في خطة التمويل المصادق عليها في بداية السنة الفلاحية، إلا إذا غيرت الوحدة الإنتاجية خطة الإنتاج خلال السنة وقدمتها من جديد للبنك الذي يقوم بدوره بإعادة تقييمها والموافقة على الأموال الإضافية المطلوبة، وكل ذلك يكون بعد إخطار والي الولاية والمدير الولائي للفلاحة؛
- مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها.

2.1. التمويل المتوسط وطويل الأجل: ابتداء من سنة 1982 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل حيث أصبحت الوحدات الإنتاجية تقوم بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسليمها لوزارة الفلاحة بدراستها وللموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها وإقرار المشاريع التي تتفق والخطة الاقتصادية العامة بعدها يتم دراسة المشاريع الاستثمارية المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبعد الموافقة على شبكة المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة إلى اللجان الولائية للقرض مرفقا بالتوجيهات والتوصيات العملية، حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القرض على الوحدات الإنتاجية بالولاية.

2. تمويل القطاع الخاص: ينقسم تمويل القطاع الخاص إلى قسمين كالتالي²:

1.2. التمويل في المدى القصير: يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين الخواص استنادا إلى وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية، تمنح من طرف اتحاد الفلاحين والبلدية وتبعا لذلك يسمح البنك بتقديم طلب للقرض يضع فيه المقترض موارده المالية كرهن، وبعد دراسة الطلب يمكن للبنك أن يمنح أو يرفض منح القرض وفي حالة القبول فإن المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعا لاحتياجاته وتبقى إجراءات التسديد وتحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام.

2.2. التمويل المتوسط وطويل الأجل: إن تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص يتم وفق نفس الإجراءات الخاصة بالقطاع الاشتراكي لكن وضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض وذلك بهدف توحيد القطاع الفلاحي

1 جبهة مجدولين، مرجع سابق، ص 157.

2 نفس المرجع السابق، ص 158.

في المزايا المختلفة، إلا أن هذه الإجراءات هي كذلك تعمل على تقوية الفرصة على المزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الإنتاجي مما يؤدي إلى تأخير إنجاز استثماراتهم وتجميد أموالهم والذي يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي.

وفي 08 ديسمبر 1987 أصدرت الدولة القانون 87-19 المتضمن إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي، والذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استقادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية الفردية، كما تدعم بقانون 06-88 الذي ينادي باستقلالية البنوك، مما استوجب تعديل طرق وقواعد التمويل حتى تتماشى أكثر مع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي، حيث ركز هذا القانون على مفهوم الفائدة، إذ أصبحت البنوك تتدخل في السوق حسب قواعد التجارة وأصبحت العلاقة بين المستثمرات الفلاحية وبنك الفلاحة علاقة تجارية محضة، بعد توقف الخزينة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي العمومي.

3. نتائج الفترة (1980-1989)

بقي القطاع الفلاحي يحافظ على نفس مستوى الإنتاج المحقق خلال سنوات السبعينيات رغم تضاعف الجهود الهادفة إلى تنميته ورفع مستوى مردوديته، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (02): وضعية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (1980-1989)

1989	1985	1980	البيان
15.7	12.7	11.44	القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (مليار دج)
13.03	08.99	08.50	نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي
387600	390510	438200	الأراضي الزراعية (كلم ²)
7129	6910	6875	الأراضي القابلة للزراعة (كلم ²)
2006	2918	2419	إنتاج الحبوب (ألف طن متري)

المصدر: بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 166.

يبين الجدول رقم (02) أن حجم الإنتاج تضاعف في نهاية الفترة خصوصا سنة 1989 حيث بلغ 15.7 مليار دج هذا ما يعادل 13.03% من الناتج المحلي الخام وهي أكبر نسبة يحققها هذا القطاع منذ الاستقلال، وعجز عن بلوغها منذ هذا التاريخ رغم كل الجهود والإصلاحات المتعاقبة التي تلت هذه المرحلة حتى يومنا هذا، كما ارتفع معدل نمو الإنتاج الفلاحي إلى ما يقارب 05% سنويا بينما كان لا يتعدى 03% خلال الفترة السابقة.

إن أهم مشكل واجه الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة هو تراجع نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الأساسية مثل الحبوب التي قدر إنتاجها 2369 ألف طن متري عند الاستقلال تراجع ليصل 2006 ألف طن متري سنة 1989، وما زاد من حدة هذه الوضعية هو العلاقة العكسية التي تجمع بين ارتفاع عدد السكان والمقدر بنسبة 32.3% أي بمعدل نمو سنوي 03.2%، قابله تذبذب في النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي المقدر عند بداية المدة بـ 12.71% لتصل سنة 1990 نسبة (06.19%-)، هذا ما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات الغذائية لتصل إلى 85% من الواردات الكلية، كما استمرت معاناة

القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة من قلت العتاد الفلاحي حيث تم تخصيص جرار واحد من أجل زراعة أكثر من 190 هكتار، كما أن معظم تلك الآلات تعاني من مشكل نقص الصيانة نظرا لغياب الإطارات المتخصصة في صيانة المكننة الفلاحية، وقد لعب غياب الإرشاد الفلاحي دور مهم في الاستخدام الغير عقلاني للأسمدة وضعف الخبرة في تخزين المنتجات المعرض للتلوث، هذا وقد عانت فئة كبيرة من العمال الناشطين في القطاع الفلاحي والمقدرة سنة 1987 حوالي 862 ألف عامل أي ما يشكل 20.2% من القوة العاملة من قلة الأراضي الصالحة للزراعة، من الظروف المناخية الغير ملائمة، هذا ما أدى إلى انخفاض إنتاج القطاع الفلاحي وبالتالي انخفاض دخل الفلاح¹.

فشلت سياسة إصلاح القطاع الفلاحي للوصول إلى تحقيق النتائج المسطرة في هذا البرنامج، ويعود هذا الفشل للعديد من الأسباب أبرزها اعتماد هذه السياسة على الإصلاح عن طريق الثورة والتغيير الجذري الشامل بدلا من الإصلاح التدريجي، وتوجيه السياسة الاستثمارية نحو القطاع الصناعي بشكل أكبر من القطاعات الأخرى حيث لم يحظى القطاع الفلاحي بالأهمية اللازمة للنهوض به، ورفع أسعار المنتجات الفلاحية مما أثر بالسلب على وتيرة الإنتاج الفلاحي، ثم تقادم أزمة الديون في نهاية الثمانينات أثر على عملية تمويل القطاع الفلاحي.

ثانيا: فترة إعادة الإصلاح

أمام استمرار ركود الإنتاج الفلاحي وصعوبات تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا والعجز المزمن لهذه الأخيرة، تم إحداث وبشكل تدريجي عددا من الإصلاحات، والتي تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي، وأول ما بدأت به الحكومة من الإصلاحات ابتداء من عام 1990 هي كالتالي²:

- استرجاع الأراضي المؤممة، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية، دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج، والاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛
- ترقية المنتجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية، وترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين، والمحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين؛
- تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية كالقروض أو الإعفاءات الضريبية؛
- ترقية ورفع مستويات وسائل التآطير والمؤطرين؛
- حل دواوين التموين، وإنشاء الغرف الفلاحية، وانطلاق برنامج التشغيل الريفي؛
- إنشاء صندوق لتعويض الفلاحين عن الأضرار الطبيعية وصندوق آخر لدعم زراعة الحبوب والأهم من كل ذلك، إنشاء القرض التعاضدي الفلاحي (CMA)؛
- إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في نوفمبر 1995 (ONTA)، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).

1 بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 166.

2 الطيب هاشمي، مرجع سابق، ص 173.

وعرفت إجراءات التمويل الفلاحي تحولات عميقة وجذرية حيث أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة بالاعتماد على معايير معينة مثل نسب الملاءمة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلاً أن يرفض البنك تمويل الوحدة وتغطية قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، لذلك تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل (سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار) كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، فالدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل، إضافة إلى عملية انتقاء صارم للمشاريع الفلاحية، مما أدى إلى انخفاض حجم القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 12347 مليون دينار جزائري سنة 1987 إلى 1629 مليون دينار جزائري سنة 1991، رغم أن الدول شجعت هذه المشاريع بمنح 80% من قيمتها في شكل قرض بنكي، وتصل التمويلات البنكية إلى نسبة 100% بالنسبة للمشاريع التي تصنفها الدولة على أنها استراتيجية وتخص زراعة الحبوب وإنتاج الحليب... إضافة إلى تطبيق أسعار الفائدة تفضيلية لكل أنواع القروض الفلاحية تتراوح بين 05% و 08%، وقد ارتفع حجم القروض الفلاحية غير المسددة من 08 مليار دينار سنة 1993 إلى ما يقارب 27 مليار دينار جزائري سنة 1997 مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة القروض الفلاحية بغرض تجديد العلاقة بين الفلاحين والبنك، كما جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية بمقتضى المرسوم الوزاري الصادر في 17/07/1994 رقم 94/115 والمتعلق بتمويل القطاع الفلاحي، حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها التأخير، وذلك لمدة 12 سنة مضافاً إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفوعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى نهاية ديسمبر 1997، وتم حتى تاريخ 31 ديسمبر 1997 إعادة جدولة حوالي 4883 مليون دينار جزائري وتأخير بداية سدادها إلى غاية 2001/12/31¹.

ويمكن تلخيص نتائج هذه الفترة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): وضعية القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (1990-1999)

1999	1995	1990	البيان
25.4	20.7	18.15	القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (مليار دج)
12.2	10.49	11.35	نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي
7673	7519	7081	الأراضي الصالحة للزراعة (ألف هكتار)
0.24	0.25	0.27	الأراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)
105	118	146	الصادرات (مليون دولار)
2687	3602	3952	الواردات (مليون دولار)

المصدر: بومدين زاوي، مرجع سابق، ص 168.

1 جبهة مجاولين، مرجع سابق، ص 160.

استطاع القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة الحفاظ على نسبة ثابتة من الناتج الداخلي الخام والتي قدرت بـ 11.35% سنة 1990 لتصل إلى 12.2% في نهاية المدة، غير أنه رغم الاهتمام الواسع الذي خصصته الدولة خلال هذه الفترة لفكرة توسيع نشاطات استصلاح الأراضي، إلا أن حجم تلك الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة لم يشهد تغير، فبينما كانت سنة 1990 حوالي 7.08 مليون هكتار بنسبة 02.97% من المساحة الكلية أصبح سنة 1999 حوالي 07.67 مليون هكتار بنسبة 03.22%، ويعتبر من بين أهم النتائج سوء تسيير الأراضي الفلاحية ليس خلال هذه الفترة فقط ولكن منذ الاستقلال هو الانخفاض الشديد لنسبة الفرد الواحد من الأراضي الصالحة للفلاحة.

إن النتائج السلبية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة والتي يمكن إبرازها من خلال دراسة حركة الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية، إذ بلغ حجم الواردات الفلاحية سنة 1999 حوالي 2.68 مليار دولار مقابل 105 مليون من الصادرات، كما قدرت نسبة الصادرات الفلاحية من مجموع الصادرات 0.84% أما الواردات الفلاحية والتي شهدت نمو غير مسبوق من 25% سنة 1985 إلى أكثر من 30% سنة 1999 من مجموع الواردات وعليه تم تقدير معدل التغطية بنسبة 03.92% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما تحققه باقي القطاعات¹.

خلال فترة بداية التسعينيات تبنت الجزائر نظام اقتصاد السوق وتخلت على النظام الاشتراكي، وعليه تطلبت إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ليتماشى مع متطلبات النظام الاقتصادي الجديد، فحاولت الحكومة المحافظة على وتيرة نمو القطاع الفلاحي إلا أنها فشلت في ذلك حيث لم تهتم سياسة التعديل الهيكلي المطبق في القطاع الفلاحي بالظروف الاقتصادية ولا الاجتماعية الصعبة المحيطة بالقطاع ولا حتى بسياسة تحرير الأسعار، حيث تم إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الفلاحي وانخفاض ميزانية التمويل الخاصة بالقطاع، وعجز بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن تمويل القطاع الفلاحي وذلك لانخفاض منح القروض وارتفاع معدلات الفائدة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة، كل هذه العوامل دفعت الدولة للتفكير في مخطط شامل وذو رؤية مستقبلية على المدى المتوسط والطويل للنهوض بالقطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: مخططات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

بعد فشل السياسات الفلاحية السابقة، شرعت الجزائر في تنفيذ مخطط وطني كسياسة تنمية جديدة تفتح المجال لتمويل ودعم القطاع الفلاحي بداية من سنة 2000 أطلق عليه تسمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، والذي يندرج وفق البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي والذي انتهجته الدولة خلال الفترة (2001-2004)، وعرفت استراتيجية التنمية الجديدة التي تبنتها الجزائر استمرارية من خلال مجموعة من المخططات التي سنبينها من خلال هذا المبحث، من خلال التقسيم التالي:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)؛
- برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية (2005-2009)؛

1 أحمد باشي، مرجع سابق، ص 108.

▪ برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2019-2010).

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2004-2000)

شرع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) بداية من سنة 2000، ثم توسع هذا المخطط بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، وذلك راجع لكثرة المناطق الريفية التي تعاني الفقر والحرمان، ورافق هذا المخطط مجموعة من القوانين والإجراءات التي تسعى الدولة من خلالها لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي، ومحاولة حل المشاكل التي واجهها هذا القطاع في السياسات الفلاحية السابقة.

أولاً: مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التآطير التقني والمالي والتنظيمي قصد الوصول لبناء قطاع فلاحي عصري ذو كفاءة عالية من خلال حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها واستغلالها بشكل عقلاني واستصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، ويعد أيضاً بمثابة استراتيجية متكاملة تهدف لتطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي باعتباره مبني على سلسلة برامج متخصصة ومتكيفة مع المناخ الفلاحي في الجزائر، ويقوم بتمويله الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية¹.

وجاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها²:

- استعمال أحسن القدرات الطبيعية وتثمينها (التربة، المياه...) بالإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية، البشرية...) والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حالياً للحبوب، أو المتروكة بوراً) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛

1 آمال بن صويح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة حوليات،

العدد 23، 2018، ص 187. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74804>

2 محمد غردي، نصر الدين بن نير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، 2016، ص 201. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20929>

- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية؛
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

ثانيا: محاور واستراتيجيات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

1. محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول سلسلة من التدابير في مختلفة الميادين منها¹:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء)؛
- تكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهدهدة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالمية؛
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير؛
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين شروط الحياة والمدخيل الفلاحية والاستقرار السكاني؛
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحصير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي؛
- تحسين وزيادة معدل نمو الزراعة الصناعية والصناعة الزراعية؛
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية؛
- مكافحة التصحر؛
- إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

2. استراتيجيات تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة وبلوغ الأهداف المحددة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قامت وزارة الفلاحة بمجموعة من العمليات لتأطير وتنشيط تنفيذ البرامج المحددة ومن خلال قيامها بما يلي²:

1.2. دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية: في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني، تم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات وفصائل حيوانية)، والمحافظة على الموارد الوراثية، وتطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع زيادة توظيف التقنيات الحديثة، وتمنح الأهمية هنا للمنتجات ذات المزايا النفاضية التي تملك الجزائر قدرات نوعية تمكنها من جعل هذا المنتج قابلا

1 دهينة مجدولين، مرجع سابق، ص 162.

2 المنشور رقم 332 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المؤرخ في 18 جويلية 2000، ص ص 74-77.

للتصدير، ويستطيع مواجهة المنافسة في الخارج، كما تم إضافة نصوص دعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين لطرق الدعم وسبل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين، بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة.

2.2. تكيف أنظمة الإنتاج: يتم تكيف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات (تحويلها) حسب المناطق (جافة وشبه جافة)، وحسب المناخ الملائم لكل محصول، والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل عالية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمنتالية.

3.2. استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع دفع وتيرة الإنجازات في الميدان تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

4.2. البرنامج الوطني للتشجير: يتم فيه توسيع عمليات التشجير، عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية، بغراسة أشجار الفلين، والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز...، والتي لها فائدة بيئية (الحفاظ على التربة)، وفائدة اجتماعية (توفير مداخيل الفلاحين) مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين.

5.2. استصلاح الأراضي بالجنوب: جاء هذا البرنامج من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كشجار النخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة إنتاجها ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية.

ثالثا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)

مع بداية سنة 2002 تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسسية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا وفي تدهور

الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلاليات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصيتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمثل أساسا حول¹:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي؛
 - مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة)؛
 - تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛
 - القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير المفيد والاقتصادي، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهلية؛
 - تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلاليات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها.
- تعتبر هذه المرحلة فترة إنعاش وتمويل القطاع الفلاحي بعد مروره بفترة صعبة خلال سنوات التسعينات، حيث اعتمدت الدولة على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء بمجموعة من البرامج والمشاريع التي تهدف لتمويل مختلف الأنشطة الفلاحية في الجزائر، ثم سعت الدولة للنهوض من جديد بالعالم الريفي من خلال إطلاق استراتيجية للتنمية الريفية متمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والذي يسير بالتوازي مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث عملت الدولة إلى ترقية الفضاءات الريفية وتوفير كل الوسائل والأدوات لدعم الفلاحة في جميع الأرياف المنتشرة على التراب الوطني.

المطلب الثاني: برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية (2009-2005)

بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر خلال الفترة (2001-2004) وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط لنفس هذه الفترة، دفع الدولة لإطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة تمويل المشاريع والبرامج التي تم الاعتماد عليها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقته الجزائر مع بداية الألفية، وكان للقطاع الفلاحي مكانة مهمة ضمن هذا البرنامج وذلك باستفادته من مخصصات مالية مهمة بهدف دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

1 الطيب هاشمي، مرجع سابق، ص ص 201-202.

أولاً: مفهوم برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية

يتضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية -المندرج تحت ركائز البرنامج التكميلي لدعم النمو- خمسة قطاعات أهمها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والذي خصص له ما قيمته 312 مليار دج، أي ما نسبته 7.4% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قدرت مخصصاته بـ 4202.7 مليار دج، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين أساسيين الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان، حيث خصصت لهذا البند ما نسبته 45.5% في إطار ترقية مستوى العيش للفرد وتحسين ظروفه الاجتماعية بشكل عام، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشياً مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي الأول، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعاً حاداً نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرة الأخيرة من التسعينيات، في حين استفاد القطاع الفلاحي من غلاف مالي يدعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهو ما يعكس النسبة المتدنية للقطاع ضمن مخصصات مخطط التنمية لهذه الفترة، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق: تطوير المستثمرات الفلاحية؛ تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية؛ حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛ محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها؛ حماية السهوب وحمايتها¹.

وشهدت هذه الفترة صدور قانون التوجيه الفلاحي في سنة 2008 والذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

ثانياً: قانون التوجيه الفلاحي

في سنة 2008 تم المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03 أوت 2008، وجاء هذا القانون لتحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتضمن وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم².

ويرمي قانون التوجيه الفلاحي هذا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية³:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين الفلاحي مستوى الأمن الغذائي؛

¹ خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)، مجلة الحقيقة، العدد 31، 2014، ص ص 102-103. على الرابط

الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14101>

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة الأولى من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص 05.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص 06.

- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ثالثا: آليات تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي

يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال الخمس الآليات التالية:

1. أدوات التوجيه الفلاحي: تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في¹:

1.1. مخططات التوجيه الفلاحي: يعد مخطط التوجيه الفلاحي أداة تحدد التوجهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة، وعلى المستوى الوطني.

2.1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: يهدف هذا المخطط إلى تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان، ويتشكل هذا المخطط من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية: تكييف أنظمة الإنتاج، تكثيف الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحي، تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي، تثمين الإنتاج الفلاحي، المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها، استصلاح الأراضي، التشجير وإعادة التشجير، مكافحة التصحر، تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية، تنمية الفلاحة الجبلية، تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.

3.1. أدوات تأطير العقار الفلاحي: تطبق أدوات تأطير العقار الفلاحي على الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية التابعة لأمالك الدولة أو تابعة للخواص.

2. أحكام تخص العقار الفلاحي: تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى²:

1.2. نمط استغلال الأراضي الفلاحية: لا يمكن استغلال الأراضي الواجب استصلاحها والتابعة للأمالك الخاصة للدولة إلا في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي استصلحتها الدولة، أو في شكل ملكية عقارية فلاحية في مفهوم التشريع المعمول به، بالنسبة للأراضي التي استصلحتها المستفيدين في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وكذا الأراضي غير المخصصة التابعة للأمالك الخاصة للدولة.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (09-10-11-12) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص 07.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (18-22-24-26-28) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص 08.

2.2. الأحكام المتعلقة بالتصرفات الواقعة على العقار الفلاحي: يجب ألا تفضي التصرفات الواقعة على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية إلى تغيير وجهتها الفلاحية.

3.2. الأحكام المتعلقة بالتجميع: التجميع عملية عقارية ترمي إلى تحسين بنية الاستثمارات الفلاحية لإقليم فلاحي معين عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار غير متقطعة أو متكونة من قطع مجمعة بشكل جيد وتسمح بما يأتي: إلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها استغلالاً رشيداً بسبب تشتت القطع، توفير الظروف الموضوعية التي تشجع على استعمال التقنيات والوسائل العصرية لاستغلال وحدات الإنتاج وتسييرها، تحديد وتنفيذ التهيئات الريفية التي تنظم تخصيص الأراضي عن طريق وضع مخطط شغل الأراضي، وتسهيل استغلالها بإنجاز الأشغال الملحقة مثل شبكة الري والتطهير والصرف والمواصلات وفك العزلة عن الاستثمارات، تقليص الأضرار التي لحقت بالثروة العقارية الفلاحية، خاصة جراء إقامة تجمعات بشرية وهياكل قاعدية للنقل.

4.2. الأحكام المتعلقة بأحكام الرعي: يقصد بأراضي الرعي في مفهوم هذا القانون كل أرض مغطاة بعشب طبيعي كثيف أو خفيف يشتمل على نباتات ذات دورات نباتية سنوية أو متعددة السنوات وعلى شجيرات وأشجار علفية، ويمنع على امتداد الأراضي الرعوية تعرية هذه الأراضي وكذا كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى تدهور المراعي أو الانجراف عن طريق المياه أو الرياح.

3. التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي: تقوم التدابير المطبقة على الإنتاج الحيواني والنباتي على¹:

1.3. تمشين الإنتاج الفلاحي: تخضع المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الموجهة للأسواق الفلاحية أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ولتتمين وترقية المنتجات الفلاحية، ينشأ نظام نوعية يشمل على علامات الجودة الفلاحية، تسمية المنشأ والأسماء الجغرافية، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها وإثبات شروط خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الفلاحة البيولوجية، وتحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها، كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية.

2.3. حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية: يقصد بالتدابير الهيكلية في مجال حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية تدعيم أنظمة تحديد المسار وتكييفها ومراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها، وتهدف هذه التدابير إلى حماية الثروة الحيوانية والنباتية، والمحافظة على الصحة الحيوانية والنباتية وتحسينها وتحسن الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني و /أو النباتي.

3.3. ضبط المنتوجات الفلاحية: يرمي ضبط المنتوجات الفلاحية إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب قصد حماية مداخل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتتم التدخلات فيما يخص ضبط

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (31-33-34-41-42) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص 09-10.

المنتجات الفلاحية على وجه الخصوص عن طريق: تدابير تحفيزية للجمع والتخزين وهياكل التخزين والشحن والنقل، تدابير دعم المنظمات المهنية والمهنية المشتركة الفلاحية، تدابير تحديد التعريف عند الاقتضاء في إطار التشريع المعمول به.

4. تأطير النشاطات الفلاحية: يتضمن تأطير النشاطات الفلاحية التدابير التي تتعلق على الخصوص بما يأتي¹:

1.4. المستثمرة الفلاحية والمستثمر: تعتبر ذات طبيعة فلاحية في مفهوم هذا القانون كل النشاطات التي تتعلق بالتحكم وباستغلال دورة بيولوجية ذات طابع نباتي أو حيواني، التي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيرورة هذه الدورة، وكذا الأنشطة التي تجري على امتداد عمل الإنتاج ولاسيما منها تخزين المواد النباتية أو الحيوانية وتوضيها وتحويلها وتسويقها، عندما تكون هذه المواد متأتية حصرا من المستثمرة.

2.4. التنظيم المهني الفلاحي: يمكن أن يتخذ عدة أشكال (جمعيات مهنية فلاحية، تعاونيات، غرف فلاحية، تجمعات المصالح المشتركة، مؤسسات وهيئات مهنية، تعاضدية فلاحية)، وتشجع الدولة في إطار السياسة الوطنية لدعم النشاطات الفلاحية على تأسيس المنظمات المهنية الفلاحية وترقيتها في إطار التشريع المعمول به.

3.4. حماية المستثمرين الفلاحيين: يجب على المستثمرين الفلاحيين بالنسبة لكل النشاطات الفلاحية الذين يستفيدون من إجراءات دعم أو مساعدة الدولة مهما كان شكلها وكيفياتها اكتتاب عقود تأمين، وفي حالة وقوع كوارث طبيعية أو حدوث مخاطر غير محتملة، وعلى وجه الخصوص في حالة نكبة لا يؤمن عليها، ويمكن أن يستفيد المستثمرون الفلاحيون، بعنوان التضامن الوطني من الإعانات الممنوحة في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

5. التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل: تهدف تدابير هذا التأطير إلى رفع مستوى التأهيل الفلاحي مهنيا، وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد، وتثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد، كما تهدف إلى تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي، أما فيما يخص التمويل الفلاحي فإن القانون يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة عند التمويل في إطار التنمية الوطنية، ويتشكل التمويل الفلاحي من ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في الدعم المالي للدولة، التمويل التعاضدي، والقروض البنكية، وتنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في التمويل النشاط الفلاحي ومرافقته طبقا للتشريع المعمول به².

أهم ما ميز هذه الفترة ببرامج دعم المشاريع والبرامج السابقة وذلك بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من الجباية البترولية أساسا، حيث استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة وجهت لتمويل البرامج

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (45-48-49-69-70) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص 11-13.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (73-84-85-86) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص 13-14.

والمشاريع التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم صدور قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 الذي جاء ليمهد لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وذلك عن طريق تحديد معالم والإطار العام لهذا البرنامج، بالإضافة لتحديده لإطار العقار الفلاحي في الجزائر، وذلك عن طريق الاعتماد على عقد الامتياز الذي يشكل نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

المطلب الثالث: برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010-2019)

تنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين بداية بالخماسي الأول (2010-2014) والذي شهد إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي يعتبر من أبرز البرامج الداعمة لقطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال، ثم تلاه الخماسي الثاني (2015-2019) والذي يعتبر امتداد لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

أولاً: مفهوم برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يمثل برنامج التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق سنة 2009 من خلال خطاب رئيس الجمهورية، ويهدف أساساً إلى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل أيضاً ترقية تنمية مدمجة لكل الأقاليم الريفية من خلال تنظيم مختلف أجهزة التأطير لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، وقد خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014 حيث حددت أهدافه في تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 06% لسنة (2000-2008) إلى 08.33% لسنوات (2010-2014)، زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه، دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة، التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي والصناعي، خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي¹.

ثانياً: ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تدور هذه السياسة حول ثلاثة محاور أساسية متكاملة فيما بينها وهي:

1. التجديد الفلاحي: يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة (فرع) لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة على طول سلسلة من الإنتاج نحو الاستهلاك، وتحقيق هدف اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

لقد وضع برنامج التجديد الفلاحي، تحقيق الأمن الغذائي كهدف استراتيجي وذلك من خلال تحديده حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة

1 سالم أقاري، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)، مجلة دراسات

استراتيجية، العدد 21، 2015، ص 43. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64740>

تستهدف رفع الإنتاج والإنتاجية وكذا تكامل الفروع المعنية، ويتعلق الأمر ب الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، الأشجار، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل والمورثين، كما تتفرع هذه البرامج في شكل أنشطة: تعميم أنظمة اقتصاد المياه، تنمية المواد الغذائية للثروة الحيوانية، وتنمية إنتاج البذور والفسائل والمحسّنات، وكذا تنمية المكننة والتخصيب، تأمين واستقرار عرض المنتجات الواسعة الاستهلاك، ويكمن الهدف النهائي من هذه البرامج العشرة، هو الرفع من حجم الإنتاج الوطني لمسايرة ارتفاع الطلب على الغذاء من طرف السكان، حيث تتوقع الوزارة الوصية بلوغ نسبة 80% كغطائية للطلب الغذائي من الإنتاج المحلي أفق 2014، وتحقيق معدل نمو سنوي في الإنتاج الفلاحي بـ 8.3% للفترة (2009-2014)، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي¹، ثم أضيف عاملين آخرين يخدمان برنامج التجديد الفلاحي هما:

- نظام ضبط المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008، لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك؛
 - عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.
- كما يندرج هذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالاً البرامج الثلاثة للتجديد بجميع مستوياتها الموضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): برنامج التجديد الفلاحي

مستويات تجزئة البرامج	البرنامج الفرعية	البرنامج
✓ البلدية ✓ المستثمرة ✓ المزرعة النموذجية ✓ التعاونية	البذور، الشتلات، الآبار	تعزيز إنتاجية رأس المال
	اقتصاد وحجز المياه	
	المكننة الفلاحية	
	التسميد	
	البيوت البلاستيكية	
✓ البلدية ✓ المحيط ✓ المستثمرة ✓ المزرعة النموذجية ✓ التعاونية	البنية التحتية الفلاحية	البنية التحتية الفلاحية والريفية
	البنية التحتية للري	
✓ البلدية ✓ المستثمرة	تنظيم المنتجات الزراعية	برامج التنظيم

1 محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفرة الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 01، 2019، ص 310. على الرابط الإلكتروني:

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>

2. التجديد الريفي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم إنجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وقد نتج عن ذلك إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI)، حيث كانت سنة 2006 أول ما اعتمدت هذه المشاريع ونقطة الانطلاقة لها، وفي سنة 2008 عززت هذه الاستراتيجية بالنصوص القانونية والتنظيمية المشتركة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية مع وزارة المالية، السكن والعمران، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتسيير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بعد تدارك النقائص وتصحيح طرق التنفيذ، ويعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مده، فهو يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء)، ويشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...) وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية وهي: تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور)، تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل، الحفاظ على الموارد الطبيعية وتأمينها، حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي¹.

كما يسعى هذا البرنامج عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بحماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر وحماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي، ويكون ذلك من خلال مجموعة من البرامج المستندة على وسائل خاصة بالتنمية الريفية نوضحها في الجدول التالي:

1 ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قلمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2016، ص 420. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4636>

الجدول رقم 05: برنامج التجديد الريفي

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج	وسائل التنفيذ
مكافحة التصحر	السد الأخضر	✓ البلدية ✓ المحيط	✓ نظام المعلومات لبرنامج التجديد SI-PSRR الفلاحي
	المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء		
	حماية وتثمين المراعي		
	استصلاح الاراضي المغفورة		
حماية التجمعات المائية	تدابير مكافحة الانجراف	✓ البلدية ✓ مجتمعات المياه	✓ النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة SNADDR
	حجز الموارد المائية		
	وحدات تربية المواشي		
	الدراسات		
حماية وتعزيز الإرث الغابي	برامج أخرى	✓ البلدية ✓ الغابات الحكومية	✓ المشروع الجوازي للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI
	المعدات		
	أعمال الزراعية الغابية		
	أعمال البنية التحتية		
حماية النظم البيئية	حماية الغابات	✓ البلدية ✓ المحميات الوطنية ✓ الحظائر الوطنية المحمية ✓ المناطق الرطبة	✓ المشروع الجوازي لمكافحة التصحر PPLDCD
	الحظائر الوطنية		
	المناطق الرطبة		
	المجمعات ومراكز الصيد		
الاستصلاح	المناطق الهشة	✓ البلدية ✓ المحيط	
	استصلاح المحيط		

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سابق، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>

3. برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT): تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، في سبيل ذلك اعتمد هذا البرنامج على جملة من الوسائل: دورات التكوين، المرافقة الجوارية، متابعة وتأطير مختلف تنظيمات القطاع، إجراء الدراسات والبحوث، الاتصالات والإرشاد، اليقظة الاستراتيجية، أنظمة الإعلام الآلي، الخبرات الاستشارية المتخصصة، ولقد أوكلت مهمة تنفيذه إلى مختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بنحو 13 معهد متخصص لصالح مختلف الفاعلين من إطارات وأعاون وفلاحين ومستثمرين... الخ بإعداد برامج خاصة، وكذلك بإرسال بعثات للتكوين في الخارج، إن برامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، من المنتظر أن يكون له حجم كبير يؤدي

بالقطاع إلى: عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية، استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي، تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع، وأخير تعزيز مصالحي الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالحي تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات¹.

ويهدف البرنامج في هذا الإطار إلى تسخير غلاف مالي يقدر بـ 24 مليار دينار مخصص للإنجاز، العمليات التالية²:

- تطبيق برنامج ضخم لتحسين التكوين، وإبراز تقنيات التكنولوجيات الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين؛
 - إعادة تأهيل مراكز التكوين والتعليم التابعة للقطاع؛
 - إعادة تأهيل وبناء محطات تجريبية جديدة، ومخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع القطاع؛
 - تقوية التأطير التقني، والمصالحي المختصة وتواجدها في الأقاليم (مصلحة الدعم التقني، مصلحة المبيدات الحشرية، البيطرة، الغابة)؛
 - تقوية الإدارة المحلية ووسائل المتابعة ومراقبة البرامج بما فيها طرق الإعلام والاتصال؛
 - تنمية الدراسات وتسخير القدرات الوطنية الجماعية حول مشاكل التنمية الفلاحية والريفية، ودعم المعارف من أجل تطبيق البرامج.
- وتهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج، ولهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT) كما يوضحه الجدول التالي:

1 محمد هيول، مرجع سابق، ص 311.

2 أقاري سالم، مرجع سابق، ص 44.

الجدول رقم (06): برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية (PRCHAT)

البرنامج	البرنامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز الخدمات الزراعية	تعزيز الخدمات البيطرية	✓ البلدية
	تعزيز خدمات وقاية النباتات والتقنيات الفلاحية	✓ المحيط
تعزيز القدرات البشرية	تعزيز الخدمات الإحصائية والنظم المعلوماتية	✓ البلدية
	تعزيز خدمات الاتصالات والإرشاد الزراعي	✓ مستجمعات المياه
	تعزيز البحث الفلاحي والغابي	
تعزيز تمويل الريفي	تعزيز نظام التدريب	✓ البلدية
	إنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية	✓ المناطق المحمية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات ومراكز الصيد، الواحات، القصور.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سابق، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>

ثالثا: الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

لقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا استراتيجية انطلاقا من سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وفي إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014)، والهدف من ذلك كله هو إنعاش القطاع الفلاحي لدعم أسس الأمن الغذائي في الجزائر ومن هذه الأهداف ما يلي¹:

1. تأمين المستثمرين الفلاحين فيم يخص العقار: جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل: تأمين المستثمر، أي فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، وأخيرا ضمان استغلالها الدائم.

2. مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي: علاوة على مسح 41 مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة

المستثمرين والمربين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200 مليار دينار سنويا على الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014 هذا الأخير يرمي إلى:

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جميع المنتوجات مثل القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين؛

1 فاروق أهناي، رباح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2018، ص 371. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56972>

- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و 30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة، وكذا اقتناء آلات زراعية أو تجهيزات فلاحية (جمع الحليب، معاصر الزيتون...)
- التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد (القرض الرقيق)، من خلال تحمل جميع الأعباء المتعلقة به.

3. دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة: تهدف الدولة الجزائرية من خلال هذه الخطة والاستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي، الذي من الموقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج، ويكون ذلك من خلال توسيع المساحات المسقية على ما يزيد عن 20 هكتار بفضل المياه التي توفرها حوالي 10 سدود موزعة عبر شمال الوطن وكذا الهضاب العليا، إضافة إلى المياه الجوفية الصحراوية.

4. تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي: وضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة ومرافقته، خاصة القروض الاستثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وفي هذا الإطار تم ضبط تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني، حيث استقطب كل هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات مستكملة، وفي هذا الإطار تم تسخير حوالي 70 مزرعة عمومية نموذجية لإنتاج البذور والأغراس والحيوانات الولودة ذات جودة عالية، إضافة إلى استحداث 15 ملبنة عمومية من أجل إشراكها بشكل واسع في جمع واستعمال الإنتاج المحلي للحلي.

5. تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير: سعت الجهات الوصية على قطاع الفلاحة في الجزائر إلى تنظيم مهنة الفلاحة، من خلال تنمية القطاع وضبط سوق المنتوجات الفلاحية وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية، وبمساهمة شركاء أجنب.

إن أهم ما ميز برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2010-2014) هو تركيز هذا البرنامج على جهاز الإنتاج من جهة، ومحيط الفلاح من جهة أخرى، والعمل على التكامل بينهما عن طريق تفعيل القدرات البشرية لخدمة القطاع من خلال برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية، خاصة وأن القطاع عانى من مشاكل في الإرشاد الفلاحي ووصول المعلومة وتفاعل الفلاحين معها.

رابعاً: البرنامج الخماسي (2015-2019)

اتجهت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تدعيم أهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي عن طريق تبني استراتيجية جديدة تمثلت في إدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، مما ينتج عن هذا الاندماج تضافر الجهود لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

1. المحاور الاستراتيجية للتنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري: تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل فيما يلي¹:
- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية، النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيد؛
 - مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيد التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكثيف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية والريفية وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية في المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية؛
 - تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية وإطلاق برامج واسعة للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه والصيد المسؤول للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري؛
 - تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛
 - إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنه الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطاً أساسياً للرفع من المستوى الفلاحي.

2. آليات تنفيذ البرنامج

يعتمد البرنامج الخماسي (2015-2019) على ثلاثة ركائز أساسية، وهي كالتالي²:

1.2. الركيزة الأولى: الفلاحة وتربية الماشية

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 10 مليون هكتار من المساحة المسقية؛
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحاصدات والجرارات والعتاد المرافق لها؛
- تكثيف عمليات التشخيص للاستجابة للحاجيات المقدره بـ 500 ألف طن سنوياً؛
- زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات ومحاصيل الخضر والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم؛

1 عابد عدة، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر القايد - تلمسان، 2018/2017، ص 148، على الرابط الإلكتروني:

<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/12787/1/Dadda.pdf>

2 نفس المرجع السابق، ص ص 149-150.

- تطوير تربية المواشي خاصة تنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التثمين وإنشاء مراكز جديدة، تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ضلل الماشية والإسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتبريد؛
- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (مخازن التبريد) تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيد.

2.2. الركيزة الثانية: الصيد وتربية المائيات

- المرافقة لإنجاز ما يعادل 5000 مشروع استثماري خاص في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاص بتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك الداخلية الأحواض لاستزراع السمك القاري؛
- إنجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع الموانئ وملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح)؛
- إنجاز 45 بنية تحتية لاستلام وتسويق منتجات الصيد بالجملة؛
- إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على مستوى الوطن؛
- تنفيذ المخطط الوطني بتهيئة واستغلال المرجان.

3.2. الركيزة الثالثة: الغابات والأحواض المائية المنحدرة

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172 ألف هكتار تابعة لعشر ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413 ألف هكتار، ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية؛
- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5.3 مليون هكتار بما في ذلك 13 ألف هكتار سيتم معالجتها؛
- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية والشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عملية التشجير على مساحة تقدر بـ 55 ألف هكتار؛
- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246 ألف هكتار وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل اهتمام السكان.

المبحث الثالث: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول التي تعتمد على الدعم الفلاحي بهدف زيادة إنتاج ومردودية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتخفيض فاتورة استيراد المواد الغذائية خاصة الأساسية، فقد خصصت الدولة الجزائرية مبالغ مالية هامة بهدف دعم القطاع الفلاحي ماليا وتوفير السيولة اللازمة لإنجاح البرامج والسياسات الفلاحية التي أتت بها الإصلاحات الجديدة، معتمدة في ذلك على مجموعة من الآليات والوسائل لتطبيق سياسة الدعم الفلاحي، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث المطالب التالية:

- ماهية الدعم الفلاحي؛
- الدعم الفلاحي عن طريق المؤسسات المالية والبنكية؛

▪ الدعم الفلاحي عن طريق مؤسسات دعم تشغيل الشباب.

المطلب الأول: ماهية الدعم الفلاحي

تلجأ جميع الدول (سواء نامية أو متقدمة) لانتهاج سياسة الدعم بهدف التدخل في النشاط الاقتصادي قصد تمويل اقتصادها وحمايته من الأزمات الاقتصادية التي يمر بها، ويأخذ الدعم أشكالاً مختلفة ويطبق بوسائل متعددة، يعد الدعم الفلاحي من أكثر المواضيع نقاشاً في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة والغذاء في العالم لما له من تأثيرات على التجارة في السلع الزراعية وبالتالي على القطاع الفلاحي ككل.

أولاً: مفهوم الدعم الفلاحي

عرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فظلاً عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول¹، وقسمت اتفاقية الزراعة الدعم إلى عدة أنواع استناداً إلى مدى العلاقة بين تقديم الدعم وتأثيره على الأسعار والكميات، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي²:

1. الدعم المشوه للتجارة (الصندوق الأصفر): وهو دعم محلي يتم منحه بشكل غير محدود، يخضع إلى التزامات التخفيض ويتضمن هذا الصندوق أكثر أنواع الدعم تشويهاً للتجارة والمتمثل في الدعم سعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة لإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج.

2. الدعم المشوه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض

يستثنى من التزامات التخفيض ما يلي:

1.2. دعم الحد الأدنى: أتاحت اتفاقية الزراعة إعفاء جزء من الدعم عليه استثناء الحد الأدنى، وينقسم إلى شكلين:

– الدعم المحلي المقدم لمنتج معين والذي لا يزيد عن 5% من القيمة الكلية لإنتاج السلعة خلال السنة الواحدة؛

1 محمد غردي، اتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، مجلة الإبداع، العدد الأول، 2011، ص 36. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17583>

2 أحلام مخبي، نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، 2017، ص ص 618-620. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.univ-constantine2.dz/revuedi/wp-content/uploads/sites/14/2019/06/05Mokhbi2017V2.pdf>

– الدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين حيث لا يزيد عن 5% من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي كنوع من المعاملة الخاصة التمييزية تم تقدير هذه النسبة للدول النامية بـ 10%.

2.2. الصندوق الأزرق: يتضمن هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برامج الحد من الإنتاج والتي تعفى من التزامات التخفيض ويشترط في هذه المدفوعات أن:

– تقدم على أساس مساحة إنتاج محددة وثابتة؛

– تقدم على أساس 85% أو أقل من حجم الإنتاج؛

– تقدم في مجال الثروة الحيوانية على أساس عدد محدد من الحيوانات.

3. الدعم الغير مشوه للتجارة: بموجب اتفاقية الزراعة يعفى من التزامات التخفيض برامج الدعم الموجهة في إطارين هما:

1.3. الصندوق الأخضر: تستثنى من حساب المقياس الكلي للدعم سياسات الصندوق الأخضر وهي أية

سياسات غير مشوهة للتجارة ولا ترتبط بالإنتاج أو الأسعار ولا يسمح إزاءها بإجراء أي تخفيض ولذلك يسمح بالاستمرار في تقديمها للإنتاج المحلي الزراعي شريطة أن تتمتع بخاصيتين:

– أن ترتبط ببرامج حكومية ممولة من الميزانية العامة وغير منطوية على تحويلات بين المستهلكين؛

– ألا يكون للدعم المعني أثر يسفر عن تقديم مساندة سعرية للمنتجين.

2.3. الإعفاءات الخاصة بالدول النامية: يعفى من الالتزام بالتخفيض الدعم المالي المقدم للاستثمار في

القطاعات الزراعية للدول النامية والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المقدم للمنتجين الزراعيين محدودي الدخل والذين يفنقرون إلى الموارد أو ما يقدم لتشجيع المنتجين الزراعيين في تلك البلدان على تنويع الإنتاج الزراعي والإقلاع عن إنتاج المحاصيل المخدرة غير المشروعة.

ثانيا: سياسة الدعم الفلاحي في ظل التخطيط المركزي (1962-1989)

تميزت هذه الفترة بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا دون اقترانه بأي التزامات من جهة المستفيدين أو أي مردود اقتصادي، وعرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخاصة في المجال الفلاحي، حيث كان يقدم له حجم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام، وهذا الحجم من الدعم كان يخصص إلى دعم أسعار عوامل الإنتاج، ودعم أسعار المنتجات الزراعية بالإضافة إلى دعم وتوجيه الاستثمار، ودعم عمليات الاستصلاح كالتالي¹:

1. دعم أسعار عوامل الإنتاج: فقد حضي هذا النوع من الدعم باهتمام من قبل الدولة منذ 1970، والذي كان يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الزراعيين بأسعار دون أسعار تكلفتها الفارق يدفع من خزينة الدولة، واستمرت هذه العملية حتى صدور قانون الأسعار في جويلية 1989، لتعرف الأسعار بعدها الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وكانت سنة 1991 نهاية دعم أسعار عوامل الإنتاج.

1 محمد غردي، مرجع سابق، ص ص 127-128.

2. دعم أسعار المنتجات الزراعية: تمثل هذا النوع من الدعم في دعم المنتجات الزراعية الأساسية من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة إمكانية تغيير تشكيلة هذه المنتجات.

3. دعم وتوجيه الاستثمار: عرف هذا النوع من الدعم بداية من إصلاح 1982، حينما تولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويل القطاع، فكان يتم دعم وتوجيه الاستثمار من خلال البنك الذي رفع مبلغ القرض السنوي من 50 ألف دج إلى 250 ألف دج، وربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس مال المشروع وطبيعته، إذ أصبحت مساهمة البنك تصل إلى 90%، 70%، 50% للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها إلى 100 ألف دج، 500 ألف دج، وأكثر من 500 ألف دج على الترتيب، أما المشاريع المفضلة فتصل مساهمة البنك في تمويلها إلى 70% من تكاليفها بالنسبة للإنشاءات الثابتة، و100% بالنسبة للتجهيزات مع سنتين معفاة.

4. دعم عمليات الإصلاح: بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الاستصلاح التي شرع فيها في إطار القانون 83-18 المتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك من موارد الخزينة العامة للدولة، التي وضعت تحت تصرف المستلحين لهذا الغرض مبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 05 سنوات معفاة بالنسبة للقروض الطويلة الأجل، ولمدة 07 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل، وبمعدلات فائدة 2.5% و3.5% على الترتيب.

ثالثا: سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة التسعينات

شهدت هذه الفترة تخلي الدولة على النظام الاشتراكي وانتهاجها نظام اقتصاد السوق، ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية بداية من سنة 1989 أجبرت الدولة على التخلي عن سياسة الدعم، وذلك بعدما وقعت الجزائر على اتفاقية في 03 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي ثم اتفاق ستاند باي في أبريل 1994 أدى إلى الإلغاء التام للدعم في نهاية 1995 (إلا الخبز والحليب)، وكان لقرار إلغاء الدعم على القطاع الفلاحي آثار سلبية كبيرة خاصة على أسعار وسائل ومستلزمات الإنتاج، حيث شهدت ارتفاع كبير لهذه الأسعار أدى إلى عزوف الفلاحين على الاستمرار في نشاطهم بسبب عدم قدرتهم على اقتناء هذه الوسائل، كما ظهرت الآثار السلبية لإلغاء الدعم على التمويل ومنح القروض الفلاحية، حيث تراجع تمويل الدولة للقطاع الفلاحي وقابله ارتفاع كبير في معدلات الفائدة على القروض الممنوحة مما دفع الفلاحين المستثمرين للتخلي عن الاقتراض بسبب تكلفه الكبيرة، كما شهد القطاع الفلاحي تطبيق ضريبة مباشرة على دخل المستثمرات بعدما كان معفى من الضرائب لسنوات طويلة، كل هذه العوامل جعلت القطاع الفلاحي في الجزائر يتدهور أكثر خلال هذه الفترة.

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها الإلغاء غير المتبصر للدعم الفلاحي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة إلى دعم القطاع وفق سياسة جديدة تقوم على مبدأ توجيه الدعم مباشرة إلى الفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال الإجراءات والتدابير التي تتمثل في تخفيض نسب الفوائد على القروض حيث بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص غلاف مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك

قدرها 15.5% للقروض القصيرة الأجل و 17,5% للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، على أن يتحمل الفلاح المقرض نسبة 8% و 6% على الترتيب، ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين (في جويلية 1992 وماي 1995) وتحمل لجزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك¹.

وفي إطار السياسة الجديدة لدعم القطاع الفلاحي، تم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها 05 صناديق متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي تتلقى سنويا اغلفه مالية من ميزانية الدولة، تقوم بصرفها للمستخدمين كدعم في شكل²:

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية المردود والإنتاج الفلاحي، وتسويقه وتخزينه وتكيفه وحتى تصديره؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في حماية مدا خيل الفلاحين؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض القروض على الفلاحين.

رابعا: سياسة الدعم الفلاحي في ظل المخططات التنموية (2000-2014)

استخدم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أسلوب التدخل المباشر للدولة من أجل حماية الموارد المالية وضمان برنامج الدعم المستمر لجميع المشاريع التي يتم انتهاجها من أجل رفع مستوى الإنتاج الفلاحي والحفاظ على قدرة تحقيق الأمن الغذائي، ويتم وفق مجموعة من أساليب الدعم أهمها:

- دعم مداخيل الفلاح على المدى المتوسط والقصير؛
- إعطاء الأولوية إلى دعم المنتجات الأساسية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي؛
- دعم استصلاح الأراضي خصوصا تلك الأراضي المتحصل عليها عن طريق الامتياز أو المتواجدة في مناطق صعبة مثل الصحراء، الهضاب العليا؛
- دعم البحوث الفلاحية بهدف تطوير الزراعة البيولوجية والاستخدام الأمثل للأسمدة.

كما صاحبت هذه الفترة تأسيس برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي هو بدوره عمل على وضع الأسس الضرورية لتوجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية ودعم القوى التحتية من تكوين وتأهيل بالإضافة إلى توجيه أهداف الدعم باتجاه فكرة تحقيق الأمن الغذائي، هذا باستخدام العديد من الأساليب الداعمة والمحفزة للنشاط الفلاحي على غرار أسلوب مسح ديون الفلاحين خلال فترات متفرقة حيث كان

1 رابح الزبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، 2003، ص 204-205. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49118>

2 نفس المرجع السابق، ص 207.

آخر مسح سنة 2009 والذي قدر بـ 41 مليار دينار، وقد تم تقسيم تلك الاعتمادات إلى جزئين، الجزء الأول قدر بـ 46.8 مليار دج خصص لدعم النشاطات التالية¹:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي وتطوير وتحديث وتحويل نظم الإنتاج بما يتناسب مع تطور التكنولوجيا في مجال البحوث الفلاحية؛
 - حماية الصحة النباتية والحيوانية مع مكافحة الكوارث التي يمكن أن يتعرض إليها الإنتاج الفلاحي.
- أما الجزء الثاني والذي خصص له اعتماد بمقدار 9.1 مليار دج من أجل:
- حماية الموارد المائية من سدود وآبار ومناطق استجماع المياه وتقديم الدعم من أجل تحديث وتجهيز أفضل الطرق في استغلال المياه؛
 - تمديد العمالة في المناطق الريفية باختلاف نشاطاتها (فلاحية، صناعية أو خدماتية) الهدف منها هو إنعاش الوسط الريفي، وتوسيع نشاط القطاع الفلاحي داخل المناطق المحرومة.

خامسا: الاستراتيجية المنتهجة وسياسة التدخل في إطار برامج التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري للفترة (2017-2019)

تبلورت الرؤية الاستراتيجية الجديدة للدولة في ضرورة إرساء أسس السياسة الفلاحية للتقليل من مواطن الضعف وتشجيع ظهور حوكمة راشدة ورشيده للفلاحة والأقاليم الريفية بإشراك جميع الأطراف الفاعلة، سواء العامة أو الخاصة، وتمكينها، بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الدولة.

1. إجراءات الدعم للشعب الفلاحية: عملت الدولة على تعديل إجراءات الدعم بعد دمج وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع الصيد البحري والذي تهدف من خلال هذا التعديل في أدوات التدخل وأساليب الدعم للتنمية الفلاحية والريفية إلى: تشجيع بيئة محفزة وآمنة للفلاحين والمتعاملين الفاعلين في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة، تطوير وتعزيز أدوات وإجراءات الضبط، دعم منتجي الثروة في الشعب ذات الأولوية، تنمية قدرات تدخل المؤسسات العمومية والدواوين والتعاونيات الفلاحية في تنفيذ برامج التنمية وإجراءات الضبط، وقامت الحكومة بمراجعة جهاز الدعم بناء على المبادئ التالية²:

- إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ)؛
- الدعم الموجه نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...)
- التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول، الأسمدة، المكننة الفلاحية، معدات الري...)

1 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012، ص 29.

2 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إجراءات الدعم للشعب الفلاحية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://madrp.gov.dz>.

تاريخ الاطلاع: 2020/12/15، وقت الاطلاع: 16:51.

- الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي؛
 - اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية؛
 - تأمين دخل المزارعين وتثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل) للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب والحليب، بطاطس، اللحوم، البصل...)
 - التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الإيكولوجية الزراعية (مكافحة التصحر وإدارة مجمعات المياه...)
 - التكفل باحتياجات الدعم والمرافقة لصغار الفلاحين ومربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي.
- 2. الإرشاد الفلاحي:** يعتمد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على الابتكار التكنولوجي وعلى الموارد البشرية بصفة عامة في تطبيق سياسته المتعلقة بالتنمية الفلاحية، ويعتمد في ذلك على شبكة من معاهد البحث والتطوير ومراكز للمراقبة والتصديق، فضلا عن مؤسسات التكوين التي تغطي ليس فقط كامل القطر الوطني ولكن أيضا جميع الشعب الفلاحية، وكذا المواضيع العامة التي تهم عالم الفلاحة.
- تتمحور أهداف الإرشاد الفلاحي حول تحسين قيادة الأنشطة الفلاحية وإقامة روابط بين الفلاحين ومحيطهم. في خضم السياسة الفلاحية، الريفية والصيدية المنتهجة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تم تبني تأطير مكثف، يرتكز على مقاربات الاتصال والإرشاد بغرض تحسين قدرات، مهارات وممارسات للمستفيدين من مشاريع التنمية التي تطلقها الوزارة، كما اهتم الإرشاد الفلاحي، بصفته أداة لتطبيق هذه السياسة بإيجاد حلول للمشاكل التقنية والاقتصادية التي تواجه الفلاحين بانتهاج المقاربات الملائمة، وذلك بتركيز الجهود على المحاور التالية¹:
- تحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري، بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية والمنظمات المهنية والمتعاملين في هذا القطاع؛
 - تعبئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد والتنشيط في المناطق الريفية؛
 - تطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية، الريفية والصيدية.

1.2. عصنة نظام الدعم الاستشاري والاتصالات الفلاحية والريفية

عملت الجزائر على تصليح منظومة الدعم التقني المنتهجة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، حيث يستند هذا الإصلاح الشامل على إدماج وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين التابعين للقطاع الخاص والعام (الفلاحين والجمعيات والتعاونيات والمتعاملين...) على المستوى المحلي والولائي، حيث تستوجب هذه العملية تضافر الجهود والاعتماد على القدرات والمهارات لرفع التحديات وخلق ميكانيزمات التنسيق والتكامل المفيد والفعال بين مختلف المتعاملين المتدخلين في عملية مرافقة البرامج الخاصة عن

1 المرسوم التنفيذي رقم 243-16 المؤرخ في 22 سبتمبر 2016.

طريق إيجاد ديناميكية تسمح بتحقيق الانسجام والتعاون على مختلف المستويات، كما يعتبر تخطيط وتسيير الأنشطة الإرشادية في الميدان عبر أيام إعلامية تحسيسية، زيارات استشارية، إنشاء مزارع للبرهنة، ترقية النشاطات التحفيزية وتعبئة المستثمرات الفلاحية في صميم جدول الأعمال المستقبلية، حيث تكمن الطرق المتبعة هي تجزئة وتصنيف المشاكل، الأهداف، الاستراتيجيات والحاجة للمعلومات المتعلقة بالإرشاد وتنفيذها حسب معارف ومواقف وممارسات الفلاحين، المرؤون، الصيادون حسب البرامج الخاصة بالتنمية. كما يركز هذا النظام الجديد أساسا على الأرضية المحلية، حيث يشمل مخطط جديد، ووسائل وعمليات جديدة من شأنها تعزيز المهارات، والمبادرات المحلية، وابتكارات مختلف الفاعلين في الميدان، والمنتجات المبتكرة، وكذا الخبرات الناجحة. وفي هذا الإطار، تم إنشاء مشروع يهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المعمول به، لغرض تنشيط الهياكل المكلفة بالإرشاد الفلاحي، لتحسين القدرات البشرية المشاركة في عملية الإرشاد والانتقال من الإرشاد إلى الدعم الاستشاري، في المرحلة الأولى تم اختيار ستة ولايات تجريبية لإطلاق هذا المشروع: المدية وتيزي وزو وباتنة وجلفة وعين تموشنت وورقلة¹.

2.2. المؤسسات التكوينية: تعتمد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في مجال التكوين على شبكة من مؤسسات التكوين الموزعة عبر التراب الوطني ذات أهمية بالغة، حيث تعتبر مساهماتها محورية. وهي كالتالي²:

- المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بالجلفة؛
- المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بتيزي وزو؛
- المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بقالمة؛
- المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بسطيف؛
- المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بتميمون؛
- المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بعين طاية.

نلاحظ وجود 06 مؤسسة تكوينية فلاحية على مستوى الجزائر، موزعة في الشرق والوسط والجنوب والغرب، والتي تسعى إلى رفع المستوى العلمي للإطارات الفلاحية وحتى الفلاحين، حيث تتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، وقد بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي، فمن بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحوث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها، وتسخير

1 المنشور الوزاري رقم 181 المتعلق بالدعم الاستشاري المؤرخ في 12 مارس 2018

2 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المؤسسات التكوينية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://madrp.gov.dz>، تاريخ الاطلاع:

2020/12/15، وقت الاطلاع: 17:07.

التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن عممت سوف تحدث تغيرات شاسعة في مجال إنتاج الغذاء.

المطلب الثاني: الدعم الفلاحي عن طريق المؤسسات البنكية والمالية

تداول على تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر مجموعة من المؤسسات المالية والبنكية، مع حصول الجزائر على الاستقلال منحت مهمة تمويل القطاع الفلاحي ومنح القروض للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بعد إبرام اتفاق بين البنك المركزي والخزينة العمومية، وتواصل تمويل القطاع الفلاحي من طرف هذا الديوان إلى غاية سنة 1966 أين تم حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بعد فشله في تطوير القطاع وتكليف مهمة التمويل للبنك الوطني الجزائري (BNA)، لكن بالرغم من الإصلاحات التي طبقت في هذه الفترة بهدف تسهيل منح القروض للفلاحين، إلا أن النتائج المسجلة لم تحقق الأهداف المطلوبة وذلك لضعف الجهاز البنكي وافتقاره للأدوات اللازمة لتمويل القطاع الفلاحي، هذا ما دفع الدولة لإدخال إصلاحات جذرية على الجهاز البنكي مع بداية الثمانينات، حيث تم إنشاء مجموعة من البنوك الجديدة والمتخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية، فتم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ليصبح المؤسسة المالية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ليومنا هذا، وتم دعم هذا البنك بمجموعة من المؤسسات المالية مثل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) والشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (التمويل التآجيري للقطاع الفلاحي)، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المطلب.

أولاً: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)

ظهر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1972 وذلك بموجب القانون رقم 72-64 الصادر في 02 ديسمبر 1972، وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي للتأمينات أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء¹.

ومن بين الوظائف التي يسعى هذا الصندوق لتحقيقها ما يلي²:

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحظى بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك؛
- تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية (FGSA)، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث؛

1 الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة في 12/14/1995، ص 12.

2 العيد قريشي، مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، 2017، ص 281. على الرابط الإلكتروني:

- تمويل المشروعات الفلاحية عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع خطر القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض، وهما صندوقان: صندوق الضمان الفلاحي (FGA) وصندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية.

1. **التأمين الفلاحي في الجزائر:** يعد التأمين الزراعي من أهم وسائل تسيير المخاطر في الجزائر، فهو يشكل وسيلة مالية تجعل دخل الفلاح أكثر استقرارا من خلال التعويضات التي يحصلون عليها في هذا الإطار، ويسوق الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) مجموعة من منتجات التأمين الزراعي كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر

التأمين ضد المخاطر الصناعية (Ass. Des R. Industriels)	التأمين على الإنتاج الحيواني (Assurance Animale)	التأمين على الإنتاج النباتي (Assurance Végétale)
- تأمين المعدات الزراعية المؤجرة؛ - التأمين ضد الحريق والانفجار؛ - التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق.	- التأمين الشامل للأبقار؛ - التأمين الشامل للأغنام؛ - التأمين الشامل للخيول؛ - التأمين الشامل للجمال؛ - التأمين الشامل للدواجن؛ - التأمين الشامل لتربية النحل؛ - التأمين الشامل للديك الرومي.	- التأمين الزراعي الشامل؛ - التأمين الشامل للخيل؛ - التأمين الشامل البطاطا؛ - التأمين ضد البرد؛ - التأمين ضد البرد والحريق (معا)؛ - التأمين ضد احتراق المحاصيل؛ - تأمين شبكة الري أثناء التشغيل؛ - تأمين أشجار الفواكه؛ - التأمين الشامل الطماطم؛ - التأمين الشامل الزيتون؛ - تأمين البيوت البلاستيكية.
Assurances des Risques Simples		
- تأمين المسؤولية المدنية للمزارع؛ - تأمين المسؤولية المدنية للفروسية؛ - تأمين مسؤولية البيطري؛ - تأمين متعدد الأخطار للسكان؛ - تأمين الأضرار الناجمة عن المياه.	التأمين على السيارات (Assurance Automobile) - تأمين المقطورة؛ - تأمين الجرارات والمعدات الزراعية؛	

المصدر: زهير عماري وأسامة عامر، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000 -، مداخلة ضمن يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الجزائري - حالة الجزائر -، بمدارس الدكتوراه، جامعة سطيف، يوم 04 جوان 2014، ص 05. على الرابط

الإلكتروني: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2014/06/pdf>

2. **تطور التأمين الفلاحي في الجزائر:** من خلال الجدول التالي سنوضح تطور رقم أعمال في التأمين على الأضرار في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2002-2019):

الجدول رقم (08): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)

السنة	رقم أعمال التأمين الفلاحي (مليون دج)	نسبة النمو (%)	إجمالي رقم أعمال التأمينات (مليون دج)	مساهمة التأمين الزراعي في التأمين على الأضرار (%)
2002	1217	-	29008	04.20
2003	1110	-08.79	31273	03.55
2004	968	-12.79	35849	02.70
2005	738	-23.76	41647	01.77
2006	569	-22.90	46504	01.22
2007	520	-08.61	53861	00.97
2008	717	37.88	68009	01.05
2009	1044	45.61	77678	01.34
2010	1237	18.49	81082	01.53
2011	1626	31.45	87329	01.86
2012	2244	38.01	99389	02.26
2013	2792	24.42	113961	02.45
2014	3269	17.08	125472	02.61
2015	3757	14.92	118802	03.16
2016	3376	-10.14	119192	02.83
2017	2624	-22.27	122111	02.15
2018	2473	-05.75	126045	01.96
2019	2683	8.49	131848	02.03

Source : Conseil National des Assurances, Note de Conjoncture (2002-2019), sur le lien électronique : [https://www.cna.dz/content/view/full/78/\(mode\)/note](https://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note)

يبين الجدول رقم (08) تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2002-2019)، حيث نلاحظ انخفاض قيمة رقم أعمال التأمين الفلاحي خلال الفترة (2002-2008)، حيث انخفض من 1217 مليون دج سنة 2002 إلى 520 مليون دج سنة 2007، ونلاحظ أيضا أن نسبة مساهمة رقم أعمال التأمين الفلاحي خلال هذه الفترة في إجمالي رقم أعمال التأمينات ككل في الجزائر لم تتجاوز 4% في أحسن الأحوال، وهذا ما يعكس عزوف الفلاحين على إبرام عقود تؤمن من خلالها على مشاريعهم الفلاحية، بالرغم من اطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في نفس هذه الفترة، والذي جاء بإصلاحات كثيرة قصد دعم القطاع الفلاحي والنهوض به، لكن بمجرد دخول سنة 2009 شهدت قيمة رقم أعمال التأمين الفلاحي قفزة نوعية حيث انتقلت من 717 مليون دج سنة 2008 إلى 1040 مليون دج سنة 2009 أي حقق نسبة نمو تقدر بـ 45.16%، وبقي في التصاعد عبر السنوات الموالية ليسجل أقصى قيمة له سنة 2015 بـ 3757 مليون دج، ويرجع هذا التصاعد أساسا بعد قرار منح مهمة تمويل القطاع الفلاحي كليا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليصبح هو المانح الوحيد للقروض الفلاحية، حيث خلق البنك منتجات جديدة لتمويل الفلاحين منها قرض الرفيق فكانت نسبة القروض الممنوحة كبيرة بداية من سنة 2009 وهذا ما انعكس إيجابيا على التأمين الفلاحي، فكلما زاد عدد القروض الفلاحية الممنوحة كلما دفع

الفلاحين للتأمين على مشاريعهم الفلاحية، لكن مقارنة بإجمالي رقم أعمال التأمينات فإن التأمينات الفلاحي لم تتجاوز عتبة 3% من إجمالي التأمينات.

3. القروض الفلاحية لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: بموجب قرار مجلس النقد والقروض تحت رقم 05-02 المؤرخ في 05/03/2005 تم توسيع نشاط الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ليشمل جميع العمليات المصرفية التجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي، حيث تم منح الرخصة أو الاعتماد لتأسيس فرع شركة القرض التعاوني الفلاحي ذات أسهم (SPA-CNMA-banque)، والجدول الموالي يوضح القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال فترة نشاطه كبنك، والجدول التالي يبين القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة (2005-2006).

الجدول رقم (09): القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال الفترة (2005-2006)

الوحدة: مليون دينار جزائري

إجمالي المبالغ غير مسددة	إجمالي المبالغ المسددة	إجمالي المبالغ الممنوحة	البيان
1007.30	101.60	1108.90	القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

المصدر: زهية قرامطية، مرجع سابق، ص 110.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن قيمة المبالغ الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في شكل قروض خلال الفترة (2005-2006) بلغت 1108.9 مليون دينار جزائري، بينما بلغت قيمة المبالغ المسددة من طرف المستفيدين خلال نفس الفترة 101.60 مليون دينار جزائري فقط أي بنسبة 9.16%، وهذا ما شكل خطر كبير على الصندوق وصل لحد الإفلاس سنة 2007 والتوقف عن منح القروض بسبب تراكم الديون الناتجة لعدم السداد التي وصلت نسبتها إلى 91% من إجمالي القروض الممنوحة.

ثانيا: الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (التمويل التاجيري للقطاع الفلاحي)

تأسست الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (SALEM) طبقا لأحكام الأمر رقم 09-96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري المؤرخ في 03/07/1996 والمتعلق بكيفية تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري، وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، تم اعتمادها رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار 03-97، حيث حدد رأسمالها ب 1.65 مليار دينار جزائري بحيث يعود 01 مليار دينار جزائري للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و 650 مليون دج من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وقد تم إنشاء هذه الشركة بهدف ترقية الاستثمارات الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني، والجدول التالي يوضح الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري لاستئجار

المعدات والآلات الفلاحية¹، والجدول التالي يبين الاستثمارات الممولة بالاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية خلال الفترة (2004-2007).

الجدول رقم (10): الاستثمارات الممولة بالاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية خلال الفترة (2004-2007)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2004	2005	2006	2007
مجموع الاستثمارات الممولة بالقرض الإيجاري	661.22	1849.87	441.87	274.56

المصدر: زهية قرامطية، مرجع سابق، ص 110.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (SALEM) قامت بتحقيق مجموع استثمارات قدر بـ 661.22 مليون دينار جزائري سنة 2004 بواسطة التمويل بالقرض الإيجاري، ثم حققت مجموع استثمارات أكبر خلال السنة الموالية، حيث وصل مجموع الاستثمارات المحققة سنة 2005 إلى 1849.87 مليون دينار جزائري، وذلك راجع للإقبال الكبير للفلاحين على هذا النوع من القروض بهدف تمويل مشاريعهم الفلاحية ترمنا مع إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والذي يسعى لتمويل المشروعات الفلاحية بأدوات حديثة منها القرض الإيجاري، لكن سرعان ما انخفضت قيمة الاستثمارات في السنتين الموالتين حيث وصلت إلى 441.87 و 274.56 مليون دينار جزائري خلال سنتي 2006 و 2007 على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى مشكلة عدم السداد للفلاحين للقروض الممنوحة، وهي نفس المشكلة التي واجهها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

وابتداء من سنة 2008 توقفت شركة (SALEM) عن منح القروض بسبب الديون المتركمة عليها، الناتجة عن عدم سداد القروض من طرف الفلاحين، فالشركة عندما تم تحديد بوضوح مجال نشاطها في سنة 2000 وهو تمويل النشاط الفلاحي والصيد البحري، عن طريق القرض الإيجاري، جعلها تتحول إلى أداة في خدمة البرنامج الحكومي لقطاع الفلاحي، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، هذه الوضعية سببت المشاكل والمتاعب للشركة، التي لم تتمكن من المواءمة بين نشاطات وأهداف شركة مساهمة بنكية، والمهام الاجتماعية للدولة، ولهذا فقد كانت النتيجة المتوقعة هي الإفلاس، خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة بوضوح أن شركة (SALEM) و (CNMA-Banque) معرضتين لسحب الرخصة بسبب النتائج السيئة وسوء التسيير، وفعلا فقد تم إصدار قرار وقف النشاط البنكي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وفرعه (SALEM) في المجلس الوزاري في 2008/08/16².

ثالثا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إعادة الهيكلة التي تبعتها الجزائر بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في

1 أحمد علاش، زهية قرامطية، القروض الفلاحية وإشكالية السداد: حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 04، 2013، ص 73. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40804>

2 نفس المرجع السابق، ص 74.

تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والصناعات الزراعية وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها، ويقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من القروض المدعومة من طرف الدولة أهمها¹:

1. قرض الرفيق: قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، موجه للفلاحين وللمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين والمربين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزونون للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، ويستفيد من هذا القرض المزارعين والمربين، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات، المزارع النموذجية، والمؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها. ويشمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي:

2.1. القرض الفدرالي: موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية: تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، إنتاج الحبوب، إنتاج بذور البطاطس، وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)، تغليف وتصدير التمور، إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون، إنتاج العسل إنتاج منتجات محلية (Produits du terroirs)، إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين، التلقيح الصناعي ونقل الأجنة، ذبح وتقطيع الدواجن، تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتهيئتها، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية ...

2.2. القرض الموسمي: موجه للفلاحين ويغطي الأنشطة التالية: اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات ...)، اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية، اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك (SYRPALAC)، عمليات زراعية، حملة الحصاد والدرس.

2. قرض التحدي: هو قرض استثماري محسن، يمنح من قبل بنك (BADR)، (في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ويقوم قرض التحدي بتغطية المجالات التالية: إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات، تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة، المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتهيئتها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

3. تطور إجمالي القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بعد صدور قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 أعطي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، وهو ما دفع بالبنك لانتهاج استراتيجية جديدة بطرح صيغ تمويل جديدة تتلاءم

1 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، القروض الفلاحية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://madrp.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 2020/12/16، وقت الاطلاع: 16:09.

مع برامج تنمية القطاع الفلاحي الحديثة (برنامج التجديد الفلاحي والريفي)، ومن خلال الجدول التالي سنوضح تطور إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة (2006-2012).

الجدول رقم (11): تطور إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة

(2012-2006)

الوحدة: مليون دينار جزائري

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان
50	514	175	4.161	4.160	4.189	4.649	إجمالي القروض الموسمية في إطار الدعم
6.569	14.619	10.673	13.825	10.321	9.762	10.839	إجمالي القروض الموسمية
630	4.306	1.637	82.231	80.442	77.959	75.474	إجمالي قروض الاستثمار في إطار الدعم
8.757	10.751	7.664	89.036	86.626	84.033	81.954	إجمالي قروض الاستثمار
15.326	25.37	18.337	102.861	96.947	94.388	92.793	إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: زهية قرامطية، مرجع سابق، ص ص 195 و 200.

يبين الجدول رقم (11) تطور إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) خلال الفترة (2006-2012)، حيث شهد إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2006-2009)، حيث انتقل إجمالي القروض من 92.793 مليون دينار جزائري سنة 2006 إلى 102.861 مليون دينار جزائري سنة 2009 والتي تتشكل من القروض الموسمية التي تمثل 20% تقريبا من إجمالي القروض وقروض الاستثمار التي تمقل ما يقارب 80% من إجمالي القروض، ثم انخفضت قيمة القروض الممنوحة في الفترة التي تليها بشكل كبير مسجلة أقل قيمة لها سنة 2012 بـ 15.326 مليون دينار جزائري، ونلاحظ انخفاض في إجمالي القروض الموسمية في إطار الدعم والتي تحتوي على قروض الرفيق ابتداء من سنة 2008، فبرغم من تركيز الدولة على سياسة دعم القطاع الفلاحي من خلال قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009، إلا أن المبالغ المقدمة في إطار القروض المدعمة من طرف الدولة لم تكن بالشكل المتوقع، بحيث نلاحظ أن القروض الموسمية الممنوحة في إطار الدعم لا تمثل أكثر من 40% من إجمالي القروض الموسمية التي شهدت تذبذبا خلال هذه الفترة مسجلة أكبر قيمة لها سنة 2011 بـ 14.619 مليون دينار جزائري ثم سجلت سقوط حر في السنة الموالية بـ 6.569 مليون دينار جزائري، وفي المقابل شهد إجمالي قروض الاستثمار نسق تصاعدي في المرحلة الأولى، حيث انتقلت قيمة إجمالي قروض الاستثمار من 81.954 مليون دينار جزائري سنة 2006 إلى 89.036 مليون دينار جزائري سنة 2009، وهذا ما يؤكد تركيز سياسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على منح قروض من أجل الاستثمار أكثر من القروض الأخرى، وانعكس ذلك أيضا على قروض الاستثمار الممنوحة في إطار الدعم حيث تميزت بكونها تمثل الأغلبية من إجمالي قروض الاستثمار بنسبة أكثر من 80%، ولكن بمجرد دخول سنة 2010 شهدت قروض الاستثمار

انخفاض كبير جدا حيث وصلت قيمة إجمالي قروض الاستثمار إلى 7.664 مليون دينار جزائري سنة 2010 أي انخفضت بنسبة 91% وذلك بسبب انخفاض نسبة مساهمة الدولة في دعم الاستثمار الفلاحي مما أثر على سياسة منح القروض، وشهدت السنوات التالية تذبذبا في إجمالي قروض الاستثمار لكن بقيم منخفضة جدا.

المطلب الثالث: الدعم الفلاحي في إطار مؤسسات دعم تشغيل الشباب

لعبت أجهزة دعم تشغيل الشباب المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في زيادة إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية، واستفاد قطاع الفلاحة على غرار باقي القطاعات من حصة معتبرة لا تعكس حجم الإمكانيات المتاحة بقدر ما تعكس انخفاض الطلب الاستثماري على هذا القطاع.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) منذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، حيث عوضت بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من القانون الذي ينص على ما يلي "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها"¹. ولقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها واستقبال ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الوحيد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعمقة بالاستثمار؛ ومراقبة ومتابعة الاستثمارات.

1 الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 1993/10/05، العدد 64.

الجدول رقم (12): تطور عدد المشروعات الاستثمارية الفلاحية المودعة لدى وكالة (ANDI) في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

السنوات	عدد المشروعات الاستثمارية		المبلغ (مليون دج)	عدد مناصب الشغل المستحدثة		السنوات
	الفلاحية	الكلية		الفلاحية	الكلية	
2008	120	16925	0.71	2032	196754	1.03
2009	64	19729	0.32	1029	155905	0.66
2010	27	6658	0.41	356	50987	0.70
2011	31	7803	0.4	33691	140110	24.05
2012	84	7715	1.09	1108	91415	1.21
2013	157	8890	1.76	2306	148943	1.54
2014	184	9903	1.86	2895	150641	1.92
2015	244	7950	3.06	2895	150641	1.92
2016	209	7185	2.91	3646	164414	2.21
2017	197	5057	3.90	4770	167618	2.85
2018	102	2027	5.03	2339	73836	3.17
2019	85	1765	4.82	1623	48784	3.33

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique des études économique et des statistiques, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° (14 ; 16 ; 18 ; 20 ; 22 ; 24 ; 26 ; 28 ; 30 ; 32 ; 33 ; 35), Alger

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن حجم الاستثمارات الفلاحية المصرح بها لدى مصالح الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (ANDI)، حيث سجلت ما بين سنتي 2008 و 2019 أكثر من 282045 مليون دج كالتزامات واستثمارات في المجال الفلاحي تم التصريح بها من طرف المستثمرين لدى الوكالة، ويمثل هذا المبلغ أكثر من 1504 مشروع استثماري، كما تبين هذه الإحصائيات أن وتيرة التصريح بالاستثمار لم تعرف تطورا مستمرا، بل عرفت مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى من 2008 إلى غاية 2011 التي تميزت بانخفاض كبير في عدد التصريحات المقدمة للوكالة، إذ انتقلت من 120 تصريحات سنة 2008 إلى 31 تصريح سنة 2011 وبقية إجمالية لهذه السنة تقدر بـ 16688 مليون دج، وهي الفترة التي بدأ فيها تطبيق مشروع التجديد الريفي والفلاحي، أما المرحلة الثانية من سنة 2012 إلى السداسي الأول من سنة 2018 شهدت ارتفاعا في عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة التي وصلت إلى 157 مشروع سنة 2013، لكنها ارتفعت سنة 2015 إلى 244 مشروع، بقيمة إجمالية لهذه السنة بلغت 53498 مليون دج أي بنسبة 3.63% من إجمالي التزامات الاستثمار الخاصة بجميع القطاعات، وتبقى هذه النسبة ضعيفة بالنسبة لحجم المبالغ المالية المصرح بها، ومما يعني أيضا عدم اهتمام المستثمرين بالاستثمار الزراعي لوجود عدة معوقات تحد من الاستثمار في هذا القطاع.

أما فيما يخص عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة فكانت ضعيفة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث لم تتعدى نسبة 3% في معظم الفترة الممتدة بين 2008 و 2019 ماعدا سنة 2011 أين سجلت أعلى نسبة بـ 24.05% من إجمالي عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة بـ 33691 منصب شغل (تجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات تأخذ في الاعتبار فقط المشاريع الاستثمارية في إنتاج السلع والخدمات التي يغطيها نظام دعم الاستثمار الوطني).

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشئت هذه الوكالة من خلال المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417هـ الموافق لـ 02 يوليو سنة 1996 ويحدد هذا المرسوم الإطار العام لدعم تشغيل الشباب، فكما جاء في المادة 02 من هذا المرسوم أن دعم الشباب يتم من خلال تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع، وكذلك تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف، وتقدم هذه الوكالة الدعم للشباب البطالين الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة (من 02 إلى 10 عمال) خاصة بهم، والذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة. ويوضح الجدول الموالي المشروعات الفلاحية وعدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع خلال الفترة (1996-2019).

الجدول رقم (13): عدد المشروعات الفلاحية الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف (ANSEJ)

(منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)

البيان	عدد المشروعات الممولة	(%)	عدد مناصب الشغل المستحدثة	مبلغ الاستثمار (الوحدة دينار جزائري)
القطاع الفلاحي	57183	15	135222	211629975913
إجمالي القطاعات	381427	100	910297	1225545651925

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, op cit.

يوضح الجدول رقم (13) عدد المشروعات الفلاحية الممولة من طرف وكالة (ANSEJ) منذ نشأتها سنة 1996 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019، حيث مولت ما يقارب 57183 مشروع من إجمالي 381427 مشروع ممول، أي بنسبة 15% بغلاف مالي قدر بـ 211629975913 دج خلال هذه الفترة، واستحدثت 135222 منصب عمل في القطاع من إجمالي 910297 منصب مستحدث منذ نشأت الوكالة في 1996، وتعتبر مساهمة الوكالة في تمويل القطاع الفلاحي معتبرة مقارنة بمساهمتها التمويلية في القطاعات الأخرى، حيث يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات من حيث عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، ويبقى عدد هذه المشاريع قليل جدا مقارنة بفترة نشاط الوكالة التي تقارب 25 سنة، وذلك راجع لفشل أغلب هذه المشاريع وإفلاس هذه المؤسسات بسبب نقص الخبرة لدى أصحابها وغياب المرافقة التقنية من طرف الدولة التي لم تولي أي أهمية لمراقبة المشاريع بعد انطلاقتها.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية، هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يركز أساسا على "الاعتماد على النفس"، "المبادرة الذاتية" وعلى "روح المقاولة".

لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي، والجدول التالي يبين بعض إحصائيات الوكالة في نشاطها المقاولاتي الفلاحي.

الجدول رقم (14): عدد القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي من طرف ANGEM (منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)

البيان	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	(%)
القطاع الفلاحي	122052	8063294457	13.73
إجمالي القطاعات	889148	57995775132	100

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, op cit.

يبين الجدول رقم (14) عدد القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي من طرف وكالة (ANGEM)، حيث مولت الوكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بـ 122052 قرض فلاحى مصغر بغلاف مالي قدر بـ 8063294457 دج منذ بداية نشاطها حتى السداسي الأول من سنة 2019 من أصل 889148 قرض ممنوح، أي بنسبة 13.73% من إجمالي التمويل الممنوح، وهي نسبة معتبرة تعكس توجه الوكالة في تطوير التنمية الفلاحية عن طريق القروض المصغرة التي تشهد طلبا كبيرا عليها من طرف المستثمرين خاصة أنها تتميز بخلوها من الفوائد، ألا أنها لا تستطيع تمويل كل المشروعات الفلاحية خاصة المتوسطة والكبيرة التي تحتاج لموارد مالية كبيرة و ضخمة.

رابعا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، إعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر، تم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل، والجدول التالي يبين عدد المشروعات الفلاحية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

الجدول رقم (15): عدد المشاريع الفلاحية الممولة من طرف (CNAC)
(منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)

عدد مناصب الشغل المستحدثة	المبالغ الممنوحة (الوحدة مليون دينار جزائري)	عدد المشروعات التمولة	البيان
52536	88886.39	21858	القطاع الفلاحي
310398	491238.78	147500	إجمالي القطاعات

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, op cit.

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن عدد المشروعات الفلاحية الممولة من طرف (CNAC) منذ نشأت الوكالة إلى السادسي الأول لسنة 2019 وصلت إلى 21858 مشروع ممول بغلاف مالي قدر بـ 88886.39 مليون دج من إجمالي 147500 مشروع ممول من طرف الوكالة، وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة سنة 2010 بتوفير بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة فقط تمكنت من استحداث 52536 منصب شغل في القطاع الفلاحي من إجمالي 310398 منصب شغل مستحدثة منذ نشأت الوكالة إلى غاية السادسي الأول من سنة 2019، وهذا في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية سنة 2004، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، حيث تم إنشاء وتنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع.

المبحث الرابع: صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر

شهدت السياسات الفلاحية المطبقة من طرف الدولة في مرحلة التخطيط المركزي (قبل سنة 1990) فشلا ذريعا، بالرغم من الإصلاحات التي أدخلتها الجزائر على قطاعها الفلاحي مع بداية سنوات الثمانينات، فأصبح من الضروري على الدولة إيجاد سياسة فلاحية جديدة وفعالة تقوم من خلالها بحل المشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الفلاحي في فترة التخطيط المركزي، وهو ما كان بالفعل تزامنا مع التخلي الدولة على النظام الاشتراكي والاعتماد على نظام اقتصاد السوق مع بداية التسعينيات، فعملت الحكومة على النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال إنشاء صناديق دعم متنوعة لهذا القطاع، مهمتها دعم مختلف مجالات النشاطات الفلاحية في الجزائر، من خلال تخصيص أغلفة مالية سنوية من ميزانية الدولة لهذه الصناديق، وهو ما سنتطرق إليه من خلال المطالب التالية:

- صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (1990-1999)؛
- صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (2000-2009)؛
- صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (2010-2019).

المطلب الأول: صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (1990-1999)

خلال الفترة (1990-1999) قامت الجزائر بإنشاء 5 صناديق داعمة للقطاع الفلاحي كالتالي:

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)؛
 - صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية (FGCA)؛
 - صندوق الضمان الفلاحي (FGA)؛
 - صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)؛
 - صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS).
- أولا: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)**

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية 1988، وعمليا سنة 1990 (بمرسوم رقم 90-208 مؤرخ في 14/07/1990)، وبإشراف مهامه فعليا من فيفري 1991، وتتمثل نشاطات هذا الصندوق فيما يلي¹:

- دعم استثمار استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية مع تطوير طرق وأساليب الإنتاج الفلاحي؛
 - دعم كل النفقات المرتبطة بدراسة وتنفيذ ومتابعة مختلف المشروعات الفلاحية؛
 - دعم إنشاء المستثمرات الفلاحية من قبل الفلاحين ذوي الدخل المحدود.
- وخصصت الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج لدعم هذا الصندوق، حيث يعمل على تنفيذ عمليات دعم الأعمال التالية²:

- منح إعفاءات لنسب الفوائد على القروض الفلاحية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، حيث يدفع المقترض نسبة فائدة 8% عوض 23.5% أما 13.5% الباقية تتحملها الدولة، أما فيما يخص القروض المتوسطة الأجل (التجهيز) وقروض الطويلة الأجل (الاستثمار)، فنسب الفوائد 6%، 5% على الترتيب، والفارق تتحمله الدولة؛
- بالنسبة لقطاع الحليب فيدعم الصندوق بنسبة 3 دج للتر الواحد، أما المساعدة المالية للاستثمار في إنتاج الحليب للمستثمر الذي يفوق استثماره عن 3 بقرات حلوب تصل إلى 50% في مشاريع حفر الآبار، وضع شبكة ري الأعلاف، شراء تجهيزات متخصصة، إنشاء مشاريع أوتوماتيكية؛
- الحصول على 30% من المساعدات لشراء أجهزة الحليب؛
- الحصول على 75% من المساعدات لاستعمال التخصيب الاصطناعي؛
- الحصول على 40% على المستوى الفردي و60% على المستوى الجماعي من المساعدات لشراء تجهيزات خاصة لمصانع حليب مصغرة، ويمنح هذا القرض بتقديم المشروع إلى إدارة الخدمات الفلاحية التي توافق على المشروع في حدود 1.000.000 دج، وفي حالة تجاوز المبلغ هذه القيمة

1 الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادر في 18/07/1990، ص 959.

2 محمد غردي، مرجع سابق، ص 129.

يصبح من صلاحية اللجنة الوطنية المكونة من ممثلين عن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وإدارة الإنتاج الزراعي التي تتخذ القرار في شأن المشروع؛

- دعم أسعار مدخلات الإنتاج الاستراتيجي وخاصة بالنسبة لمنتجات القمح الصلب والقمح اللين، من خلال دعم اقتناء الأسمدة الكيمائية ومواد مكافحة الأعشاب الضارة، وهذا الدعم موجه للمزارعين العاملين في المناطق التي تتميز بارتفاع قدرتها الإنتاجية والمعنية ببرامج تكثيف زراعة الحبوب.

ثانيا: صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية (FGCA)

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990/05/26، المتضمن تحديد تنظيمه وعمله، والهدف من إنشائه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة، فشرع في العمل بداية من سنة 1990، إلا أن ضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه من طرف ميزانية الدولة، جعلته لا يعوض مجمل خسائر المتضررين المنخرطين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف، كما سدد 600 مليون دج من أصل 860 مليون دج المقرر تعويضها سنة 1991، وعرف هذا الصندوق مرحلتين: المرحلة الأولى من 90-93 تميزت باستفادة كل الفلاحين من التعويض عن الكوارث غير المؤمنة (الجفاف، الجليد، التجمد، الفيضانات)، وهذا إلى حد 30% و 40% من المنتج المتضرر؛ المرحلة الثانية بعد 1993 وفيها يشترط من الفلاح تأمين نفسه لدى الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي (CNMA)، وذلك لمخاطر (الحريق، البرد، موت الحيوانات) من أجل الاستفادة من تعويضات الصندوق¹.

ثالثا: صندوق الضمان الفلاحي (FGA)

تم تأسيس هذا الصندوق بمرسوم تنفيذي رقم 87-82 المؤرخ في 1987/04/14، بهدف ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار وقروض الاستغلال) التي يمنحها البنك، ويمثل امتيازاً للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض، وفي حالة عجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيدت جدولتها تلقائياً، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق، والامتياز الثاني يتمثل في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك (تأمينات حقيقية أو شخصية)، فالصندوق يتكفل بذلك، وموارده تتكون من حقوق الانخراط (200 دج)، ومساهمات الأعضاء من 0.25% إلى 0.75% على استحقاق القرض، ومن مساهمات بنك الفلاحة بـ 10% من الأرباح الناتجة عن القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي، وصندوق التعاون الفلاحي بـ 20% من أقساط التأسيس المكتتبة من طرف الفلاحين².

1 الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادر يوم 30-06-1990، ص 744.

2 الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر يوم 15-04-1987، ص 578.

رابعاً: صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 المؤرخ في 01/03/1990، بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، ويمول من طرف ميزانية الدولة، ويسير من طرف وزارة الفلاحة وموجه دعمه إلى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب،.. الخ)، إلا أنه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح الصلب واللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية والمرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر بـ 15 دج للقنطار بوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب.

خامساً: صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS)

تأسس هذا الصندوق في سنة 1995 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 24/06/1995، يهدف إلى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، ومصدر تمويله من ميزانية الدولة ورسوم الذبح، ويتم تسييره من طرف الصندوق الوطني للتعاوض الفلاحي¹، عملت الدولة على تخصيص مبالغ مالية مهمة لكل صندوق من صناديق الدعم المذكورة سابقاً بهدف تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، حيث يظهر الجدول الموالي تطور الأغلفة المالية التي خصصتها الدولة خلال فترة إنشاء هذه الصناديق.

الجدول رقم (16): تطور المخصصات المالية لصناديق الدعم خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
(FGPPA)	/	3565	9500	11600	12000	9000	7300	/	7000	7000
(FNDA)	1420	1072	850	1640	2250	1700	2900	1600	4700	1800
(FGCA)	900	600	/	600	/	2900	700	700	700	700
(FPZS)	/	/	/	/	/	70	70	70	70	70
(FMVTC)	/	/	/	/	/	/	/	/	8000	8000
مجموع الدعم المخصص للقطاع	2320	5237	14840	14840	13670	13670	10570	2370	20470	17570

المصدر: محمد غردي، مرجع سابق، ص 133.

يظهر الجدول رقم (16) تطور المخصصات المالية لكل صندوق خلال الفترة (1990-1999)، حيث نلاحظ ارتفاع المخصصات المالية الموجهة لصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA) خلال الفترة (1990-1994)، حيث ركزت الدولة خلال هذه الفترة على دعم أسعار المواد الأولية من بذور وشتلات وأعلاف... وكذلك دعم أسعار العتاد الفلاحي الذي يحتاجه الفلاح في نشاطه، حيث انتقلت المخصصات المالية لهذا الصندوق من 3565 مليون دج سنة 1990 إلى 12000 مليون دج سنة 1994 أي تضاعفت أربعة مرات تقريبا، لكن بعد سنة 1994 بدأت مخصصات هذا الصندوق بالانخفاض بسبب تحرير الأسعار من طرف الدولة بعد عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وبهذا أصبحت

1 الجريدة الرسمية، العدد 92، الصادر يوم 25-12-1999، ص 77.

الدولة عاجزة على دعم الأسعار في ظل تحرير الأسعار وانخفاض قيمة الدينار في هذه الفترة، أما بالنسبة لصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) فنلاحظ أن المخصصات المالية لهذا الصندوق شهدت تذبذبا خلال الفترة (1990-1999) حيث يعمل هذا الصندوق على دعم التنمية الفلاحية وتمويل الاستثمارات الفلاحية، حيث احتل المرتبة الثانية بالنسبة لإجمالي الأغلفة المخصصة للدعم وذلك راجع لأهمية الأنشطة التي يدعمها هذا الصندوق، أما فيما يخص الصناديق الأخرى فإن الدولة خصصت مبالغ ثابتة سنويا لكل صندوق، حيث تم تخصيص مبلغ 70 مليون دج ابتداء من سنة 1995 لفائدة صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS)، ومبلغ 8000 مليون دج لصالح صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVTC) ابتداء من سنة 1998.

وفي مجمل الأمر يظهر من خلال المعطيات السابقة أن الدولة الجزائرية انتهجت سياسة جديدة لدعم القطاع الفلاحي عن طريق مجموعة من الصناديق التي تدعم مجمل الأنشطة الفلاحية في البلاد، وبالرغم من هذا لم تكن النتائج المحصلة بقدر التأملات، ويعود السبب إلى ضعف الأغلفة المالية المخصصة لهذه الصناديق من طرف الدولة، وهو ما تعكسه أرقام الجدول رقم (16) حيث نلاحظ تذبذب في إجمالي المبالغ المخصصة للصناديق من سنة إلى أخرى، بينما سجلت أكبر قيمة سنة 1999 بـ 17570 مليون دج وهو مبلغ قليل مقارنة باحتياجات القطاع الفلاحي في الجزائر.

المطلب الثاني: صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (2000-2009)

مع دخول سنة 2000 قامت الجزائر بإدخال إصلاحات جديدة على السياسة الفلاحية المنتهجة تمثلت في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث جاء هذا المخطط ليعزز سياسة صناديق الدعم التي انتهجتها الدولة في سنوات التسعينيات، حيث قامت بإعادة تشكيل هذه الصناديق بأهداف جديدة وبتخصيص أغلفة مالية أكبر، وهي عبارة على ستة صناديق كالتالي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)؛
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP)؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLCDDPS)؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)؛
- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)؛
- صندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA).

أولا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

أنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي، وتكييف القطاع الفلاحي مع متطلبات اقتصاد السوق، ويقوم الصندوق بتعبئة حسابه رقم 067-302 من خلال الإيرادات التالية:

تخصيصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الجبائية، موارد التوظيف، الهبات والوصايا، وكل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع، ويستخدم الصندوق هذه الإيرادات لتغطية النفقات التالية¹:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكيفه وحتى تصديره؛
 - الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية؛
 - الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها بالحبوب وبذورها؛
 - الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن أسعار المرجعية المحددة؛
 - الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار المرجعية المحددة؛
 - الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
 - تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعية الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- ثانيا: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP)

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 ليعوض صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS)، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 2000/05/30، المتضمن تحديد إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص لهذا الصندوق رقم 071-302 كالتالي²:

1. في باب الإيرادات: نجد ما يلي:

- ناتج أتاوى المراقبة الصحية المنصوص عليها في القانون رقم 88-08 المؤرخ في 26 يناير سنة 1988؛
- ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية؛
- مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات؛
- ناتج الرسوم شبه الجبائية المحدثة لفائدة الصندوق؛
- تخصيصات ميزانية الدولة، والهبات والوصايا.

2. في باب النفقات: نجد ما يلي:

- النفقات المرتبطة بأنشطة تنمية الصحة الحيوانية؛
- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية؛
- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية، وبأنشطة الصحة النباتية؛

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 111-2000 مؤرخ في 30 ماي 2000، محدد كفاءات تسيير حساب FNRDA، العدد 31، 2000/06/04، ص 08.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 119-2000، المؤرخ في 30 مايو سنة 2000، محدد كفاءات تسيير حساب FPZPP، العدد 31، 2000/06/04، ص 09.

- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة؛
- النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات.

ثالثا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLCDDPS)

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23/12/1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23/05/2002 المحدد لإيراداته ومهامه، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، حيث تتمثل إيراداته من مخصصات ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، والمساعدات الدولية، وهو مؤهل لتقديم الإعانات للنشاطات التالية¹:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر (حظر الرعي، غرس مضادات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء والأشرطة الغابية، غرس غيصات ظل للقطيع، أشغال المحافظة على التربة والمياه، تثبيت الكثبان)؛
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتميبتها (الأغراس الرعوية المقاومة للجفاف، الأغراس الرعوية في منطقة تقتقر إلى المياه، مشاتل إنتاج بذور النباتات الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف، جمع بذور النباتات الرعوية العلفية المحلية، صيانة الأغطية الحلقافية وتجديدها، جلب الطاقة الكهربائية، واقتناء التجهيزات المستعملة للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، فتح مسالك زراعية وتهيئتها)؛
- الإعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية (الحفاظ على السلالات وتحسينها، وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الطوب، تحسين بنية القطعان)؛
- الإعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات (إعانات إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب النعاج)؛
- الإعانات الموجهة لحماية مداخل المربين والمربين الزراعيين (إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج)؛
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي (إنجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية، حفر الآبار الرعوية والجب وبرك مائية وسدود صغيرة، وتهيئة منابع المياه والسواقي وقنوات الري وإعادة تأهيل ينابيع المياه)؛
- تقديم المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع) إعانات للقيام بدراسة الجدوى، التكوين المهني للمربين، إرشاد التقنيات وتحسيس المربين، متابعة تقييم تنفيذ المشاريع).

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 غشت سنة 2002، يحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص 109-302 الذي عنوانه FLCDDPS، العدد 67، 2002/10/13، ص 34.

رابعاً: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ في 24/12/2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2009، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111-302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-145 المؤرخ لـ 29/03/2003، المحدد لإيراداته ونفقاته وكيفية تسيير حسابه، وتتمثل إيراداته في إعانات الدولة والجماعات الإقليمية، نواتج حقوق الامتياز، المساهمة المحتملة لصناديق أخرى، المساعدات الدولية، الهبات والوصايا. كما هو مؤهل لدعم وتقديم الإعانات للنشاطات التالية¹:

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني، تثمين المنتجات الفلاحية؛
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأموال العقارية المعدة للاستصلاح؛
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط؛
- كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق منها: إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، توضيب الفواكه والخضر وتحويلها، تأدية خدمة وخدمات تقنية (البيطرية، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية).

خامساً: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)

تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25/05/2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302، حيث تتمثل إيراداته من تخصيصات ميزانية الدولة، الموارد شبه الجبائية، الهبات والوصايا، وكل الموارد الأخرى أو المساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع، أما بالنسبة للأعمال المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي فهي كالتالي²:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي؛

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 أبريل سنة 2003، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه FDRMVTC، العدد 36، 08/06/2003، ص ص 20-21.
2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 أبريل سنة 2006، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه FNDIA، العدد 44، 04/06/2006، ص ص 23-25.

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتأمينها؛
- الإعانات بعنوان دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسبة الفائدة علة القروض الفلاحية والزراعية الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج القطاع الفلاحي؛
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

سادسا: صندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA)

أنشأ هذا الصندوق بالأمر رقم 05-05 مؤرخ في 25/05/2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخبزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، وحدد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24/04/2006 قائمة إيرادات ونفقات الصندوق، حيث تتمثل إيراداته من تخصصات ميزانية الدولة، حاصل الرسوم النوعية المؤسسة عن طريق قوانين المالية، وكل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع، ويقوم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي بدعم النشاطات التالية¹:

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لاسيما الحبوب والحليب؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل، تقديم المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها (الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الطماطم، الفلفل، والفليفلة، الجلبان، الفاصولياء، البطاطس، البصل، الثوم، البنجر السكري، الكرنب، الجزر، اللفت، الفطر، الفول، الحمص، العدس، الحمضيات، التين، الزيتون، التفاح، الأجاص، اللوز، الكرز، المشمش، التمر، الخوخ، البرقوق، العنب، السفرجل، الفراولة، العلف، القمح والشعير)؛

- المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي؛

- التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج؛

سابعا: تطور المخصصات المالية لصناديق الدعم للفترة (2000-2009)

شهدت الفترة (2000-2009) إنشاء ستة صناديق دعم للقطاع الفلاحي، تخصص كل واحد منها في دعم نشاط محدد من مجمل الأنشطة الفلاحية المختلفة، ومن خلال الجدول الموالي سنيين إجمالي مخصصات الصناديق خلال الفترة (2000-2009).

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 أبريل سنة 2006، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه FNRPA، العدد 44، 04/06/2006، ص 27.

الجدول رقم (17): تطور إجمالي مخصصات صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليون دج

السنوات	FNRPA	FNDIA	FDRMVTCT	FLDDPS	FPZPP	FNRDA
2000	/	/	14000	/	154.6	21145
2001	/	/	10000	/	383.6	34637.9
2002	/	/	10000	500	166.1	37407.1
2003	/	/	2000.027	2000	159.1	45483.1
2004	/	/	8840.239	5660	269.9	41123.7
2005	8500	/	1300.380	5108	191.6	29441.1
2006	8500	39335.3	14280.649	9068	1066.1	/
2007	8500	24945.7	13905.708	10512.4	508.8	/
2008	14500	59254.2	15270.391	15512.4	1469.3	/
2009	12000	58781.6	16520.416	15762.4	1172.6	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: محمد غردي، مرجع سابق، ص ص 148-162.

يبين الجدول رقم (17) تطور إجمالي مخصصات صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة (2000-2009)، ونلاحظ أن مخصصات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) حاز على النصيب الأكبر من المخصصات مقارنة بالصناديق الأخرى، وذلك بسبب النشاطات المهمة التي يدعمها هذا الصندوق، بحيث يقوم بدعم الاستثمار الفلاحي من خلال دعم أسعار المنتجات الفلاحية بمختلف أنواعها وخاصة دعم إنتاج الحليب، حيث وصلت مخصصات هذا الصندوق لأكثر من 45483.1 مليون دج سنة 2003 محققا أعلى قيمة له خلال فترة نشاطه، ودام نشاط هذا الصندوق لمدة ستة سنوات (2000-2005)، بالنسبة لصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP) فنلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن مخصصات هذا الصندوق شهدت تذبذبا خلال الفترة (2000-2005)، حيث لم تتجاوز قيمة مخصصات هذا الصندوق عتبة 191.6 مليون دينار جزائري وهي قيمة ضعيفة مقارنة بأهمية الأنشطة التي يدعمها هذا الصندوق، لكن في سنة 2006 استفاد هذا الصندوق من الإصلاحات التي تم إدخالها على صناديق الدعم لترتفع مخصصاته إلى 1066.1 مليون دج سنة 2006 ثم إلى 1469.3 مليون دج سنة 2008 وذلك بسبب انتشار الأمراض الحيوانية والنباتية خلال هذه الفترة، مما دفع بالوزارة لتعويض الفلاحين عن الأضرار الناتجة عن هذه الأمراض، أما في ما يخص صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLCDDPS) فقد شهدت مخصصاته ارتفاعا ملحوظ خلال الفترة (2002-2009)، حيث وصلت قيمة مخصصات هذا الصندوق إلى 15762.4 مليون دج مع نهاية سنة 2009، لكن في المقابل لم يتم استغلال هذه المبالغ بشكل كبير خاصة بعد سنة إصلاحات 2006 حيث تم إنشاء صندوقين يقومان بنفس مهام صندوق (FLCDDPS)، مما أدى إلى صرف مبالغ ضئيلة من إجمالي مخصصات هذا الصندوق، أما بالنسبة لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTCT) فقد شهدت قيمة مخصصاته المالية انخفاضا خلال السنوات الأولى من نشأته، حيث انخفضت قيمة مخصصاته من 14000 مليون دج سنة 2000 إلى 10000 مليون دج سنة 2002، ثم

تحسنت هذه القيمة في السنوات التالية لتصل إلى 8840.239 مليون دج سنة 2004، ثم استفاد هذا الصندوق كثيرا من إصلاحات سنة 2006، حيث شهدت مخصصاته تسجيل قفزة نوعية من حيث القيمة المالية لوصولها لأكثر من 14280.649 مليون دج سنة 2006 ثم أخذت بالتصاعد لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2009 بـ 16520.416 مليون دج، ويرجع سبب استفادت هذا الصندوق بأغلفة مالية كبيرة لإصلاحات سنة 2006 والتي عرفت إنشاء ثلاثة حسابات تخصيص جديدة لهذا الصندوق، وهي الحساب الخاص بدعم البرامج الخاصة بالجنوب والحساب الخاص بدعم البرامج الخاصة بالهضاب العليا وأخيرا الحساب الخاص بالتنمية الريفية والهضاب العليا، كما نلاحظ من الجدول رقم (17) تطور مخصصات الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) والذي أنشأ سنة 2006 ليعوض الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، حيث شهدت المخصصات في السنتين الأوليتين انخفاض في قيمتها حيث لم تتجاوز 39335.3 مليون دج وذلك لضعف وتراجع انخفاض المشروعات الفلاحية وعدم توفر الشروط المطلوبة في مشروعات أخرى، لكن شهدت قيمة مخصصات هذا الصندوق تحسنا في السنتين المواليين (2008-2009) حيث وصلت قيمتها إلى 59254.2 مليون دج، أما فيما يخص الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA) فقد شهدت مخصصاته المالية ثباتا منذ نشأته سنة 2005 إلى غاية سنة 2007 وذلك بمبلغ قيمته 8500 مليون دج ثم قامت الدولة بزيادة مخصصات هذا الصندوق في سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعار الحبوب والألبان والخضر إثر انعكاسات أزمة الغذاء التي ضربت العالم في هذه الفترة، حيث وصلت قيمة المخصصات المالية لهذا الصندوق إلى 14500 و 12000 مليون دج خلال السنتين 2008 و 2009 على التوالي.

المطلب الثالث: صناديق الدعم الفلاحي المنشأة خلال الفترة (2010-2014)

مع بداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي قامت الدولة بإعادة تصنيف صناديق الدعم الفلاحي، بحيث يعمل جزء منها لفائدة برنامج التجديد الفلاحي، والجزء الآخر يعمل لفائدة برنامج التجديد الريفي، كالتالي:

أولاً: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)

تندرج ضمن هذا الصندوق ثلاثة صناديق فرعية كالتالي:

1. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDA): فتح لهذا الصندوق رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 067-302، وتمثل العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي في التالي¹:

1.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية: أشغال تحضير التربة، أشغال تهيئة التربة وحمايتها، اقتناء المدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية)، اقتلاع و/أو إحياء الأشجار القديمة، عمليات التطعيم، اقتناء وتجديد العتاد الفلاحي، اقتناء وسائل النقل

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 أبريل سنة 2014، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه FNDA، العدد 30، 2014/05/21، ص ص 12-14.

الخاصة، اقتناء القطعان، اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات، تهيئة و/أو بناء منشآت فلاحية، فتح وتهيئة مسالك فلاحية.

2.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره: إنجاز و/أو تجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية الواقعة بجوار أو في المستثمرات الفلاحية، اقتناء عتاد خاص على مستوى المستثمرة جمع (تجفيف، تخزين، أولي)، إنجاز منشآت خاصة بتخزين المنتوجات الفلاحية وتأهيلها، إنجاز منشآت متخصصة في جمع المنتوجات الفلاحية واستقبالها، سلسلة الفرز والمعايرة والتوضيب، سلسلات ذبح الحيوانات الموجهة للتربية وتقطيعها، اقتناء الرزم للمنتوجات الفلاحية، الدعم عند التصدير (النقل داخل التراب الوطني مصاريف التوضيب والتخزين والمنح والترقية...).

3.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي: تعبئة الموارد المائية (ترميم أو إنجاز منشآت، حواجز مائية جديدة، جر مياه المنابع، منشآت تحويل مجاري المياه، تنقيب الآبار)، جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء، إحداث منشآت وسيطة للتخزين (أحواض التراكم)، اقتناء تجهيزات ضخ الماء، اقتناء تجهيزات السقي عن طريق الرش، اقتناء تجهيزات السقي في الحقل، جلب ماء السقي، تهيئة مجالات السقي إنجاز و/أو تأهيل و/أو تجديد تجهيزات وشبكات السقي وتوزيع ماء السقي، إنجاز أو تأهيل شبكات صرف المياه، إنشاء حدائق راشحة.

4.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في حماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي: ترميم و/أو إحداث منشآت للحفظ المتخصص غير تلك الخاصة بالحفظ عن طريق التبريد، إنجاز منشآت متخصصة في إنتاج البذور والشتائل والحيوانات المنسلة وإحداث مشاتل نباتية وحيوانية.

5.1. الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة: المحروقات (المازوت)، الطاقة الكهربائية.

6.1. الإعانات المقدمة لدعم استعمال الطاقات المتجددة: الشمسية، الرياح.

7.1. الإعانات لاقتناء صهاريج البروبان.

8.1. تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري.

9.1. المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

10.1. متابعة المشاريع وكل عملية يدعمها الصندوق وتقييمها ومراقبتها وكذا تفتيشها.

11.1. مصاريف النشر في الجرائد.

12.1. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

2. صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية (FPZSPP): فتح لهذا الصندوق رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 302-071، وتتمثل العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية في التالي¹:

1.2. ترقية الصحة الحيوانية

1.1.2. النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية: تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة، التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليل من الأخطار ذات الطبيعة الكيميائية أو البيولوجية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية و/أو الصحة العمومية البيطرية.

2.1.2. النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر إثر الأوبئة الحيوانية أو الأمراض المعدية: تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي، التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف و/أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في برنامج العلاج الوقائي الوطني.

3.1.2. النفقات المرتبطة بحملات العلاج الوقائي: تمويل واقتناء اللقاحات و مواد بيولوجية وكل مادة أخرى ضرورية للوقاية ومكافحة ضد الأسقام، تكاليف التسيير المرتبطة بالحملات.

2.2. حماية الصحة النباتية:

1.2.2. النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية: عمليات الدعم الجزئي المتوقعة في هذا الإطار، عمليات الدعم المؤقت وذات الطابع الاستعجالي المتوقعة في هذا الإطار، التكاليف المرتبطة بحملات الوقاية والمكافحة المقررة في هذا الإطار.

2.2.2. النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة: التعويض عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والمحاصيل المنجزة في إطار المكافحة والتي أصبحت إجبارية بموجب نص تنظيمي ضد العوامل المحظورة المضرة بالنباتات، المساعدة المخصصة للإتلاف المقررة من طرف سلطة الصحة النباتية ضد الجيوب الأولى للإصابة والعدوى والتي قد تهدد الإنتاج الوطني.

3.2.2. النفقات المرتبطة بالمكافحة الوقائية للحفاظ على الزراعات: المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلوماتية، المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.

3.2. المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 14-16.

4.2. متابعة المشاريع وكل عملية يدعمها الصندوق وتقييمها ومراقبتها وكذا تفتيشها.

5.2. مصاريف النشر في الجرائد.

6.2. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

3. الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA): فتح لهذا الصندوق رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 121-302، وتتمثل العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي في التالي¹:

1.3. الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية: كل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لا سيما الحبوب والحليب، كل المنتجات الفلاحية ذات سعر أدنى مضمون.

2.3. الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية: المساهمة في مصاريف تخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل وتأمينها، المنحة عند إنتاج المنتجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها (الحليب واللحوم والبيض والعسل والطمطم والفلفل والفليفلة والجلبان والفاصوليا والبطاطس والبصل والثوم والبنجر السكري والكرنب والجزر واللفت والفطر والبقول والحمص والعدس والحمضيات والتين والزيتون والتفاح والإجاص واللوز والكرز والمشمش والتمر والخوخ والبرقوق والعنب والسفرجل والفاولة والعلف والقمح والشعير والذرة والخرطال)، المنح القصوى للفائض من الإنتاج الفلاحي، التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج.

3.3. الإعانات الموجهة للتغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين.

4.3. المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة.

5.3. متابعة المشاريع وكل عملية يدعمها الصندوق وتقييمها ومراقبتها وكذا تفتيشها.

6.3. مصاريف النشر في الجرائد.

7.3. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

ثانيا: الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR)

يندرج ضمنه ثلاثة صناديق فرعية هي:

1. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS): فتح لهذا الصندوق رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 109-302، وتتمثل العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب في التالي²:

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 16.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 أبريل سنة 2014، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه FNDR، العدد 30، 2014/05/21، ص 20.

1.1. الإعانات الموجهة لمكافحة لتصحّر: حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس أحزمة خضراء مختلطة مكونة من أغراس رعوية وأغراس غابية وأغراس اصطفاف وأغراس فواكه، غرس غيصات ظل للقطيع، أشغال المحافظة على التربة والمياه التثبيت الميكانيكي و/أو البيولوجي للكثبان.

2.1. الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها: الأغراس الرعوية والغابية، الأغراس الرعوية في منطقة تقتصر إلى المياه، مشتلة إنتاج بذور النباتات الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف جمع بذور النباتات الرعوية أو العلفية المحلية، صيانة الأغصان الحلقوية وتجديدها، جلب الطاقة الكهربائية أو اقتناء محركات كهربائية أو التجهيزات المستعملة للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، فتح مسالك فلاحية، تهيئة المسالك الفلاحية.

3.1. الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية: الحفاظ على السلالات وتحسينها (وذلك بالحفاظ على سلالات الأغنام بمكافحة تقارب العصب، وإنشاء مراكز إنتاج مكثري الأغنام والماعز)، وحدة تسمين الأغنام (بناء وتجهيز وحدة تسمين الأغنام بالنسبة للمربين الذين ليس بحوزتهم وعاء عقاري، بناء وتجهيز وحدة تسمين الأغنام بالنسبة للحيوانات التي ترعى خارج الحظيرة وتعلف داخلها)، إنشاء حظيرة ماعز حلوب، تحسين بنية القطعان.

4.1. الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي: إنجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية (حفر آبار رعوية وآبار رعوية وجب وبرك مائية وسدود صغيرة والتقاط وتهيئة منابع المياه والفقارة والسواقي وقنوات السقي)، إعادة تأهيل ينابيع مياه (حفر آبار رعوية وآبار رعوية وجب وبرك مائية وسدود صغيرة ونبابيع المياه وفقارة)، تجهيز ينابيع مياه بمضخات ميكانيكية وكهربائية ميكانيكية ومضخات مستعملة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

5.1. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

6.1. المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

2. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVT): فتح لهذا الصندوق رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 111-302، وتتمثل العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في التالي¹:

1.2. الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية: استصلاح الأراضي الفلاحية، التهيئات الخاصة بالرعي، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تربية الحيوانات في الوسط العائلي على مستوى الأسر الريفية، تسمين المنتوجات الفلاحية، فك العزلة عن الفضاءات الريفية.

2.2. الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي: قياس طوبوغرافي، تحديد مساحة المحيط وتجزئة القطع مع تنصيب المستقيدين، استعمال الطاقة الشمسية و/أو طاقة الرياح، اقتناء مولدات كهربائية و/أو

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 20-22.

محولات، مراكز مبنية، تعبئة المياه التزود، بالطاقة الكهربائية، ممرات الدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموع العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأمالك العقارية المعدة للاستصلاح.

3.2. كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات الصلة بموضوعه.

4.2. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

5.2. المصاريف الخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بموضوعها.

3. صندوق خاص بدعم مربّي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين (FSAEPEA): فتح لهذا الصندوق

رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 126-302، وتتمثل العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم صندوق

خاص بدعم مربّي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين في التالي¹:

1.3. التغطية الكاملة لتكاليف فوائد مربّي المواشي وصغار المستثمرين.

2.3. إعانات الدولة لتطوير تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي: إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات في

إطار الإنتاج الحيواني، مساعدة لترقية تربية الحيوانات والمنتجات الخاصة (تربية الحلزون، زراعة

الفطريات، الكمأة...) ومنتجات الموطن، مساعدة لإنشاء حدائق عائلية للخضروات بما فيها البذور والملاجئ

ذات الصلة بزراعات البقوليات، مساعدة للوصول إلى استعمال الماء والسقي الصغير (الأنظمة العائلية

للسقي) وتعبئة الماء بالمنشآت الصغيرة وتجهيزات الضخ، مساعدة لإنشاء حدائق عائلية لغرس الأشجار

بما فيها عملية التطعيم، مساعدة لتطوير نظام وحي تقليدي بما فيه تنظيف بساتين النخيل وغرس النخيل

وصناعة الأحواض واقتناء العتاد الصغير، مساعدات لإنشاء تعاونيات فلاحية ولتربية الحيوانات وتجمعات

المصلحة المشتركة الفلاحية ذات العلاقة بالفلاحة وتربية الحيوانات

3.3. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

4.3. المصاريف الخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع

المرتبطة بهدفه.

خلاصة الفصل الثاني

قامت الجزائر بتطبيق العديد من السياسات الفلاحية خلال مراحل وفترات متعاقبة بهدف تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، بداية بتطبيق نظام التسيير الذاتي، ثم نظام الثورة الزراعية الذي سعت الدولة من خلاله إلى تأميم المزارع الفلاحية وإعطاء الفلاحين مساحة استغلال أكبر للأراضي الفلاحية، ومع بداية الثمانينات توجهت الجزائر إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات على القطاع الفلاحي، حيث استهدفت إعادة إدماج تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا والتي سميت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية، ثم ظهر قانون المستثمرات الفلاحية الذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية والتي مست كل القطاعات، ومع بداية التسعينات تخلت الجزائر على النظام الاشتراكي متجهة لنظام اقتصاد السوق، حيث انتهجت سياسة اللامركزية في اتخاذ القرارات واتباع سياسة فلاحية تعتمد على برامج الإصلاح التكيف الهيكلي وخصوصة القطاع الفلاحي، إلا أن هذه السياسات عرفت فشلا كبيرا لعدة أسباب أبرزها تدخل الدولة في القطاع الفلاحي، سوء تسيير المزارع الفلاحية، الاستغلال الغير الأمثل للمستثمرات الفلاحية ونقص توفير الإمكانيات اللازمة التي يحتاجها الفلاحون.

هذا ويعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أهم الإصلاحات التي اعتمدت عليها الجزائر في مطلع الألفية لإصلاح القطاع الفلاحي، والذي يهدف إلى استخدام جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع لرفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، مع تخصيص اعتمادات مالية ضخمة لتنفيذ برنامج هذا المخطط، كما سعت الدولة وراء تطوير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال خلق برامج تنموية جديدة تتمثل في برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، هذا الأخير الذي يقوم على أسس وأفكار رأسمالية تركز على مبدأ الدعم المشجع لتحسين الاستثمار الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية وهو أسلوب مختلف عن تلك البرامج التي طبقت في الفترات السابقة خاصة في الفترة الاشتراكية، وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 2008، وهو الذي يحدد المعالم والإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المحلية.

خصصت الجزائر أغلفة مالية هامة بهدف تمويل القطاع الفلاحي معتمدة على عدة أجهزة لتسيير هذه الموارد المالية، منها صناديق الدعم الفلاحي التي أنشأت لدعم مختلف فروع الإنتاج الفلاحي المختلفة، وأجهزة دعم تشغيل الشباب في الجزائر (ANDI، ANSEJ، ANGEM، CNAC) التي تعمل على دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القروض الممنوحة، مع التنسيق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر الممول الرئيسي للقروض الفلاحية في الجزائر، كما اعتمدت الدولة على التأمين الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تسيير المخاطر وإعطاء الثقة للفلاحين من خلال التعويضات التي يحصلون عليها لتقليل الأضرار والاستمرار في مزاولة نشاطهم، هذا وتداركت الدولة غياب الدعم التقني للقطاع الفلاحي في المراحل السابقة فقامت بإنشاء المعاهد ومراكز تكوين الفلاحين والإطارات، وإطلاق برنامج الإرشاد الزراعي الذي يرافق الفلاح من خلال مجموعة من الإرشادات والنصائح والتوصيات المهمة التي يحتاجها الفلاح في نشاطه.

الفصل الثالث:

أثر دعم المشروعات الفلاحية على
التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

سعت الجزائر إلى تحقيق أعلى مردودية ممكنة للقطاع الفلاحي من خلال تطبيق مجموعة من المخططات التنموية والتي تعتمد في مضمونها على سياسة الدعم لتمويل المشروعات الفلاحية، حيث تسعى الدولة من خلال سياسة الدعم إلى رفع مستوى الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية لضمان توفير الغذاء اللازم للسكان، وهو ما يساعد الدولة في تقليص فاتورة استيراد المنتجات الغذائية والفلاحية.

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من القطاعات الفعالة التي تساهم بشكل كبير في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، لهذا تسعى الدولة لدعم قطاع الفلاحة واستغلال مخرجاته لتطوير اقتصادها المحلي، حيث يساهم القطاع الفلاحي في الرفع من قيمة الإنتاج المحلي الخام (PIB) للاقتصاد عن طريق القيمة المضافة التي يحققها هذا القطاع، وتحلل المنتجات الغذائية والفلاحية المراتب الأولى في قائمة المنتجات المستوردة في الجزائر، ولهذا تسعى الدولة لرفع الصادرات الفلاحية وتقليص الواردات الفلاحية وذلك عن طريق دعم مختلف المشروعات الفلاحية لرفع مستوى الإنتاج الفلاحي ومنه تلبية احتياجات السكان من المنتجات الغذائية ثم التوجه إلى التصدير.

يعتبر موضوع العقار الفلاحي من أكثر المواضيع الشائكة في الجزائر نظرا لأهميته الكبيرة في تطوير القطاع الفلاحي، وعملت الدولة منذ الاستقلال على انتهاج العديد من السياسات والمخططات التي تهدف لتنظيم العقار الفلاحي وإيجاد الطرق المثلى لاستغلاله من طرف الفلاحين، حيث تمتلك الجزائر مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة والرعي لكن تتخللها العديد من المشاكل أبرزها كيفية استغلال ومنح هذه الأراضي.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الأربعة التالية:

- الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؛
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الاقتصاد الوطني في الجزائر؛
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الصادرات والواردات الفلاحية في الجزائر؛
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على العقار الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

ركزت الجزائر من خلال سياساتها التنموية المنتهجة على القطاع الفلاحي كأحد أبرز القطاعات الفعالة في تحقيق التنمية المحلية، حيث سعت الدولة لبناء فلاحية عصرية وفعالة من خلال الاعتماد على سياسة الدعم للمشروعات الفلاحية، مخصصة لها أغلفة مالية هامة لتحقيق أهداف المخططات التنموية، وتنعكس النتائج المحققة من طرف القطاع الفلاحي من خلال مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان من إنتاج نباتي وحيواني وتحقيق الأمن الغذائي، حيث تعتبر من أولويات الأهداف التي يسعى القطاع الفلاحي لتحقيقها من خلال البرامج والمشروعات الفلاحية المختلفة، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى الإنتاج الفلاحي في الجزائر من خلال المباحث التالية:

- الإنتاج النباتي في الجزائر؛
- الإنتاج الحيواني في الجزائر؛
- نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر.

المطلب الأول: الإنتاج النباتي في الجزائر

يعتبر الإنتاج النباتي العنصر الأساسي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان ومنه تحقيق الأمن الغذائي، وتعتمد الدول في ذلك على الزراعة حيث تسعى إلى استغلال الأراضي الصالحة للزراعة أفضل استغلال لتوفير أكبر قدر ممكن من المزروعات (الخضر، الفواكه، الحبوب، الزيوت، التمور...) التي تلبى الاحتياجات الغذائية لدى السكان، وتتمتع الجزائر بغطاء نباتي متنوع يسمح لها بتوفير العديد من المنتجات الغذائية وذلك راجع للمساحة الجغرافية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر وتنوع الأقاليم، حيث تتوفر الجزائر على البحر والهضاب والجبال والصحراء، وكل هذه الأقاليم تعطي استثناء للفلاحين بتبويب الزراعة عكس العديد من الدول التي لا تملك كل هذه الأقاليم.

أولاً: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

شهدت هذه الفترة انتهاج الجزائر لسياسة فلاحية جديدة تعتمد على الدعم الفلاحي من خلال المخططات التنموية بداية بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، حيث يبين الجدول التالي تطور أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

الجدول رقم (18): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: قنطار

السنوات	الحبوب	البقول الجافة	الخضر	المزروعات الصناعية	الفواكه	الزيتون	التمور
2000	9342190	218640	33158300	4910340	3980110	2171120	3656160
2001	26591760	384360	33622030	4749210	4275840	2003390	4373320
2002	19529250	435340	38374160	4290500	5031490	1919260	4184270
2003	42659620	577480	49088610	4440490	5706590	1676270	4922170
2004	40328280	580000	54800000	5981590	6190600	4688000	4426000

Source : Office National des Statistiques, **Rétrospective (1962-2011) : Agriculture**,
PP : 137-139. Sur le lien: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

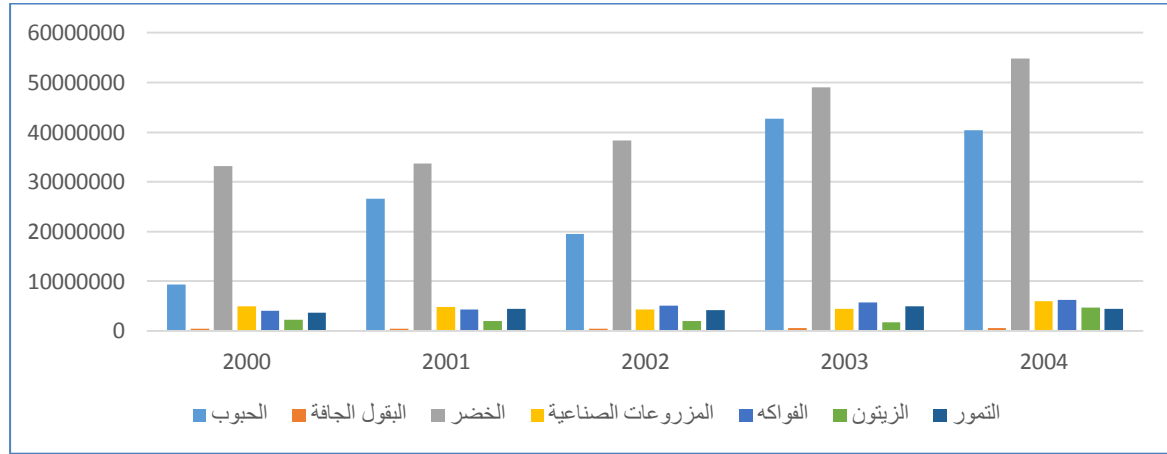
يبين الجدول رقم (18) تطور إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر والتي تمثل إجمالي الإنتاج النباتي خلال الفترة (2000-2004)، حيث شهدت هذه الفترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 والذي جاء كسياسة فلاحية جديدة تهدف إلى دعم الاستثمار الفلاحي وتحسين الإنتاج، حيث نلاحظ تطور مستمر في إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة، حيث انتقل حجم الإنتاج من 9342190 قنطار سنة 2000 إلى 42659620 قنطار سنة 2003، وتعتبر شعبة الحبوب من المحاصيل الرئيسية في الجزائر والتي تتمثل أساسا في القمح بأنواعه (لين وصلب) والشعير والذرة والخرطال، حيث تحتل هذه المحاصيل المرتبة الأولى كأكثر المنتجات زراعة من قبل الفلاحين، ويعكس هذا التطور الكبير في إنتاج الحبوب للإجراءات الجديدة التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بتوفيره للبذور والأسمدة ومستلزمات الإنتاج الضرورية التي تحتاجها عملية الإنتاج، أما بالنسبة لشعبة البقول الجافة والتي تتمثل في العدس، الحمص، الجلبان، الفاصولياء اليابسة، الفول...، فقد شهدت هي الأخرى تصاعد مستمر في حجم إنتاجها خلال الفترة (2000-2004) لكن بزيادة قليلة كل سنة عكس إنتاج الحبوب، حيث كان حجم الإنتاج سنة 2000 يقدر بـ 218640 قنطار ليصل لعتبة 580000 قنطار سنة 2004، وتعتبر شعبة البقول الجافة من أكثر المنتجات استهلاكاً خاصة في فصل الشتاء لهذا خصصت الدولة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الدعم اللازم لزراعة واستصلاح الأراضي المخصصة لزراعة هذه الشعبة، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (18) تطور إنتاج شعبة الخضر والتي تتمثل في منتجات البطاطا، الطماطم، البصل، الفاصولياء الخضراء، الجزر، الخرشف... وأنواع أخرى من الخضر، حيث تحتل شعبة الخضر المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتاج مقارنة بالمحاصيل الأخرى، وشهد حجم إنتاجها خلال الفترة (2000-2004) تطورا مستمرا وصل لعتبة 54800000 قنطار سنة 2004 بعدما كان 33158300 قنطار سنة 2000، حيث سعت الدولة لدعم إنتاج هذه الشعبة عن طريق دعم الفلاحين بالأسمدة ووسائل الإنتاج وتوفير وسائل الري الحديثة لإنجاح زراعة هذه المنتجات نظرا للطلب الكبير عليها من قبل السكان على طول الموسم خاصة منتج البطاطا الذي يعتبر أولوية ضرورية في قائمة الغذاء عند السكان.

وفيما يخص شعبة المزروعات الصناعية والتي تتمثل أساسا في الطماطم الصناعية والتبغ فقد شهد حجم إنتاجها انخفاضا خلال الفترة (2000-2002) حيث انخفض حجم الإنتاج من 4910340 قنطار سنة 2000 إلى 4290500 قنطار سنة 2002، ويعود هذا الانخفاض لتركيز الدولة لدعم الاستثمار في مجالات أخرى أكثر من المزروعات الصناعية مثل الخضر والحبوب...، لأن هذه الأخيرة تمثل منتجات ضرورية عكس المزروعات الصناعية التي تعتبر منتجات مكملية، لكن سجلت السنتين 2003 و2004 تحسنا ملحوظا في حجم إنتاج المزروعات الصناعية ليصل لعتبة 5981590 قنطار سنة 2004، أما فيما يخص شعبة الفواكه فنلاحظ من خلال الجدول رقم (18) تطورا ملحوظا في حجم الإنتاج خلال الفترة (2000-2004) حيث سجلت سنة 2004 أكبر قيمة لحجم إنتاج هذه الشعبة بـ 6190600 قنطار بعدما كانت تقدر بـ 3980110 قنطار سنة 2000، ويعود هذا التطور لاهتمام الدولة بزراعة الفواكه من خلال

دعمها لزراعة الأشجار المثمرة لشتى أنواع الفواكه (الحمضيات، الأعناب،...)، هذا وسعت الدولة لتوفير المشاتل سواء نواة أو حبوب أو أشجار صغيرة لتشجيع الفلاحين للاستثمار في زراعة الفواكه، أما فيما يخص شعبي الزيتون والتمر فقد شهدت زراعة الزيتون تراجعاً خلال الفترة (2000-2003) بالرغم من الدعم المقدم لزراعة هذه الشعبة الهامة، حيث وصل حجم الإنتاج إلى 1676270 قنطار سنة 2003 بعدما كان يقدر بـ 2171120 قنطار سنة 2000، ليسجل قفزة نوعية في سنة 2004 بحجم إنتاج وصل لعتبة 4688000 قنطار أي بزيادة بـ 161.77% مقارنة بسنة 2003، بالنسبة لشعبة التمر فنلاحظ من خلال الجدول رقم (18) تذبذباً في حجم الإنتاج خلال الفترة (2000-2004) حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2003 بـ 4922170 قنطار، وتتميز أنواع التمر في الجزائر بأنها من أفضل التمور في العالم خاصة (دقلة نور) التي يتم تصديرها إلى الخارج، لهذا ركزت الدولة على الزراعة الصحراوية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وذلك بتخصيص أغلفة مالية مهمة لدعم هذه الزراعة في الصحراء والواحات.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (18)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (01) لتطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004) نؤكد على أن معظم الشعب الرئيسية التي يتم زراعتها في الجزائر شهدت تطوراً تصاعدياً في كمية إنتاجها خلال هذه الفترة، وذلك بفضل سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي يهدف لرفع معدلات النمو للقطاع الفلاحي من خلال دعم مختلف الأنشطة الفلاحية بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وبذلك تحقيق الأمن الغذائي.

ثانياً: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

عرفت هذه الفترة زيادة مداخل الجزائر جراء الارتفاع الكبير لأسعار النفط مما دفع الدولة لزيادة ميزانية دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي لإنجاح المشاريع والبرامج التي انطلقت بداية من سنة 2000، ويظهر الجدول التالي تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

الجدول رقم (19): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: قنطار

السنوات	الحبوب	البقول الجافة	الخضر	المزروعات الصناعية	الفواكه	الزيتون	التمور
2005	35274335	471060	59265500	5246015	7732440	3164890	5162934
2006	40117450	440690	59291430	2627900	9809810	2647330	4921880
2007	36019070	500830	55242730	2688920	6907420	2089520	5269210
2008	15356665	401325	60681320	5288360	9226510	2540670	5527650
2009	52531502	642890	72912950	3999863	10153894	4751820	6006960

Source : Office National des Statistiques, Op cit, pp : 138-139

يبين الجدول رقم (19) تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، حيث شهدت هذه الفترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي كان القطاع الفلاحي أحد أبرز ركائزه، حيث خصص له ما قيمته 312 مليار دينار جزائري لتطبيق برامجه، وتظهر نتائج هذا البرنامج من خلال الإنتاج الفلاحي المسجل، وشهد منحى تطور معظم المحاصيل الزراعية بالجزائر تذبذبا في حجم الإنتاج، حيث نلاحظ من الجدول رقم (19) أن معظم الشعب الزراعية سجلت انخفاضا في حجم الإنتاج خلال الفترة (2005-2008) مقارنة بالفترة السابقة (2000-2004) لتصل لأدنى قيمة لها سنة 2008 بسبب أزمة الغذاء التي شهدها العالم في هذا الموسم، مما أثر بشكل سلبي على الإنتاج.

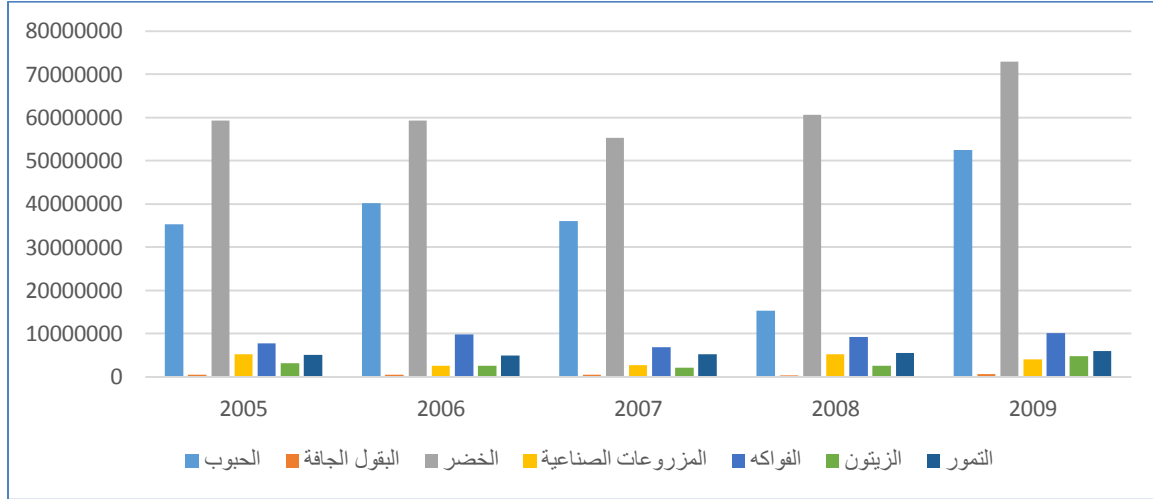
فلاحظ تذبذب حجم إنتاج الحبوب خلال الفترة (2005-2009) عكس الفترة السابقة (2000-2004)، حيث سجلت سنة 2008 أدنى قيمة لإنتاج الحبوب خلال هذه الفترة بـ 15356665 قنطار، ونفس الشيء بالنسبة لشعبة البقول حيث سجلت ما قيمته 401325 قنطار سنة 2008 بينما سجلت في موسم 2007 ما قيمته 500830 قنطار، كما شهد تطور إنتاج الزيتون نفس الشيء وذلك بتسجيله لانخفاض متتالي خلال السنوات الأولى (2005، 2006، 2007) حيث انخفضت قيمة الإنتاج من 3164890 قنطار سنة 2005 إلى 2089520 قنطار سنة 2007 ويعود سبب هذا الانخفاض أساسا للظروف المناخية التي شهدتها هذه الفترة مما أثرت بشكل سلبي على معدل إنتاج هذه الشعبة، وفي المقابل لم تتأثر كل من شعبة الخضر والفواكه والتمور من هذه الأزمة، حيث حافظت شعبة الخضر على مركزها الأول بتسجيلها لأكبر إنتاج مقارنة بالشعب الأخرى، حيث وصل حجم الإنتاج إلى 60681320 قنطار سنة 2008، ويعود هذا الارتفاع للدعم المتواصل من طرف الدولة عن طريق الصناديق خاصة لفائدة الفلاحين لتقادي الأزمة الغذائية، ونفس الشيء بالنسبة لشعبة الفواكه حيث تأثر حجم الإنتاج بالانخفاض قليلا سنة 2007 بـ 6907420 قنطار وسرعان ما ارتفع في الموسم التالي (2008) ليصل إلى 9226510 قنطار.

أما بالنسبة لشعبة التمور فقد شهد حجم الإنتاج ارتفاعا متواليا بداية من سنة 2006 وذلك راجع لاهتمام الدولة بالزراعة الصحراوية حيث تم تخصيص صندوق خاص لدعم النشاط الفلاحي في الجنوب

وهو ما انعكس إيجابيا على حجم الإنتاج، ومع نهاية سنة 2008 تم صدور قانون التوجيه الفلاحي والذي جاء استجابة للتحديات التي واجهت القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة من آثار المتغيرات الاقتصادية الدولية الناتجة عن أزمة الغذاء العالمية والتغيرات المناخية، وأيضا كتمهيد لإطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على حجم الإنتاج المسجل في السنة الموالية (2009) وهو ما يظهره الشكل رقم (02).

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (19)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (02) لتطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2009-2005) تؤكد على أن أغلبية المحاصيل الزراعية سجلت انخفاضا في كمية إنتاجها مقارنة بالفترة السابقة (2004-2000)، فالرغم من رفع الدولة للميزانيات المخصصة لتمويل مختلف المشروعات الفلاحية خلال الفترة (2009-2005) عن طريق البرنامج التكميلي لدعم النمو إلا أن النتائج المسجلة لم تحقق أهداف هذا البرنامج، وتعود أهم الأسباب في ذلك إلى الظروف المناخية الصعبة التي شهدتها هذه الفترة بالإضافة للآثار السلبية التي تركتها الأزمة الغذائية العالمية سنة 2008، لكن سرعان ما تداركت الدولة الوضع من خلال قانون التوجيه الفلاحي (2008) الذي جاء للتصدي للعوامل سابقة الذكر، حيث عمل على إعادة توجيه سياسة الدعم وإنشاء صناديق جديدة وهو ما انعكس إيجابيا على الإنتاج النباتي في سنة 2009.

ثالثا: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

شهدت هذه الفترة إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي يعتبر من بين أهم البرامج المطبقة على القطاع الفلاحي في الجزائر ضمن المخططات التنموية، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

الجدول رقم (20): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: قنطار

السنوات	الحبوب	البقول الجافة	الخضر	المزروعات الصناعية	الفواكه	الزيتون	التمور
2010	40016470	723450	83404430	7776900	12330600	3112500	6447415
2011	42472155	788170	95692325	7237140	13821630	6107755	7248940
2012	51371533	842900	104023180	8758680	13588145	3938400	7893570
2013	49122300	958300	118664440	9379930	15401040	5787400	8481900
2014	34352150	937065	122977470	11147450	13965310	4828600	9343772
2015	37609486	873922	124693278	13299371	15388817	6537246	9903770
2016	34449184	773106	130811402	12801799	15399145	6964315	10295656
2017	34778580	1072494	130202950	12554567	15171437	6844606	10585587
2018	60659380	1376378	136570863	15872668	14801366	8607844	10947000

Source : Office National des Statistiques, **Annuaire Statistique de l'Algérie (Chapitre XII : Agriculture, Forêts, Pêche)**, N° 30, 31, 32, 33, 34, 35. Sur le lien :

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique289>

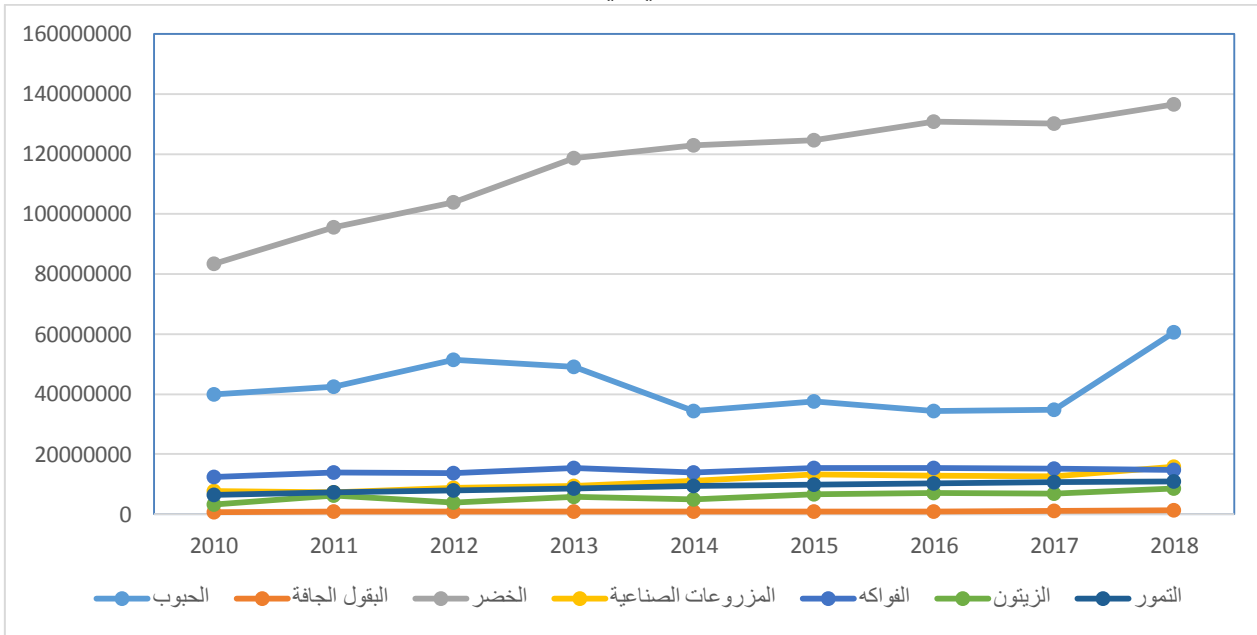
يبين الجدول رقم (20) تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، وشهدت هذه الفترة تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الخماسي الأول من هذه الفترة (2010-2014)، ثم قامت الدولة بتمديد لهذا البرنامج خلال الخماسي الثاني (2015-2019)، حيث خصص لهذا البرنامج ميزانية معتبرة يتم استغلالها عن طريق صناديق الدعم المنشأة خصيصا لتنفيذ أهداف البرنامج قدرت بـ 1000 مليار دينار جزائري بهدف تحقيق الأمن الغذائي ورفع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام وتنمية الأرياف من خلال دعم مختلف الأنشطة الفلاحية واستغلال القدرات البشرية في القطاع.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (20) ارتفاع حجم الإنتاج لشعبة الحبوب خلال السنوات الأولى لتطبيق البرنامج حيث وصل حجم الإنتاج لأقصى حد له سنة 2012 بـ 51371533 قنطار ثم انخفض حجم الإنتاج خلال السنوات التالية ليصل إلى 34449184 قنطار سنة 2016، ويعود هذا الانخفاض إلى الاستغلال الغير الأمثل للموارد المتاحة إضافة إلى تراجع الدعم الحكومي منذ 2014 بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية مما أثرت على مداخل الدولة مما أجبرها على التخلي على دعم بعض الأنشطة والمشاريع، بالنسبة لشعبة البقول الجافة فقد شهد الإنتاج تصاعدا مستمرا ليصل لعتبة 958300 قنطار سنة 2013 ثم سجلت انخفاضا طفيفا في السنتين التاليتين ليعود منحنى الإنتاج في الارتفاع محققا قيمة قياسية سنة 2018 وصلت إلى 1376378 قنطار، ويعود هذا الارتفاع في حجم الإنتاج إلى تركيز الدولة على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات الذي تراجعت مداخله بشكل كبير بسبب الأزمة العالمية سنة 2014، ومثل الفترات السابقة فقد حافظت شعبة الخضر على التطور في حجم الإنتاج من موسم لآخر عكس بعض الشعب الأخرى التي شهدت تذبذبا في تطور حجم الإنتاج مسجلة أقصى قيمة لها سنة

2018 بـ 136570863 قنطار، ونفس الشيء انطبق على شعبة التمور فقد شهد حجم إنتاجها تطورا متصاعدا منذ سنة 2010 التي سجلت قيمة إنتاج بلغت 6447415 قنطار لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 10947000 قنطار وهذا يعكس مدى أهمية الزراعة الصحراوية لدى الدولة التي تسعى لتنمية الفلاحة في المناطق الجنوبية التي تملك مؤهلات كبيرة تجعلها تحقق معدلات إنتاج كبيرة، أما فيما يخص الشعب الأخرى (المزروعات الصناعية والزيتون والفاواكه) فقد عرفت تذبذبا في تطور حجم الإنتاج خلال السنوات الأولى من تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي ولكن تحسن معدل الإنتاج لهذه الشعب انطلاقا من سنة 2014 إلى غاية 2018.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (20)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (03) لتطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) نؤكد على أن أغلبية المحاصيل الزراعية سجلت ارتفاعا متواصلا في حجم الإنتاج خلال الفترة (2010-2014)، ويعود ذلك إلى تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال هذه الفترة، حيث ركز هذا البرنامج على تنمية الأقاليم الريفية وإنشاء مجموعة من الصناديق التي تقوم بدعم مختلف الأنشطة الفلاحية بالإضافة إلى الرفع من القدرات البشرية عن طريق تنفيذ برامج لتكوين وتأهيل الإطارات والفلاحين في معاهد ومراكز خاصة، وشهدت الفترة المئوية (2015-2018) انخفاض في كمية الإنتاج بسبب الأزمة النفطية العالمية بداية من سنة 2014 حيث تسبب انخفاض أسعار البترول إلى تراجع موارد الدولة مما دفع الدولة إلى تخفيض قيمة الدعم أو إلغائه نهائيا في مختلف القطاعات ومنها القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني في الجزائر

تمتلك الجزائر ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة تؤهلها لتلبية حاجات السكان من الإنتاج الحيواني وتحقيق الأمن الغذائي، حيث تتوفر الجزائر على العديد من الأصناف من الماشية الموجهة للاستهلاك منها الأبقار

والأغنام والماعز والإبل والغزلان والدواجن بأنواعها والأسماك... كل هذه الأصناف من الحيوانات تدفع الفلاحين لتربيتها والاستثمار فيها، فبالإضافة إلى لحومها يمكن للفلاحين الاستفادة من مخرجاتها الأخرى مثل الصوف والوبر واللبن ومشتقاته والبيض والعسل...، لهذا سعت الجزائر لاستغلال هذه الثروة الكبيرة من خلال سياستها التنموية المتعاقبة والتي تهدف إلى تحقيق معدلات قصوى للإنتاج الحيواني عن طريق سياسة الدعم الفلاحي، وهو ما جسده الدولة عن طريق تخصيص صناديق دعم خاصة لتمويل المربين مثل صندوق ترقية الصحة الحيوانية وصندوق تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

أولاً: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002-2005)

شهدت هذه الفترة بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث ساهم بشكل كبير في دعم المربين بهدف تنمية وتطوير الإنتاج الحيواني، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002-2005).

الجدول رقم (21): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002-2005)

السنوات	2002	2003	2004	2005
إنتاج اللحوم الحمراء (ألف طن)	309.72	293.58	212	225.26
عدد الأبقار (ألف رأس)	1213.23	853.68	844.5	828.8
عدد الأغنام (ألف رأس)	17798.95	17397	18293.30	18909.10
عدد الماعز (ألف رأس)	3236.91	3358	3450.58	3590
عدد الجمال (ألف رأس)	226.16	249.98	273.20	268.60
إنتاج اللحوم البيضاء (ألف طن)	155.25	152	153.30	168.57
إنتاج الصيد البحري (ألف طن)	98.09	141.76	137.56	139.94
إنتاج الألبان (ألف طن)	1396.97	1588	1709.10	1682.11
إنتاج البيض (ألف طن)	120.20	165	181.42	172.25
إنتاج العسل (ألف طن)	1.47	2.21	2.79	2.99

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 26. على الرابط

الإلكتروني: <http://www.aoad.org/AASY26/ExcelFiles/4/AnimalProd.xls>

يبين الجدول رقم (21) تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002-2005) حيث شهد تطور إنتاج اللحوم الحمراء انخفاضاً متتالياً خلال هذه الفترة بسبب انخفاض كمية الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مما جعل من المستهلكين البحث عن منتجات أخرى كاللحوم البيضاء واللحوم المجمدة المستوردة، وهذا ما دفع من العديد من المربين إلى التخلي عن تربية المواشي، ويعتبر انخفاض كمية الأعلاف أيضاً من العوامل التي أثرت تطور الإنتاج حيث يعتمد معظم المربين على المحاصيل الموسمية والتي تتأثر مباشرة بالظروف المناخية.

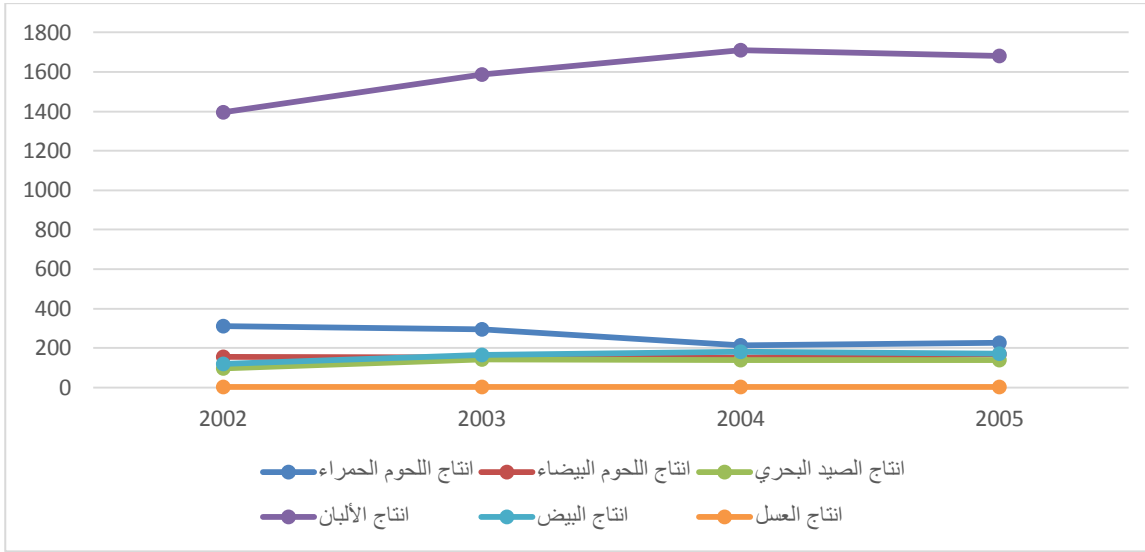
وتتكون اللحوم الحمراء في الجزائر أساساً من لحوم البقر والأغنام والماعز وبصفة أقل من لحوم الإبل، حيث نلاحظ من الجدول رقم (21) انخفاض متتالي في عدد الأبقار حيث انتقل عددها من 1213.23 ألف رأس بقر سنة 2002 إلى 828.8 ألف رأس بقر سنة 2005 وهو ما أثر على إجمالي

إنتاج اللحوم الحمراء، بينما نلاحظ تطور إيجابي في أعداد الماشية الأخرى، حيث وصل عدد الأغنام مع نهاية موسم 2005 إلى 18909.10 ألف رأس غنم ووصل عدد الماعز في نفس السنة إلى 3590 ألف رأس ماعز، ويعود سبب ارتفاع عدد الأغنام والماعز مقابل انخفاض عدد الأبقار إلى تكلفة تربية هذه المواشي حيث تعتبر تكلفة تربية الأبقار أكبر بكثير من المواشي الأخرى مما يدفع المربين إلى الاستثمار في الأغنام والماعز أكثر من الاستثمار في الأبقار بالرغم من توفير الدعم من طرف الدولة إلا أن مصاريف الأعلاف والأدوية بقية تسجل أسعار مرتفعة مما يؤدي إلى نفور المربين.

أما فيما يخص اللحوم البيضاء التي تتكون من جميع أنواع الدواجن (الدجاج، البط، الإوز... وجميع أنواع الطيور الأخرى) فنلاحظ من خلال الجدول رقم (21) ارتفاعا تدريجيا في حجم الإنتاج حيث انتقل من 152 ألف طن سنة 2003 إلى 168.57 ألف طن سنة 2005 وهي زيادة قليلة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة غير أنها تبقى الأكثر استهلاكا وسلعة بديلة للحوم الحمراء من طرف السكان، لانخفاض سعرها وتوفرها بشكل واسع، وبالنسبة لإنتاج الصيد البحري فقد كان حجم الإنتاج متذبذبا خلال الفترة (2002-2005) حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2003 بـ 141.76 ألف طن ثم انخفض قليلا في السنتين التاليتين، وتعتبر الجزائر من بين البلدان التي تملك ثروة سمكية كبيرة وذلك راجع لطول سواحلها المطل على البحر الأبيض المتوسط إلا أن الدعم الموجه للصيادين خلال هذه الفترة لم يكن في مستوى التطلعات، أما فيما يخص الألبان ومشتقاتها فتعتبر من أولويات الغذاء لدى السكان لهذا سعت الدولة لدعم المنتجين كما تم دعم أسعار الحليب الذي يعتبر من أكثر المنتوجات استهلاكا لدى الجزائريين، كما يعتبر حليب الأبقار الأكثر استعمالا في إنتاج الحليب في الجزائر، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (21) آثار الدعم على إنتاج الألبان حيث نلاحظ تصاعد تدريجي في كمية الألبان المنتجة حيث وصلت لعتبة 1709.10 ألف طن سنة 2004 وهي أعلى قيمة له خلال هذه الفترة، وهو نفس الحال بالنسبة لإنتاج البيض حيث يتمتع بنفس أهمية الحليب لدى السكان، ويكمن التحدي الذي تواجهه الدولة في دعم المربين بتوفير المستودعات الخاصة بتربية الدواجن وتوفير غرف التبريد والأدوية اللازمة لعلاج الدجاج، وهو ما عملت عليه الدولة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بدعم إنتاج البيض حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) تصاعد مستمر في إنتاج البيض حيث انتقل من 120.20 ألف طن سنة 2002 إلى 181.42 ألف طن سنة 2004، أما بالنسبة لإنتاج العسل فقد سجل ارتفاعا محسوسا خلال الفترة (2002-2005) حيث وصل إلى عتبة 2.99 ألف طن سنة 2005، ويستعمل العسل في الجزائر كدواء بشكل كبير لكن تبقى تكاليف إنتاجه مرتفعة جدا خاصة في أسعار دواء النحل المهمة جدا في بقاءه سليما من الأمراض لأطول فترة ممكنة.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2002-2005)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (21)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (04) لتطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2005-2002) نؤكد على تدني معدلات إنتاج اللحوم خلال هذه الفترة خاصة اللحم الحمراء والتي تأثرت بتراجع أعداد المواشي، بينما شهدت معدلات إنتاج الألبان ومشتقاتها والبيض والعسل ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة، وبذلت الدولة مجهودات كبيرة بهدف تحسين معدلات الإنتاج الحيواني خلال هذه الفترة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث تم تخصيص صندوقين لدعم المربين (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية) إلا أن النتائج المسجلة لم تحقق أهداف هذا المخطط.

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2006-2009)

مع نهاية سنة 2005 قامت الجزائر بدعم مخططاتها التنموية التي انطلقت سنة 2000 بعدما استقادت من ارتفاع المداخل المتأتمية من الجباية البترولية، واستفاد القطاع الفلاحي من مبالغ هامة وجهت لدعم الإنتاج ومنها الإنتاج الحيواني، والجدول التالي يظهر تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة (2006-2009).

الجدول رقم (22): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2006-2009)

السنوات	2006	2007	2008	2009
إنتاج اللحوم الحمراء (ألف طن)	209.14	229.57	235.93	271.59
عدد الأبقار (ألف رأس)	847.37	859.97	853.53	882.28
عدد الأغنام (ألف رأس)	19615.73	20154.89	19946.15	21404.58
عدد الماعز (ألف رأس)	3754.59	3837.86	3751.36	3962.12
عدد الجمال (ألف رأس)	286.67	291.36	295.09	301.12
إنتاج اللحوم البيضاء (ألف طن)	131.75	142.59	142.08	190.83
إنتاج الصيد البحري (ألف طن)	157.02	148.84	142.04	132.27
إنتاج الألبان (ألف طن)	1773.54	1851.18	1878.52	2377.64
إنتاج البيض (ألف طن)	178.49	195.69	184.39	193.56
إنتاج العسل (ألف طن)	2.53	2.91	3.02	3.96

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، المجلد 29، 30. على الروابط الإلكترونية:

http://www.aoad.org/Statistical_Yearly_Book_Vol_29.pdf

http://www.aoad.org/AASY30/Statistical_Yearly_Book_Vol30.pdf

يبين الجدول رقم (22) تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2006-2009)، حيث نلاحظ ارتفاعا تصاعديا لإنتاج اللحوم الحمراء خلال هذه الفترة عكس ما كان عليه الحال خلال الفترة السابقة حيث وصل حجم الإنتاج مع نهاية 2009 إلى 271.59 ألف طن بعدما كان في مستوى 209.14 ألف طن سنة 2006، ويعود هذا التطور الإيجابي في الإنتاج إلى المبالغ المعتبرة التي استفاد منها قطاع الفلاحة خلال هذه الفترة حيث تم استعمال صناديق الدعم لتمويل المربين لتحفيزهم على الرفع من عدد المواشي، وهذا ما نلاحظه على تطور عدد المواشي حيث وصل عدد الأبقار إلى 882.28 ألف رأس بعدما كان عددها يصل إلى 853.53 ألف رأس في سنة 2008 وذلك بسبب تداعيات أزمة الغذاء العالمية، ونفس الشيء يعود إلى الأغنام والماعز حيث انخفض عددها سنة 2008 وصل إلى 19946.15 ألف رأس غنم و3837.86 ألف رأس ماعز بعدما سجلت تصاعدا خلال سنتي 2006 و2007 ولكن سرعان ما رجع عددها للارتفاع خلال سنة 2009، أما بالنسبة لعدد الإبل لم فلم يتأثر بالأزمة وأخذ عددها في التصاعد المستمر ليصل لعتبة 301.12 ألف رأس سنة 2009.

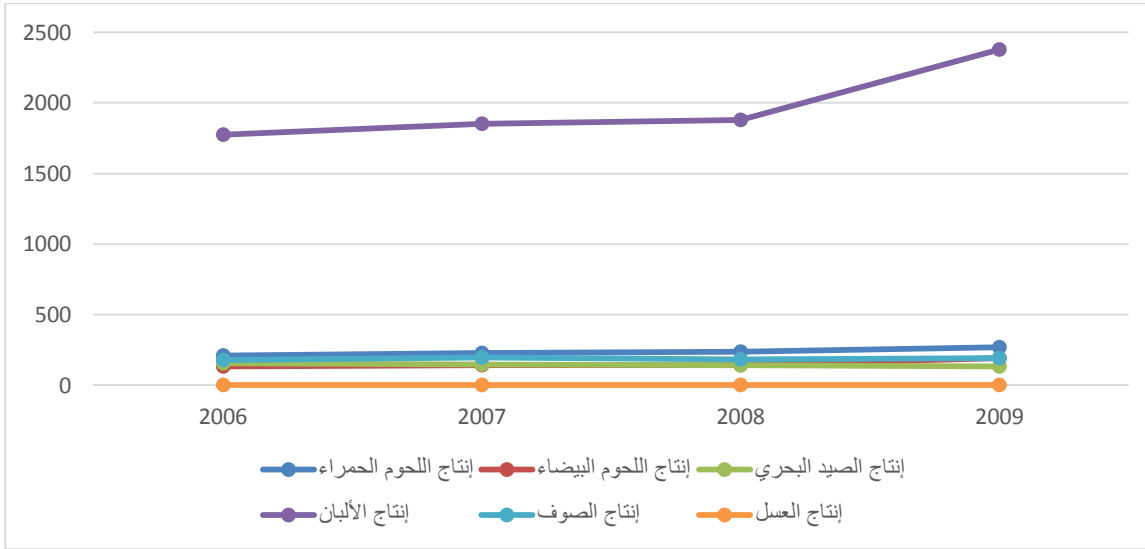
أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء فقد سجلت خلال السنوات الأولى من هذه الفترة تصاعدا بطيئا وصل إلى عتبة 142.08 ألف طن لتقوم بقفزة نوعية في سنة 2009 وصلت لمستوى 190.83 ألف طن وهذا يعكس الجهود المبذولة في دعم مربي الدواجن من مستلزمات وتجهيزات لتربية الدواجن وتوفير الأعلاف والأدوية اللازمة.

وشهدت كمية إنتاج الصيد البحري انخفاضا متتاليا خلال الفترة (2006-2009) حيث وصل الإنتاج إلى أدنى حد له سنة 2009 بـ 132.27 ألف طن بينما كان يقدر بـ 157.02 ألف طن في سنة 2006 ويعود هذا الانخفاض لتركيز الدولة على دعم اللحوم الحمراء وتربية الدواجن والتي تعتبر أكثر طلبا من

الأسمك، أما بالنسبة لإنتاج البيض والعسل والألبان فقد شهدت ارتفاعا متواصلا في كمية إنتاجها حيث وصلت كمية إنتاج الألبان لأقصى حد لها سنة 2009 بـ 2377.64 ألف طن، بينما وصلت كمية إنتاج البيض إلى 193.56 ألف طن في نفس السنة، أما كمية إنتاج العسل فوصلت لحدود 3.96 ألف طن سنة 2009 وهي أعلى قيمة لهذه المنتجات خلال الفترة (2006-2009).

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2006-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (22)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (05) لتطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2006-2009) تؤكد على تحسن معدلات الإنتاج خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2002-2005)، حيث سجلت شعبة اللحوم بنوعيتها (الحمرء والبيضاء) ارتفاعا في كميات إنتاجها باستثناء إنتاج الصيد البحري الذي واصل في الانخفاض، كما استمر منحى تطور إنتاج الألبان والبيض والعسل في التصاعد خلال هذه الفترة، ويعود هذا التحسن في معدلات الإنتاج الحيواني في الجزائر إلى برنامج دعم النمو الذي اعتمدت عليه الدولة لتطوير أشكال الدعم وهذا بتوسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم.

ثالثا: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

عرف الإنتاج الفلاحي في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة ما بعد 2010 تزامنا مع إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي خصص له ميزانية ضخمة بهدف دعم جميع الأنشطة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

الجدول رقم (23): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: ألف طن

السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الصيد البحري	إنتاج الألبان	إنتاج البيض	إنتاج العسل
2010	271.59	190.83	132.27	2377.64	193.56	3.96
2011	267.41	330.33	104.01	3165.66	229.10	5.07
2012	240.87	365.40	108.21	3063.84	266.33	5.24
2013	242.20	418.40	103.99	3400.67	299.35	6.15
2014	486.26	284.76	100.15	3649	303.03	5.702
2015	525.58	293.44	105.200	3895	335.00	6.593
2016	537.65	302.76	102.140	3719	401,51	7.132
2017	543.902	529.806	108.30	3521.21	394,22	6.12
2018	529.012	540.369	108	3279.97	385,41	7.32

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، المجلد 34، 35، 36، 37، 38. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

يبين الجدول رقم (23) تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، وهي الفترة التي شهدت تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2010-2014)، حيث نلاحظ أن كمية إنتاج اللحوم الحمراء سجلت انخفاضا متتاليا خلال السنوات الأولى مقارنة بالفترة السابقة، حيث كان حجم الإنتاج سنة 2010 يقدر بـ 271.59 ألف طن ليصل إلى 240.87 ألف طن سنة 2012، ويرجع هذا الانخفاض إلى توجه الدولة لاستيراد اللحوم الحمراء لتلبية حاجات السكان مما أثر على الإنتاج المحلي، وبداية من 2014 تحسن معدل الإنتاج بشكل جيد ليصل لأقصى مستوى له سنة 2017 بـ 543.902 ألف طن بالرغم من انتهاء فترة استغلال برنامج التجديد الفلاحي والريفي في سنة 2014 إلا أن الدولة قامت بتمديد فترة هذا البرنامج بهدف تنمية القطاع الفلاحي الذي تعتبره الدولة البديل المناسب لقطاع المحروقات.

وعكس اللحوم الحمراء فقد شهد حجم إنتاجها تطورا تصاعديا إلى غاية سنة 2013 حيث سجلت ما يقارب 418.40 ألف طن، حيث سعت الدولة لتمويل المربين عن طريق صناديق الدعم بالأعلاف والأدوية لتعويض انخفاض إنتاج اللحوم الحمراء، لينخفض بعد ذلك مستوى الإنتاج متأثرا بنقص الدعم بسبب الأزمة البترولية ليعود للارتفاع مرة أخرى سنتي 2017 و2018 حيث وصل لأقصى قيمة له بـ 540.369 ألف طن، أما بالنسبة لإنتاج الصيد البحري فقد انخفض حجم الإنتاج بشكل كبير بعد سنة 2010 والذي كان في مستوى 132.27 ألف طن لينخفض في الموسم التالي (2011) إلى 104.01 ألف طن وبقي مستوى الإنتاج متذبذبا ومنخفضا طيلة الفترة (2011-2018) حيث لم يتجاوز عتبة 108.30 ألف طن المسجلة سنة 2017.

وتعكس الأرقام الإهمال الكبير لقطاع الصيد البحري من طرف الدولة بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر من طول سواحلها الغنية بثروة سمكية كبيرة، وفي سنة 2017 تم منح وزارة الفلاحة مسؤولية تسيير قطاع الصيد البحري لتصبح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في خطوة تهدف بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع الفعال، وشهد إنتاج الحليب تطورا متصاعدا وبمعدلات صغيرة بالرغم من الدعم الكبير والمتواصل لهذه المادة الضرورية في قائمة الغذاء، حيث وصل لأقصى قيمة له سنة 2017 بـ 3521.21 ألف طن بعدما كان حجم الإنتاج في سنة 2010 يقدر بـ 2377.64 ألف طن أي ارتفع بنسبة 48.09% خلال 07 سنوات وهي نسبة منخفضة مقارنة بالأهداف المسطرة في برنامج التجديد الفلاحي والريفي، ليبقى يعاني هذا القطاع من العديد من المشاكل في الإنتاج والتوزيع وانخفاض جودة المنتج، أما فيما يخص منتج البيض والعسل فقد شهد حجم الإنتاج تطورا تصاعديا ولكن بمعدلات منخفضة حيث وصل إنتاج البيض لأقصى كمية له سنة 2016 بـ 401,51 ألف طن وبالنسبة لإنتاج العسل فوصل لأقصى كمية له سنة 2018 بـ 7.32 ألف طن.

الجدول رقم (24): تطور عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: ألف رأس

السنوات	عدد الأبقار	عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الجمال
2010	915.42	22668.80	4287.30	313.99
2011	1790	23989.33	4411.02	318.76
2012	1843.94	25194	4595	340
2013	1909.46	26572.98	4910.70	344.02
2014	2049.652	27807.734	5129.839	354.465
2015	2149.549	28111.773	5013.950	362.265
2016	2080.936	28135.986	4934.701	379.094
2017	1895.126	28393.602	5007.894	381.882
2018	1816.28	28723.994	4908.485	417.322

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، المجلد 34، 35، 36، 37، 38. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

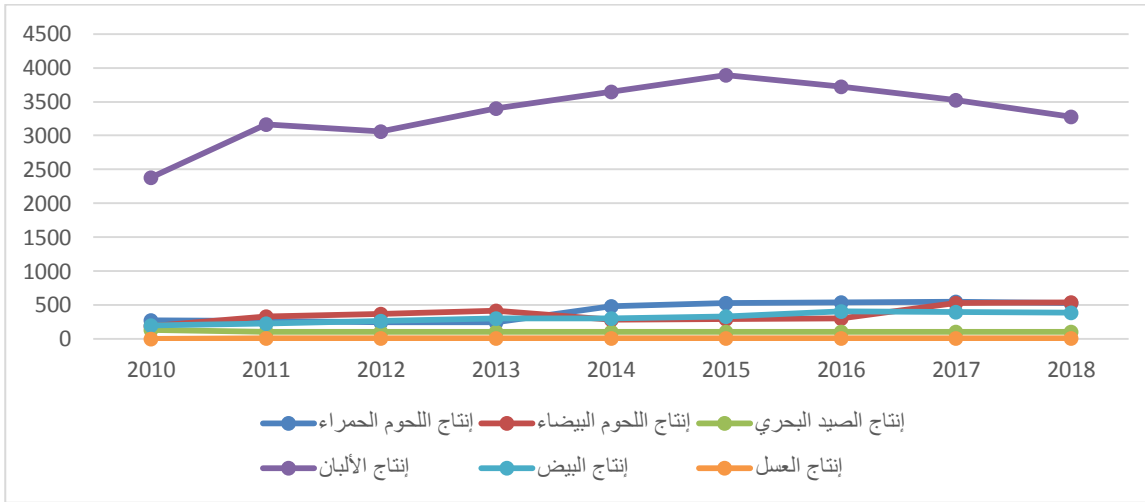
يبين الجدول رقم (24) تطور عدد المواشي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، حيث نلاحظ ارتفاع كبير في عدد الأبقار بين عامي 2010 و2011، حيث انتقل عدد الأبقار من 915.42 ألف رأس بقر سنة 2010 إلى 1790 ألف رأس بقر سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 95.53% وهو ما يعكس تركيز الدولة على زيادة أعداد البقر التي تستفيد من لحومها وحليبها، حيث منحت الدولة عن طريق صناديق الدعم مبالغ مهمة لفائدة المربين لدعم أسعار الأعلاف وصيانة الحضائر وتوفير مستلزمات جمع الحليب... بهدف زيادة أعداد الأبقار.

واستمر تطور عدد الأبقار خلال السنوات التالية ليصل لعتبة 2149.549 ألف رأس سنة 2015 ليسجل انخفاضا طفيفا خلال السنوات التالية، وشهد أعداد الأغنام تصاعدا متواصلا ولو بمعدلات منخفضة

ليحافظ على تطوره المستمر منذ الفترة السابقة، حيث وصل عدد الأغنام في سنة 2018 إلى 28723.994 ألف رأس غنم وهي أعلى قيمة خلال الفترة (2010-2018)، ويعتبر لحم الأغنام من أهم مكونات إجمالي اللحوم الحمراء لهذا تسعى الدولة لدعم المربين بهدف زيادة أعدادها من خلال توفير الأعلاف وتحسين المراعي وتوفير الأدوية لحماية صحة المواشي من الأمراض، ونفس الشيء ينطبق على الماعز حيث حققت زيادة في أعدادها خلال الفترة (2010-2014) حيث وصل عددها إلى 5129.839 ألف رأس ماعز مع نهاية سنة 2014 ثم تراجع عددها قليلا خلال السنوات التالية، وبالنسبة لقطيع الجمال فقد واصل عددها في التطور تصاعديا ليصل لعتبة 417.322 ألف رأس سنة 2018 بعدما كانت في حدود 313.99 سنة 2010، أي زيادة بنسبة 32.90% وهي نسبة قليلة ولكن تعتبر مشجعة بالنسبة للفلاحين القانتين في الجنوب والاستفادة من لحومها وحليبها.

ويمكن ترجمة الجدول الأسبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (23)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (06) لتطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) نؤكد على أن الإنتاج الحيواني خلال هذه الفترة سجل معدلات نمو مرتفعة في أغلب الشعب مقارنة بالفترات السابقة، حيث استفاد القطاع الفلاحي في الجزائر من برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي تم إطلاق بداية من سنة 2010، حيث قامت الدولة بضبط تصنيفات جديدة لصناديق الدعم جزء منها يعمل لصالح برنامج التجديد الفلاحي وجزء آخر يعمل لصالح برنامج التجديد الريفي، مما نتج عنه إنشاء صناديق جديدة منها صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين، وهو ما يعكس توجه الدولة لدعم المربين لزيادة أعداد المواشي والتي تستفيد من لحومها وألبانها، ومع نهاية سنة 2014 انخفضت معدلات الإنتاج بسبب الأزمة النفطية وانخفاض الدعم المقدم من طرف الدولة وإغائه تماما في بعض الأنشطة الأخرى، لكن منحى نمو الإنتاج لأغلب الشعب الحيوانية عاد للارتفاع مجددا في السنوات الموالية (2016، 2017، 2018)، بسبب تركيز الدولة على تنمية القطاع الفلاحي بشكل خاص لكونه البديل الأول لقطاع المحروقات في الجزائر.

المطلب الثالث: نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر

سعت الجزائر من خلال المخططات التنموية التي طبقتها على القطاع الفلاحي تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، من خلال تلبية احتياجات السكان من الغذاء والتوفير المحاصيل الزراعية الرئيسية الأكثر استهلاكاً في البلاد، ويعتبر هذا الهدف هاجس الدولة التي سعت دائماً لتحقيقه منذ الاستقلال إلى الآن.

أولاً: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

من أبرز أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أطلق سنة 2000 هو تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحسين الإنتاج الفلاحي ودعم مختلف الأنشطة الفلاحية الأخرى، والجدول التالي يبين نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

الجدول رقم (25): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: ألف طن

الشعب	الإنتاج (متوسط الفترة)	المتاح للاستهلاك (متوسط الفترة)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
مجموعة الحبوب	3042.11	10293.29	29.55
جملة البقول الجافة	45.27	197.30	22.94
جملة الخضر	3229.23	3245.39	99.50
جملة الفواكه	2174.22	2342.21	92.83
جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء)	484.50	519.22	93.31
الألبان ومنتجاتها	1504.39	3659.15	41.11
الصيد البحري	109.97	121.39	90.59

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، المجلد 28. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aoad.org/ASSY28/ExcelFiles/9/BalanceSheets.XLS>

يظهر الجدول رقم (25) تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)، حيث نلاحظ أن الجزائر فشلت في تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي عالية بالنسبة لمجموعة الحبوب حيث لم تتجاوز نسبة 29.55% وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بأهمية شعبة الحبوب التي تعتبر من أولويات قائمة الغذاء في الجزائر، حيث تعتمد الدولة على الاستيراد لتغطية الطلب الكبير على هذه الشعبة دون أن تجد حلول فعالة لتحسين معدلات الإنتاج المحلي لمختلف أنواع الحبوب، وسجلت شعبة البقول الجافة أضعف نسبة مقارنة بالمحاصيل الأخرى بنسبة 22.94% وهي نتيجة ضعيفة جداً إن لم نقل فاشلة بالنسبة لسياسة دعم هذه الشعبة التي اعتمدت عليها الدولة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

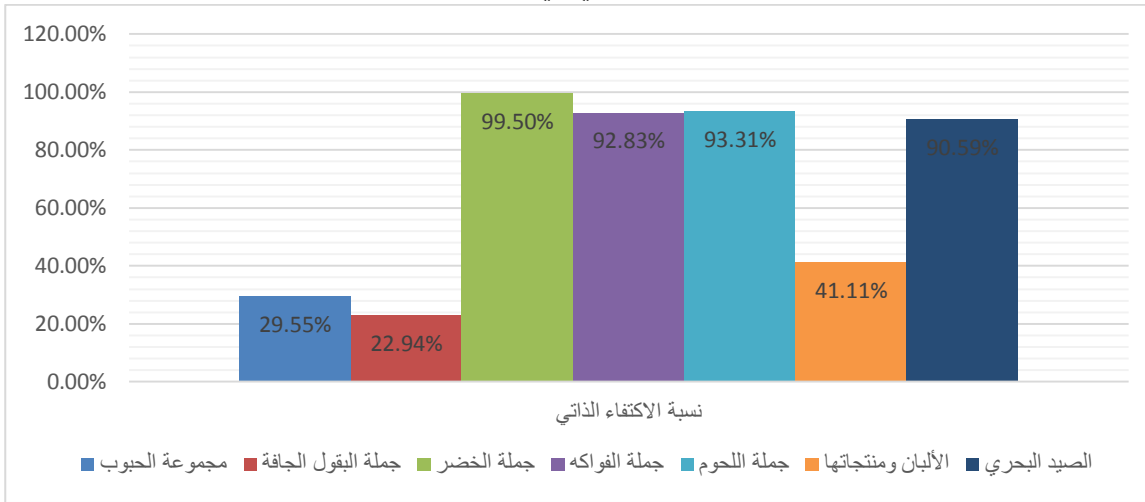
أما بالنسبة لشعبة الخضر فقد سجلت نسبة قياسية مقارنة بالشعب الأخرى فقد وصلت إلى نسبة 99.50% أي أنها غطت الفجوة الغذائية كلها تقريبا، ويرجع سبب هذا النجاح أساساً في امتلاك الجزائر لغطاء نباتي متنوع يسمح للفلاحين بزراعة العديد من أنواع الخضر خاصة منتج البطاطا الأكثر استهلاكاً لدى السكان بالإضافة إلى الدعم المقدم لتوفير البذور ولحفر الآبار لري المحاصيل، وسجلت شعبة الألبان ومنتجاتها نسبة منخفضة نسبياً لم تتجاوز 41.11% بالرغم من الدعم الكبير الذي استفاد منه الفلاحين

بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة نظرا لأهمية منتج الحليب خاصة لدى السكان، ومن أسباب عدم نجاح شعبة الحليب في تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي جيدة المشاكل الكثيرة التي يعاني منها المنتجون من مشاكل الإنتاج والتعبئة والتوزيع ونقص المصانع المتخصصة لإنتاج الحليب.

أما فيما يخص شعبة اللحوم والصيد البحري فقد حققت نسب اكتفاء ذاتي جيدة جعلتها تقلص كثيرا في الفجوة الغذائية بالجزائر خلال الفترة (2000-2004)، حيث وصلت شعبة اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء إلى نسبة 93.31% بينما وصلت شعبة الصيد البحري إلى 90.95%، وهو ما يعكس نجاح سياسة الدعم التي طبقتها الدولة خلال هذه الفترة لتحسين الإنتاج الحيواني.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (25)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (07) لتطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000) نؤكد على أن نسبة الاكتفاء الذاتي المحققة خلال هذه الفترة للشعب الرئيسية في القطاع الفلاحي الجزائري تبقى متباينة، حيث سجلت بعض الشعب (الخضر، اللحوم، الفواكه، الصيد البحري) نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة جعلتها تلبى الاحتياجات الغذائية للسكان دون اللجوء للاستيراد، بينما سجلت الشعب الأخرى (الحبوب، البقول الجافة، الألبان ومنتجاتها) نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة لم تتجاوز حاجز 40% وبذلك تبقى الفجوة الغذائية كبيرة عند هذه الشعب مما يدفع الدولة للجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز المسجل عند هذه الشعب.

ثانيا: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

بعد الفترة الأولى لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عملت الجزائر خلال الفترة (2005-2009) على تحسين مستويات الإنتاج الفلاحي التي حققتها خلال الفترة (2004-2000) بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا ما يظهره الجدول التالي لتطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

الجدول رقم (26): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: ألف طن

الشعب	الإنتاج (متوسط الفترة)	المتاح للاستهلاك (متوسط الفترة)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
مجموعة الحبوب	3376.39	11089.21	30.45
جملة البقول الجافة	50.11	228.66	21.61
جملة الخضر	4731.42	4747.92	99.65
جملة الفواكه	2442.03	2704.36	90.30
جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء)	371.41	445.75	83.32
الألبان ومنتجاتها	1778.89	4526.69	39.30
الصيد البحري	145.09	162.35	89.37

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، المجلد 32. على الرابط الإلكتروني:

http://www.aoad.org/Agricultural_%20Statistical_Book_Vol32.pdf

يبين الجدول رقم (26) تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، ونلاحظ أن مجموعة الحبوب سجلت ارتفاعا طفيفا جدا في نسبة الاكتفاء الذاتي مقارنة بالفترة السابقة، حيث وصلت لعتبة 30.45% وهي قريبة جدا للنسبة المسجلة في الفترة السابقة (29.55%)، وهذا يدل على بقاء واستمرار نفس المشاكل السابقة بالرغم من ارتفاع ميزانية الدعم الفلاحي خلال الفترة (2005-2009) حيث أثرت أزمة الغذاء العالمية والظروف المناخية على إنتاج الحبوب، ومع ذلك كانت هناك بدائل أخرى لتعويض الأمطار مثل الاعتماد على الري بطرق حديثة والاعتماد على الآبار خاصة في المناطق الغنية بالمياه الجوفية.

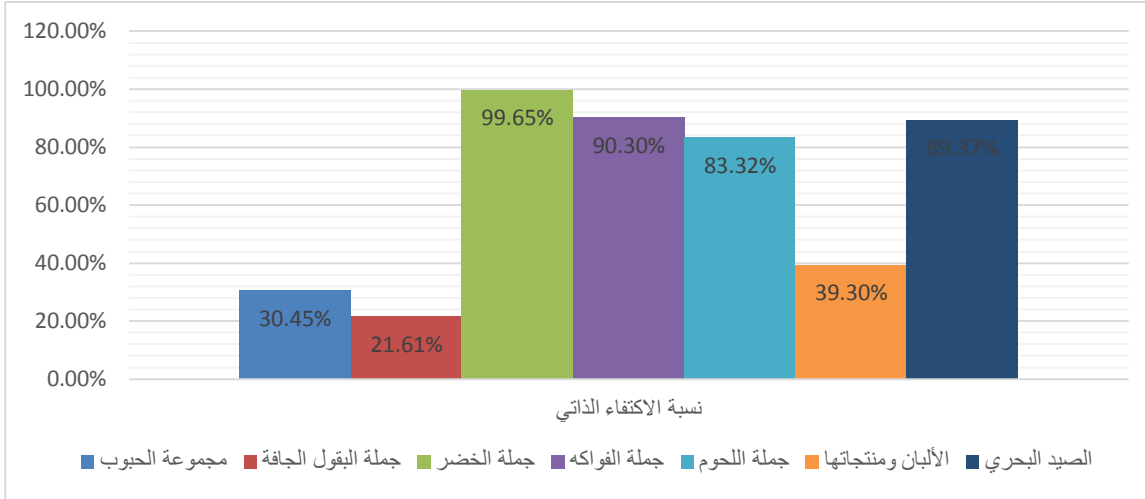
أما بالنسبة لشعبة البقول الجافة فقد سجلت نسبة اكتفاء ذاتي سلبية مقارنة بالفترة السابقة حيث انخفضت لحدود 21.61% فد فشلت الدولة في تقليص الفجوة الغذائية لهذه الشعبة والتي بلغت 78.39% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالجهود المبذولة من طرف الدولة والفلاحين لتحسين إنتاج البقول الجافة التي تعتبر من أكبر المحاصيل استهلاكها خاصة في فصل الشتاء حيث بقيت الدولة تعتمد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي على البقول الجافة، بينما حافظت شعبة الخضر وشعبة الفواكه على النسب المرتفعة في معدلات الاكتفاء الذاتي بـ 99.65% و 90.30% على التوالي رغم أزمة الغذاء التي ضربت جميع دول العالم، إلا أن الدولة لم تتوقف عن دعم إنتاج الخضر والفواكه لمواجهة الأزمة.

أما بالنسبة لشعبة اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء وشعبة الصيد البحري فقد سجلت انخفاضا قليلا في نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة (2005-2009) مقارنة بالفترة (2000-2004)، حيث نزلت نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة اللحوم إلى 83.32% بعدما كانت تقدر بـ 93.31% خلال الفترة السابقة، بينما سجلت شعبة الصيد البحري انخفاضا طفيفا جدا بتسجيلها لنسبة اكتفاء ذاتي خلال هذه الفترة وصل إلى 89.37%، وتأثر إنتاج اللحوم خلال هذه الفترة بسبب تراجع عدد المواشي من الأبقار بسبب الأمراض وغلاء أسعار الأعلاف مما أثر بالسالب على إنتاج اللحوم، هذا وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي الخاصة

بالألبان ومنتجاتها خلال الفترة (2005-2009) إلى 39.30% متأثرة بانخفاض أعداد البقر وسوء تسيير الميزانية المخصصة لدعم الحليب.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (26)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (08) لتطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) نؤكد على انخفاض طفيف في نسبة الاكتفاء الذاتي للشعب الرئيسية خلال هذه الفترة، فالرغم من الأغلفة المالية المهمة التي خصصتها الدولة لدعم القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة إلا أن الإنتاج المحقق لأهم الشعب الرئيسية لم يقلص الفجوة الغذائية مقارنة بالفترة السابقة (2000-2004)، ومن أسباب عدم تسجيل تطور إيجابي في نسبة الاكتفاء الذاتي للفترة (2005-2009) سوء الظروف المناخية وأزمة الغذاء العالمية (2008).

ثالثا: نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي راهنت عليها الجزائر لتنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي عن طريق برنامج التجديد الفلاحي والريفي وذلك بتخصيص ميزانية ضخمة وصلت لعتبة 1000 مليار دينار جزائري لرفع الإنتاج الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية، والجدول التالي يبين تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

الجدول رقم (27): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: ألف طن

الشعب	الإنتاج (متوسط الفترة)	المتاح للاستهلاك (متوسط الفترة)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
مجموعة الحبوب	4065.49	14537.69	27.96
جملة البقول الجافة	89.60	246.11	36.40
جملة الخضر	9165.52	10447.03	87.73
جملة الفواكه	4256.70	4566.97	93.20
جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء)	760.74	823.15	92.41
الألبان ومنتجاتها	3391.99	5401.02	62.80
الصيد البحري	106.26	135.18	78.60

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، المجلد 32، 33، 35، 38. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aoad.org/aasyxx.htm>

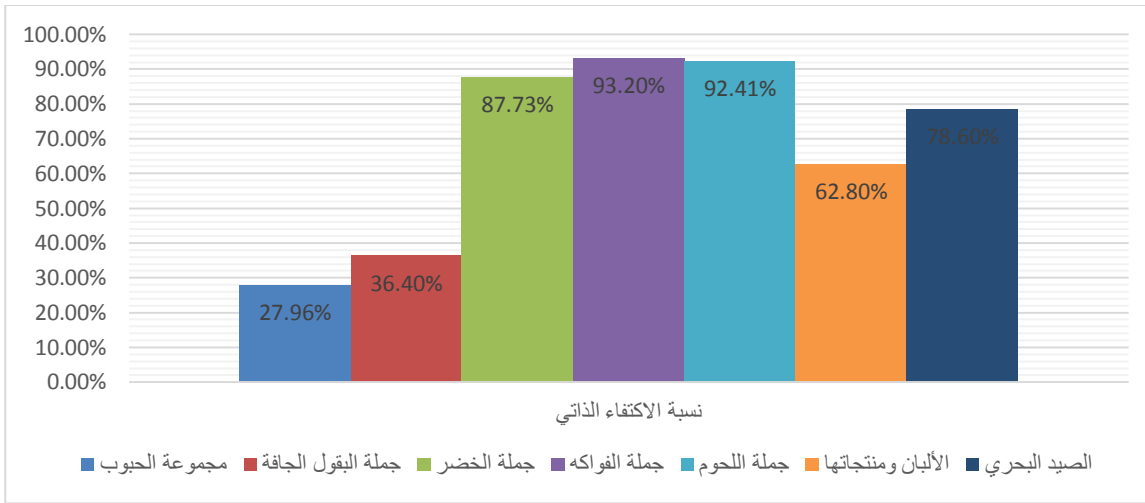
يبين الجدول رقم (27) تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، حيث نلاحظ استمرار تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الحبوب حيث انخفضت إلى حدود 27.96% خلال هذه الفترة بسبب تأثر المحصول بالظروف المناخية السيئة خلال هذه الفترة وعزوف الفلاحين عن زراعة مختلف أنواع الحبوب بسبب لجوء الدولة للاعتماد على المنتج الأجنبي عن طريق الاستيراد مما جعل المنافسة صعبة بين المنتج المحلي والأجنبي.

بينما سجلت شعبة البقول الجافة ارتفاعا محسوسا حيث قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه الشعبة خلال الفترة (2010-2017) بـ 36.40% بينما كانت في حدود 21.61% خلال الفترة (2005-2009)، أما بالنسبة لشعبة الخضر فقد فقدت خلال هذه الفترة المرتبة الأولى كأكبر نسبة اكتفاء ذاتي محققة مقارنة بالشعب الأخرى متنازلة بها لصالح شعبة الفواكه، حيث سجلت شعبة الخضر نسبة اكتفاء ذاتي خلال الفترة (2010-2017) قدرت بـ 87.73% بينما وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الفواكه خلال هذه الفترة إلى 93.20%، ويعود تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي لدى شعبة الخضر أساسا لمشاكل التخزين والتوزيع التي تواجه الفلاحين مما سبب العديد من الخسائر بسبب تلف المحصول حيث لم توفر الدولة غرف لتخزين المنتوجات وتسويقها قبل تلفها.

بالنسبة لشعبة اللحوم فقد قامت بقفزة نوعية خلال الفترة (2010-2017) حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء لديها من 83.32% للفترة (2005-2009) إلى 92.41% للفترة (2010-2017) ويرجع هذا التطور لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي ساهم في تهيئة الأرياف والحضائر وتوفير الأعلاف والأدوية مما انعكس إيجابا على إنتاج اللحوم سواء البيضاء أو الحمراء، وهو ما انعكس إيجابا أيضا على شعبة الألبان ومنتجاتها حيث حققت نسبة اكتفاء ذاتي عالية خلال الفترة (2010-2017) مقارنة بالفترة السابقة، حيث انتقلت نسبة الاكتفاء الذاتي لشعبة الألبان من 39.30% خلال الفترة (2005-2009) إلى 62.80% خلال الفترة (2010-2017) وهي نسبة معقولة نظرا للعراقيل والمشاكل الكبيرة التي واجهها الفلاحون من أجل رفع حجم الإنتاج.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (27)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (09) لتطور نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017) نؤكد على أن نسبة الاكتفاء الذاتي للشعب الرئيسية خلال هذه الفترة شهدت نموا إيجابيا، حيث ركزت الدولة على توجيه الدعم للشعب التي تحقق نسب اكتفاء ذاتي ضعيفة والأكثر استهلاكاً مثل الألبان والبقول الجافة وذلك عن طريق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وهو ما تحقق خلال هذه الفترة مثل شعبة الألبان التي تجاوزت ولأول مرة حاجز 40% لتصل إلى عتبة 62.80%، ونفس الشيء ينطبق على معظم الشعب الأخرى حيث سجلت نسب اكتفاء ذاتي عالية باستثناء شعبة الخضر التي انخفضت قليلاً خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2005-2009) إلا أنها تبقى نسبة مقبولة.

المبحث الثاني: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الاقتصاد الوطني في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الحساسة التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، حيث تكمن أهمية القطاع الفلاحي من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الاستثمار في المشروعات الفلاحية، كما يساهم الإنتاج الفلاحي بشكل كبير في تكوين الإنتاج المحلي الخام عن طريق القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وتكمن أهمية القطاع الفلاحي أيضاً في خلق مناصب شغل جديدة مما يساهم في القضاء على ظاهرة البطالة خاصة في الأرياف، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أثر دعم المشروعات الفلاحية على الاقتصاد الوطني في الجزائر من خلال المباحث التالية:

- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج المحلي الخام؛
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على التشغيل.
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج المحلي الخام

يعبر عن أثر القطاع الفلاحي على الإنتاج المحلي الخام في الاقتصاد الوطني بالقيمة المضافة التي يقدمها هذا القطاع والتي تساهم في تشكيل الإنتاج المحلي الخام (PIB) لهذا الاقتصاد، وسعت الجزائر من خلال مجموعة من المخططات التنموية إلى دعم مختلف المشروعات الفلاحية لتكثيف الإنتاج وتحقيق أكبر قيمة مضافة للقطاع الفلاحي وبذلك المساهمة بنسبة كبيرة في الإنتاج المحلي الخام.

أولاً: تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2004-2000)

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تنمية وتطوير القطاع الفلاحي باعتباره أداة فعالة لتحقيق التنمية المحلية ومنه التنمية الشاملة، ومع بداية الألفية انتهجت الدولة أساليب جديدة تهدف لتكثيف الإنتاج والرفع من القيمة المضافة التي يساهم بها القطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام، والجدول التالي يبين تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000).

الجدول رقم (28): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإنتاج المحلي الخام (PIB)	القيمة المضافة الخام للقطاع الفلاحي	نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من الإنتاج المحلي الخام (%) PIB
2000	3698683.7	346171.4	9.36
2001	3754870.8	412119.5	10.98
2002	4023413.8	417225.2	10.37
2003	4700040.4	515281.7	10.96
2004	5099672.7	580505.6	11.38

Source : Office national des statistiques, **RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963-2018**, N° 102, PP : 62-63. Sur le lien :

https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf

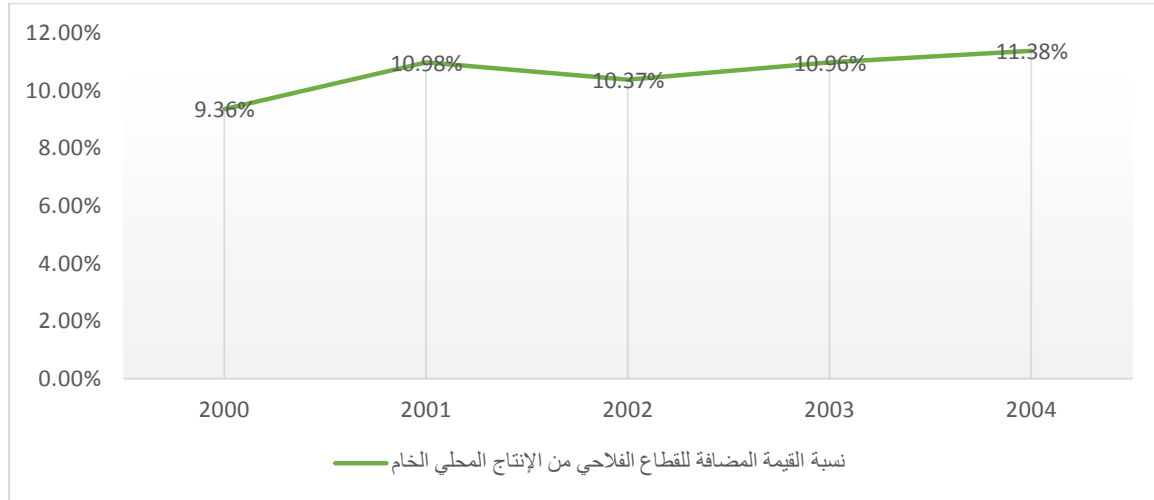
يبين الجدول رقم (28) تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام من 9.36% سنة 2000 إلى 10.98% سنة 2001 تزامنا مع إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000)، حيث انتقلت القيمة المضافة الخام للقطاع الفلاحي من 346171.4 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 412119.5 مليون دينار جزائري سنة 2001، وهذا يدل على تأثر القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من الإجراءات والبرامج الجديدة التي اتخذتها الجزائر عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتطوير القطاع الفلاحي.

وشهدت سنة 2002 انخفاضا طفيفا في نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام وصلت إلى 10.37% برغم من تواصل ارتفاع القيمة المضافة خلال هذه السنة لتصل إلى 417225.2 مليون دينار جزائري، ليرجع منحنى تطور نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي إلى التصاعد مرة أخرى ليصل إلى عتبة 11.38% وهي أعلى نسبة مساهمة في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر تسجلها

القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، لكنها تبقى نسبة منخفضة مقارنة بمساهمة القطاعات الأخرى خاصة القيمة المضافة لقطاع المحروقات الذي يسيطر على النسبة الأكبر في الإنتاج المحلي الخام.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (28)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (10) لتطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2004-2000) نؤكد على أن نسبة المساهمة بالنسبة للقطاع الفلاحي في (PIB) لم تتجاوز سقف 11% وهي نسبة متوسطة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يحتل القطاع الفلاحي ثالث أكبر نسبة مساهمة في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال هذه الفترة بعد قطاع المحروقات وقطاع التجارة، إلا أن هذه النسبة شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة بفضل سياسة الدعم الحديثة التي انتهجتها الدولة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000.

ثانيا: تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2009-2005)

بعد تسجيل القطاع الفلاحي في الجزائر لنتائج إيجابية خلال الفترة (2004-2000) فيما يخص الإنتاج الفلاحي وتطور نسبة القيمة المضافة للقطاع في إجمالي الإنتاج المحلي الخام، عملت الدولة خلال الفترة (2009-2005) على رفع قيمة ميزانيات الدعم لتكثيف الإنتاج الفلاحي وتشجيع الفلاحين لتوسيع استثماراتهم الفلاحية، والجدول التالي يبين تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).

الجدول رقم (29): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإنتاج المحلي الخام (PIB)	القيمة المضافة الخام للقطاع الفلاحي	نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من PIB (%)
2005	6930153.4	581615.8	8.39
2006	7837002.1	641285	8.18
2007	8554266	708072.5	8.27
2008	9968908.8	727413.1	7.30
2009	8770806.4	931349.1	10.62

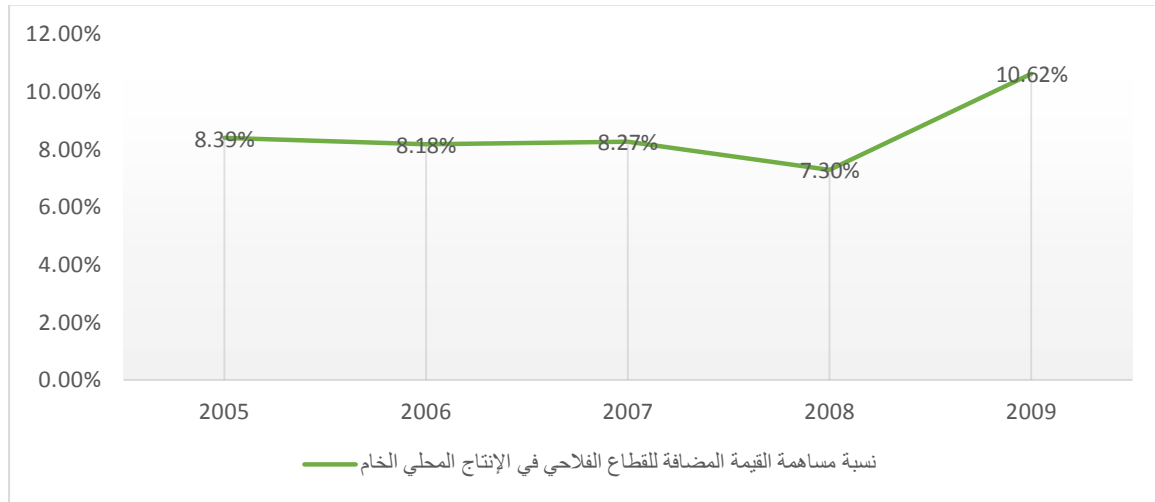
Source : Office national des statistiques, RETROSPECTIVE DES COMPTES

ECONOMIQUES DE 1963-2018, Op cit, P : 63.

يبين الجدول رقم (29) تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، وشهدت هذه الفترة انخفاضا في نسب مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام مقارنة بالفترة السابقة (2000-2004)، حيث لم تتجاوز نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي عتبة 8.39% من إجمالي الإنتاج المحلي الخام خلال الفترة (2005-2008) بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة حيث كانت تقدر في سنة 2005 بـ 581615.8 مليون دينار جزائري لتصل إلى 727413.1 مليون دينار جزائري سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة 25.07%، أما نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام فقد أخذت في الانخفاض حتى وصلت إلى 7.30% سنة 2008 وهي أدنى نسبة مسجلة منذ سنة 2000، ويعود هذا الانخفاض في نمو القيمة المضافة للقطاعات الأخرى خلال هذه الفترة لتساهم بشكل أكبر في الإنتاج المحلي الخام خاصة قطاع المحروقات الذي حقق فوائض كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط مما جعله يهيمن على الجزء الأكبر في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر، كما شهدت سنة 2008 أيضا أزمة غذائية ضربت العالم مما أثر على الإنتاج الفلاحي، لكن سرعان ما تدخلت الدولة لدعم القطاع الفلاحي من خلال قانون التوجيه الفلاحي (2008) الذي جاء ليحسن معدلات الإنتاج الفلاحي من خلال التدخل المباشر للدولة في دعم المشروعات الفلاحية، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الإنتاج بشكل محسوس خلال سنة 2009 حيث وصلت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي إلى 931349.1 مليون دينار جزائري مساهمة بنسبة 10.62% في الإنتاج المحلي الخام.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (29)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (11) لتطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) نؤكد على أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في (PIB) شهدت تراجعا مؤثرا خلال هذه الفترة، حيث انخفضت لحدود 7% سنة 2007 بعدما كانت في حدود 11% سنة 2004، هذا بالرغم من تسجيل لمعدلات نمو إيجابية للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة إلا أنها لم تكن في مستوى تطور معدلات النمو التي حققتها القطاعات الأخرى، حيث أصبح القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الرابعة من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الخام ثم المرتبة الخامسة بداية من سنة 2007 بعدما كان يحتل المرتبة الثالثة خلال الفترة (2000-2004)، حيث احتل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي بعد قطاعي المحروقات والتجارة، وهو من بين الأسباب التي أثرت على نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

ثالثا: تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2010-2019)

صاحبت هذه الفترة إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي حيث عمل على توجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية باستخدام العديد من الأساليب الداعمة والمحفزة للنشاط الفلاحي بهدف رفع معدلات الإنتاج ونمو القطاع الفلاحي لتحقيق أكبر قيمة مضافة تساهم في زيادة الإنتاج المحلي الخام للجزائر، والجدول التالي يبين تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الجدول رقم (30): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإنتاج المحلي الخام (PIB)	القيمة المضافة الخام للقطاع الفلاحي	نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من PIB (%)
2010	10404470.8	1015258.8	9.76
2011	12211018.1	1183216.1	9.69
2012	13561457.2	1421693.3	10.48
2013	14096723.5	1640006.1	11.32
2014	14490178.8	1772202.4	12.23
2015	13812762.8	1935133	14.01
2016	14455022.3	2140304.7	14.81
2017	15804189.4	2219064.4	14.04
2018	17449508	2421567.8	13.88
2019	17375500.3	2529053.9	14.56

Source : Office national des statistiques, **RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963-2018**, Op cit, PP : 63-64.

يبين الجدول رقم (30) تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، وشهدت هذه الفترة تطورا متصاعدا في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي تزامنا مع بداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي في سنة 2010 حيث انتقلت القيمة المضافة من 1015258.8 مليون دينار جزائري لتصل إلى 1772202.4 مليون دينار جزائري سنة 2014 وهي سنة نهاية الخماسي الأول من برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

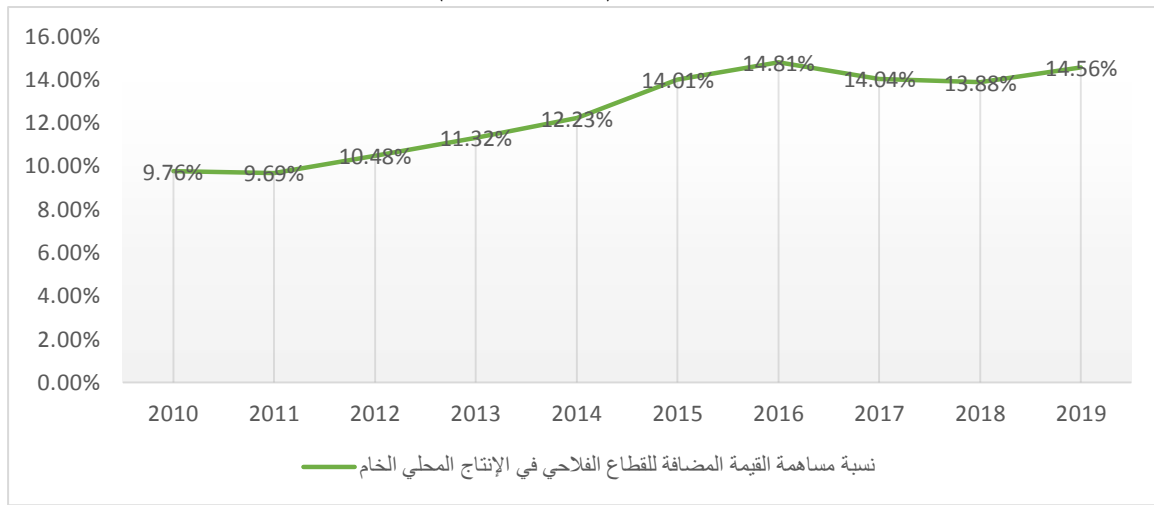
وتظهر الآثار الإيجابية التي تركتها سياسة الدعم المطبقة خلال هذه الفترة بدعم مختلف الأنشطة الفلاحية في الأرياف وسبققتها عملية مسح ديون الفلاحين سنة 2009 مما حررهم أكثر ودفعهم إلى الاستثمار بشكل مكثف في مختلف المشروعات الفلاحية، بينما شهدت نسب مساهمة القيمة المضافة في الإنتاج المحلي الخام تصاعدا تدريجيا خلال الفترة (2010-2014) وصلت مع نهاية سنة 2014 إلى 12.23% وهي نسبة إيجابية مقارنة بالفترة السابقة (2005-2009) حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام حد 10%.

أما فيما يخص الجزء الثاني من هذه الفترة (2015-2019) فقد شهدت تسجيل القطاع الفلاحي لقفزة نوعية في القيمة المضافة ومدى مساهمتها في الإنتاج المحلي الخام، حيث قفزت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من 1772202.4 مليون دينار جزائري سنة 2014 إلى 2529053.9 مليون دينار جزائري سنة 2019 أي أنها تطورت بنسبة 42.71% وهي نسبة مهمة جدا تعكس التطور الكبير نسبيا في معدلات الإنتاج في القطاع الفلاحي، وهو ما انعكس على مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام حيث شهدت تطور مستمر وصل لحدود 14.56% سنة 2019 وهي أعلى نسبة

وصل إليها القطاع الفلاحي من خلال مساهمته في الإنتاج المحلي الخام منذ سنة 2000، وتعود أسباب هذا الارتفاع أساسا جراء الأزمة البترولية سنة 2014 التي ضربت الدول النفطية حيث شهدت الأسواق النفطية لانخفاض شديد في أسعار البترول مما أثر بشكل كبير على مداخيل هذه الدول ومنها الجزائر، مما جعل القيمة المضافة لقطاع المحروقات تتراجع في مساهمتها في الإنتاج المحلي الخام مما سمح للقطاعات الأخرى ومنها قطاع الفلاحة للرفع من نسبة مساهمتها في الإنتاج المحلي الخام، ومما دفع الدولة أيضا للبحث عن بديل لقطاع المحروقات أين راهنت على القطاع الفلاحي ليعوضه ولو جزئيا وهذا ما جعل القطاع الفلاحي يحقق أرقام إيجابية خلال هذه الفترة.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): تطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (30)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (12) لتطور نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) نؤكد على أن هذه الفترة تعتبر مرحلة إيجابية جدا في نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في (PIB)، حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 15% تقريبا خلال هذه الفترة وهي أعلى نسبة تصل إليها مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي منذ انطلاق الجزائر في تطبيق المخططات التنموية بداية من سنة 2000، وشهدت هذه الفترة تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي ساهم بشكل كبير في الرفع من معدلات الإنتاج الفلاحي عن طريق الصناديق المتنوعة التي تم إنشاؤها لتمويل مختلف المشروعات الفلاحية، حيث نجح قطاع الفلاحة في احتلال المرتبة الثانية كأكبر نسبة مساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2019) متجاوزا قطاع التجارة لأول مرة ومقتريا كثيرا من القيمة المضافة التي يساهم بها قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الخام.

المطلب الثاني: أثر دعم المشروعات الفلاحية على التشغيل

يعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات التي تساهم في خلق العديد من مناصب شغل في مختلف الاقتصاديات، حيث يساهم في القضاء على ظاهرة البطالة من خلال توظيف عدد كبير من الشباب في مختلف المشروعات الفلاحية، كما يتميز القطاع الفلاحي عن غيره من القطاعات الأخرى على تركيز سياسته التشغيلية على سكان الأرياف والقرى، حيث يعمل على تخفيض البطالة والتهميش الذي يعاني منه سكان الأرياف.

أولاً: تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2004)

عملت الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم إطلاقه سنة 2000 على اتباع سياسة دعم حديثة لمختلف المشروعات الفلاحية لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها خلق مناصب شغل حديثة في القطاع الفلاحي لتلبية طلبات العمل الكثيرة في هذا القطاع وتخفيض من معدلات البطالة خاصة في الأرياف، والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

الجدول رقم (31): تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: 1000 عامل

نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية (%)	عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي	إجمالي عدد مناصب الشغل	السنوات
14.11	872	6179	2000
21.07	1312	6228	2001
21.12	1412	6684	2003
20.74	1617	7798	2004

Source : Office national des statistiques, L'Algérie en Quelques Chiffres, N° (32, 35). Sur le lien : <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique127>

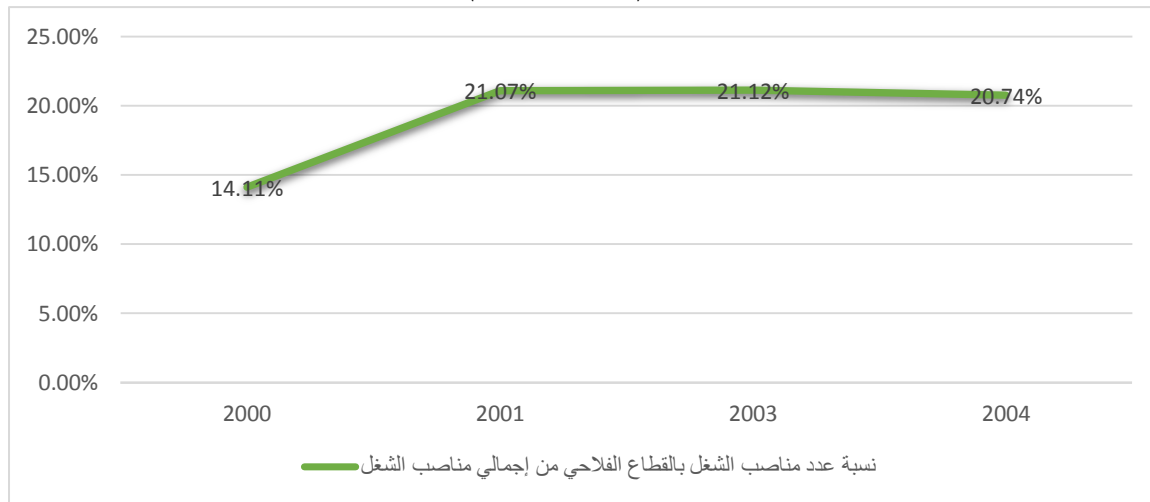
يبين الجدول رقم (31) تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)، حيث شهد عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف القطاع الفلاحي تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث انتقل عدد العمال في القطاع الفلاحي من 872 ألف عامل سنة 2000 إلى 1617 ألف عامل سنة 2004 أي ازداد بالضعف تقريبا، ويرجع هذا الارتفاع في عدد العمال إلى سياسة الدعم الفلاحي الحديثة التي بدأت الدولة في تطبيقها من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 وهو ما انعكس على ارتفاع عدد المشروعات الفلاحية ومنه زيادة عدد العمال الناشطين في هذه المشروعات.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (31) ارتفاع نسبة مناصب الشغل الناشطين في القطاع الفلاحي من إجمالي عدد المناصب الشغل في الجزائر من 14.11% سنة 2000 إلى 21.07% خلال سنة 2001 وهي نسبة معتبرة خاصة أمام التوجه العام لقطاع الإدارة والخدمات حيث يتم تفضيل العمل في

الإدارات والمؤسسات أكثر من القطاعات الأخرى لعدد من الأسباب أهمها سهولة العمل وبذل أقل مجهود وأكثر أمانا من حوادث العمل مقارنة بالقطاعات الأخرى، وشهدت السنوات التالية ثبات نسبي في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب شغل مستحدثة لأن العدد الإجمالي لمناصب الشغل في الجزائر شهدا ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (وضمنه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) الذي ساهم في تطوير جميع القطاعات مما أدى إلى تسجيل معدلات نمو مرتفعة لهذه القطاعات.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (31)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (13) لتطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2004-2000) نؤكد على أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ساهم بشكل كبير في الرفع في خلق العديد من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر من 14% إلى 21% خلال الفترة (2004-2000) وهي فترة تطبيق هذا المخطط، حيث كلما ارتفع عدد المشروعات الفلاحية كلما ارتفع عدد مناصب الشغل وعليه كلما قامت الدولة في دعم الفلاحين ومشروعاتهم كلما ساهمت في خلق مناصب شغل أكثر.

ثانيا: تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة (2009-2005)

سعت الدولة خلال هذه الفترة على المحافظة على معدلات النمو التي حققتها في جميع القطاعات خلال الفترة السابقة، من خلال برنامج دعم النمو وهو ما استفادت منه جميع القطاعات لزيادة رفع عدد العمال من خلال خلق مناصب شغل جديد عن طريق دعم المستثمرين وتشجيعهم، وهو النفس الدرب الذي انتهجه القطاع الفلاحي مستغلا مبالغ الدعم في دعم الفلاحين وخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل

في الأرياف خاصة، ويبين الجدول التالي تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

الجدول رقم (32): تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: 1000 عامل

السنوات	إجمالي عدد مناصب الشغل	عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي	نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية (%)
2005	8045	1381	17.17
2006	8869	1610	18.15
2007	8594	1171	13.63
2008	9146	1252	13.69
2009	9472	1242	13.11

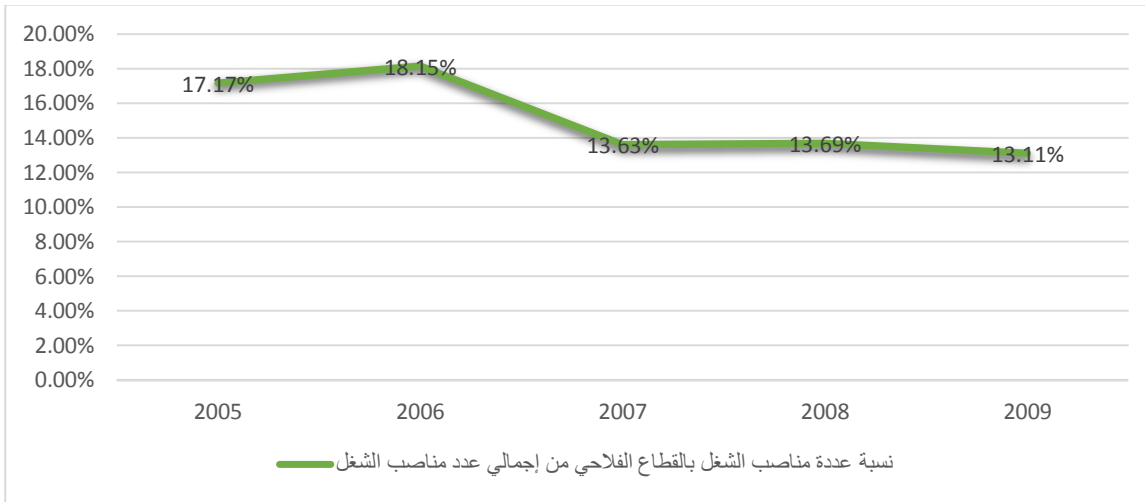
Source : Office national des statistiques, L'Algérie en Quelques Chiffres, Op cit, N° (39, 40).

يبين الجدول رقم (32) تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل انخفضت إلى 17.17% خلال سنة 2005 بعدما كانت في حدود 21% خلال الفترة (2004-2000)، ثم تحسنت قليلا سنة 2006 بوصولها إلى حاجز 18.15% لكن سرعان ما عادت للانخفاض خلال السنوات الموالية لتصل إلى عتبة 13.11% سنة 2009، ويعكس هذا الانخفاض المفاجئ تراجع عدد العمال الناشطين في القطاع الفلاحي، حيث انخفض عدد العمال بالقطاع الفلاحي من 1610 ألف عامل سنة 2006 إلى 1242 ألف عامل سنة 2009 إلى انخفاض العمال بمعدل 22.86% خلال الفترة (2006-2009).

وبالرغم من استفادت القطاع الفلاحي من مبالغ مهمة من برنامج دعم النمو بداية من سنة 2005 إلا أن عملية التوظيف في القطاع تأثرت بشكل كبير بسبب فشل العديد من المشروعات الفلاحية خلال هذه الفترة بسبب سوء الظروف المناخية وسوء التسيير من طرف الإطارات المسؤولة على القطاع الفلاحي، ومع حلول سنة 2008 وجهت الدولة تركيزها على التصدي لآثار الأزمة الغذائية مما أدى إلى إهمال التشغيل في القطاع.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (32)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (14) لتطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) نؤكد على أن عدد مناصب الشغل المعروضة من طرف القطاع الفلاحي انخفضت قليلا مقارنة بالفترة (2000-2004)، مما أثر على نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي عدد مناصب الشغل الكلية حيث وصلت إلى 13% فقط، وعانى القطاع الفلاحي في الجزائر خلال هذه الفترة من سوء الظروف المناخية والأزمة الغذائية سنة 2008 مما أدى إلى تراجع عدد المشروعات الفلاحية وتركيز الدولة على محاولة التصدي لآثار للأزمة على القطاع الفلاحي.

ثالثا: تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي خلال الفترة (2010-2019)

أطلقت الجزائر خلال هذه الفترة برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي يعتبر من أبرز البرامج المطبقة ضمن مجموعة المخططات التنموية التي انتهجتها الجزائر بداية من دخول الألفية، ويتميز هذا البرنامج عن البرامج السابقة بكونه أعطى أهمية كبيرة لتنمية الجانب البشري في القطاع الفلاحي، حيث تم تخصيص محور كامل ورئيسي لتنمية القدرات البشرية من بين الثلاث المحاور الرئيسية لهذا البرنامج، والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الجدول رقم (33): تطور عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: 1000 عامل

السنوات	إجمالي عدد مناصب الشغل	عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي	نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية (%)
2010	9736	1136	11.67
2011	9599	1034	10.77
2012	10170	912	8.97
2013	10789	1141	10.58
2014	10239	899	8.78
2015	10594	917	8.66
2016	10845	865	7.98
2017	10858	1102	10.15
2018	11001	1067	9.70
2019	11281	1083	9.60

Source : Office national des statistiques, **ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN MAI 2019**, N° 879, P : 13. Sur le lien : https://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chom_mai_2019.pdf

يبين الجدول رقم (33) تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، ونلاحظ تذبذب كبير في تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل مستحدثة خلال هذه الفترة، حيث سجلت الثلاثة سنوات الأولى (2010، 2011، 2012) انخفاضا متتالي في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب شغل جديدة حيث كانت تقدر في سنة 2010 بـ 11.67% لتصل لعتبة 8.97% خلال سنة 2012، ويعود ذلك أساسا لانخفاض عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي حيث انخفضت من 1136 ألف عامل سنة 2010 إلى 912 ألف عامل سنة 2012.

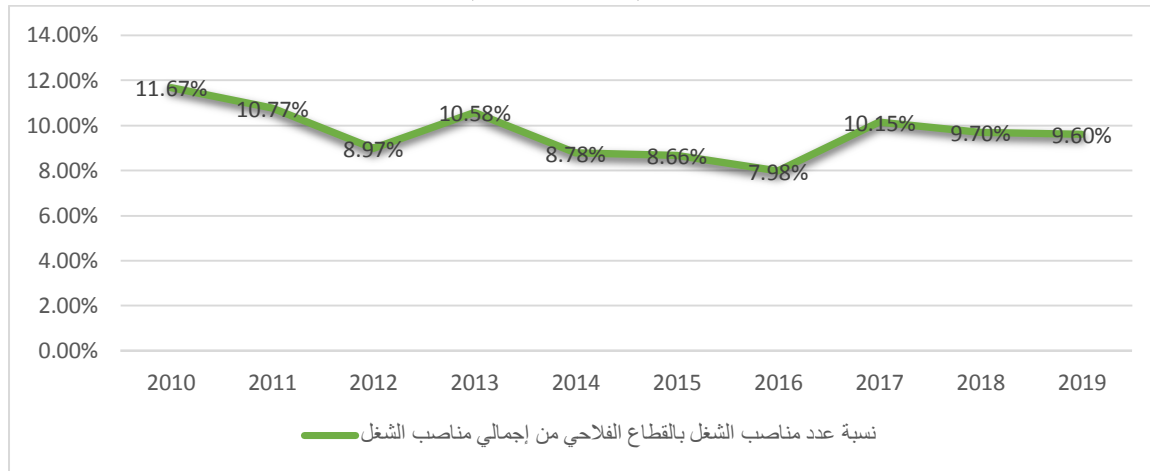
في المقابل نلاحظ من الجدول رقم (33) تزايد عدد العمال الإجمالي في جميع القطاعات خلال نفس الفترة، وهذا ما يفسر فشل برنامج التجديد الفلاحي والريفي في الرفع من معدلات العمالة في القطاع الفلاحي عكس القطاعات الأخرى، ومع حلول سنة 2013 ارتفع عدد العمال بالقطاع الفلاحي قليلا ليصل إلى 1141 ألف عامل بسبب اطلاق أجهزة دعم الشباب التي تتمثل مهمتها الأولى على تخفيض معدلات البطالة من خلال إنشاء المشاريع ودعم المستثمرين، لكن سرعان ما عاد عدد العمال للانخفاض خلال السنوات التالية حيث وصل عدد العمال سنة 2016 إلى 865 ألف عامل بعدما كان يقدر بـ 1141 ألف عامل سنة 2013، وهذا ما انعكس على تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب شغل حيث انتقلت من 10.85% سنة 2013 إلى 7.98% سنة 2016 وهي نتيجة لانخفاض أسعار النفط لتتراجع مداخل الدولة كثيرا بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الجزء الأكبر من الإنتاج المحلي الإجمالي، مما

دفع الدولة إلى تجميد التوظيف جزئيا أو كليا في بعض القطاعات وهو ما أثر على نمو معدلات التشغيل وارتفاع معدلات البطالة.

بينما شهدت السنوات الأخيرة (2017، 2018، 2019) تحسنا نسبيا في تطور مناصب الشغل المستحدثة، حيث وصل عدد العمال بالقطاع الفلاحي إلى 1083 ألف عامل بنسبة تقدر بـ 9.6% من إجمالي مناصب الشغل الكلية سنة 2019، ويعود هذا الارتفاع الطفيف إلى محاولات الدولة للتركيز على تنمية القطاعات الأخرى (خارج قطاع المحروقات) خاصة قطاع الفلاحة لتعويض قطاع المحروقات، وتبقى نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في توفير وخلق مناصب شغل جديدة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات التي سخرتها الدولة لتنمية هذا القطاع، كما يبقى توجه طالبي العمل إلى القطاعات الأخرى بحثا عن الربح السريع وسهولة ظروف العمل مقارنة بالقطاع الفلاحي الذي تتحكم فيه العديد من العوامل أهمها الظروف المناخية والبنى التحتية والعقار الفلاحي...

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): تطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (33)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (15) لتطور نسبة عدد مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي من إجمالي مناصب الشغل الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) نؤكد على أن عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي واصل في الانخفاض خلال هذه الفترة، مما أثر على نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي مناصب الشغل الكلية حيث وصلت إلى 7.98% سنة 2016 وهي أقل نسبة يسجلها القطاع الفلاحي منذ سنة 2000، وعانى سوق الشغل بالقطاع الفلاحي لأسباب عديدة منها عزوف الشباب على العمل في المجال الفلاحي بسبب ارتفاع نسبة الخسارة خاصة مع ارتباط نجاح أو فشل المشروعات الفلاحية بالظروف المناخية وتوفر الإمكانيات اللازمة من أعلاف وأدوية وبنى تحتية...، ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي في تخفيض معدلات البطالة خاصة في الأرياف فقد بذلت الدولة مجهودات كبيرة خلال هذه الفترة سعيا منها لخلق مناصب شغل تلبى طلبات العمل الكثيرة منها استحداث آليات جديدة للتقليل من معدلات البطالة المرتفعة مثل الاعتماد على وكالات تشغيل الشباب والتي تمول المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة حيث أعطت أهمية كبيرة للمشروعات الفلاحية وترغيب الشباب للاستثمار في هذا القطاع من خلال العروض المغرية المقدمة من طرف هذه الوكالات.

المطلب الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الناتج المحلي الإجمالي

تعكس قيمة الناتج المحلي الإجمالي مدى قوة الاقتصاد في مختلف الدول، حيث تساهم جميع القطاعات في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة ومنها القطاع الفلاحي، حيث تبين نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع ومدى نجاح السياسات التنموية المطبقة من طرف الدولة بهدف النهوض بهذا القطاع الحساس.

أولاً: تطور قيمة الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2004)

عملت الدولة مع بداية الألفية الثالثة على الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بهدف تطوير معدلات النمو الاقتصادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك عن طريق إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف لدعم جميع القطاعات لتحقيق التنمية ومنها القطاع الفلاحي عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. والجدول التالي يبين تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

الجدول رقم (34): تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

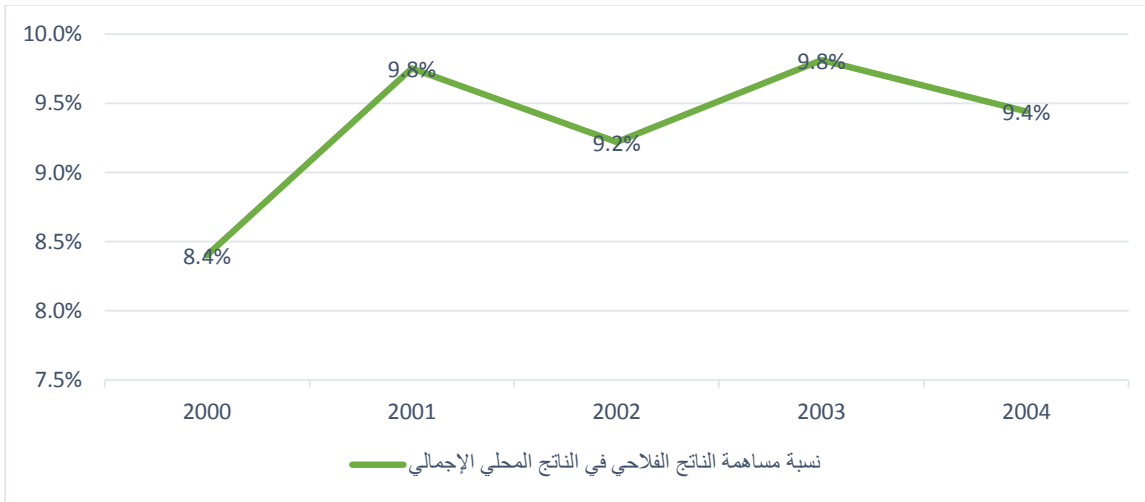
السنوات	الناتج المحلي الخام PIB	الناتج الفلاحي	نسبة الناتج الفلاحي من الناتج المحلي الخام PIB (%)
2000	4123.5	346.2	8.40
2001	4227.1	412.1	9.75
2002	4522.8	417.2	9.22
2003	5252.3	515.3	9.81
2004	6149.1	580.5	9.44

Source : Office national des statistiques, Les comptes économiques en volume. Sur le lien : <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique336>

يبين الجدول رقم (34) تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)، ونلاحظ تصاعد مستمر في قيمة الناتج الفلاحي من سنة إلى أخرى، حيث وصلت قيمة الناتج الفلاحي خلال سنة 2000 إلى 346.2 مليار دينار جزائري ليرتفع في السنة الموالية (2001) إلى 412.1 مليار دينار جزائري، وشهدت هذه الفترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مما جعل قيمة الناتج الفلاحي تسجل ارتفاعا محسوسا مع بداية الألفية، ومع بداية سنة 2002 تم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حيث قامت الدولة على التركيز على تنمية الأرياف ودعم الأنشطة الفلاحية فيها، مما انعكس إيجابا على قيمة الناتج الفلاحي بعد تطبيق هذا المخطط، حيث سجلت سنة 2003 ما قيمته 515.3 مليار دينار جزائري من الناتج الفلاحي ثم واصل الارتفاع خلال سنة 2004 ليصل إلى أقصى قيمة له بـ 580.5 مليار دينار جزائري سنة 2005 أي زيادة بنسبة 67.68% مقارنة بسنة 2000.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (34)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (16) تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000) تؤكد على أن نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز عتبة 9% من بين إجمالي مساهمة القطاعات الأخرى، وبالرغم من الارتفاع المستمر لقيمة الناتج الفلاحي خلال الفترة (2004-2000) إلى أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة شهد تذبذبا كبيرا كما يبينه الشكل رقم (16)، حيث سجلت سنة 2003 أعلى نسبة لمساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بـ 9.81% بينما كانت في حدود 8.4% خلال سنة 2000، وهي نسب ضعيفة مقارنة بالمبالغ الكبيرة المخصصة من طرف الدولة لدعم القطاع الفلاحي عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث ساهم هذا المخطط في الرفع من قيمة الناتج الفلاحي لكن بمعدلات ضعيفة مما جعل مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قليلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ثانيا: تطور قيمة الناتج الفلاحي خلال الفترة (2009-2005)

بعد فشل القطاع الفلاحي من تحقيق نسب مساهمة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2000)، سعت الجزائر بداية من سنة 2005 لتدعيم برامج المخططات التنموية التي تم إطلاقها بداية من سنة 2000 لتحقيق الأهداف المسطرة، وذلك عن طريق الرفع من قيمة الميزانيات المخصصة لدعم مختلف المشروعات الفلاحية، ويبين الجدول التالي تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).

الجدول رقم (35): تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار جزائري

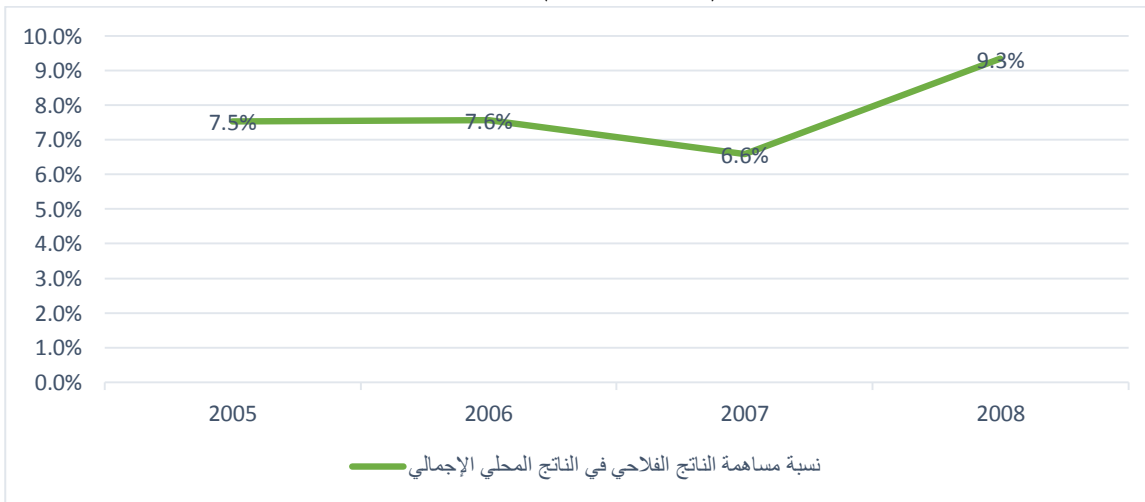
السنوات	الناتج المحلي الخام PIB	الناتج الفلاحي	نسبة الناتج الفلاحي من الناتج المحلي الخام (%)
2005	7562	581.6	7.69%
2006	8501.6	641.3	7.54%
2007	9352.9	708.1	7.57%
2008	11043.7	727.4	6.59%
2009	9968	931.3	9.34%

Source : Office national des statistiques, **Les comptes économiques en volume**, Op cit.

يبين الجدول رقم (35) تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، حيث سجل الناتج الفلاحي تطورا بمعدلات ضعيفة خلال الفترة (2005-2008)، كانت تقدر قيمته خلال سنة 2005 بـ 581.6 مليار دينار جزائري ليصل إلى 727.4 مليار دينار جزائري خلال سنة 2008 أي أنه ارتفع بنسبة 25.07% فقط وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمبالغ الكبيرة التي تم تخصيصها لدعم القطاع الفلاحي عن طريق برنامج دعم النمو الذي تم إطلاقه سنة 2005، ثم سجل الناتج الفلاحي قفزة نوعية خلال سنة 2009 حيث وصل لعتبة 931.3 مليار دينار وهي أعلى قيمة له خلال الفترة (2005-2009)، ويرجع ذلك للإصلاحات التي جاء بها قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 والذي ركز على الرفع من معدلات الإنتاج الفلاحي والتمهيد لإطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي في الفترة القادمة.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (17): تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (35)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (17) تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) تؤكد على انخفاض نسب مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2009) مقارنة بالفترة (2000-2004) بالرغم من تصاعد قيمة الناتج الفلاحي خلال هذه الفترة توازيا مع تصاعد قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة الناتج الفلاحي عتبة 7% خلال الفترة (2005-2008)، وهو ما يدل على مساهمة القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة وقطاع المحروقات وقطاع الخدمات... أكثر من قطاع الفلاحة حيث استفادت هذه القطاعات باهتمام أكبر من طرف الدولة خلال هذه الفترة عكس القطاع الفلاحي، لكن عادت نسبة مساهمة الناتج الفلاحي للارتفاع خلال سنة 2009 لتصل إلى 9.34%.

ثالثا: تطور قيمة الناتج الفلاحي خلال الفترة (2010-2019)

تعتبر هذه الفترة من أبرز الفترات التي شهدت أكبر اهتمام من الجزائر للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال، حيث وضعت الدولة تنمية وتطوير القطاع الفلاحي كهدف رئيسي في سياساتها التنموية بداية من الخماسي (2010-2014) عن طريق برنامج التجديد الفلاحي والريفي ثم تم تمديده خلال الفترة (2015-2019)، حيث استفاد القطاع الفلاحي لأكبر ميزانية دعم من بين القطاعات الأخرى خلال هذه الفترة تجاوزت 1000 مليار دينار جزائري، والجدول التالي يبين تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الجدول رقم (36): تطور الناتج قيمة الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الخام PIB	الناتج الفلاحي	نسبة الناتج الفلاحي من الناتج المحلي الخام PIB (%)
2010	11991.6	1015.3	8.47
2011	14588.5	1183.2	8.11
2012	16208.7	1421.7	8.77
2013	16650.2	1640	9.85
2014	17242.5	1771.5	10.17
2015	16591.9	1936.4	11.67
2016	17514.6	2140.3	12.22
2017	18876.2	2219.1	11.75
2018	20452.3	2421.6	11.84
2019	20428.3	2529.1	12.38

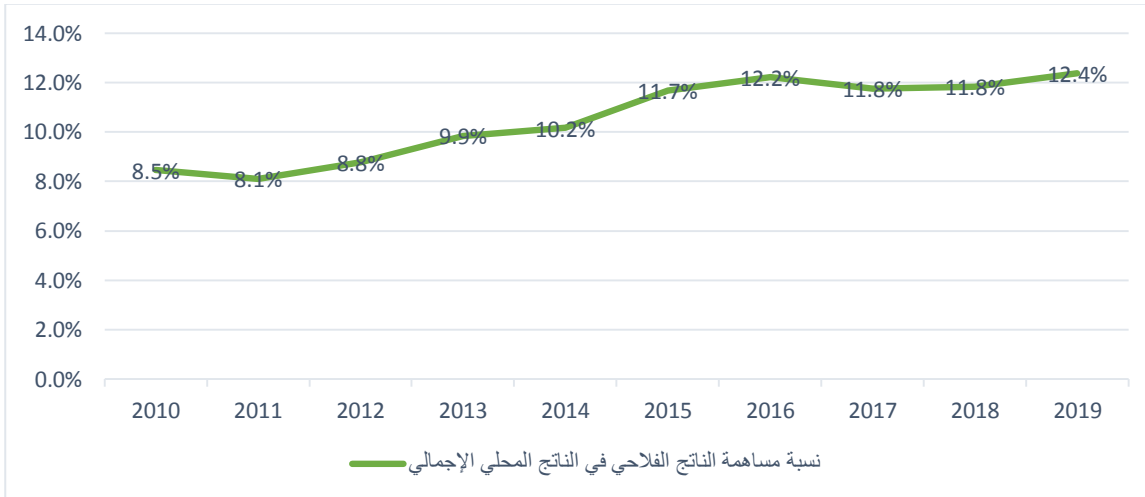
Source : Office national des statistiques, Les comptes économiques en volume, Op cit.

يبين الجدول رقم (36) تطور قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، ونلاحظ تصاعد مستمر في منحنى الناتج الفلاحي حيث انتقلت قيمته من 1015.3 مليار دينار جزائري سنة 2010

إلى 1771.5 مليار دينار جزائري سنة 2014 وتمثل هذه الفترة (2010-2014) فترة الخماسي الأول لتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث ارتفع الناتج الفلاحي بنسبة تصل إلى 74.48% خلال هذه الفترة وهي نسبة معتبرة تعكس نجاح سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة لتمويل القطاع الفلاحي بهدف تكثيف الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، وشهدت الفترة التالية (2015-2019) تمديد لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي استمرار تطور الناتج الفلاحي تصاعديا بالرغم من الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة النفطية سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري حيث انخفضت موارد الدولة المتأتية من الجباية البترولية مما أدى إلى تخفيض الدعم عن الكثير من القطاعات وإلغاؤه في قطاعات أخرى، حيث انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 1936.4 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 2529.1 مليار دينار جزائري سنة 2019 وهي أعلى قيمة وصل إليها الناتج الفلاحي منذ بداية تطبيق المخططات التنموية في الجزائر.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (18): تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (36)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (18) تطور نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) تؤكد على ارتفاع نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بداية من سنة 2011 والتي كانت تبلغ 8.11% لتصل إلى نسبة 12.22% سنة 2016، وهي أعلى نسبة مساهمة يصل إليها الناتج الفلاحي منذ سنة 2000 وهذا ما يعكس تركيز الدولة على النهوض بالقطاع الفلاحي وجعله قطاع فعال ومؤثر في الاقتصاد الجزائري ويعوض قطاع المحروقات بصفته القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر، حيث أظهرت الأزمات النفطية عدم قدرة الدولة على الاعتماد دائما على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لمداخيلها، لأن الجزائر لا تستطيع التحكم في السوق النفطية سواء من ناحية كمية الإنتاج أو الأسعار لهذا يمكن للقطاع الفلاحي الجزائري أن يكون مصدر مهم لمداخيل الدولة نظرا للإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال.

المبحث الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على صادرات وواردات قطاع الفلاحة في الجزائر
تعتبر قضية الأمن الغذائي الهدف الأسمى الذي عملت الجزائر دائما لتحقيقه من خلال مختلف السياسات والبرامج الفلاحية التي تبنتها منذ الاستقلال إلى غاية اليوم خاصة مع بداية تطبيق المخططات التنموية، حيث سعت للتخلص من فاتورة الاستيراد للمنتوجات الغذائية التي تثقل كاهل الدولة من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان عن طريق المنتوجات المحلية، لهذا ركزت الدولة على سياسة دعم مختلف المشروعات الفلاحية بهدف رفع معدلات الإنتاج المحلي لتحقيق الأمن الغذائي، ثم التوجه نحو تصدير المنتوجات الغذائية إلى الخارج بهدف تغطية العجز المتواصل في الميزان التجاري الغذائي في الجزائر، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أثر دعم المشروعات الفلاحية على صادرات وواردات قطاع الفلاحة في الجزائر من خلال المباحث التالية:

- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الصادرات الفلاحية؛
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الواردات الفلاحية؛
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الميزان التجاري الفلاحي.

المطلب الأول: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الصادرات الفلاحية

تحتل الصادرات الفلاحية مكانة مهمة في هيكل التجارة الخارجية لمختلف الدول، حيث تساهم في تغطية الواردات الفلاحية وزيادة الدخل الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي للدولة، كما تساهم في الرفع من قيمة العملة المحلية وتدفع العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وتسعى مختلف الدول إلى توسيع وتنويع منتوجاتها الفلاحية لرفع قيمة صادراتها واكتساء أسواق جديدة، وهو ما بحثت عنه الجزائر من خلال اتباعها لسياسة دعم مشروعاتها الفلاحية بهدف زيادة حجم الإنتاج والتوجه نحو التصدير.

أولاً: تطور قيمة الصادرات الفلاحية خلال الفترة (2000-2004)

شرعت الجزائر مع بداية الألفية بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي يستخدم الدعم المباشر من طرف الدولة لمختلف المشروعات الفلاحية من أجل رفع مستوى الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، ثم التوجه لتصدير مختلف المنتجات الفلاحية لإنعاش التجارة الخارجية للدولة، والجدول التالي يظهر تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

الجدول رقم (37): تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
اللحوم الحمراء	40.8	38.4	20.8	36.3	129.7
الألبان ومنتجاتها	0.1	00	32.5	440.7	482.5
البيض	00	00	0.2	0.1	0.2
الأسماك وأنواعها	318.3	390.6	471.3	502.5	772.9
الحبوب	0.1	3.7	10.1	20.6	159.7
الخضر والفواكه	1266.4	1319.5	1443.6	1511.1	1917.8
السكر والعسل	3	19.1	22.3	3.1	140.2
القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة	6.8	180.7	286.4	449	440.6
الأعلاف	7.1	8.1	6.4	11	13.9
منتجات غذائية متنوعة	4	1.3	12.2	52.1	98.2
إجمالي الصادرات الفلاحية	1646.7	1961.4	2306.2	3026.4	4155.7
الصادرات الكلية	1657215.6	1480335.8	1501191.9	1902053.5	2337447.8
نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (%)	0.1	0.14	0.15	0.16	0.18

Source : Office National des Statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises, N° (182/2014 ; 214/2019), sur le lien :

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique315>

يبين الجدول رقم (37) تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)، وشهدت الصادرات الفلاحية خلال هذه الفترة تكورا كبيرا في قيمتها حيث وصلت لعتبة 4155.7 مليون دينار جزائري في سنة 2004 بينما كانت تقدر بـ 1646.7 مليون دينار جزائري خلال سنة 2000، ويعكس هذا التطور الإيجابي في قيمة الصادرات الفلاحية خلال الفترة (2000-2004) فعالية أساليب الدعم الجديدة التي اعتمدت عليها الدولة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. ويظهر الجدول رقم (37) قائمة لأبرز المنتجات الغذائية والفلاحية الرئيسية والأكثر استهلاكاً في الجزائر، حيث سجلت اللحوم الحمراء تراجعا في قيمة صادراتها خلال السنوات الأولى من بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحي، حيث انخفضت قيمة صادراتها من 40.8 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 20.8 مليون دينار جزائري سنة 2002، لتحسن صادرات اللحوم الحمراء خلال السنتين الأخيرتين مسجلة أقصى قيمة لها سنة 2004 بـ 129.7 مليون دينار جزائري، حيث تأثرت صادرات اللحوم الحمراء بسبب انخفاض معدلات إنتاجها خلال الفترة (2000-2002) لكن مع اطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بداية من سنة 2002 الذي ساهم في تنمية الأرياف والقرى ارتفعت أعداد المواشي ومنه ارتفعت معدلات الإنتاج.

وشهدت منتجات الألبان ومنتجاتها ارتفاعا في قيمة صادراتها بداية من سنة 2002 بـ 32.5 مليون دينار جزائري بعدما كانت معدومة تماما في سنة 2001، ثم سجلت صادرات الألبان قفزة نوعية في السنتين التاليتين لتصل إلى حدود 482.5 مليون دينار جزائري سنة 2004 وأقصى قيمة لها خلال هذه الفترة، ونفس الشيء ينطبق على صادرات البيض فبعدما عجزت الدولة عن تصديرها خلال سنتي 2000 و2001 تمكنت من تصدير ما قيمته 0.2 مليون دينار جزائري سنة 2002 وسنة 2004، أما لمنتجات الأسماك وأنواعها فقد سجلت ارتفاعا متواصلا في قيمة صادراتها خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 318.3 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 772.9 مليون دينار سنة 2004 أي أنها ارتفعت بنسبة 142.8%، وتمتلك الجزائر ثروة سمكية متنوعة نظرا لطول سواحلها المطل على البحر الأبيض المتوسط لهذا يعتبر الصيد البحري من أهم المنتجات الفلاحية التي تصدرها الدولة للخارج.

بالنسبة لمنتجات الخضر والفواكه فقد شهدت هي الأخرى تطورا متصاعدا في قيمة صادراتها خلال هذه الفترة، حيث وصلت إلى 1917.8 مليون دينار جزائري سنة 2004 بعدما كانت في حدود 1266.4 مليون دينار جزائري سنة 2000، وتمكنت الجزائر من تحقيق اكتفاء ذاتي في هذه الشعبة خاصة الخضر مما دفعها إلى تصدير مختلف أنواع الخضر التي يتم زراعتها وهي كثيرة ومتنوعة، أما فيما يخص شعبة الحبوب فقد شهدت نموا متسارعا في قيمة صادراتها خلال الفترة (2000-2004)، حيث ارتفعت من 0.1 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 159.7 مليون دينار جزائري سنة 2004 وهي قيمة كبيرة جدا مقارنة إلى سنة 2000 خاصة أن شعبة الحبوب تعتبر من أكثر المنتجات استهلاكها لدى السكان.

وشهدت منتجات السكر والعسل تطورا في قيمة صادراتها بداية من سنة 2000 والتي كانت في حدود 3 مليون دينار جزائري لتصل إلى 22.3 مليون دينار جزائري سنة 2002، ثم تراجعت قيمة صادراتها في السنة التالية لتصل إلى 3.1 مليون دينار جزائري لكن مع نهاية سنة 2004 سجلت منتجات السكر والعسل قفزة نوعية في قيمة صادراتها وصلت إلى 140.2 مليون دينار جزائري، وبالنسبة لمنتجات القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة فقد سجلت ارتفاعا متواصلا في قيمة صادراتها خلال هذه الفترة، وذلك بوصولها إلى عتبة 440.6 مليون دينار جزائري في سنة 2004 بعدما كانت في حدود 6.8 مليون دينار جزائري خلال سنة 2000.

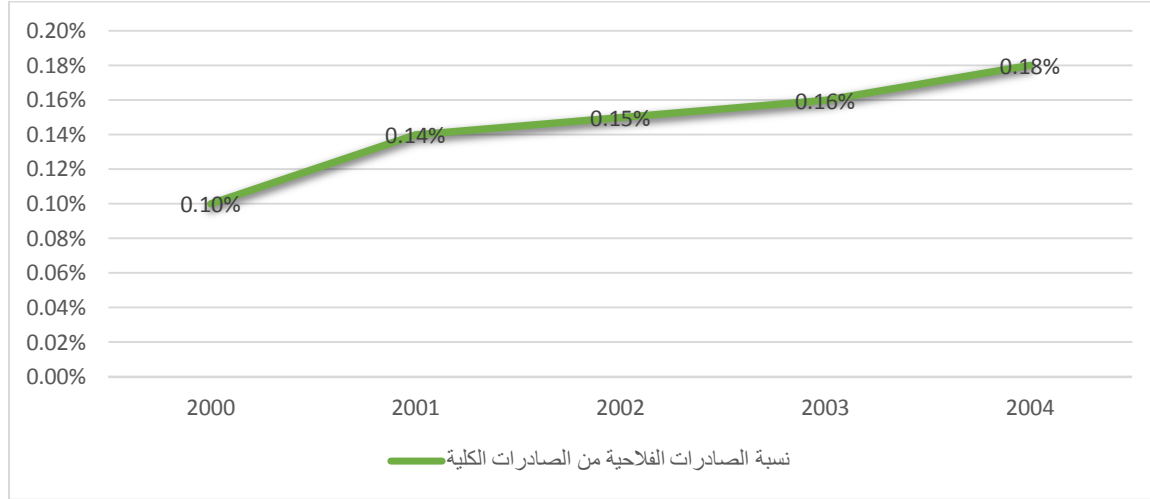
وعرفت شعبة الأعلاف خلال هذه الفترة نموا بطيئا في قيمة صادراتها حيث انتقلت من 7.1 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 13.9 مليون دينار جزائري سنة 2004، وتعتبر الأعلاف ضرورية جدا لتربية المواشي والدجاج لهذا تسعى الدولة لرفع إنتاجها من هذه الشعبة والتوجه للتصدير، وبالنسبة للمنتجات الغذائية متنوعة فقد شهدت هي الأخرى تطورا سريعا في قيمة صادراتها بوصولها إلى عتبة 98.2 مليون دينار جزائري خلال سنة 2004 بينما كانت تقدر في سنة 2000 بـ 4 مليون دينار جزائري.

عرفت الفترة (2000-2004) تطور مختلف صادرات المنتجات الغذائية والفلاحية الرئيسية في الجزائر مما يدل على نجاح سياسة دعم المشروعات الفلاحية التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

(2000) وخاصة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2002) في رفع معدلات الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي ثم التوجه للتصدير.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (19): تطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (37)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (19) لتطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2004-2000) تؤكد على ارتفاع نسب مساهمة الصادرات الفلاحية في الصادرات الكلية خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 0.10% سنة 2000 إلى 0.18%، وبالرغم من هذا الارتفاع المسجل في نسب مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية خلال هذه الفترة إلا أن هذه النسب تبقى ضعيفة جدا جدا مقارنة بصادرات المحروقات التي لا تقل على 98% من إجمالي الصادرات الكلية.

ثانيا: تطور قيمة الصادرات الفلاحية خلال الفترة (2009-2005)

بعد تسجيل نتائج مرضية للصادرات الفلاحية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الفترة (2000-2004)، سعت الدولة لرفع ميزانيات دعم المشروعات الفلاحية لزيادة مستوى الإنتاج المحلي ونمو الصادرات الفلاحية، والجدول التالي يبين تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).

الجدول رقم (38): تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
اللحوم الحمراء	71.9	150.6	207.7	117.4	93.9
الألبان ومنتجاتها	405.9	290	140.8	63.4	168.6
البيض	00	0.3	0.3	00	00
الأسماك وأنواعها	819.8	819.3	851.9	820.1	630.2
الحبوب	234.9	122.5	485.9	962.5	1426.1
الخضر والفواكه	1947.5	2106.5	2569.6	2038.7	2797.9
السكر والعسل	150.6	331.3	219.9	114.8	681.9
القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة	513.4	338.5	325.4	431.6	419.5
الأعلاف	00	1.9	00	00	00
منتجات غذائية متنوعة	144.9	243.7	366.1	388.9	366.2
إجمالي الصادرات الفلاحية	4289	4404.6	5167.5	4937.4	6584.2
الصادرات الكلية	3421548.3	3979000.9	4214163.1	5095019.7	3347636
نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (%)	0.13	0.11	0.12	0.1	0.2

Source : Office national des statistiques, Op cit.

يبين الجدول رقم (38) تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، وشهدت قيمة الصادرات الفلاحية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2005-2007)، حيث وصلت إلى 5167.5 مليون دينار جزائري سنة 2007 بعدما كانت في حدود 4289 مليون دينار جزائري سنة 2005، أي أنها ارتفعت بنسبة 20.48% وذلك راجع لارتفاع حجم الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة حيث استفاد القطاع من برنامج دعم النمو الذي رفع من ميزانية الدعم المخصصة لتمويل المشروعات الفلاحية، وسجلت الصادرات الفلاحية انخفاضا طفيفا في قيمتها خلال سنة 2008 حيث وصلت إلى 4937.4 مليون دينار جزائري بسبب الأزمة الغذائية التي أثرت على التجارة الخارجية لمختلف دول العالم، لكن سرعان ما سجلت الصادرات الفلاحية قفزة نوعية خلال السنة الموالية (2009) وصلت إلى 6584.2 مليون دينار جزائري وهي أعلى قيمة وصلت إليها خلال هذه الفترة.

وشهدت صادرات أغلبية السلع الغذائية تذبذبا في قيمتها خلال هذه الفترة، حيث سجلت صادرات اللحوم الحمراء ارتفاعا في قيمتها خلال السنوات الأولى من بداية تطبيق برنامج دعم النمو (2005-2007)، حيث وصلت قيمتها مع نهاية سنة 2007 إلى 207.7 مليون دينار جزائري بعدما كانت تقدر بـ 71.9 مليون دينار جزائري سنة 2005، ومع دخول سنة 2008 تأثرت صادرات اللحوم الحمراء بالأزمة الغذائية فسجلت انخفاضا مؤثرا في قيمتها، حيث وصلت إلى 117.4 مليون دينار جزائري سنة 2008 ثم

واصلت في الانخفاض لتصل إلى عتبة 93.9 مليون دينار جزائري سنة 2009، ونفس الوضع ينطبق على صادرات الأسماك حيث شهدت قيمتها ارتفاعا في السنوات الأولى من هذه الفترة لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2007 بـ 851.9 مليون دينار جزائري ثم انخفضت خلال السنتين التاليتين لتصل إلى حدود 630.2 مليون دينار جزائري سنة 2009 وهي أدنى قيمة تصل إليها صادرات الأسماك خلال الفترة (2005-2009).

وحافظت الخضر والفواكه على المرتبة الأولى كأكبر قيمة صادرات من بين السلع الغذائية والفلاحية الرئيسية الموجهة للتصدير في الجزائر، حيث سجلت ارتفاعا متواصلا في قيمة صادراتها خلال الفترة (2005-2009) وصلت إلى عتبة 2569.6 مليون دينار جزائري سنة 2007 لتتخف قليلا خلال سنة 2008 بتسجيلها لـ 2038.7 مليون دينار جزائري لتعود مرة أخرى للارتفاع خلال سنة 2009 مسجلة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة بـ 2797.9 مليون دينار جزائري.

بالنسبة لسلع السكر والعسل و سلع القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة و سلع الألبان ومنتجاتها فقد شهدت انخفاضا في قيمة صادراتها خلال الفترة (2005-2009) لترتفع مع نهاية هذه الفترة، حيث انخفضت صادرات السكر والعسل من 331.3 مليون دينار جزائري سنة 2006 إلى 114.8 مليون دينار جزائري سنة 2008 أي سجلت انخفاضا بنسبة 65.34% لتسجل في السنة الموالية قيمة قياسية وصلت إلى 681.9 مليون دينار جزائري سنة 2009، وسجلت سلع القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة هي الأخرى انخفاضا في قيمة صادراتها خلال هذه الفترة حيث انخفضت من 513.4 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 325.4 مليون دينار جزائري سنة 2007 أي انخفاضا بنسبة 36.62% لتحسن قيمة صادراتها في السنتين التاليتين بوصولها إلى عتبة 431.6 مليون دينار جزائري سنة 2008، بالنسبة لصادرات الألبان ومنتجاتها فقد سجلت انخفاضا متتاليا خلال الفترة (2005-2009)، حيث وصلت قيمة صادرات الألبان إلى عتبة 63.4 مليون دينار جزائري بعدما كانت تقدر بـ 405.9 مليون دينار جزائري أي أنها سجلت انخفاضا بنسبة 84.38% وهي نسبة مرتفعة جدا لترتفع قيمة صادراتها قليلا خلال سنة 2009 بوصولها لحدود 168.6 مليون دينار جزائري.

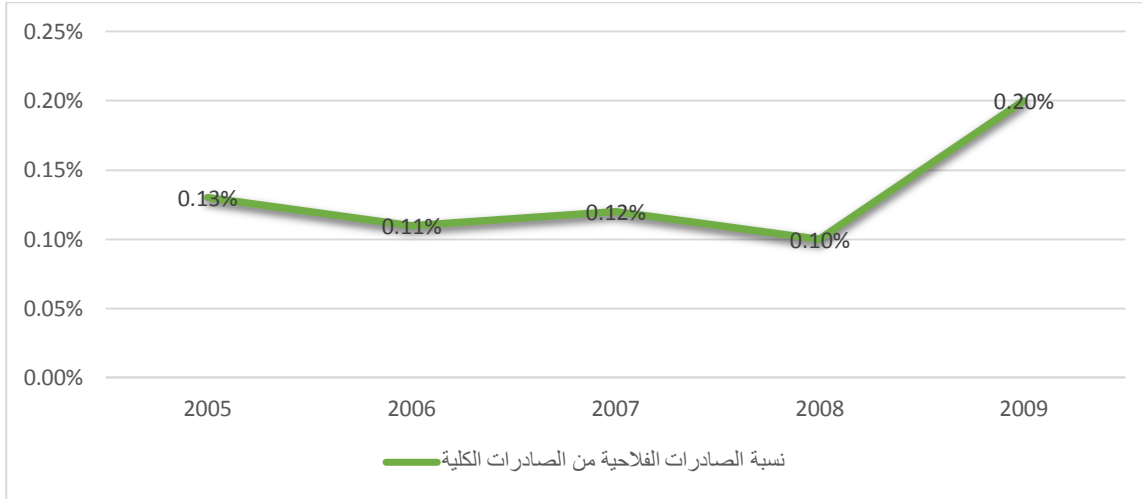
بالنسبة لسلعة الحبوب و سلع بعض المنتجات الغذائية المتنوعة فلم تتأثر كثيرا صادراتها خلال هذه الفترة، مسجلة ارتفاعا متواصلا في قيمة صادراتها، حيث ارتفعت قيمة صادرات الحبوب من 122.5 مليون دينار جزائري سنة 2006 إلى 1426.1 مليون دينار جزائري سنة 2009، بينما ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الغذائية المتنوعة من 144.9 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 388.9 مليون دينار جزائري سنة 2008.

أما فيما يخص البيض والأعلاف فقد انعدمت قيمة صادراتها في معظم سنوات هذه الفترة، حيث سجلت صادرات البيض ما قيمته 0.3 مليون دينار جزائري خلال سنتي 2006 و 2007 وباقي السنوات لم يتم تصدير هذه السلعة، ونفس الشيء طبق على صادرات الأعلاف حيث سجلت ما قيمته 1.9 مليون دينار جزائري سنة 2006 ثم تم التوقف عن تصديرها في السنوات الباقية.

وكما نلاحظ فإن أغلبية المنتجات الرئيسية الموجهة للتصدير في الجزائر شهدت انخفاضا في قيمة صادراتها خلال هذه الفترة خاصة في سنة 2008 متأثرة بالأزمة الغذائية وسوء العوامل المناخية التي تسببت في تراجع حجم الإنتاج الفلاحي، لكنها استفادت من الإصلاحات المطبقة في آخر هذه الفترة عن طريق قانون التوجيه الفلاحي (2008) لتحسن من قيمة صادراتها.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (20): تطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2009-2005)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (38)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (20) لتطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2009-2005) نؤكد على تدني قيمة الصادرات الفلاحية مقارنة بقيمة الصادرات الكلية، حيث لم تتعد مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية نسبة 0.2% وهي أعلى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة، بعدما وصلت إلى عتبة 0.10% سنة 2008 بسبب الأزمة الغذائية وسوء العوامل المناخية خلال الفترة (2009-2005)، وتعتبر النسب المسجلة خلال هذه الفترة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانات الكبيرة التي وفرتها الدولة لتحسن من صادراتها الفلاحية.

ثالثا: تطور قيمة الصادرات الفلاحية خلال الفترة (2010-2018)

سعت الجزائر عن طريق برنامج التجديد الفلاحي والريفي المطبق خلال هذه الفترة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الشعب الفلاحية ثم التوجه لرفع قيمة الصادرات الفلاحية وتحسين نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الكلية والتي كانت منخفضة بشكل كبير خلال الفترة السابقة (2009-2005)، والجدول التالي يظهر تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

الجدول رقم (39): تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اللحم الحمراء	74	86.9	71.2	51.2	78.1	62.9	79.3	100.9	283.8
الألبان ومنتجاتها	83.5	75.3	178	389.9	317.5	264.7	44.7	54.8	644.6
البيض	0.5	00	00	00	00	00	00	26.9	17.9
الأسماك وأنواعها	448.2	429.1	460.7	462.6	548.1	642.2	731.3	1065.5	1321.7
الحبوب	217.7	259.5	267.1	96.3	125.8	296.8	357	592.5	554.7
الخضر والفواكه	2455.1	2705.3	3283.5	4594.4	3874.3	5052.7	5622.6	7603.6	9549.9
السكر والعسل	17751	19596.6	16779.5	22112.4	17950.4	15330.4	25635.8	25491	27479.1
القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة	225.2	113	214.5	470.9	603.2	769.7	1106.5	1067.4	1443.5
الأعلاف	00	00	0.3	29.8	11.1	3.5	2.6	11	17.3
منتجات غذائية متنوعة	10.4	49.2	582	1227	510.8	581.6	533	402.5	394.2
إجمالي الصادرات الفلاحية	21265.5	23314.9	21837.1	29434.4	24019.3	23004.5	34112.7	36416.2	41706.6
الصادرات الكلية	4333587.4	5374131.3	5687369.4	5217099.8	4917598.2	3537186.7	3277716.4	3928295.6	4889278.6
نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (%)	0.49	0.43	0.38	0.56	0.49	0.65	1.04	0.93	0.85

Source : Office national des statistiques, Op cit

يبين الجدول رقم (39) تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، وسجلت المنتجات الفلاحية خلال هذه الفترة أرقاما قياسية في قيمة تصديرها مقارنة بالفترة (2005-2009)، حيث بلغ متوسط الصادرات الفلاحية خلال الفترة (2005-2009) 5076.54 مليون دينار جزائري بينما بلغ متوسط الصادرات الفلاحية خلال الفترة (2010-2018) 28345.69 مليون دينار جزائري أي أنه ارتفع بنسبة 458.37% وهي نسبة إيجابية جدا، ويعود سبب هذا الارتفاع في قيمة الصادرات الفلاحية إلى الإجراءات الجديدة المتخذة عن طريق برنامج التجديد الفلاحي والريفي والتي تهدف لتكثيف الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي مما يسمح للدولة للتوجه نحو التصدير بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الفلاحية من 21265.5 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 29434.4 مليون دينار جزائري سنة 2013 أي ارتفعت بنسبة 38.41%، وشهدت انخفاضا طفيفا خلال السنتين 2014 و2015 بوصولها إلى عتبة 23004.5 مليون دينار جزائري مع نهاية سنة 2015، لتسجل السنوات التالية ارتفاعا مستمرا في قيمة الصادرات الفلاحية وصلت لأقصى حد لها سنة 2018 بتسجيلها لـ 41706.6 مليون دينار جزائري.

وشهدت صادرات اللحم الحمراء انخفاضا في قيمتها خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة (2005-2009)، حيث عرفت الفترة (2010-2015) تذبذبا في قيمة صادرات اللحم الحمراء مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 86.9 مليون دينار جزائري بينما سجلت أدنى قيمة لها خلال نفس الفترة سنة 2013 بـ 51.2 مليون دينار جزائري، حيث تركز الدولة على تلبية احتياجات السكان من هذه الشعبة بسبب عجز الإنتاج المحلي للحم الحمراء عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذا تأثرت الصادرات بالانخفاض، وبداية من سنة

2016 شهدت صادرات اللحوم الحمراء تطورا تصاعديا وصل إلى أقصى قيمة له سنة 2018 بـ 283.8 مليون دينار جزائري.

وسجلت سلع السكر والعسل قفزة نوعية قيمة صادراتها مقارنة بالفترة (2005-2009) حيث وصلت قيمة صادراتها سنة 2013 إلى 22112.4 مليون دينار جزائري بينما لم تتجاوز حد 681.9 مليون دينار جزائري خلال الفترة (2005-2009)، وهذا ما يعكس الآثار الإيجابية التي تركها برنامج التجديد الفلاحي والريفي على الإنتاج الفلاحي المحلي، حيث رفعت الجزائر صادراتها من السكريات مستفيدة خاصة من مشاريع تربية النحل التي تنتج منها أجود أنواع العسل، وتأثرت قيمة صادرات السكر والعسل خلال السنتين 2014 و 2015 بسبب الأزمة النفطية وانخفاض قيمة الدعم الفلاحي لتصل إلى 15330.4 مليون دينار جزائري في سنة 2015، لكن سرعان ما عادت قيمتها للارتفاع خلال السنوات التالية لتصل إلى 27479.1 مليون دينار جزائري خلال سنة 2018.

بالنسبة لسلع الخضار والفواكه فقد سجلت ارتفاعا متواصلا في قيمة صادراتها خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت صادرات الخضار والفواكه من 2455.1 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 9549.9 مليون دينار جزائري سنة 2018 أي أنها ارتفعت بنسبة 288.98%، وهي نسبة جيدة تعكس الإمكانيات الطبيعية الكبيرة التي تتمتع الجزائر من تنوع الأقاليم وارتفاع معدلات تساقط الأمطار خلال السنة بالإضافة للدعم المتواصل لزراعة الخضار والفواكه من طرف الدولة، وشهدت سلع الأسماك بجميع أنواعها هي الأخرى ارتفاعا متواصلا في قيمة صادراتها حيث انتقلت من 448.2 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 1321.7 مليون دينار جزائري سنة 2018 أي ارتفعت بنسبة 194.89%، وسجلت سلع القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة انخفاضا في قيمة صادراتها خلال سنة 2011 حيث وصلت إلى حدود 113 مليون دينار جزائري ثم أخذت قيمة صادراتها في الارتفاع بداية من سنة 2012 لتصل إلى أقصى حد لها سنة 2018 بـ 1443.5 مليون دينار جزائري.

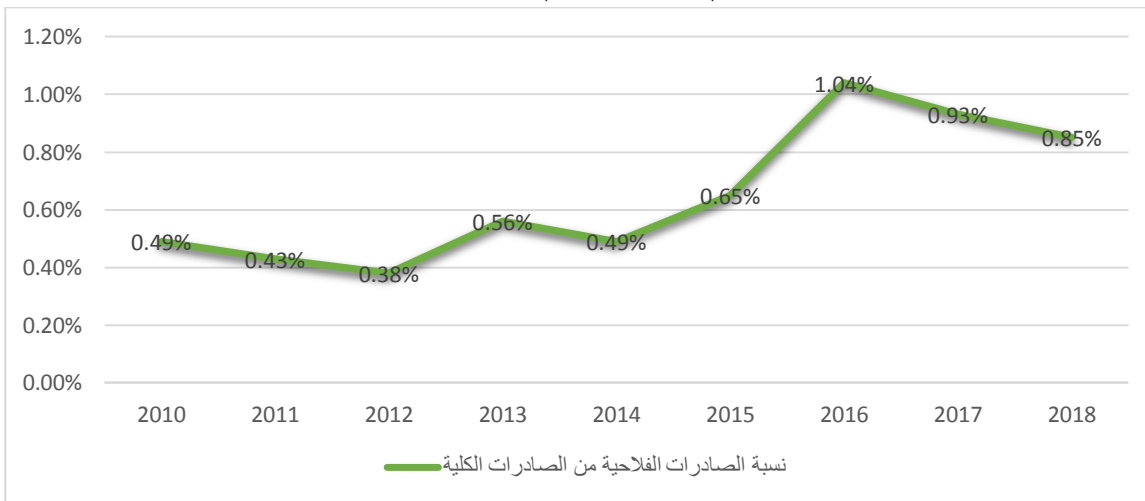
أما فيما يخص سلع الحبوب فانخفضت صادراتها مقارنة بالفترة (2005-2009) حيث وصلت قيمة صادراتها مع نهاية سنة 2013 إلى 96.3 مليون دينار جزائري وهي قيمة منخفضة جدا نظرا للدعم الكبير الموجه لدعم زراعة هذه الشعبة، وشهدت السنوات التالية تحسن في قيمة صادرات الحبوب لتصل إلى أقصى قيمة لها بـ 592.5 مليون دينار جزائري سنة 2017، وتعتبر الحبوب من المنتوجات الأساسية والأكثر استهلاكاً في الجزائر مما يجعلها تتطلب معدلات إنتاج كبيرة لتلبية احتياجات السكان عليها، وهذا ما جعل الدولة عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الشعبة وهو ما أثر على صادراتها، ونفس الشيء ينطبق على سلعة الألبان ومنتجاتها حي شهدت تذبذبا في قيمة صادراتها خلال الفترة (2010-2018)، حيث بلغت صادرات الألبان سنة 2013 389.9 مليون دينار جزائري لتصل إلى أدنى قيمة لها بـ 44.7 مليون دينار جزائري ثم سجلت قفزة نوعية في قيمة صادراتها سنة 2018 لتصل إلى عتبة 644.6 مليون دينار جزائري، لتبقى الجزائر تعاني من تدني معدلات إنتاج الألبان بالرغم من ضرورة هذه الشعبة لدى السكان.

هذا وتمكنت الجزائر خلال الفترة (2010-2018) من إعادة تصدير الأعلاف من جديد بعد غيابها عن قائمة السلع المصدرة خلال الفترة الماضية، حيث وصلت قيمة صادرات الأعلاف سنة 2013 إلى 29.8 مليون دينار جزائري وهي أقصى قيمة مسجلة لها خلال هذه لفترة، ثم سجلت انخفاضا متتاليا خلال السنوات التالية لتصل إلى حدود 2.6 مليون دينار جزائري سنة 2016 لتحسن قيمة الصادرات خلال السنتين التاليتين بوصولها لعتبة 17.3 مليون دينار جزائري سنة 2018، أما فيما يخص البيض فقد تتمكنت الدولة من تصدير هذه السلعية في أغلب سنوات هذه الفترة إلا في السنتين الأخيرتين حيث بلغت صادرات البيض في سنة 2017 ما قيمته 26.9 مليون دينار جزائري وتراجعت الصادرات في سنة 2018 حيث تم تسجيل ما قيمته 17.9 مليون دينار جزائري.

شهدت الفترة (2010-2018) تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي وهو من أبرز المخططات التنموية التي اعتمدت عليها الجزائر لرفع حجم الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي ثم التوجه لتصدير مختلف المنتجات الغذائية الفلاحية بهدف الزيادة في الدخل الوطني وتغطية الواردات الفلاحية، وظهرت نتائج هذا البرنامج في ارتفاع قيمة الصادرات لأغلب السلع الغذائية والفلاحية الأساسية في الجزائر كما يظهره الجدول رقم (39) خاصة بعد سنة 2015 حيث ركزت الدولة أكثر على الرفع من معدلات الإنتاج للقطاع الفلاحي وتخفيض فاتورة الاستيراد بسبب انخفاض مداخل الدولة من الجباية البترولية.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (21): تطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (39)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (21) لتطور نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) تؤكد على ارتفاع نسب مساهمة الصادرات الفلاحية في إجمالي الصادرات الكلية، حيث وصلت نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية إلى 1.04% من إجمالي الصادرات الكلية في سنة 2016 وهي أعلى نسبة وصلت إليها الصادرات الفلاحية خلال الفترة (2010-2018)، وبالرغم من تحقيق نسب مرتفعة مقارنة بالفترة (2005-2009) إلا أنها تبقى ضعيفة

جدا مقارنة بصادرات السلع الأخرى خاصة المنتجات البترولية والغاز التي تهيمن على الصادرات الكلية في الجزائر بنسبة 98%.

المطلب الثاني: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الواردات الفلاحية

تعتمد مختلف دول العالم على الواردات الفلاحية في توفير السلع واللوازم الأجنبية التي لا تنتجها محليا، وتلجأ الدولة أيضا للاستيراد لاقتناء المواد الأولية والخام والتي تستعملها في عمليات الإنتاج المحلي، لهذا تكمن أهمية الواردات في مساهمتها في الرفع من حجم الإنتاج المحلي منه زيادة الدخل الوطني الخام، وتعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي تعتمد على الواردات الفلاحية لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، حيث عرفت فاتورة استيراد السلع الغذائية في الجزائر ارتفاعا كبيرا في قيمتها مما جعل الميزان التجاري الفلاحي يعاني من العجز المستمر ولسنوات عديدة، مما دفع الدولة لوضع استراتيجية لتخفيض قيمة الواردات الفلاحية عن طريق سياسة دعم المشروعات الفلاحية لإنتاج ما تحتاجه الجزائر من المنتجات الفلاحية بدلا من التوجه للاستيراد.

أولا: تطور قيمة الواردات الفلاحية خلال الفترة (2000-2004)

سعت الجزائر من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2000-2004) لتقليل حجم الواردات الفلاحية والتي أثقلت كاهل الدولة نظرا لارتفاع أسعار فاتورة المنتجات المستوردة بالعملة الصعبة خاصة مع تدني قيمة العملة المحلية، حيث ركزت الدولة على تكثيف الإنتاج المحلي والذي يلبي الاحتياجات الغذائية الضرورية لتفادي استيرادها من الخارج، والجدول التالي يبين تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

الجدول رقم (40): تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
اللحوم الحمراء	3939.7	1365.2	3536.9	9077.4	18886
الألبان ومنتجاتها	31927.9	40953.3	38864.6	39738.7	58991.4
البيض	415.2	289.9	363.5	538.8	352.5
الأسماك وأنواعها	1272.9	1072.4	723	1280.5	1665.8
الحبوب	81535.4	76521.3	103277.5	87886.8	100394.6
الخضر والفواكه	14637.7	14309.6	20954.2	20338.2	22192
السكر والعسل	16735.5	22994	21365.6	17826.4	19470.1
القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة	11115.1	6949.2	7621.6	10315.7	11023.4
الأعلاف	6663.1	8342.4	8889.9	9114.4	15076.4
منتجات غذائية متنوعة	9703.7	7455.6	8452.2	7600.7	8796.4
إجمالي الواردات الفلاحية	177946.2	180252.8	214049	203717.6	256848.6
الواردات الكلية	690425.7	764862.4	957039.8	1047441.4	1314399.8

19.54	19.45	22.37	23.57	25.77	نسبة الواردات الفلاحية من الواردات الكلية (%)
-------	-------	-------	-------	-------	--

Source : Office national des statistiques, Op cit.

يبين الجدول رقم (40) تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)، وعرفت قيمة الواردات الفلاحية ارتفاعا متواصلا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 177946.2 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 256848.6 مليون دينار جزائري سنة 2004 أي أنها ارتفعت بنسبة 44.34% وهي نسبة مرتفعة لا تخدم مساعي الدولة في تقليص حجم الواردات الفلاحية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يدل على عجز الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية للسكان مما يدفعها للجوء إلى الاستيراد لتحقيق هذه الهدف.

وسجلت اللحوم الحمراء ارتفاعا كبيرا في قيمة وارداتها خلال الفترة (2000-2004)، حيث انتقلت قيمة وارداتها من 1365.2 مليون دينار جزائري سنة 2001 إلى 18886 مليون دينار جزائري مع نهاية سنة 2004، وهي قيمة كبيرة جدا بسبب اعتماد الجزائر على استيراد اللحوم المجمدة في هذه الفترة لانخفاض سعرها مقارنة باللحوم الطازجة، حيث قامت الدولة باستيراد كميات كبيرة من هذه اللحوم لتغطية احتياجات السكان من هذه الشعبة.

بالنسبة للألبان ومنتجاتها فشهدت تذبذبا في قيمة وارداتها ارتفعت من 31927.9 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 40953.3 مليون دينار جزائري سنة 2001 لتتخفض بعد ذلك إلى 38864.6 مليون دينار جزائري سنة 2002 لتعود للارتفاع مجددا في السنوات التالية لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2004 خلال هذه الفترة بـ 58991.4 مليون دينار جزائري، وتعتبر الألبان من أكثر المنتجات استيرادا في الجزائر بسبب استهلاكها الواسع من طرف السكان لهذا تلجأ الدولة لتغطية الطلب الكبير على هذه الشعبة عن طريق الاستيراد لعجز الإنتاج المحلي على تلبية احتياجات السكان من هذه الشعبة، ونفس الوضع شهدته منتجات البيض بتذبذب قيمة وارداتها خلال نفس الفترة حيث سجلت أدنى قيمة واردات لها سنة 2001 بـ 289.9 مليون دينار جزائري ولأعلى قيمة لها سنة 2003 بـ 538.8 مليون دينار جزائري، بينما سجلت واردات الأسماك وأنواعها تراجعاً في قيمتها خلال السنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث انخفضت قيمة وارداتها من 1272.9 مليون دينار جزائري في سنة 2000 إلى 723 مليون دينار جزائري سنة 2002 لتعود للارتفاع خلال السنوات التالية لتصل إلى عتبة 1665.8 مليون دينار جزائري سنة 2004، هذا بالرغم من الثروة السمكية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر إلا أن وارداتها تشهد تصاعدا كبيرا في قيمتها وهو ما يؤكد تفضيل الدولة للاستيراد على استغلال سواحلها الشاسعة والاستثمار في هذه الثروة الكبيرة.

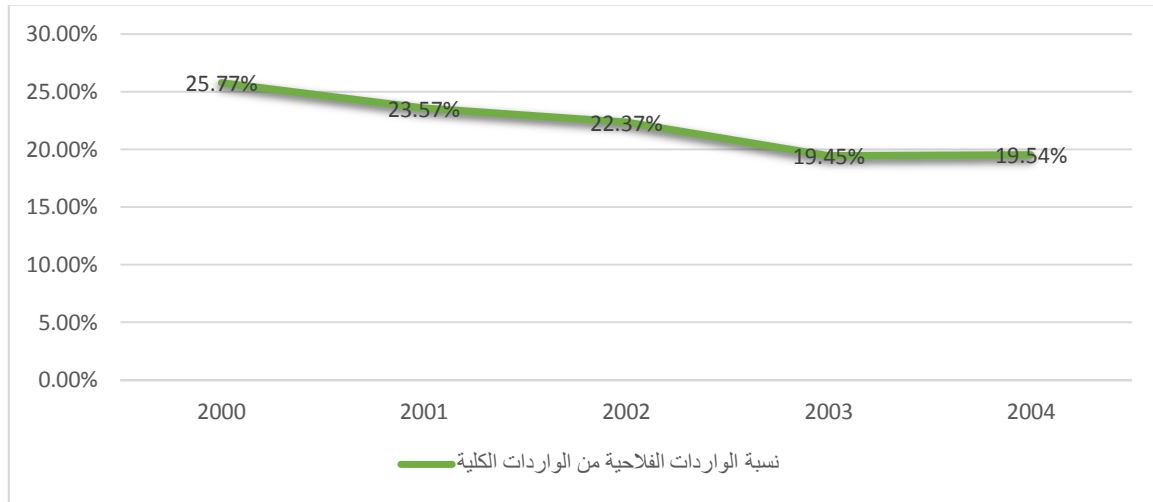
أما فيما يخص منتجات الحبوب فقد هي الأخرى تذبذبا في قيمة وارداتها خلال هذه الفترة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2001 بـ 76521.3 مليون دينار جزائري بينما بلغت أقصى قيمة لها سنة 2002 بـ 103277.5 مليون دينار جزائري، واحتلت شعبة الحبوب المرتبة الأولى كأكبر سلعة مستوردة

في الجزائر من حيث القيمة خلال الفترة (2000-2004)، وذلك راجع للاستهلاك الكبير والواسع للحبوب في الجزائر خاصة مادة القمح الذي ينتج منه الدقيق والخبز... بالرغم من انتشار زراعة القمح على كامل التراب الوطني بالإضافة للدعم المتواصل للدولة للمزارعين بحفر الآبار وتوفير الأدوية والمضادات الحيوية إلا أن الإنتاج المحلي لا يغطي الطلب الكبير على هذه المنتجات، وشهدت واردات الخضر والفواكه أيضا ارتفاعا في قيمتها خلال هذه الفترة حيث وصلت لحدود 22192 مليون دينار جزائري خلال سنة 2004 بعدما كانت تقدر بـ 14309.6 في سنة 2001 أي أنها ارتفعت بنسبة 55.08% وهي نسبة كبيرة مقارنة بمعدلات الإنتاج الكبيرة التي حققتها شعبة الخضر والفواكه في الجزائر خلال هذه الفترة خاصة الخضروات منها.

وشهدت منتجات السكر والعسل ارتفاعا في قيمة وارداتها وصلت لحدود 22994 مليون دينار جزائري سنة 2001 لتتخفف قليلا خلال السنوات التالية حيث وصلت لعتبة 19470.1 مليون دينار جزائري سنة 2004، وتعتبر منتجات السكر من المنتجات الأكثر استهلاكا في الجزائر لهذا تعمل الدولة على توفير مادة السكر وبكميات كبيرة، بينما سجلت منتجات القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة انخفاضا في قيمة وارداتها خلال سنة 2001 بوصولها إلى عتبة 6949.2 مليون دينار جزائري بعدما كانت تقدر بـ 11115.1 مليون دينار جزائري سنة 2000 لتعود للارتفاع خلال السنوات التالية لتصل إلى حدود 11023.4 مليون دينار جزائري سنة 2004، وتتميز هذه المنتجات بصعوبة إنتاجها محليا حيث تتطلب ظروف مناخية خاصة لزراعتها لهذا تلجأ الدولة لاستيراد هذه المنتجات من الخارج لتلبية حاجيات السكان، أما بالنسبة للأعلاف فقد شهدت قيمة وارداتها ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2000-2004) حيث ارتفعت من 6663.1 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 15076.4 مليون دينار جزائري سنة 2004 أي أنها ارتفعت بنسبة 126.27%، ويعود هذا الارتفاع المسجل في واردات الأعلاف بسبب أهميتها في تربية الحيوانات حيث سعت الدولة لدعم مختلف المربين بتوفير الأعلاف الضرورية لنجاح تربية المواشي والطيور. عرفت أغلبية المنتجات الغذائية والفلاحية انخفاضا في قيمة وارداتها خلال السنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000) وهذا ما يدل على فعالية هذا المخطط في تخفيض قيمة الواردات الغذائية، لكن مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بداية من سنة 2002 فقد شهدت الواردات الفلاحية لأغلب المنتجات الغذائية الرئيسية ارتفاعا في قيمتها بسبب توجيه الدعم الفلاحي إلى الاستيراد أكثر منه إلى الرفع من معدلات الإنتاج الفلاحي.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (22): تطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (40)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (22) لتطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2004-2000) نؤكد على انخفاض نسبة الواردات الفلاحية من إجمالي الواردات الكلية خلال هذه الفترة، حيث انخفضت من 25.77% سنة 2000 إلى 19.54% في سنة 2004 بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات الفلاحية خلال هذه الفترة، وبالرغم من مساهمة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من إبطاء تطور الواردات الفلاحية خلال هذه الفترة إلا أن ارتفاع قيمة الواردات الكلية خلال هذه الفترة هو السبب الرئيسي الذي جعل الواردات الفلاحية تسجل انخفاضا في نسبة مساهمتها في الواردات الكلية.

ثانيا: تطور قيمة الواردات الفلاحية خلال الفترة (2009-2005)

سعت الجزائر خلال هذه الفترة لدعم برامج النمو التي أطلقتها بداية من سنة 2000، واستفادت القطاع الفلاحي من ميزانيات معتبرة بهدف الرفع من معدلات الإنتاج وتوفير المنتجات الفلاحية الضرورية التي تقوم الدولة باستيرادها بمبالغ كبيرة مما يزيد من نفقات الدولة ويتسبب في عجز الميزان التجاري الفلاحي، والجدول التالي يبين تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).

الجدول رقم (41): تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
اللحوم الحمراء	20058.7	15487.6	11333.1	12963.6	17479.4
الألبان ومنتجاتها	54417.8	51346.1	73711.5	82921.3	62360.3
البيض	131	131.7	61.5	79.9	249.5
الأسماك وأنواعها	1821.9	2210	1900.8	2022.8	3910.8
الحبوب	105868.9	102081.1	137946	262402.1	171633.1
الخضر والفواكه	21483.9	22969	30537.9	33513.4	40718.4
السكر والعسل	21575.8	31950.9	29766.9	28433	41461.2
القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة	12271.3	15109.5	18859	24758	23270.5
الأعلاف	12020.8	11999.5	15704.8	22049.2	24726.5
منتجات غذائية متنوعة	8977	9606.1	12891.2	14788	21238.1
إجمالي الواردات الفلاحية	258627.1	262891.5	332712.7	483931.3	407047.7
الواردات الكلية	1493644.8	1558540.8	1916829.1	2572033.4	2854805.3
نسبة الواردات الفلاحية من الواردات الكلية (%)	17.32	16.87	17.36	18.82	14.26

Source : Office national des statistiques, Op cit.

يبين الجدول رقم (41) تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، وسجلت قيمة الواردات الفلاحية ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 258627.1 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 483931.3 مليون دينار جزائري سنة 2008 أي أنها ارتفعت بنسبة 87.12% خلال الأربعة سنوات فقط، وهي نسبة كبيرة جدا تعكس الاعتماد الشبه الكلي للجزائر على الواردات الفلاحية لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وسجلت سنة 2009 أنخفض طفيف في قيمة الواردات الفلاحية حيث وصلت لعتبة 407047.7 مليون دينار جزائري.

وسجلت واردات اللحوم الحمراء انخفاضا مستمرا في قيمتها من 20058.7 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 11333.1 مليون دينار جزائري سنة 2007، وهذا نتيجة لتراجع الطلب على اللحوم الحمراء بسبب ارتفاع أسعارها مما دفع السكان إلى اللجوء إلى اللحوم البيضاء كسلعة بديلة للحوم الحمراء، وشهدت السنتين التاليتين ارتفاع في قيمة صادرات اللحوم الحمراء حيث وصلت لحدود 17479.4 مليون دينار جزائري سنة 2009.

بالنسبة للألبان ومنتجاتها فقد عرفت ارتفاعا في قيمة صادراتها وصلت بعتبة 82921.3 مليون دينار جزائري سنة 2008 بعدما كانت تبلغ 54417.8 مليون دينار جزائري سنة 2005 ثم انخفضت قليلا سنة 2009 حيث وصلت إلى 62360.3 مليون دينار جزائري، وشهدت الحبوب نفس وضعية الألبان

حيث ارتفعت قيمة صادراتها من 105868.9 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 262402.1 مليون دينار جزائري سنة 2008 أي أنها ارتفعت بنسبة 147.86% وهي نسبة مرتفعة جدا، حيث ركزت الدولة على توفير هاتين الشعبتين (الألبان والحبوب) نظرا لاستهلاكها الواسع لدى السكان وعجز الإنتاج المحلي على تلبية الطلبات الكبيرة على هاته المنتجات.

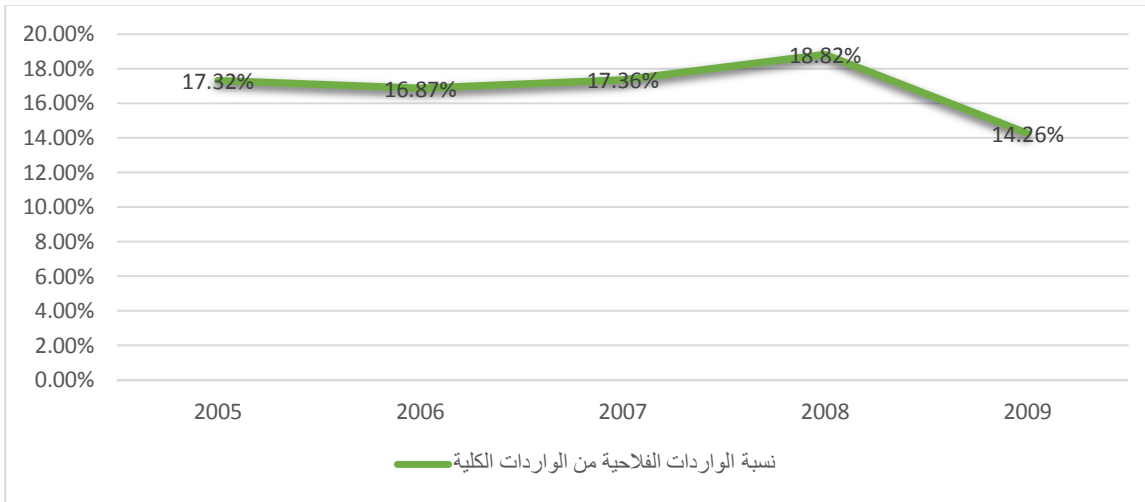
وشهدت الخضر والفواكه ارتفاعا مستمرا في قيمة صادراتها خلال الفترة (2005-2009) حيث وصلت لعتبة 40718.4 مليون دينار جزائري سنة 2009 بعدما كانت تقدر بـ 21483.9 مليون دينار جزائري وتمثل الفواكه النسبة الأكبر من قيمة هذه الواردات بينما تسجل الخضر النسبة الأصغر لأن الجزائر حققت نسبة اكتفاء ذاتي كبيرة لشعبة الخضر خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لمنتجات السكر والعسل فقد سجلت تذبذبا في قيمة صادراتها خلال هذه الفترة بوصولها لعتبة 31950.9 مليون دينار جزائري في سنة 2006 ثم انخفضت إلى 28433 مليون دينار جزائري سنة 2008 لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2009 بـ 41461.2 مليون دينار جزائري، وتراجعات واردات السكر سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعاره الذي نتج عن الأزمة الغذائية العالمية، وشهدت واردات القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة خاصة منتجات القهوة الأكثر استهلاكها في الجزائر، حيث وصلت قيمة صادرات هذه السلع إلى 24758 مليون دينار جزائري في سنة 2008 بينما كانت تقدر بـ 12271.3 سنة 2005.

وفيما يخص الأسماك وأنواعها فقد وصلت قيمة صادراتها إلى 2210 مليون دينار جزائري سنة 2006 لتتخف قليلا في السنة التالية حيث وصلت إلى عتبة 1900.8 مليون دينار جزائري ثم عادت قيمة الصادرات للارتفاع مجددا لتصل إلى أقصى حد لها خلال هذه الفترة في سنة 2009 بـ 3910.8 مليون دينار جزائري، بالرغم من امتلاك الجزائر لثروة سمكية كبيرة ومتنوعة إلا أن فاتورة استيرادها تبقى مرتفعة جدا، وعرفت شعبة الأعلاف ارتفاع في قيمة صادراتها خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 12020.8 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 24726.5 مليون دينار جزائري في سنة 2009 أي ارتفعت بنسبة 105.7%، وتعتبر شعبة الأعلاف مهمة جدا للمربين بهدف زيادة أعداد الماشية أو سرب الطيور لهذا ركزت الدولة على توفير الكميات الضرورية من الأعلاف لدعم المربين.

عرفت أغلبية واردات السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) ارتفاعا غير متوقع في قيمتها، حيث عملت الدولة على رفع ميزانيات الدعم لمختلف الأنشطة الفلاحية بهدف زيادة مستوى الإنتاج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص حجم الواردات الفلاحية، إلا أن النتائج المسجلة تفر بفشل الإصلاحات المتخذة خلال هذه الفترة.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (23): تطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2009-2005)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (41)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (23) لتطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2009-2005) تؤكد على انخفاض نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية مقارنة بالفترة (2004-2000)، حيث لم تتجاوز حاجز 18.82% من إجمالي الواردات الكلية وهي أعلى نسبة وصلت إليها خلال هذه المرحلة، وهو ما يؤكد أن استيراد المنتجات الغذائية تبقى من أولويات الدولة نظرا لعجز الإنتاج الفلاحي المحلي عن تلبية مختلف الاحتياجات الغذائية للسكان، حيث فشلت الإصلاحات الجديدة التي جاء بها برنامج دعم النمو (2005) في تحقيق الأهداف المسطرة وهو ما دفع الدولة للبحث عن حلول وأساليب جديدة بهدف الرفع من معدلات الإنتاج الفلاحي وتقليص حجم الواردات الفلاحية.

ثالثا: تطور قيمة الواردات الفلاحية خلال الفترة (2010-2018)

بعد فشل الإصلاحات التي جاء بها برنامج دعم النمو بداية من سنة 2005 في تقليص حجم الواردات الفلاحية لأبرز السلع الغذائية في الجزائر، بحثت الدولة على إيجاد حلول للمشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي خلال الفترة (2009-2005)، فأطلقت برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2010 وراهننت عليه لرفع مستوى الإنتاج المحلي وتقليص حجم الواردات الفلاحية، والجدول التالي يبين تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

الجدول رقم (42): تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء	20333.3	22682.1	30486.1	35399.6	39303	37170.6	38691.1	33617.3	41093.1
الألبان ومنتجاتها	73855	112417.5	98175	99726.1	164538.1	117141.6	106917.7	155979.4	163030.2
البيض	46.7	80.9	118.6	124.7	97.7	148	258.2	124.7	203.5
الأسمك وأنواعها	3743.5	4245.4	5081.2	7223	10950.5	10959.1	11957.7	13727.3	11581.4
الحبوب	148529.7	296954.4	258796.6	266836.3	301086	359329.5	312101.6	311584.1	361394
الخضر والفواكه	45970.1	61462.5	73088.8	84621.1	85174.9	101427.7	92200.7	82889.7	75353.6
السكر والعسل	50593	84793	78547.6	75169.1	73569.7	75808.8	100657.1	115217.1	95320.2
القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة	23821.9	34564.1	39850.2	40475.6	43061.6	49810.1	57258	57787.4	53032.4
الأعلاف	32543.3	39220.6	40860.4	61635.1	72987.4	69265.5	67709.1	53615.1	78619.6
منتجات غذائية متنوعة	24436.7	29436.8	35480.6	41294.6	46929.3	53718.2	56201.5	54427.2	53499.1
إجمالي الواردات الفلاحية	423873.1	685857.3	660485.2	712505.2	837698.4	874779.1	843952.6	878969.2	933127
الواردات الكلية	3011807.6	3442501.6	3907071.9	4368548.4	4719708.3	5193459.7	5154776.8	5111297.6	5403233
نسبة الواردات الفلاحية من الواردات الكلية (%)	14.07	19.92	16.90	16.31	17.75	16.84	16.37	17.20	17.27

Source : Office national des statistiques, Op cit.

يبين الجدول رقم (42) تطور قيمة الواردات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، وشهدت قيمة الواردات الفلاحية ارتفاعا متواصلا خلال هذه الفترة أيضا، حيث انتقلت من 423873.1 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 933127 مليون دينار جزائري سنة 2018 أي تجاوزت الضعف في مدة 8 سنوات، وهو ما يفسر عجز الدولة على تخفيض فاتورة الاستيراد بالنسبة للسلع الغذائية بالرغم من تركيز برنامج التجديد الفلاحي والريفي على تكثيف الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي. وسجلت اللحوم الحمراء تصاعدا مستمرا في قيمة وارداتها خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 20333.3 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 41093.1 مليون دينار جزائري سنة 2018، ولم يستطع الإنتاج المحلي للحوم الحمراء من تغطية الطلب الكبير على هذه الشعبة مما دفع الدولة إلى اللجوء للاستيراد لتلبية حاجيات السكان، بينما شهدت منتجات الألبان تذبذبا في تطور قيمة وارداتها حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 164538.1 مليون دينار جزائري بينما كانت أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة تقدر بـ 73855 مليون دينار جزائري في سنة 2010، وارتفعت قيمة واردات الألبان ومنتجاتها بشكل كبير مقارنة بالفترة (2005-2009) نظرا للاستهلاك الكبير لهذه الشعبة من طرف السكان ونظرا لمعاناة قطاع الألبان في الجزائر من العديد من المشاكل مثل الإنتاج والتوزيع وسوء التسيير، وعرفت منتجات البيض ارتفاعا في قيمة وارداتها وصلت إلى 258.2 مليون دينار جزائري سنة 2016 وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة بعدما كانت لا تتجاوز حد 46.7 مليون دينار جزائري في سنة 2010، ونفس الوضع كانت عليه منتجات الأسماك حيث انتقلت قيمة وارداتها من 3743.5 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 13727.3 مليون دينار جزائري سنة 2017 وهي قيمة كبيرة جدا تعكس سوء وضعية الصيد البحري في الجزائر بالرغم من حجم الإمكانيات الكبيرة المتوفرة.

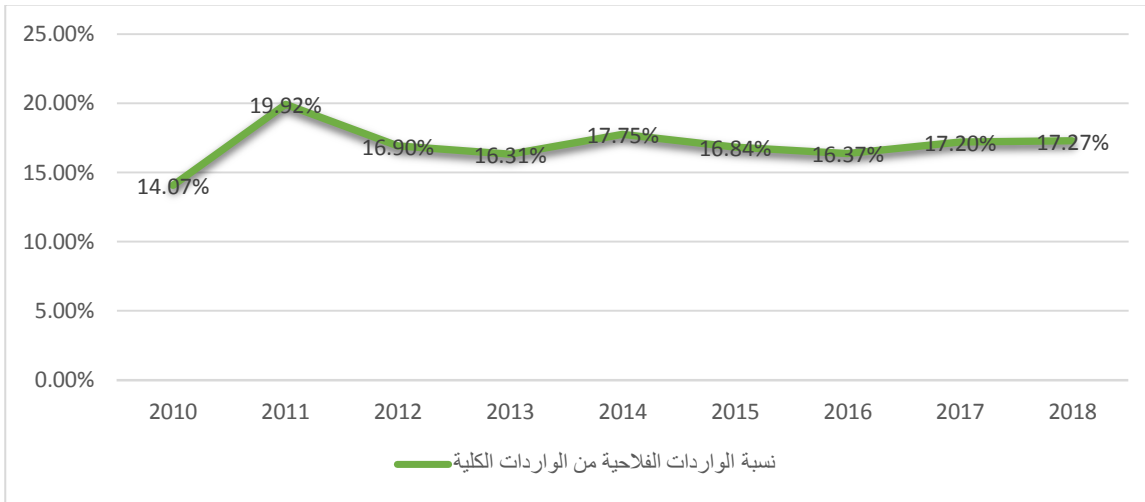
وحافظت الحبوب على صدارة المنتجات الغذائية كأكبر سلع مستوردة من حيث القيمة في الجزائر خلال هذه الفترة، حيث استمرت قيمة وارداتها في الارتفاع لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 361394 مليون دينار جزائري، حيث تعمل الدولة على استيراد جميع أنواع الحبوب خاصة مادة القمح نظرا للاستهلاك الكبير على هذه المنتجات ومع تزايد الكثافة السكانية أصبح الإنتاج المحلي عاجزا عن تلبية طلبات السكان على الحبوب، وسجلت منتجات الخضر والفواكه ارتفاعا في قيمة وارداتها بداية من سنة 2010 حيث كانت تقدر بـ 45970.1 مليون دينار جزائري لتصل إلى حدود 101427.7 مليون دينار جزائري سنة 2015، ثم أخذت في الانخفاض خلال السنوات التالية لتصل إلى 75353.6 مليون دينار جزائري سنة 2018، وبالرغم من شساعة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر بالإضافة إلى الدعم الكبير الموجه لتمويل الزراعة... إلا أن قيمة الواردات بقيت تسجل أرقام كبيرة ترفع من نفقات الدولة وتزيد من عجز الميزان التجاري الفلاحي.

أما فيما يخص منتجات السكر والعسل فقد استمرت قيمة وارداتها في الارتفاع خلال هذه الفترة لتصل لعتبة 115217.1 مليون دينار جزائري سنة 2017 وهي أقصى قيمة لها، ونفس الشيء ينطبق على منتجات القهوة والشاي والكاكاو والتوابل والمنتجات المشتقة حيث استمرت قيمة وارداتها في الارتفاع لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2017 بـ 57787.4 مليون دينار جزائري.

وعرفت الأعلاف هي الأخرى ارتفاع في قيمة وارداتها خلال هذه الفترة حيث وصلت إلى 78619.6 مليون دينار جزائري سنة 2018 وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، وبالنسبة لواردات المنتجات الغذائية متنوعة فقد استمرت في التصاعد خلال هذه الفترة أيضا لتصل لأقصى حد لها سنة 2016 بـ 56201.5 مليون دينار جزائري.

شهدت الفترة (2010-2018) ارتفاع قيمة الواردات لجميع السلع والمنتجات الغذائية الرئيسية في الجزائر، وهي نفس الفترة التي طبق فيها برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي خصصت له ميزانية تجاوزت 1000 مليار دينار لدعم مختلف المشروعات الفلاحية بهدف تكثيف الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي ومنه تقليص حجم الواردات الفلاحية، إلا أن النتائج المسجلة خلال هذه الفترة تظهر العكس تماما حيث ارتفعت واردات المنتجات الغذائية والفلاحية وبمعدلات كبيرة تجاوزت 100% في الكثير من الأحيان. ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (24): تطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (42)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (24) لتطور نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) نؤكد على أن نسب مساهمة الواردات الفلاحية في إجمالي الواردات الكلية انحصرت بين 14% و 19% خلال هذه الفترة، وهي نسب مشابهة للنسب المحققة خلال الفترة (2005-2009) وهو ما يدل على فشل الإصلاحات الجديدة في تخفيض حجم الواردات الفلاحية خلال الفترة (2010-2018)، لتبقى الدولة عاجزة عن الوصول للمستوى المطلوب من الإنتاج الفلاحي المحلي الذي يلبي جميع الاحتياجات الغذائية لسكان ويحقق الأمن الغذائي ويخلص الدولة من فاتورة الواردات الفلاحية المرتفعة.

المطلب الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الميزان التجاري الفلاحي

تعتبر حالة الميزان التجاري على مدى صلابة التجارة الخارجية لأي دولة حول العالم، ففي حالة تجاوز قيمة الصادرات لدولة ما لقيمة وارداتها (حالة فائض) فإن التجارة الخارجية لهذه الدولة تتمتع بالصلابة والقوة وبالتالي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ونمو الاقتصاد، وفي حالة تجاوزت قيمة الواردات لقيمة الصادرات (حالة عجز) فإن التجارة الخارجية في هذه الحالة تعتبر هشة وضعيفة مما تؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة، ونفس الشيء ينطبق على الميزان التجاري الفلاحي حيث تشكل الصادرات والواردات الفلاحية هيكل التجارة الخارجية الفلاحية، هذا وقد سعت الجزائر عن طريق مخططاتها التنموية لتحقيق التوازن المطلوب في الميزان التجاري الفلاحي من خلال دعم مختلف المشروعات الفلاحية لرفع مستوى الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ومنه زيادة قيمة الصادرات وتقليص حجم الواردات الفلاحية.

أولاً: تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي خلال الفترة (2000-2004)

بدأت الجزائر في تطبيق المخططات التنموية بداية من سنة 2000 فكان نصيب قطاع الفلاحة منها إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي جاء ليحل المشاكل الكثيرة التي كان يعاني منها القطاع الفلاحي في السابق ومنها عجز الميزان التجاري الفلاحي، والجدول التالي يبين تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004).

الجدول رقم (43): تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

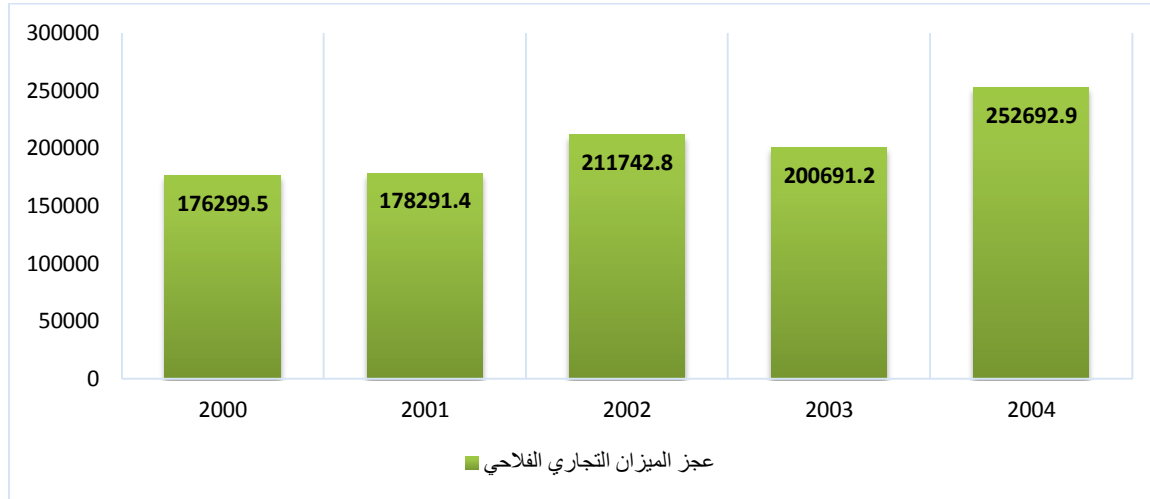
الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات الفلاحية	الواردات الفلاحية	الميزان التجاري الفلاحي	نسبة التغطية (%)
2000	1646.7	177946.2	176299.5	0.93
2001	1961.4	180252.8	178291.4	1.09
2002	2306.2	214049	211742.8	1.08
2003	3026.4	203717.6	200691.2	1.49
2004	4155.7	256848.6	252692.9	1.62

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (37) ورقم (40)

يبين الجدول رقم (43) تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)، حيث سجل الميزان التجاري الفلاحي عجزا متواصلا خلال هذه الفترة، وذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات الفلاحية ونموها بمعدلات كبيرة سنويا في مقابل تدني قيمة الصادرات الفلاحية مقارنة بالواردات، حيث لم تتجاوز نسبة تغطية الصادرات الفلاحية للواردات الفلاحية عتبة 1% بالرغم من تحسن هذه النسبة خلال الفترة (2000-2004)، فقد ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الفلاحية للواردات الفلاحية من 0.93% سنة 2000 إلى 1.62% في سنة 2004 وهذا راجع بالأساس للإصلاحات الجديدة التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000) ثم أتبعه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2002)، إلا أن النسب المسجلة تبقى متدنية جدا لضعف الصادرات الفلاحية وشساعة الفارق بينها وبين الواردات الفلاحية. ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (25): تطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (43)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (25) لتطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2004-2000) نؤكد على ارتفاع قيمة العجز المسجل في الميزان التجاري الفلاحي من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت قيمة عجز الميزان التجاري الفلاحي من 176299.5 مليون دينار جزائري خلال سنة 2000 إلى 211742.8 مليون دينار جزائري في سنة 2002، لتتخفف قليلا خلال السنة الموالية (2003) حيث بلغت قيمة العجز 200691.2 مليون دينار جزائري لتعود للارتفاع مجددا خلال سنة 2004 لتصل إلى حدود 252692.9 مليون دينار جزائري وهي أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة، وتعتبر قيمة عجز الميزان التجاري الفلاحي المسجلة خلال هذه الفترة كبيرة جدا ويصعب تقليصها بسبب اعتماد الدولة المستمر وبشكل كبير على استيراد جميع السلع الغذائية تقريبا لتغطية الطلب المحلي على هذه المنتجات.

ثانيا: تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي خلال الفترة (2009-2005)

بانتهاؤ الفترة (2004-2000) ترك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مؤشرات إيجابية في القطاع الفلاحي، حيث ارتفعت معدلات الإنتاج الفلاحي ومنه ارتفعت قيمة الصادرات الفلاحية وهو ما زاد في نسبة التغطية، وهو ما دفع الدولة لبعث برنامج دعم النمو الذي رفع من ميزانيات الدعم لكل القطاعات ومنها القطاع الفلاحي بهدف مواصلات تحقيق نتائج إيجابية خلال الفترة (2009-2005)، والجدول التالي يبين تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2005).

الجدول رقم (44): تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: مليون دينار جزائري

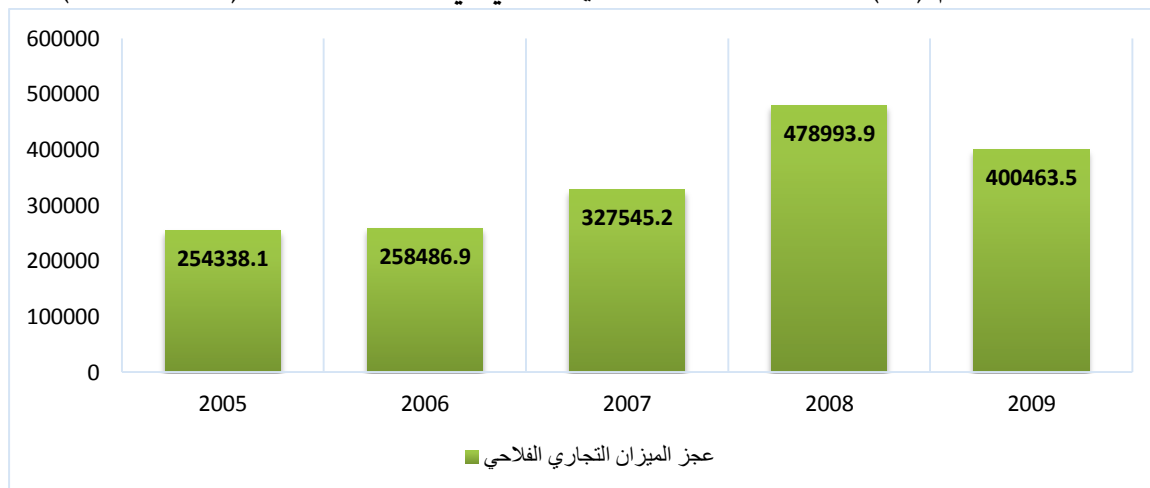
السنوات	الصادرات الفلاحية	الواردات الفلاحية	الميزان التجاري الفلاحي	نسبة التغطية (%)
2005	4289	258627.1	254338.1	1.66
2006	4404.6	262891.5	258486.9	1.68
2007	5167.5	332712.7	327545.2	1.55
2008	4937.4	483931.3	478993.9	1.02
2009	6584.2	407047.7	400463.5	1.62

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (38) ورقم (41)

يبين الجدول رقم (44) تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)، حيث سجل الميزان التجاري الفلاحي عجزا متواصلا خلال هذه الفترة أيضا، ووصلت نسبة تغطية الصادرات الفلاحية للواردات الفلاحية إلى 1.68% سنة 2006 وهي أعلى نسبة محققة خلال هذه الفترة، لتتخف بعد ذلك تدريجيا لتصل إلى أدنى نسبة لها بـ 1.02%، ويعود هذا الانخفاض الكبير في نسبة التغطية إلى انخفاض قيمة الصادرات الفلاحية من 5167.5 مليون دينار جزائري سنة 2007 إلى 4937.4 مليون دينار جزائري خلال سنة 2008، وفي المقابل ارتفعت الصادرات الفلاحية من 332712.7 مليون دينار جزائري سنة 2007 إلى 483931.3 مليون دينار جزائري في سنة 2008، حيث تأثرت الصادرات الجزائرية خلال سنة 2008 بالأزمة الغذائية العالمية بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في تلك الفترة، ومع نهاية سنة 2009 سجلت الصادرات الفلاحية ارتفاعا في قيمتها حيث وصلت إلى عتبة 6584.2 مليون دينار جزائري وفي المقابل انخفضت قيمة الواردات الفلاحية إلى 407047.7 مليون دينار جزائري في نفس السنة (2009)، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة التغطية مرة أخرى لتصل إلى 1.62%.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (26): تطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (44)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (26) لتطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009) نؤكد على استمرار ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري الفلاحي خلال هذه الفترة، حيث انتقلت قيمة العجز من 254338.1 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى 478993.9 مليون دينار جزائري سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة 88.33% وهي نسبة كبيرة جدا، وبالتوازي مع ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري الفلاحي فقد سجلت الصادرات الفلاحية والواردات الفلاحية ارتفاعا في قيمتها في نفس الوقت، إلا أن الواردات الفلاحية تطورت بمعدلات أكبر من الصادرات الفلاحية، حيث وصلت الصادرات الفلاحية لأعلى قيمة لها خلال هذه الفترة سنة 2009 بـ 6584.2 مليون دينار جزائري بينما كانت تقدر بـ 4289 مليون دينار جزائري في سنة 2005 أي أنها ارتفعت بنسبة 53.51%، وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات الفلاحية من 258627.1 مليون دينار جزائري في سنة 2005 إلى 483931.3 مليون دينار جزائري سنة 2008 وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة أي أنها ارتفعت بنسبة 87.12%، وهنا يظهر الفرق الكبير بين معدل تطور الواردات الفلاحية والصادرات الفلاحية حيث حققت الواردات الفلاحية معدل نمو في قيمتها أكبر من معدل نمو الصادرات الفلاحية وهو ما سبب ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال هذه الفترة.

ثالثا: تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي خلال الفترة (2010-2018)

بعد فشل برنامج دعم النمو في تحقيق نتائج إيجابية للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2005-2009)، توجهت الجزائر لانتهاج سياسة دعم جديدة وبأسلوب مختلف عن السياسات السابقة، وذلك عن طريق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2010 حيث تسعى الدولة من خلاله لتكثيف الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتقليص حجم الواردات الفلاحية المرتفعة، والجدول التالي يبين تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

الجدول رقم (45): تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليون دينار جزائري

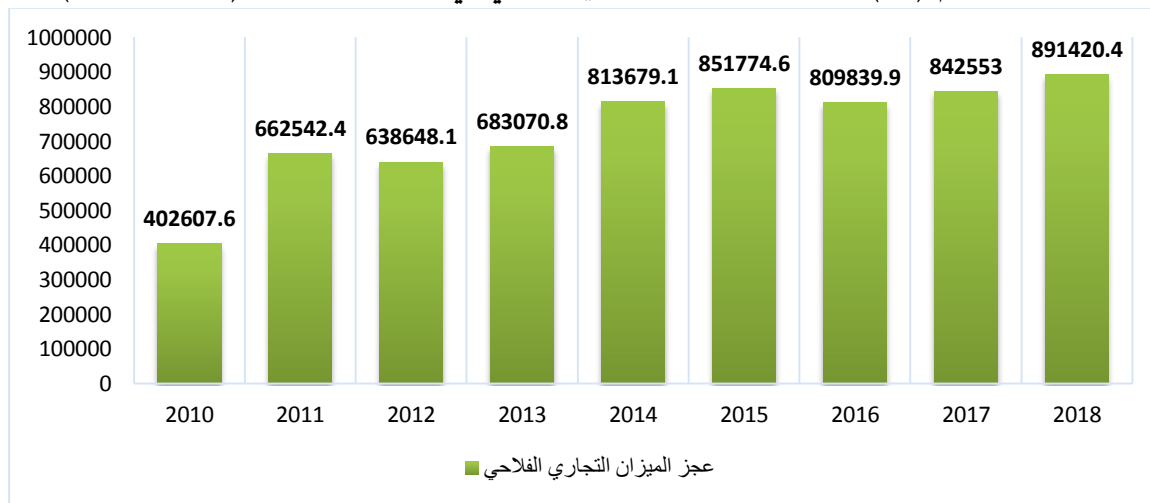
السنوات	الصادرات الفلاحية	الواردات الفلاحية	الميزان التجاري الفلاحي	نسبة التغطية (%)
2010	21265.5	423873.1	402607.6	5.02
2011	23314.9	685857.3	662542.4	3.40
2012	21837.1	660485.2	638648.1	3.31
2013	29434.4	712505.2	683070.8	4.13
2014	24019.3	837698.4	813679.1	2.87
2015	23004.5	874779.1	851774.6	2.63
2016	34112.7	843952.6	809839.9	4.04
2017	36416.2	878969.2	842553	4.14
2018	41706.6	933127	891420.4	4.47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (39) ورقم (42)

يبين الجدول رقم (45) تطور قيمة الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، حيث استمر تسجيل حالة العجز في الميزان التجاري الفلاحي خلال هذه الفترة أيضا، ولكن في المقابل ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الفلاحية للواردات الفلاحية عكس الفترة السابقة (2005-2009) وذلك بفضل تحقيق الصادرات الفلاحية لقفزة نوعية خلال هذه الفترة، حيث انتقلت قيمتها من 6584.2 مليون دينار جزائري سنة 2009 إلى 21265.5 مليون دينار جزائري سنة 2010 واستمرت في الارتفاع حتى وصلت لحاجز 41706.6 مليون دينار جزائري في سنة 2018 وهي أقصى قيمة وصلت لها الصادرات الفلاحية خلال هذه الفترة، وهذا ما انعكس إيجابيا على نسبة التغطية حيث ارتفعت من 1.62% سنة 2009 إلى 5.02% سنة 2010 وهي قفزة نوعية خلال موسم واحد فقط، وانخفضت نسبة التغطية خلال السنوات التالية لتصل إلى 2.63% سنة 2015 حيث تأثرت بالارتفاع المتواصل للواردات الفلاحية خلال هذه الفترة، وذلك بانتقال قيمتها من 423873.1 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 874779.1 مليون دينار جزائري في سنة 2015، بالمقابل تراجع قيمة الصادرات الفلاحية بعد سنة 2013 والتي كانت تقدر حينها بـ 29434.4 مليون دينار جزائري لتتخفض إلى 23004.5 مليون دينار جزائري سنة 2015 متأثرة بتراجع الدعم الموجه للمشروعات الفلاحية بسبب انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014 وهو ما أثر في تراجع مداخيل الدولة، ولكن عادت نسبة التغطية للارتفاع مرة أخرى بعد سنة 2015 لتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 2018 بـ 4.47% وذلك بفضل عودة ارتفاع قيمة الصادرات مرة أخرى حيث انتقلت من 23004.5 مليون دينار جزائري سنة 2015 إلى 41706.6 مليون دينار جزائري سنة 2018، وظهرت آثار برنامج التجديد الفلاحي والريفي على الصادرات الفلاحية خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع مستوى الإنتاج الفلاحي بفضل دعم مختلف المشروعات الفلاحية.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (27): تطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (45)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (27) لتطور عجز الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) نؤكد على انتقال قيمة عجز الميزان التجاري الفلاحي من 402607.6

مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 851774.6 مليون دينار جزائري سنة 2015، حيث تضاعفت قيمة العجز في الخمس السنوات الأولى من تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بالرغم من ارتفاع مستوى الإنتاج المحلي وارتفاع حجم الصادرات الفلاحية إلا أن الواردات الفلاحية بقيت في الارتفاع خلال هذه الفترة، حيث استمرت الدولة في الاعتماد على الواردات الفلاحية في تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان بالرغم من أن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة لديها القدرة على توفير مختلف المنتجات الغذائية والفلاحية اللازمة لو تم استغلالها بشكل أفضل، وشهد عجز الميزان التجاري الفلاحي انخفاضا في قيمته خلال سنة 2016 بوصوله لعتبة 809839.9 مليون دينار جزائري ثم أخذت قيمة العجز في الارتفاع لتصل لحاجز 891420.4 مليون دينار جزائري في سنة 2018، لتبقى فاتورة استيراد السلع الغذائية والفلاحية المرتفعة مع تطور قيمة الصادرات الفلاحية بمعدلات ضئيلة مقارنة بمعدلات تطور الواردات الفلاحية من أهم الأسباب التي جعلت الميزان التجاري الفلاحي في الجزائر يسجل عجزا متواصلا وبقيم كبيرة جدا.

المبحث الرابع: أثر دعم المشروعات الفلاحية على العقار الفلاحي في الجزائر

عانى القطاع الفلاحي في الجزائر من العديد من المشاكل والعقبات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومن بين أهم هذه المشاكل العويصة هي مشكلة العقار الفلاحي والمتمثلة أساسا في كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، حيث تعاقبت العديد من القوانين والأحكام التي تنظم مسألة استغلال هذه الأراضي، ومن أهمها قانون التسيير الذاتي للفلاحة ثم قانون الثورة الزراعية وصولا إلى قانون المستثمرات الفلاحية وأخيرا قانون استغلال الأراضي عن طريق الامتياز، والتي بحثت في مجملها عن توفير الظروف المثالية للفلاح لاستصلاح الأرض والاستثمار فيها بهدف تحقيق أعلى مردودية ممكنة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أثر دعم المشروعات الفلاحية على العقار الفلاحي في الجزائر من خلال المباحث التالية:

- سياسات تنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (1962-1986)؛
- سياسات تنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (1987-2009)؛
- سياسات تنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (2010-2017).

المطلب الأول: سياسات تنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (1962-1986)

بعدما انتزعت الجزائر استقلالها من المستعمر الفرنسي سنة 1962 توجهت لاسترجاع أراضيها المغتصبة والتي كانت مملوكة من طرف المعمرين بعد رحيلهم عن الوطن، فقامت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإجراءات والقوانين تتماشى مع التوجه السياسي للدولة في تلك الفترة من أجل إدارة هذه الأراضي الفلاحية، فتم تطبيق نظام التسيير الذاتي بداية من الاستقلال إلى غاية سنة 1971 ثم تلاه نظام الثورة الزراعية بداية من سنة 1972.

أولاً: نظام التسيير الذاتي

في مؤتمر طرابلس عشية الاستقلال في شهر جوان 1962، حيث جاء فيه إعداد برنامج للإصلاح الزراعي، وفي هذا الإطار قدم المؤتمر ثلاث خيارات لاستغلال الأراضي التي تركها المستعمرون والمتمثلة في¹:

- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين؛
- توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء؛
- التسيير الجماعي للمزارع كما هي تحت إشراف الدولة.

لكن الحكومة آنذاك تبنت الخيار الثالث أي التسيير الذاتي في الفلاحة لأنه يؤدي إلى تصفية القواعد الاقتصادية للاستعمار، وقد استبعدت الخيار الأول باعتبار أنه يؤدي إلى مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية...، ويؤدي إلى فتح الباب أمام توسيع الرأسمالية العقارية ودعم الاحتكار ونمو الملكية العقارية الكبيرة، كما استبعدت الخيار الثاني لأنها لو وزعت هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء قد تواجههم مشاكل مالية وفنية عديدة تؤثر على الإنتاج، وعلى هذا الأساس اختارت الدولة فكرة التسيير الذاتي للأراضي الفلاحية الشاغرة، التي كانت تابعة للمستعمرين والجزائريين الذين كانت لهم مواقف معادية لحرب التحرير الوطني.

تنص المادة الأولى من الأمر المتعلق بالتسيير الذاتي في الفلاحة: " تؤسس الأرض ووسائل الإنتاج الفلاحي الأخرى من الأموال المنقولة والعقارية المؤممة، في شكل استغلاليات فلاحية"، فالأرض ووسائل الإنتاج الزراعية من أموال وعقارات مؤممة تعد كأساس للاستغلاليات الزراعية، وعليه فإن الأراضي المؤممة في الفترة من 1962 إلى 1968 هي التي كان يطبق عليها نظام التسيير الذاتي، وهي تلك الأراضي الفلاحية والمزارع التي كانت تابعة للمعمرين، وكذا للجزائريين الذين كانت لهم مواقف معادية لحرب التحرير الوطني، أو للنظام الاشتراكي².

وكانت الاستغلاليات الفلاحية تمول من طرف شركات الاحتياط الفلاحية (Sociétés Agricoles Prévoyance De) والتي كانت مكلفة إبان الاحتلال بإعانة فلاحة الفلاحين الفقيرة، وقد أعاد الديوان الوطني للإصلاح الزراعي تنظيمها، وصارت تسمى "مراكز الإصلاح الزراعي التعاونية، (Les Centres Coopératifs De La Réforme Agraire) وسرعان ما اشتكت منها لجان التسيير، بسبب تأخر حصولها على التمويل، والجدير بالذكر أنه لم يكن ثمة محاسبين ذوي الاختصاص، فكان يقوم

1 فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العشرون، 2016، ص 194. على الرابط الإلكتروني:

<http://revues.univ-biskra.dz/index.php/rem/article/download/2018/1822>

2 رضا بوعافية، آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2018/2017، ص 36. على الرابط الإلكتروني:

http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_download/5778

بمحاسبة كل لجنة تسيير مركز الإصلاح الزراعي التعاوني الذي يمولها، لذلك افتتحت الحكومة الجزائرية سياسة التنمية البشرية للتعليم الفلاحي، ومركزا لتكوين المحاسبين، أما على صعيد التسويق فقد كلفت بالعملية المؤسسات التي كانت قائمة قبل الاستقلال، بعد أن تغيرت أسماؤها ومنها الهيئة الجزائرية المشتركة للحبوب وتم استحداث هيئة متخصصة لمراقبة الصادرات سميت بالهيئة الوطنية للتسويق، ومن أجل ضبط عملية التسويق لكامل المحاصيل ومنعها لمحاولات بعثتها في قنوات البيع غير المراقب أو الاستهلاك العائلي، اشترطت الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي على لجنة التسيير أن تسلمها مجمل المحاصيل لتحصل منها بالمقابل على حاجاتها من البذور، وقد تعثرت عملية التسويق لأن هذه الصيغة كانت تفرض على لجنة المزرعة أن تخزن المحاصيل وتتكدب خسائر التلف الناتجة عن التخزين، في انتظار استلامها من قبل تعاونيات الإصلاح الزراعي، فكانت نتيجة بيروقراطية الأجهزة المكلفة بالتسويق أن لجأ العمال خفية إلى التعامل مع التجار منذ 1967، والجدير بالذكر أن من خصائص هذا النظام (التي أدت لفشله) أن الأجور كانت تتحدد وتسدد بمعزل عن شروط الإنتاج والتسويق، وليس ثمة ما يحفز العامل على التعاطي مع العملية الإنتاجية أو مع وسائل الإنتاج التي تقدمها الدولة، فلم تكن الوحدة تعرف أسعار وقيمة مبيعاتها، مما أدى إلى تراجع إنتاجية القطاع رغم زيادة العاملين فيه بنسبة تصل إلى 25%¹.

هذا وقد كانت تبلغ هذه المساحة 2.2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، بعد أن كانت هذه الأراضي موزعة على 22000 مزرعة استيطانية خلال الموسم الفلاحي (1965/1966)، ثم على 1207 خلال الموسم (1972/1973) تم بطريقة فوضوية، حيث لم يتم التقسيم على أسس علمية، مما أدى إلى عدم ارتفاع الإنتاج والمردود الفلاحي، لأن العمال قاموا بتجميع أنفسهم بحثا عن أكبر مساحة ممكنة، وهذا ما خلق عدة مشاكل على مستوى العقار الفلاحي، وهذا ما أدى إلى تشكيل مزارع ذات مساحة كبيرة جدا يصعب التحكم فيها، مما نتج عن تكوين هذه الاستغلاليات الزراعية الكبيرة الحجم، والتي تفوق الإمكانيات المتاحة لاستغلالها، حيث وجد ما يقارب 11% منها مساحتها 2000 هكتار، ونظرا لنقص الإمكانيات المادية أدى إلى صعوبة استغلال كل المساحة الزراعية المتاحة للمزرعة الواحدة، يعني إهمال مساحات كثيرة، خاصة تلك المساحات البعيدة عن المركز الرئيسي للمزرعة، وهذا ما شجع بعض الخواص على الاستلاء على جزء من هذه الأراضي المتروكة التابعة للقطاع العام والمحاذية لأراضيهم².

ومن أهم أسباب فشل قطاع التسيير الذاتي هو تدخل الدولة، وكل الجهات التابعة لها، والتي تشكل المحيط الخارجي للمزرعة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق استخدام سلطة المدير بالدرجة الأولى، ثم باستخدام الرئيس الذي يملك سلطة أقل من سلطة المدير، وهكذا لم يكن القطاع مسيرا ذاتيا من قبل عماله، مما كان له أثر كبير على نفسية العمال، وبالتالي فشل هذا الإصلاح في تحقيق أهدافه.

1 سوسن بوصبيعات، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر -الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2017/2018، ص ص 49-50. على الرابط الإلكتروني:

<https://bu.umc.edu.dz/theses/droit/ABOU4285.pdf>

2 فريد عبة، مرجع سابق، ص ص 194-195.

ثانيا: نظام الثورة الزراعية

يهدف نظام الثورة الزراعية إلى تحديد ملكية الأرض وتأمين الباقي منها وتوزيعه على الفلاحين، وإلغاء الضريبة على الأرض ومنع المتاجرة بها، وبذلك ازدادت مساحة القطاع الحكومي اتساعا وكأن المشكل الذي كان مطروحا سابقا هو نقص الأراضي الصالحة للزراعة التابعة للقطاع الحكومي، علما أن أراضي الثورة الزراعية هي في الأصل أراضي العموم التابعة للبلديات أو المؤسسات الدينية وأراضي الخواص المؤممة والمجمعة في إطار الصندوق الوطني للثورة الزراعية¹.

1. الصندوق الوطني للثورة الزراعية

الصندوق الوطني للثورة الزراعية مؤسسة من مؤسسات الدولة، موضوعة تحت وصاية وزير الفلاحة، لكن هذا الاختصاص يفوض جزء منه إلى الوالي فيما يتعلق بالإشراف على عمليات التسيير وصيانة أموال الثورة الزراعية، وتنقسم هذا الصندوق إلى صناديق بلدية على مستوى كل البلديات الداخلة في مناطق تطبيق الثورة الزراعية، أما البلديات التي لا توجد فيها أراضي يمسه التأميم، فلا تنشأ بها هذه الصناديق، ويتكون الصندوق الوطني للثورة الزراعية من أربعة أنواع من الأراضي تتمثل في الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة التابعة للدولة أو الولاية بما في ذلك المؤسسات العمومية، باستثناء المساحات المخصصة لتجارب البحث العلمي أو التعليم، والأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة ووسائل الإنتاج المؤممة، وأراضي العرش، والأراضي المهملة، والأراضي التي لا أو المتروكة بلا ورثة بعد الانتهاء من عمليات تطبيق الثورة الزراعية في البلديات التي لا توجد بها هذه الملكيات، لكن تستثني من الإلحاق بالصندوق الوطني للثورة الزراعية بعض الأراضي، مثل الأراضي الفلاحية أو المعدة للفلاحة الخاضعة لنظام التسيير الذاتي للفلاحة، والأراضي المكونة لتعاونيات قدماء المجاهدين، ولتطبيق هذا الاستثناء يجب أن تكون هذه الأراضي مستغلة فإذا كانت متروكة غير مستغلة ضمت إلى الصندوق بموجب نص تشريعي².

وبالنسبة للطبيعة القانونية لأراضي الصندوق فإنه تطبيقا للمادتين 05 و14 من دستور 1976، فإن الأراضي المؤممة ملك للدولة، كما نصت المادة 688 من القانون المدني الجزائري الصادر بمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، على تبعية هذه الأملاك للدولة، فتخضع لقواعد حماية المال العام، وحفاظا على ممتلكات الصندوق الوطني للثورة الزراعية، نصت المادة 27 من الأمر رقم 71-73 على معاقبة كل من يلحق ضررا بهذه الممتلكات بالحبس من سنتين إلى 05 سنوات، وبغرامة مالية تتراوح ما بين 500 دج و 5000 دج.

2. نمط الاستغلال في الثورة الزراعية

احتفظ الأمر رقم 71-73 من حيث المبدأ التسيير الذاتي، مع قيام السلطة بتعديل الأمر رقم 68 - 653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 المتعلق بالتسيير الذاتي، بموجب الأمر 75-42 المؤرخ في 17 جانفي 1975، حيث أقر في مادته الأولى ملكية الدولة للأرض ووسائل الإنتاج، كما اعترف في مادته

1 زهير عماري، مرجع سابق، ص 146.

2 سوسن بوضيحات، مرجع سابق، ص ص 52-53.

الثانية للمسيرين الذاتيين بالاستفادة الحرة من ثمار ومنتجات الاستغلالية، على أن أهم تعديل أتى به الأمر 42-75، هو إلغاؤه في نص المادة 20 منه لمنصب المدير المزرعة، المعين في السابق من طرف وزارة الفلاحة، نتيجة لضغط عمال المزارع المسيرة ذاتيا، من جهة أخرى، كرست الثورة الزراعية النظام التعاوني، على أساس أنه الإطار الديمقراطي للاستغلال الفلاحي الذي يهدف إلى ترقية مداخيل صغار المنتجين، كما يشكل هذا النظام أداة لتوسيع اشتراكية الفلاحة، ووسيلة لإدماج صغار الفلاحين ضمن صيرورة التنمية المكثفة للفلاحة، و إطار يتدرب فيه المنتجون على أساليب التسيير الجماعي لوسائل الإنتاج، و عليه صدر المرسوم 106-71 المؤرخ في 07 جوان 1972 المتضمن القانون الأساسي للتعاون الزراعي، الذي سمح بإنشاء العديد من أنواع التعاونيات الزراعية، على غرار التعاونية التحضيرية للاستثمار، التعاونية الزراعية للمالكين على الشيوخ، مجموعة التعاون الفلاحي، التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك، التعاونية الزراعية للإنتاج، التعاونية الزراعية للخدمات الاختصاصية، التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات، التعاونية الولائية لتسويق الفواكه و الخضراوات¹.

ابتداء من سنة 1981 شهدت التعاونيات الفلاحية التابعة للقطاع العمومي تحولات سريعة، حيث انتقلت في المرحلة الأولى من قانون المزرعة المسيرة ذاتيا أو تعاونية الإنتاج إلى قانون مزرعة فلاحية اشتراكية وأدى هذا الانتقال القانوني إلى إنشاء حوالي 3200 مزرعة فلاحية اشتراكية حلت محل 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا ونحو 6000 تعاونية، تخضع المزرعة الفلاحية الاشتراكية إلى نظام المزرعة المسيرة ذاتيا، ولم يصدر أي قانون قصد تنظيمها، حيث أصبح الآلاف من المتعاونين عمالا مسيرين ذاتيا يخضعون لسلطة مهندس مسير².

3. أسباب فشل نظام الثورة الزراعية

يمكن تلخيص أهم أسباب فشل نظام الثورة الزراعية في النقاط التالية³:

- **تفرد السلطة بمشروع الثورة الزراعية:** عند البدء في تنفيذ عمليات الثورة الزراعية، اتضح أن الثورة الزراعية ليست مطلب شعبي ثارت من أجله الطبقة الكادحة في العالم القروي، مثلما أشار إلى ذلك ميثاق الثورة الزراعية، بل مجرد منحة أو هبة من السلطة السياسية إلى صغار المنتجين، تعويضا لهم عن ولائهم غير المشروط لها؛
- **صعوبة المحيط الاجتماعي والثقافي الذي واجهته الدولة:** اصطدمت إرادة التغيير التي عبر عنها ميثاق الثورة الزراعية، بمحيط فلاحي مطبوع بالتخلف الثقافي والتقني والتشتت القانوني، رغم المجهودات التي بذلتها الدولة في المجال الاجتماعي والثقافي، وكذا محاولات مكثفة الزراعة، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة الجذرية للقطاع الزراعي؛

1 رضا بوعافية، مرجع سابق، ص ص 90-91.

2 زهير عماري، مرجع سابق، ص 147.

3 رضا بوعافية، مرجع سابق، ص ص 101-103.

- انحراف هيئات تنفيذ الثورة الزراعية: إن تحليل التركيبة السياسية والاقتصادية للسلطة العمومية المتحركة في توزيع العقار الفلاحي، وإعادة توزيعه تكشف عن حلول طبقة جديدة محل البرجوازية المحلية المنقرضة، تتمثل في رجال المكاتب بحيث استحوذت هاته الطبقة على سياسة رسم أدوار ووظائف العقار الفلاحي؛

- التسرع في تنفيذ الثورة الزراعية: إن سلبات التنفيذ المتسرع لبرامج الثورة الزراعية من طرف الهيئات اللامركزية لا تنحصر في الجانب المالي فقط، بل تتعداها إلى الجانب العقاري حيث تسببت المرحلة الأولى للثورة الزراعية في ندرة العقارات الضرورية لإقامة المرافق المحلية من مدارس ومصحات، نتيجة الدمج المكثف لأراضي البلديات ضمن تراث الصندوق الوطني لثورة الزراعة، الأمر الذي أجبر السلطة على إصدار الأمر 74-26 المؤرخ في 20/02/1974، الذي يخصص للبلديات إنشاء احتياطات عقارية تابعة لها، غير خاضعة لصندوق الثورة الزراعية.

المطلب الثاني: سياسات تنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (1987-2009)

بعد فشل نظام الثورة الزراعية وقبله نظام التسيير الذاتي في تنظيم العقار الفلاحي في الجزائر، توجهت الدولة إلى مرحلة الإصلاحات في مجال تسيير العقار الفلاحي التابع للأموال الخاصة للدولة بداية من سنة 1987، وذلك بصور القانون 87-19 الذي أعاد هيكلة المزارع الاشتراكية في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، ثم تلاه صدور القانون 90-25 المسمى بقانون التوجيه العقاري بعد التخلي عن النظام الاشتراكي وانتهاج نظام اقتصاد السوق بداية من سنة 1990.

أولا: قانون المستثمرات الفلاحية

صدر قانون المستثمرات الفلاحية رقم 87-19 سنة 1987 حيث تخلت الدولة من خلاله عن التعاونيات الفلاحية وحلت مكانها المستثمرات الفلاحية.

1. مفهوم المستثمرات الفلاحية

عرفت الحكومة أثناء عرضها لمشروع القانون رقم 87-19 أمام المجلس الوطني الشعبي مصطلح المستثمرة الفلاحية على أنها تعني "إيجاد وسائل جديدة للاستغلال" لأن الهدف من هذا التنظيم هو إضفاء قيمة على الوحدة الفلاحية بحيث لا تكفي باستعمال الوسائل الموجودة بل تزيد من وسائل قيمة الإنتاج وتشجع المنتجين على الاستثمار بتوظيف أموالهم وفوائدهم من الربح للنهوض بهذا القطاع، الحيوي في الاقتصاد الوطني، والحقيقة أن مفهوم الاستثمار لا يعد مفهوما جديدا، لأنه مفهوم اقتصادي يعني في الغالب أي عمل أو أي تصرف لمدة معينة من أجل تطوير النشاط الاقتصادي سواء كان العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية أو في شكل قروض¹.

1 حفيفة عطوي، المستثمرة الفلاحية أسلوب جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص ص 127-128. على الرابط الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/151/9/2/95246>

2. الفرق بين المستثمرات الفلاحية والتعاونيات الفلاحية القديمة

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين المستثمرات الفلاحية والتعاونيات الفلاحية في النقاط التالية¹:

- من مساوئ الأنظمة الزراعية السابقة أنها تتكون من مساحات كبيرة جدا، إذا ما قورنت بالإمكانات التي تملكها، فلقد كان متوسط المساحة يقدر بـ 1231 هكتار للمزرعة الواحدة، كما وجدت مزارع تفوق مساحتها 2000 هكتار، وبعد تقسيم الأراضي في إطار القانون رقم 87-19 تكونت 29000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على مساحة 2.5 مليون هكتار، ليصبح متوسط المستثمرة الفلاحية يقارب 61.7 هكتار بالنسبة للمستثمرات الجماعية، و9.4 هكتار بالنسبة للمستثمرة الفلاحية الفردية؛
- كانت التعاونية الفلاحية أداة لتنظيم تدخل الدولة في المجال الفلاحي، قصد تحويل علاقات الإنتاج إلى علاقات اشتراكية تسعى إلى ترقية الحياة الاجتماعية لأعضاء التعاونية، فإن المستثمرة الفلاحية ذات بعد اقتصادي تختفي فيها كل الدوافع السياسية والاجتماعية المعروفة من قبل، فغاية المستثمرة هي تحقيق أقصى ربح ممكن دون أن يأخذ بعين الاعتبار ما ينجم عن ذلك من آثار سياسية واجتماعية؛
- للتعاونية الفلاحية عدة أشكال لا يعترف فيها بالاستغلال الفردي أما المستثمرة الفلاحية فتكون جماعية كقاعدة متكونة من ثلاث فلاحين فأكثر، وفردية كاستثناء، وتخضع التعاونية إلى الرقابة المالية التي يقوم بها وزير المالية بواسطة محاسب معين من طرفه، في حين أن المستثمرة الفلاحية تباشر أعمالها المالية بكل حرية وطبقا للأهداف الخاصة بها؛
- استثنى قانون المستثمرات الفلاحية من مجال تطبيقه المزارع النموذجية، واعتبرها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى إنتاج عتاد نباتي، بينما اعتبر المستثمرة الفلاحية شركة أشخاص مدنية موجهة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار الوظيفة الاجتماعية المنوطة بالأراضي الفلاحية.

3. تقييم قانون المستثمرات الفلاحية

أهم ما ميز هذا القانون من إيجابيات نذكر منها الاستغلال الجيد للأراضي نظرا لصغر المساحة والمسؤولية المباشرة للعمال، وكذا القضاء على العمالة الزائدة باعتبار أن العمال في ظل المستثمرات أصبحت دخولهم مرتبطة بإنتاجية المستثمرة الفلاحية، لكن من ذلك ورغم الإصلاحات اتضح أن طريقة الانتفاع الدائم اصطدمت بصعوبات ومشاكل مست العقار الفلاحي، فقد أهمل هذا القانون الأراضي المؤممة لصالح الثورة الزراعية التي وزعت في بداية الإصلاح على مستثمرين في شكل مستثمرات جماعية وفردية، فقام أصحاب الأراضي بمطالبة استرجاع أراضيهم المؤممة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشاكل التأخر في إعداد وتقديم العقود الإدارية التي تثبت حق الانتفاع من أجل تمكين المستثمرين من الاستفادة من التمويل المصرفي، وغيرها من المشاكل الأخرى التي يمكن ذكرها فيما يلي²:

1 سوسن بوصبيعات، مرجع سابق، ص ص 74-76.

2 زهير عماري، مرجع سابق، ص ص 147-148.

- ممارسة نشاطات غير فلاحية على أراضي المستثمرات، وهناك أراضي انتزعت من مستفيدين حقيقيين حصلوا عليها شرعيا من أجل استخدامها لأغراض غير فلاحية؛
- عدم انسجام مجموعات المستفيدين من المستثمرات الجماعية فيما بينهم، لأسباب مختلفة ما أدى إلى شلل المستثمرات وتقسيمها الضمني، إلى جانب عدم تمكن الفلاحين من الاستفادة من القروض البنكية بسبب تشكيك هذه الأخيرة في الاستفادة من حقوق الاستفادة الدائمة من المستثمرة، غير مضمونة قانونيا، في الوقت الذي حول بعضها عن طابعه الفلاحي جراء مخالفات المستفيدين فمن بين 218 ألف مستغل هناك 11900 مستفيد لديهم قضايا عالقة على مستوى المحاكم من أجل ممارسات غير قانونية أهمها تحويل الأراضي الفلاحية وبيعها لأشخاص آخرين، كما تم الاستيلاء على عدد منها من طرف أجهزة الدولة في إطار مشاريع ذات منفعة عامة؛
- تأزم الوضعية المالية والهيكلية لكثير من المستثمرات الفلاحية بتراكم الديون وانسحاب أو غياب من المستثمرات، الأمر الذي شكل حاجزا حقيقيا وغياب كليا للاستثمار في القطاع الفلاحي، واختفاء كل حافز لتطويره؛
- غياب الإدارة في الميدان وتراكم القضايا أمام المحاكم من أجل إلغاء حق الاستفادة أو الإيجارات التي أقدم أعضاء المستثمرة على إبرامها مع الخواص الذين يملكون أموال من أجل تطوير الأرض وظهور منازعات من أجل التعويض على أساس المادة 141 من القانون المدني؛
- تضمن عدة مراسيم تطبيقية لم تشهد إلا ثلاثة منها على أرض الواقع رغم مروره أكثر من عشرين سنة.

ثانيا: قانون التوجيه العقاري

صدر قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 سنة 1990 تزامنا مع تخلي الدولة عن النظام الاشتراكي وتبنيها نظام اقتصاد السوق.

1. مفهوم قانون التوجيه العقاري

تبعاً للتغير في التوجه السياسي المصاحب لأحداث أكتوبر 1988، وأمام تصاعد الاحتجاجات والمطالب من أجل إرجاع الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين، صدر قانون التوجيه العقاري رقم 90-25 الذي ألغى قانون الثورة الزراعية بمقتضى المادة 76 منه، وبالتالي نص على إرجاع الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين، وبتعديل هذا القانون بموجب الأمر رقم 95-26 المؤرخ في 25/09/1995 امتد الاسترجاع إلى الأراضي المتبرع بها لفائدة الصندوق الوطني لثورة الزراعة، وإلى الأراضي الفلاحية التي وضعت تحت حماية الدولة تطبيقاً للمرسوم رقم 63-163 المؤرخ في 09/05/1963، وطبقاً للمادة 78 من الأمر رقم 95-26 فإنه يتم تعويض المستفيدين في إطار قانون المستثمرات الفلاحية الذين كانت أراضيهم محل إرجاع، تطبيقاً لقانون التوجيه العقاري فتمنح لهم قطع أراضي جديدة من الأراضي التابعة للأموال الوطنية الخاصة، والتي لم يتم توزيعها بعد، ولكن يجب أن تكون القطعة الجديدة معادلة للقطعة التي كانت محل إرجاع من حيث الخصوبة، أو الاستفادة من قطعة أرض تفصل من مساحة المستثمرة الفلاحية الجماعية التي يقل عدد شركائها عن العدد المبين في العقد الإداري الأصلي، وهذا بعد إسقاط

الجهة القضائية المختصة حقوق انتفاع المستفيدين أو بواسطة قرار ولائي، في حالة المستثمرة التي لا تحوز على العقد الإداري، وفي حالة استحالة التعويض العيني، فإن المستفيدين يعرضون نقديا وفقا للتشريع المعمول به¹.

2. أهداف قانون التوجيه العقاري

صدر قانون رقم 90-25 في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري ليحدد القوام التقني والنظام القانوني للأماكن العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية، والمتأمل في مواد هذا القانون يجد أنه يرمي إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي²:

- حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي حددت بدقة الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية، وفي مفهوم هذا القانون هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاجا يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاكاً مباشراً أو بعد تحويله؛
- ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية اعتباراً من قانون 90-25 عدم استثمار الأراضي الفلاحية فعلاً تعسفاً في استعمال الحق، نظراً إلى الأهمية الاقتصادية والوظيفية الاجتماعية المنوطة بهذه الأراضي، وفي هذا الإطار يشكل الاستثمار الفعلي والمباشر أو غير المباشر واجباً على كل مالك حقوق عينية عقارية أو حائزها، وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس حيازة ذلك عموماً ولرفع أي التباس اعتبر القانون أرضاً غير مستثمرة كل قطعة أرض فلاحية تثبت بالشهرة علنية أنها لم تستغل استغلالاً فلاحياً فعلياً مدة موسمين فلاحيين متعاقبين على الأقل إذ ثبت عدم استثمار أرض فلاحية ينذر المستثمر ليستأنف استثمارها وإذا بقيت الأرض غير مستثمرة لدى انتهاء أجل جديد مدته سنة واحدة تقوم الهيئة العمومية المخولة لهذا الغرض بما يأتي: وضع الأرض حيز الاستثمار لحساب وعلى نفقة المالك أو الحائز الظاهر إذا كان المالك الحقيقي غير معروف، أو عرض الأرض للتأجير، أو بيعها إذا كانت خصبة جداً أو خصبة، إن صدور هذا القانون والذي ينص على إمكانية بيع أو تأجير الأراضي العمومية زاد من شك وقلق المستثمرين في طريقة الانتفاع الدائم المطبقة مع عدم تحديد الدولة لهوية المشتري وبأي ثمن يمكن أن تباع الأراضي الخاصة، مع العلم أن المستثمرين غير قادرين على شرائها نظراً لإمكاناتهم القليلة، وقد أدى نقص الاستثمارات الموجهة للتحسينات العقارية إلى ارتفاع معدل نهب خصوبة الأرض دون تعويض. كما أن هذا القانون لم يوضح الأمر بالنسبة للأراضي المحولة عن وجهتها الفلاحية لتصبح مناطق حضرية، إلى جانب الأراضي التي تم شراؤها من المعمرين قبل الاستقلال، كما طرحت الأراضي المحمية مشكلات عديدة حول أمر توزيعها أو إعادتها؛
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها ظهرت بحيث خلال تطبيق القانون 87-19 مشكلة الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية ومطالبة أصحابها استرجاعها، لذا جاء

1 سوسن بوضيبيات، مرجع سابق، ص ص 81-82.

2 زهير عماري، مرجع سابق، ص ص 149-150.

قانون 90-25 من خلال المادتين 75 و 76 لإلغاء الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية واستفادة الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية التي حافظت على طابعها الفلاحي من الصندوق الوطني للثورة الزراعية تبقى ملكا لملاكها الأصليين، بموجب هذا القانون تم استرجاع جل المساحات المؤممة في إطار الأمر 71-73 المتضمن الثورة الزراعية، إلى ملاكها الأصليين لكن بقيت 160 ألف حالة معلقة رغم الحصول على قرارات الاسترجاع حيث لم يتمكنوا من دخول أراضيهم بسبب الاستثمارات المنجزة على هذه الأراضي، وهناك من لم يستوفوا ملفاتهم وعددهم 1900 شخص، منهم 1400 شخص متواجدين على أراضيهم، كما أن هناك أشخاص فقدت أراضيهم طابعها الفلاحي قبل صدور القانون دون أن يقابل ذلك تعويض مادي.

3. تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1998-2009)

جاء قانون التوجيه العقاري سنة 1990 ليرفع سيطرة الدولة على الأراضي الفلاحية المؤممة في إطار نظام الثورة الزراعية، ليتم إعادة هذه الأراضي لملاكها الأصليين وتعويض المتبرعين بأراضيهم لفائدة الصندوق الوطني للثورة الزراعية، والجدول التالي يبين تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1998-2009).

الجدول رقم (46): تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1998-2009)

الوحدة: هكتار

البيان	المساحة الصالحة للزراعة	مساحة المراعي والمراع	مساحة الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة	المساحة الفلاحية الكلية
1998	8215730	31652000	864790	40732520
1999	8226900	31503820	865620	40596340
2000	8227440	31794320	866340	40888100
2001	8193740	31914760	875340	40983840
2002	8228690	31624770	882460	40735920
2003	8270930	31635240	911770	40817940
2004	8321680	32824410	1063510	42209600
2005	8389640	32821550	1169440	42380630
2006	8403570	32776670	1187650	42367890
2007	8414670	32837225	1196945	42448840
2008	8424760	32884875	1126355	42435990
2009	8423340	32955880	1087700	42466920

Source : Office national des statistiques, L'Algérie en Quelques Chiffres, Op cit, N° (31, 40).

يبين الجدول رقم (46) تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1998-2009)، وتتشكل المساحة الفلاحية الكلية من الأراضي الصالحة للزراعة (وهي المساحة المستخدمة فعلا والتي تزرع

كل سنة) والمراعي والمراتع (وهي المساحات التي ترعى فيها المواشي) وأراضي الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة (وهي المزارع المحصودة والمساحات وبيادر الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر...). وشهدت المساحة الفلاحية الكلية في الجزائر ارتفاعا خلال الفترة (1998-2009)، حيث انتقلت من 40732520 هكتار سنة 1998 إلى 42466920 هكتار سنة 2009 أي أنها ارتفعت بـ 4.26%، إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضئيلة جدا بالمقارنة خاصة مع ارتفاع معدل نمو السكان خلال هذه الفترة، وعرفت الأراضي الصالحة للزراعة زيادة في مساحتها خلال هذه الفترة بوصولها لعتبة 8423340 هكتار سنة 2009 بعدما كانت في حدود 8215730 هكتار سنة 1998، حيث ركزت الدولة على الرفع من المساحة الصالحة للزراعة لزيادة معدلات الإنتاج الفلاحي وذلك عن طريق تخصيص صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والذي كان يستهدف إصلاح الأراضي الفلاحية الغير مستغلة وزيادة المساحات المزروعة ليتسنى للفلاحين أن يزرعوا مختلف المحاصيل بهدف الرفع من معدلات الإنتاج الفلاحي.

وشهدت مساحة المراعي والمراتع ارتفاعا تدريجيا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 31652000 هكتار سنة 1998 إلى 32955880 هكتار سنة 2009 أي أنها ارتفعت بنسبة 4.11%، وتحوز المراعي والمراتع على المساحة الأكبر من بين المساحات الفلاحية الأخرى حيث تمثل أكثر من 75% من المساحة الفلاحية الكلية في الجزائر، وتكمن أهمية المراعي والمراتع المتمثلة في الهضاب والسهوب الخصبة الغنية بالأعشاب في توفير الغذاء الضروري لمختلف المواشي التي يربيهها الفلاحون، لهذا تسعى الدولة لتهيئة واستصلاح هذه المساحات لاستغلالها في تربية الماشية.

بالنسبة للاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة فقد سجلت زيادة مستمرة في مساحتها خلال الفترة (1998-2009)، فوصلت إلى أكبر مساحة لها خلال هذه الفترة في سنة 2007 بـ 1196945 هكتار بينما كانت تقدر بـ 864790 هكتار خلال سنة 1998 أي أنها ارتفعت بـ 38.41%، ويحتاج الفلاحون لمثل هذه المساحات بشكل كبير في أنشطتهم الفلاحية، حيث يحتاج الفلاح للطرق والمسالك والقنوات والوديان... في عملية الزراعة وتربية الحيوانات لهذا تسعى الدولة لتنمية الأرياف من خلال استصلاح الطرق والمسالك الفلاحية وتوفير قنوات المياه والمحاجر وبيادر الدرس وغيرها.

المطلب الثالث: سياسات تنظيم العقار الفلاحي خلال الفترة (2010-2017)

تخلت الجزائر رسميا عن قانون 87-19 بعد صدور القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي بعد فشل عقد الانتفاع الدائم، فصدر القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يجسد رغبة المشرع الجزائري في توحيد نمط تسيير الأملاك الخاصة للدولة عن طريق تعميم تطبيق الامتياز على العقار الفلاحي كآلية بديلة لحق الانتفاع الدائم الذي جاء في قانون 87-19.

أولاً: مفهوم الامتياز الفلاحي

عرف المشرع الجزائري الامتياز من خلال قانون التوجيه الفلاحي على النحو الآتي: "الامتياز عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محدودة مقابل دفع أتاوى سنوية"¹.

ثم أعيد تعريفه بشكل أكثر دقة من خلال القانون رقم 10-03 بأنه: "ذلك العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية، يدعى في صلب النص المستثمر صاحب الامتياز، حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة التابعة للدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها، بناء على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم، لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد، مقابل دفع أتاوى سنوية تضبط كيفيات تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية"².

هذا ويتميز عقد الامتياز الفلاحي بالعديد من الخصائص، نذكر منها³:

1. الامتياز حق مؤقت وقابل للتجديد: بخلاف حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستثمرين في ظل القانون 87-19 والذي يسري لمدة 99 سنة، فإن حق الامتياز المنصوص عليه في القانون 10-03 هو حق مؤقت، يمنح لمدة أربعين (40) سنة قابلة للتجديد، وفقا لمنطوق المادة 04 منه السابقة الذكر، كما يعتبر حق الامتياز قابلا للتجديد، ويجدد بطلب خطي من المستثمرين أصحاب الامتياز، ويودع لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية اثنا عشر (12) شهرا على الأقل قبل تاريخ انقضائه.

2. الامتياز حق يمنح بمقابل: يمنح حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها، مقابل دفع إتاوة سنوية يحدد وعاءها وتحصيلها قانون المالية، وهو الأمر الذي كرسه القانون 87-19، فلا مفاجأة للمستثمرين في هذا المجال، لتعودهم على هذه المسألة، وتحدد الإتاوة مقابل حق الامتياز على الأراضي الفلاحية، حسب المناطق ذات الإمكانيات الفلاحية، وأصناف الأراضي سواء كانت مسقية أو غير مسقية، باستعمال وحدة مرجعية هي الهكتار.

3. الامتياز ينشئ حق عيني: يمنح حق الامتياز المنصوص عليه في القانون 10-03 حق عيني عقاري لصاحبه، الناتج عن امتياز استغلال الأراضي الفلاحية والأملاك المتصلة بها لمدة 40 سنة، وعليه يخول المستثمر صاحب الامتياز حق تأسيس رهن يثقل الحق العيني العقاري، لفائدة المؤسسات البنكية وهيئات القرض.

4. الامتياز حق قابل للنقل: يقصد بقابلية حق الامتياز للنقل إمكانية التنازل عنه للغير في إطار التشريع المعمول به، أو انتقال حصة المستثمر للورثة بالوفاة أو التقاعد، كما يمكن انتقال حق الامتياز للغير بالحجز عليه، في حالة عدم وفاء المستثمر بالتزاماته المالية اتجاه المؤسسات البنكية وهيئات القرض.

1 المادة 03 من القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي، المؤرخ في 03 أوت 2008، ص 06.

2 المادة 04 من القانون رقم 10-03 المتضمن شروط وكيفيات منح الامتياز، المؤرخ في 10 أوت 2010، ص 05.

3 رضا بوعافية، مرجع سابق، ص ص 213-214.

ثانيا: شروط منح الامتياز الفلاحي

يمنح الامتياز المنصوص عليه في هذا القانون لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من أحكام القانون رقم 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر 1987 والحائزين على¹:

- عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية؛
 - أو قرار من الوالي؛
 - يجب أن يكون أعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية قد وفوا بالتزاماتهم بمفهوم القانون رقم 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق لـ 8 ديسمبر سنة 1987.
- وبذلك نميز بين الشروط والإجراءات الخاصة بمنح عقد الامتياز كالتالي²:

1. شروط منح عقد الامتياز الوارد على الأراضي الفلاحية التابعة للدولة: يمنح عقد الامتياز بالشروط التالية

- لأعضاء المستثمرات الفلاحية والفردية الذين بيدهم عقد رسمي مشهرا أو قرار من الوالي؛
 - يجب أن يكون أعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية قد وفوا بالتزامات المحدد بالقانون 87-19؛
 - لكل شخص طبيعي جزائري الجنسية ليس له سلوك غير مشرف أثناء الثورة التحريرية؛
 - هذا ويقصي من الاستفادة من أحكام هذا القانون الأشخاص الذين حازوا أو أجبروا أو اكتسبوا حقوق الانتفاع أو الأملاك السطحية خرقا للأحكام القانونية السارية قبل صدور هذا القانون أو كانوا موضوع إسقاط أو إلغاء لحقهم العقاري من القضاء أو من الوالي المختص.
- #### 2. إجراءات منح عقد الامتياز في إطار القانون 10-03: تنص المادة 02 من المرسوم 10-326 المؤرخ في 2010/12/23 المتعلق بتطبيق القانون 10-03 على أن إجراءات تحويل حق الانتفاع الدائم تتم في خلال 18 شهرا تسري من تاريخ صدور القانون 10-03 وتتم بإيداع طلب مرفق بملف لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية عبر الولايات بصفة فردية ويشمل ملف التحويل ما يلي:

- استمارة وفق نموذج؛
 - نسخة من العقد الأصلي من مستخرج من مخطط مسح الأراضي؛
 - تصريح شرفي من المستثمر وفق نموذج للتعهد بالتزامات التي فرضها القانون 87-19.
- بعد إيداع الملف يتولى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية عبر فروعها الولائية دراسة الملف ويدعو المعني لتوقيع دفتر الشروط ثم يرسل الملف إلى إدارة أملاك الدولة الولائية لإعداد عقد امتياز فردي باسم

1 المادة 05 من القانون رقم 10-03 المتضمن شروط وكيفيات منح الامتياز، المؤرخ في 10 أوت 2010، ص 05.

2 عبد العزيز محمودي، تسوية عقود التنازل عن المستثمرات الفلاحية في ظل سريان القانون 10-03 المؤرخ في 2010/08/15 المتعلق بالامتياز الفلاحي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، 2012، ص ص

123-122. على الرابط الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/29866>

كل مستثمر، غير أن هذا المرسوم 10-326 وبموجب المادة 06 منه استثنى الحالات العالقة بالعدالة والملفات التي تستوجب معلومات تكميلية أو تحقيق إضافي التي يجب أن تعرض وجوباً على لجنة ولائية برئاسة الوالي للدراسة.

ثالثاً: آليات الحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة للاستثمار

تم منذ عام 2011 وضع آليات تسمح بالحصول على الأراضي الفلاحية، من خلال المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 المتعلق بإنشاء المستثمرات المخصصة للفلاحة وتربية المواشي، والتي تم تعديله واستكمالها بمنشور وزاري مشترك رقم 1839 المؤرخ 14 ديسمبر 2017 المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار¹.

1. الحصول على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطار الامتياز: يعتبر المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 بتاريخ 2017/12/14 (وزارة الموارد المائية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وزارة المالية، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية) المتعلق بالحصول على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار في مجال استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، (تعديل المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011): بمثابة مراجعة للمنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 الذي يهدف إلى ما يلي:

- إنشاء شبك موحد لوضع الملفات، أي مديرية المصالح الفلاحية للولاية؛
- المصادقة على المشاريع الاستثمارية المهيكلة ذات طابع ابتكاري وقيمة مضافة عالية، من قبل اللجنة التوجيهية الولائية التي يرأسها الوالي؛
- تعتبر هذه اللجنة أداة مراقبة وتشاور ومراقبة من شأنها تطوير القطاع الفلاحي على مستوى الولايات، دون الخوض في إجراءات الدعوى للتعبير عن الاهتمام؛
- القيام بإعداد مسبق لقرار الجدارة أو الأهلية قبل عملية الامتياز من قبل اللجنة التوجيهية الولائية برئاسة الوالي؛
- توسيع عضوية اللجنة التوجيهية الولائية لتشمل ممثلين آخرين، مثل الوكالة الوطنية للموارد المائية وشركة توزيع الكهرباء والغاز، من أجل ضمان التمكين التقني للمشاريع الاستثمارية المعنية؛
- إعادة تأهيل (وحدة التيسير) المنشأة بموجب المذكرة الوزارية رقم 66 المؤرخ 25 جانفي 2016 والتي تسمح بمعالجة الحالات الخاصة على مستوى الوزارة، قبل رفعها إلى اللجنة الولائية.

2. الحصول على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطار حيازة الملكية العقارية (APFA).

تتمثل إجراءات منح الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطار حيازة الملكية العقارية (APFA) في النقاط التالي:

1 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، العقار الفلاحي: ترقية الاستثمار، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://madrp.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 2020/04/09، وقت الاطلاع: 15:45

- قيام المرشح بصياغة طلب خطي موجه إلى رئيس الدائرة، مصحوب بملف يتضمن تحديد موقع قطعة الأرض والمساحة المقدر، وضع برنامج استصلاح الأراضي، تحديد قيمة الاستثمار المتوخى، وضع مخطط مختصر للأراضي الواقعة خارج المحيط، يودع الملف لدى أمانة اللجنة التقنية في محافظة الدائرة (بضمان من مندوب الفلاحة في محافظة الدائرة)، مقابل تسليم وصل إيداع الملف؛
- تتم معالجة الملف من قبل اللجنة التقنية في الدائرة (برئاسة رئيس الدائرة)، ثم تصدر اللجنة رأيا تقنيا بشأن جدوى المشروع خلال فترة لا تتجاوز شهرا (01) قد يكون الرأي إيجابيا أو يحمل تحفظات مع التبرير؛
- يتم إرسال الملفات المرفقة بالإشعارات إلى البلدية من أجل المداولة، ويجب أن تتم هذه المداولات في غضون خمسة عشر (15) يوما في هذا السياق، أي رفض يكون مبرر في المداولات؛
- نقل المداولة إلى الوالي للموافقة أو الرفض، حيث يتم إخطار البلدية وكذا المعني بالأمر بالرفض، كما يملك هذا الأخير حق الطعن (بالتراضي، أو بإتباع التسلسل الهرمي في السلطة وإذا اقتدى الأمر برفع دعوى)، كما يتم الإخطار أيضا عندما يحتوي الملف على تحفظات أو متطلبات تقنية خاصة؛
- يقوم الفرع الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية بدعوة المرشحين المختارين للتوقيع على دفتر الشروط؛
- في ضوء المداولات المعتمدة ودفتر الشروط الموقع، يتم إصدار قرار تنازل يثبت صفة الملكية الملتزمة؛
- يتم رسل القرار، محضر المداولات ودفتر الشروط وكذا مخطط القطعة الأرضية إلى الإدارة الفرعية لشؤون أملاك الدولة والعقارات من أجل إنشاء عقد الملكية يتناسب وشروط الفسخ؛
- يتم تسجيل العقد ونشره لدى المحافظة العقارية المختصة.

3. استرجاع الأراضي الغير مستغلة.

أضحى من غير المعقول ترك الأراضي الفلاحية أو تلك الصالحة للفلاحة غير مستغلة من طرف المستفيدين، أي كانت الوضعية القانونية لهاته الأراضي سواء كانت خاصة أو تابعة للأملك الخاصة للدولة وذلك بغض النظر عن طريقة استغلالها (حيازة الملكية العقارية الفلاحية، امتياز)، وعليه فإن الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها تنص على إلزامية استغلال الأراضي، لاسيما المادة 20 من قانون 08-16 المؤرخ في 2008/08/03 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، والذي تنص على أن الاستغلال الفعلي للأراضي الفلاحية واجب على أي مستثمر فلاحي أو شخص طبيعي أو اعتباري.

1.3 بالنسبة للأراضي الممنوحة في إطار الامتياز (مجلس وزاري مشترك رقم 1839).

تتم متابعة تنفيذ عملية الاستصلاح عن طريق الامتياز من قبل لجنة متابعة، تم إنشاؤها بقرار من الوالي وتتألف من الممثلين المعتمدين لدى مديرية المصالح الفلاحية والمدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، حيث تمارس هذه اللجنة مهمة الرقابة الدورية لمدى احترام شروط تنفيذ عملية استصلاح واستغلال الأراضي الفلاحية وبالتالي ضمان الامتثال لأحكام دفتر الشروط كما تقوم اللجنة بتحرير محضر يتم من خلاله عرض حالة تقدم الأشغال، ويقوم المدراء الولائيين التابعين للديوان الوطني للأراضي الفلاحية باتخاذ

إجراءات فسخ عقد الامتياز وإلغاء قرار الجدارة ضد المستفيدين الذين لم يلتزموا بالشروط المذكورة أعلاه والمتعلقة باستغلال الأراضي الممنوحة.

2.3. بالنسبة للأراضي المخصصة بموجب مخطط حيافة الملكية العقارية الفلاحية APFA.

في حالة غياب عملية استصلاح الأراضي لمدة خمسة سنوات (ما عدا في حالات القوة القاهرة)، يقوم الوالي ويطلب من رئيس البلدية بإبلاغ القاضي لغرض تطبيق شروط الفسخ، وإذا أمر القاضي بحسم العملية وبالتالي إلغاء المنح، يحتفظ الطرف المعني بملكية المعدات والمواد التي جلبها، وقد يتعلق الأمر في هذه الحالة، برفع شروط الفسخ فقط على الجزء المخصص للاستصلاح ويتم استرجاع باقي الأراضي وإعادة توزيعها وفقا للإجراءات المعمول بها، أي في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 المؤرخ 18 جويلية 2018 بشأن تطهير العقار الفلاحي.

رابعا: مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

سعت الجزائر لتغيير صيغة استغلال الأراضي الفلاحية من عقد دائم إلى عقد الامتياز من خلال تطبيق القانون 10-03 لتحقيق العديد من الأسباب أهمها استرجع الدولة لملكية الأراضي الفلاحية للحفاظ على هوية الدولة وسهولة تطبيق آلية الامتياز والرفع من مداخيل الدولة من خلال التأجير السنوي للأراضي الفلاحية، والجدول التالي يبين تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

الجدول رقم (47): تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: هكتار

السنوات	المساحة الصالحة للزراعة	مساحة المراعي والمرايع	مساحة الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة	المساحة الزراعية الكلية
2010	8435028	32938300	1071022	42444350
2011	8445490	32942086	1056284	42443860
2012	8454630	32943690	1101110	42499430
2013	8461880	32969435	1458095	42889410
2014	8465040	32965976	1457539	42888555
2015	8487854	32968513	1938887	43395254
2016	8449425	32910650	2036089	43396164
2017	8536468	32798673	2436614	43771755

Source : Office national des statistiques, L'Algérie en Quelques Chiffres, Op cit, N° (42, 44, 47, 48).

يبين الجدول رقم (47) تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، ويظهر أن المساحة الزراعية الكلية ارتفعت خلال هذه الفترة لكن لم تزداد بشكل كبير، حيث انتقلت من 42444350 هكتار سنة 2010 إلى 43771755 هكتار سنة 2017 أي أنها زادت بـ 3.12%، هذا بالرغم من تغيير نمط استغلال الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال هذه الفترة من الانتفاع الدائم إلى عقد الامتياز مما أعطى الفرصة للعديد من الفلاحين والمستثمرين من الحصول على الأراضي الفلاحية لتنفيذ

مشروعاتهم الفلاحية، وكذلك تم استرجاع الأراضي الغير المستغلة ومنحها لمن يستثمرها ويستصلحها، وخصصت الدولة في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي صندوق لدعم استصلاح الأراضي الفلاحية تحت عنوان صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

وسجلت الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة (2010-2017) زيادة مستمرة في مساحتها ولو بنسب ضئيلة، حيث ارتفعت المساحة الصالحة للزراعة من 8435028 هكتار سنة 2010 إلى 8536468 هكتار سنة 2017 أي أنها زادت بـ 101440 هكتار فقط خلال 07 سنوات، وتعتبر هذه الزيادة ضئيلة جدا مقارنة بالجهود المبذولة من طرف الدولة خلال هذه الفترة بانتهاجها لآلية الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية وتمويلها من خلال صناديق الدعم في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي بهدف زيادة مساحة الأراضي الفلاحية واستصلاح أراضي أخرى غير مستغلة لرفع مستوى الإنتاج الفلاحي.

وعرفت أراضي الاستغلال الفلاحية غير المنتجة زيادة متواصلة في مساحتها خلال هذه الفترة، حيث وصلت لعتبة 2436614 هكتار سنة 2017 بينما كانت في حدود 1071022 هكتار سنة 2010، ويعود هذا التطور في مساحة الاستغلال الفلاحية غير منتجة إلى برنامج التجديد الريفي الذي ركزت الدولة من خلاله على التنمية الريفية، حيث خصصت صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي من مهامه تقديم إعانات للتجهيزات الخاصة بالري وأشغال المحافظة على التربة وفك العزلة عن الفضاءات الريفية...، أما فيما يخص المراعي والمرايع فقد سجلت ثباتا نسبيا في مساحتها حيث لم تتجاوز حاجز 32000000 هكتار خلال الفترة (2010-2017)، حيث استفادت هي الأخرى من دعم الدولة من خلال تخصيص صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب سنة 2010 بهدف توجيه إعانات للحفاظ على المراعي وتنميتها وتنظيمها.

خلاصة الفصل الثالث

سجلت أغلبية الشعب الفلاحية تطورا في كميات إنتاجها خلال الفترة الأولى من تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)، وهو ما أثر إيجابيا على نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر حيث تمكن القطاع الفلاحي من تحقيق نسب اكتفاء ذاتي مقبولة خلال هذه الفترة، بينما كانت النتائج المسجلة خلال الفترة (2005-2009) ضعيفة ولم ترتقي للمستوى المطلوب بسبب معاناة القطاع الفلاحي من سوء الظروف المناخية والأزمة الغذائية العالمية (2008)، ومع تراجع مستوى الإنتاج وتراجع نسب الاكتفاء الذاتي دفع الدولة لإيجاد حلول لهذه الأزمة بإطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2010 الذي خصص له ميزانية ضخمة بهدف دعم مختلف الأنشطة الفلاحية ورفع مستوى الإنتاج الفلاحي، وهو ما تحقق في السنوات الأولى من تطبيق البرنامج ثم تراجع الإنتاج الفلاحي خلال سنة 2014 متأثرا بالانخفاض الدعم بسبب الأزمة النفطية.

وكانت مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الاقتصاد الوطني متباينة في ظل المخططات التنموية، حيث تميزت بالفعالية خلال الفترة (2000-2004) وهي فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فاحتل القطاع الفلاحي المرتبة الثالث كأكبر قطاع مساهمة في الإنتاج المحلي الخام، بينما شهدت الفترة (2005-2009) تراجع مردود القطاع الفلاحي مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة الغذائية وسوء تسيير أموال الدعم، لتدارك الدولة هذا التراجع عن طريق برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2010-2018) حيث حقق القطاع الفلاحي أرقاما قياسية خلال هذه الفترة وكانت مساهمته كبيرة وفعالة، حيث أصبح القطاع الفلاحي ثاني أكبر قطاع مساهمة في الإنتاج المحلي الخام، كما وصلت نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع إلى أكثر من 12% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما وصلت نسبة مساهمة القطاع في إجمالي عدد مناصب الشغل الكلية خلال هذه الفترة إلى قرابة 12%. وعرفت الصادرات الفلاحية ارتفاعا في قيمتها خلال الفترة (2000-2004) بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ثم تراجعت قيمة الصادرات خلال الفترة (2005-2009) بسبب تراجع مستوى الإنتاج الفلاحي جراء سوء الظروف المناخية والأزمة الغذائية، وليعود منحنى الصادرات الفلاحية للارتفاع مجددا خلال الفترة (2010-2018) وتسجيل أرقاما قياسية بفضل برنامج التجديد الفلاحي والريفي، بينما شهدت الواردات الفلاحية ارتفاعا متواصلا في قيمتها خلال الفترة (2000-2018) بالرغم من مساعي الدولة إلى تقليص حجم الواردات الفلاحية، إلا أن الإنتاج الفلاحي المحلي لم يستطع تغطية الطلب المحلي الكبير على المنتجات الغذائية والفلاحية مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية احتياجات السكان. هذا وعمدت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطبيق مجموعة من القوانين بهدف تنظيم العقار الفلاحي وحل مشاكله، ولكن لم تنجح هذه القوانين في حل هذه المشاكل العويصة، لتلجأ الدولة لقانون استغلال الأراضي عن طريق الامتياز بداية من سنة 2010، وبالرغم من هذا فإن الأراضي الفلاحية في الجزائر لم تسجل تطورا كبيرا في مساحتها حيث لم تتجاوز نسبة الزيادة حاجز 3% في أحسن الأحوال، ليبقى ميدان العقار الفلاحي في الجزائر من أكبر المعوقات لتطور القطاع الفلاحي.

الفصل الرابع:

أثر دعم المشروعات الفلاحية على
التنمية المحلية في ولاية تبسة

تمهيد

ولاية تبسة هي من الولايات الجزائرية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي بالكامل تقريبا، وذلك راجع لموقعها الجغرافي الذي منحها العديد من المميزات دون الولايات الأخرى، حيث تعرف الولاية الواقعة في أقصى الشرق الجزائري بتعدد الأقاليم المناخية وذلك راجع لتوفرها على الجبال والهضاب والتلال وأيضا الصحراء (جنوب الولاية)، بالإضافة إلى امتلاكها لمساحات فلاحية معتبرة نظرا لسهولة تضاريسها المسطحة وخصوبة تربتها، كل هذه الإمكانيات والمقومات الطبيعية تمكن الدولة من دفع عجلة التنمية المحلية في الولاية إذا قامت باستغلال هذه الإمكانيات أحسن استغلال.

ومن أجل تجسيد برامج دعم القطاع الفلاحي التي تم اتخاذها من طرف الدولة في إطار المخططات التنموية، فقد عرفت ولاية تبسة مثلها مثل باقي الولايات الأخرى تطبيق مجموعة من الآليات المالية، بالإضافة إلى مجموعة من الآليات التقنية (المتثلة في التكوين والإرشاد الفلاحي وحملات التوعية...) والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الأهداف المسطرة ألا وهي دعم وتنمية القطاع الفلاحي.

ويسعى القائمون على القطاع الفلاحي في ولاية تبسة لتحقيق نتائج إيجابية من سياسة الدعم الفلاحي المطبقة من طرف الدولة والتي تظهر آثارها بشكل مباشر على مدى تطور الإنتاج الفلاحي بالولاية بشقيه النباتي والحيواني، حيث تسعى المصالح الفلاحية في الولاية لرفع معدلات نمو الشعب الفلاحية من خلال دعم مختلف المشروعات الفلاحية داخل الولاية، وبالإضافة إلى الإنتاج الفلاحي فإن آثار سياسة الدعم الفلاحي تظهر على عدة متغيرات اقتصادية أخرى أهمها الاستثمار الفلاحي والنتاج الفلاحي الخام ومعدلات نمو القطاع الفلاحي ومناصب الشغل المستحدثة داخل القطاع الفلاحي، حيث تسعى الولاية إلى تطوير هذه المتغيرات الاقتصادية والتي تساهم وبشكل مباشر في تحقيق التنمية المحلية في الولاية، ولكن تبقى مهمة تحقيق هذا الهدف صعبة جدا بسبب المعوقات والمشاكل الكثيرة والعويصة التي يعاني منها القطاع الفلاحي بولاية تبسة، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الأربعة التالية:

- مقومات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة؛
- آليات الدعم الفلاحي في ولاية تبسة؛
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة؛
- دعم المشروعات الفلاحية وأهميتها في التنمية المحلية بولاية تبسة.

المبحث الأول: مقومات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

تمتلك ولاية تبسة إمكانيات طبيعية هائلة وطاقت بشرية معتبرة هذا إلى جانب الموقع الاستراتيجي الذي تحتله كونها بوابة عبور إلى الجنوب من جهة ولوقوعها في الحدود مع الجمهورية التونسية من جهة أخرى، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، لذا تسعى إلى استغلال هذه المقومات أحسن استغلال لتحقيق أهداف التنمية المحلية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مقومات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من خلال المباحث التالية:

- الإمكانيات الطبيعية والفلاحية لولاية تبسة؛
- وضعية العقار الفلاحي في ولاية تبسة؛
- المحيطات الفلاحية في ولاية تبسة.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والفلاحية لولاية تبسة.

ولاية تبسة هي ولاية جزائرية تقع في أقصى الشرق الجزائري، تتربع على مساحة تقدر بـ 184 كيلومتر مربع، تقع بين خطي عرض 32/30 شمالا وخط طول 5.54 بين جبال الدكان والقعقاع وبورمان وهم من سلسلة جبال الأوراس، تحدها شمالا ولاية سوق أهراس ومن الشرق الجمهورية التونسية وجنوبا ولاية الوادي، ومن الجنوب الغربي خنشلة ومن الشمال الغربي مدينة عين البيضاء (أم البواقي).

أولا: الإمكانيات الطبيعية

تتوفر ولاية تبسة على موارد طبيعية هامة ومتنوعة، تشكل العمود الفقري لاقتصادها ومصدر العيش لسكانها، وتشمل هذه الموارد المناخ، المياه والأراضي وتنوع المناطق الطبيعية وأقاليمها، والتي توفر لسكان الولاية الغذاء والأعلاف والدواء وغيرها.

1. المناخ

إن ولاية تبسة تنتمي جغرافيا للإقليم القاري المتميز بحرارته الشديدة صيفا وبرودته الشديدة شتاء، كما تعرف بقساوتها المناخية والجوية والطبيعية وبهوائها الجاف فقد تصل درجة الحرارة لحدود 45° درجة مئوية، في حين تشهد تساقط أمطار في الفترة (نوفمبر - فيفري) بصفة خاصة ما بين 72.6 إلى 117 ملم خلال السنة.

إن الموقع الجغرافي الذي تحتله ولاية تبسة بين التل والصحراء وارتفاعها 900م عن مستوى سطح البحر يجعلنا نميز نوعان مناخيان هما¹:

1 محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2008، ص 136. على الرابط الإلكتروني:

- مناخ متوسطي: يسود الولاية من شهر سبتمبر إلى شهر ماي يتميز بتساقط الأمطار والبرودة كما تغطي الثلوج قمم الجبال خلال هذه الفترة؛
- مناخ صحراوي: يسود الولاية من شهر ماي إلى شهر أوت يتميز بالجفاف وهبوب رياح جنوبية حادة تعرف بالسيريكو.

2. الموارد المائية

تشكل الثروة المائية العامل الرئيسي الذي يساعد على قيام أي نشاط فلاح، وولاية تبسة تتميز بشبكة هيدروغرافية بنوعها السطحية والجوفية، ويتواجد على مستوى ولاية تبسة 5 سدود ترابية بسعة إجمالية تقدر ب 1400 م³ موجهة كلها للسقي، ويتم استغلال منها سدين فقط بسعة إجمالية تصل إلى 600 م³ (تستخدم جزئيا)، وتعتمد الولاية على الموارد المائية الباطنية المتوفرة والتي تمثل مورد مهم للمياه المستعملة ويتم استخراجها عن طريق الحفر والآبار، حيث يتواجد على مستوى ولاية تبسة 1960 تنقيب ذات صبيب إجمالي ب 3920 لتر للثانية، تم استغلال منها 1900 ذات صبيب إجمالي ب 3800 لتر للثانية، وتمتلك الولاية 15 منبع مائي ذو صبيب إجمالي بحوالي 7 لتر للثانية، حيث يتم استغلال منه منبعين 02 ذو صبيب إجمالي يقدر ب 01 لتر للثانية، كما يتواجد على مستوى الولاية حوالي 750 بئر لاستعمالات فلاحية، ذو صبيب إجمالي يقدر ب 1125 لتر للثانية، تم استغلال 400 بئر ذو صبيب إجمالي 600 لتر للثانية¹.

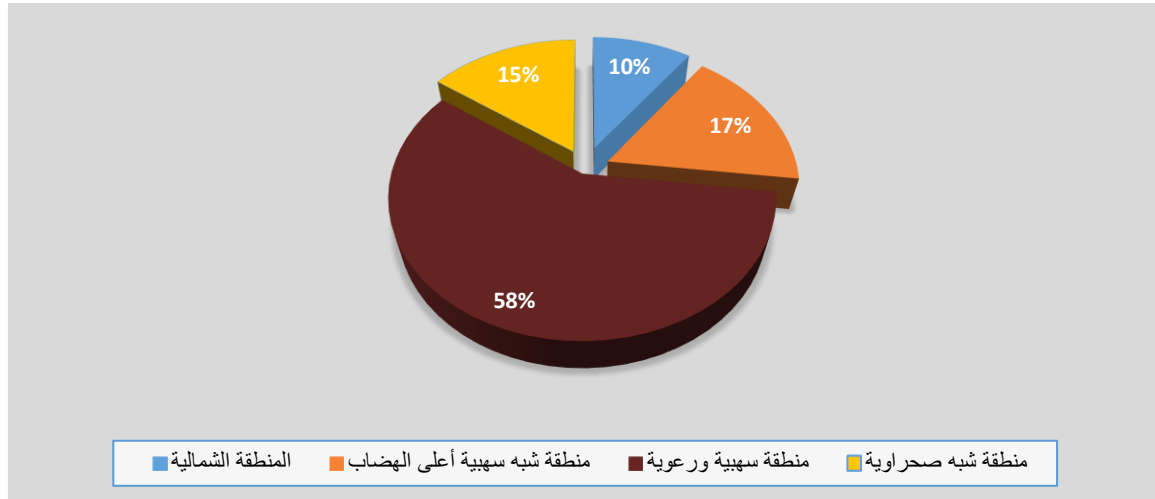
وتصل المساحة الفلاحية المسقية بولاية تبسة، إلى 29 ألفا و 569 هكتارا من إجمالي 312 ألفا و 175 هكتارا صالحة للزراعة، أي بنسبة 9 بالمائة وتضم حاليا 6 مجمعات مائية وسدا، إضافة إلى 6 محيطات للسقي الفلاحي عن طريق السقي المحوري وقطرة بقطرة.

ومن خلال ما تقدم نجد أن الموارد المائية المستغلة في عملية السقي غير كافية ولا تلبى احتياجات الولاية، مع العلم أن شبكة الري في ولاية تبسة تمتد لمساحة إجمالية تقدر ب 28129 هكتار.

3. المناطق الطبيعية: تتكون ولاية تبسة من أربع مناطق طبيعية ذات مناخ جاف في الصيف وبارد في الشتاء مما يعطيها إجراءات متعددة ومتنوعة، والشكل التالي يبين المناطق الطبيعية لولاية تبسة.

1 مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

الشكل رقم (28): المناطق الطبيعية لولاية تبسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تبسة

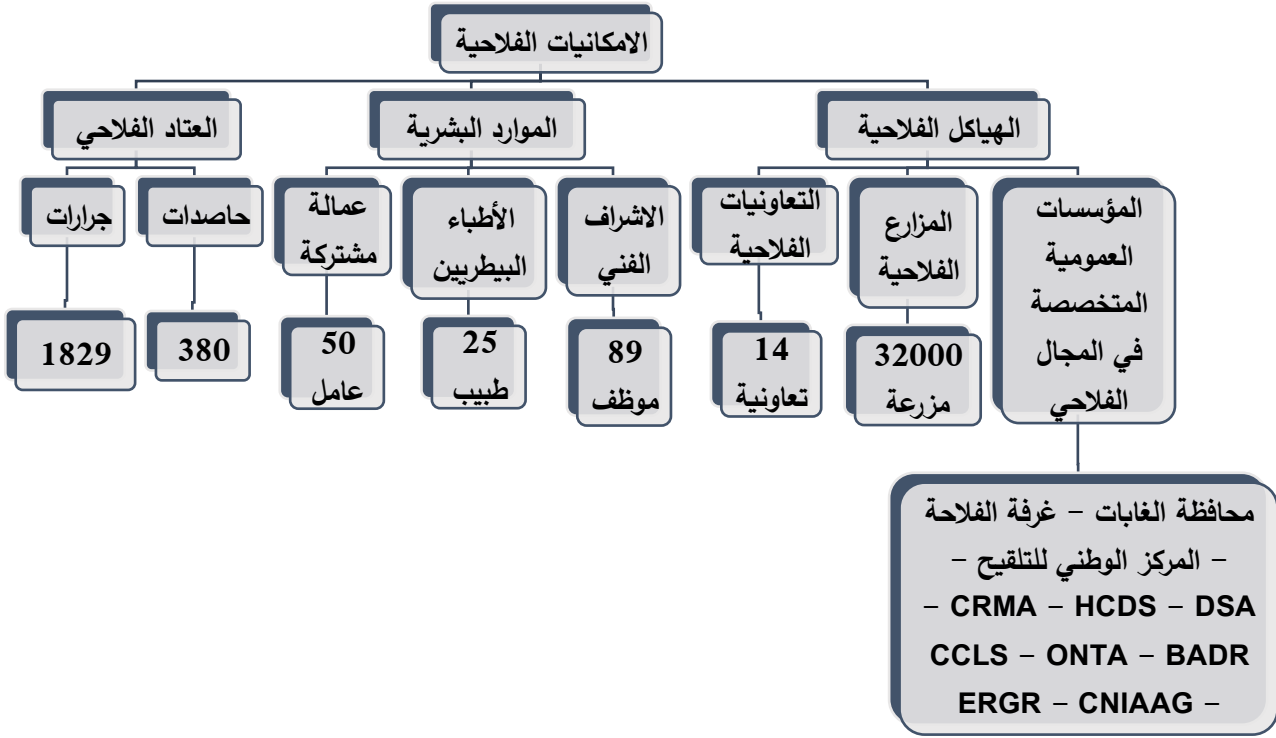
يوضح الشكل رقم (28) توزيع المناطق الطبيعية لولاية تبسة، هنالك أربعة مناطق رئيسية ومختلفة داخل الولاية، بداية بالمنطقة الشمالية للولاية حيث تمثل هذه المنطقة حوالي 10% من إجمالي مساحة الولاية؛ تتميز بهطول أمطار كثيفة مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث يصل معدل هطول الأمطار السنوي في هذه المنطقة إلى 300 ملم، تمتاز بزراعة الحبوب وسقيها من مياه الأمطار، أما بالنسبة للمنطقة الثانية شبه سهبية أعلى الهضاب فتتمثل 17% من المساحة الكلية للولاية، وهي ثاني أكبر مساحة في الولاية، تتميز بمعدل هطول الأمطار السنوي يصل إلى 250 ملم، يتم في هذه المنطقة زراعة الحبوب وسقيها بالاعتماد على الأمطار، كما أنها تمتاز أيضا بالبستنة مثل زراعة البطاطا والثوم...

المنطقة الثالثة منطقة سهبية ورعوية والتي تحتل أكبر مساحة داخل الولاية وتهيمن على أكبر مساحة حيث تحتل 58% من المساحة الكلية للولاية، تحتوي على مسارات وطرق ممتازة بين السهوب، هذا ما يجعلها منطقة رعوية بامتياز، يصل معدل هطول الأمطار السنوي في هذه المنطقة إلى 200 ملم، وأخيرا المنطقة الأخيرة شبه صحراوية حيث تمثل 15% من إجمالي مساحة ولاية تبسة، تمتاز بتضاريس مسطحة نسبيا، متوسط هطول الأمطار السنوي أقل من 100 ملم، ويتم إدارة وسقي المحاصيل (الحبوب، الأعلاف، النخيل) من الآبار.

من خلال ما سبق يلاحظ من هذه المناطق هو التنوع والاختلاف في الوسط الطبيعي للولاية، وهذا ما يعطيها امتياز عن باقي ولايات الوطن، حيث توجد الجبال والهضاب والصحراء، وهذا ما يعطي للمزارعين والقائمين على القطاع الفلاحي للولاية إجراءات متعددة ومتنوعة للنهوض بهذا القطاع الحساس لتحقيق التنمية المحلية في الولاية.

ثانيا: الإمكانيات الفلاحية: تمتلك ولاية تبسة إمكانيات وموارد مهمة ومتنوعة في القطاع الفلاحي، تمكنها من تطبيق البرامج المسطرة بهدف زيادة نمو الإنتاج الفلاحي ومنه النهوض بهذا القطاع، والشكل التالي يبين الإمكانيات الفلاحية لولاية تبسة.

الشكل رقم (29): الإمكانيات الفلاحية لولاية تبسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الشكل رقم (29) الإمكانيات الفلاحية التي تتميز بها ولاية تبسة، حيث يتواجد بالولاية عدة تجهيزات وهيكل التي تخدم القطاع الفلاحي منها المالية، التكوينية وكذا وحدات تحويل الإنتاج الفلاحي، وتمتلك الولاية مجموعة من المؤسسات العمومية التي خصصتها الدولة لتسيير القطاع الفلاحي، وعلى رأسها مديرية المصالح الفلاحية التي تقوم بدور الوسيط والربط بين جميع المديريات الأخرى، وتعمل هذه الهيكل على مرافقة الفلاح في تسيير نشاطه الفلاحي لتحقيق أهداف القطاع، كما تمتلك الولاية 32000 مزرعة فلاحية تتم فيها جميع الأنشطة الفلاحية من زراعة وتربية مواشي...، منها 9000 مزرعة يتم التحقق من صحة بطاقة الفلاح الخاصة لمالكها سنويا من طرف غرفة الفلاحة للولاية، كما تمتلك 14 تعاونية فلاحية منها 4 متخصصة في جمع الحبوب الجافة، وتلعب هذه التعاونيات دور مهم في إنعاش الفروع الفلاحية وتحديث المستثمرات الفلاحية، ويمكن للتعاونيات أيضا التدخل في مجال تسويق منتجات فلاحية في الحقول قصد تجنب الخسائر الفلاحية، كما تلعب أيضا دور الوسيط تجاه المحولين من أجل بيع فائض الإنتاج نحو وحدات التحويل، وتتوفر المديريات والهيكل الفلاحية الناشطة على مستوى الولاية على 164 عامل يقومون بتسيير وإدارة هذه المؤسسات، موزعين بالشكل التالي: 89 الإشراف الفني، 25 طبيب بيطري، 50 عمالة مشتركة.

ويعتبر العتاد الفلاحي إحدى أهم الوسائل التي يعتمد عليها النشاط الفلاحي لأنه يلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج، وبالتالي يؤثر على المردود نظرا لما يوفره من وقت وجهد ومن جهة ما ينتج عن استعماله من رفع الإنتاج، واستفاد القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من 380 حاصدة و1829 جرار، تحت تصرف المزارعين لإنجاح عملية الحرث والزراعة والحصاد في آخر الموسم الفلاحي، وتم توزيع هذه المعدات

على أصحاب المستثمرات حيث من شأنها المساهمة في رفع الإنتاج، باعتبارها وسائل عمل مهمة لتحسين أداء الفلاحين في مختلف الشعب، وتشجيعهم على خدمة الفلاحة.

تستحوذ ولاية تبسة على جملة من الإمكانيات الفلاحية كالهياكل والمؤسسات المتخصصة بالمجال الفلاحي والتي أنشئت لغرض تسيير وتنظيم القطاع الفلاحي ومرافقة الفلاح لتحقيق أفضل مردودية، كما أنها مدعومة بإمكانيات بشرية تتمثل في مجموعة من الإطارات وأطباء لتسيير هذه المؤسسات، كما تمتلك الولاية مجموعة معتبرة من العتاد الفلاحي الذي يستعمل في جميع أنشطة الزراعة من حرث وزرع وحصاد...، وبهذا فإن ولاية تبسة تمتلك مجموعة من الإمكانيات الفلاحية التي تجعل عملية قيام التنمية الوطنية الشاملة بصفة عامة، والتنمية المحلية المستدامة بصفة خاصة عملية قابلة للتجسيد والعطاء.

المطلب الثاني: وضعية العقار الفلاحي في ولاية تبسة.

يعتبر ملف العقار الفلاحي ملفا جوهريا للنهوض بقطاع الفلاحة والاستثمار في إطار استصلاح الأراضي، وتعاني ولاية تبسة من مشكلة ما يسمى بأراضي العرش وأراضي البلدية، والذي يمثل حسب تقديرات مسؤولين سابقين للقطاع بتبسة السواد الأعظم من المساحات الفلاحة والزراعية بهذه الولاية، خاصة وأن هذه الوضعية الاستثنائية هي التي أخرت الاستفادة من دعم السلطات ومن القروض.

أولا: الأراضي الفلاحية

تتوفر ولاية تبسة على موارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمود الفقري لاقتصادها ومصدر عيش لسكانها وتشمل هذه الموارد المياه والأراضي وما تحويه من تربة ونباتات وحيوانات وتنوع حيوي، والجدول التالي يبين التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة.

الجدول رقم (48): التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة

النسبة (%)	المساحة (هكتار)	توزيع الأراضي
24.59	312175	الأراضي الفلاحية المستغلة
34.20	434088	أراضي رعوية
14.57	185004	الغابات
22.06	280000	الأراضي الحلفاء
4.58	58091	مساحات أخرى
100	1269358	مجموع الأراضي الفلاحية

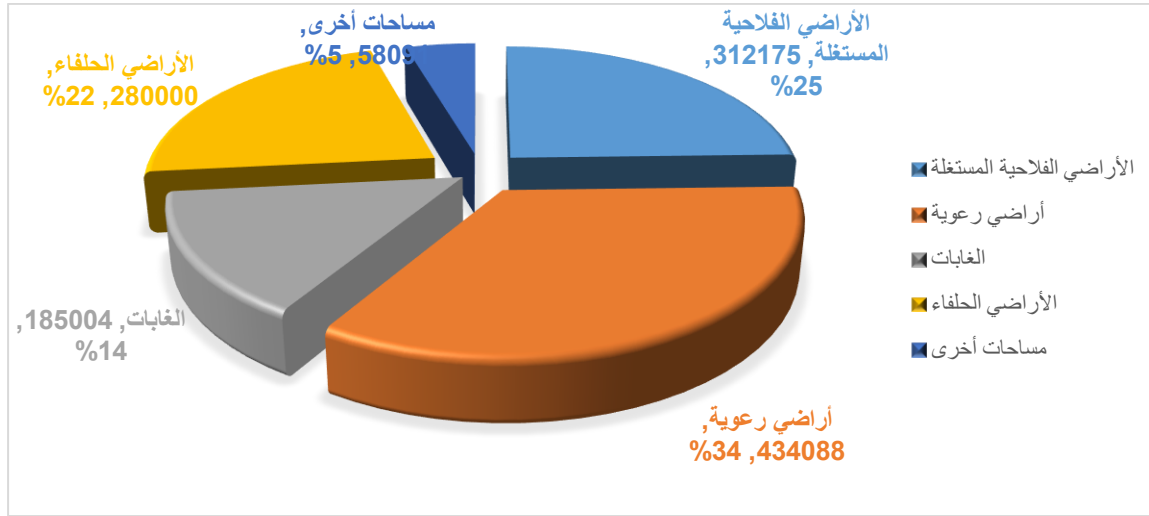
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

يبين الجدول رقم (48) التوزيع العام للأراضي الفلاحية في ولاية تبسة المقدر بـ 1269358 هكتار، وتمثل الأراضي الرعوية أكبر مساحة من إجمالي المساحة الكلية للأراضي الفلاحية بـ 434088 هكتار أي 34% من المساحة الكلية، وهذا ما يعكس التوجه العام للفلاحين في تربية المواشي بجميع أنواعها (أغنام، ماعز، أبقار، إبل) لهذا يستغلون مساحات فلاحية كبيرة بهدف الرعي، بينما احتلت الأراضي الفلاحية المستغلة المرتبة الثانية بنسبة 25% من المساحة الكلية ما يقابلها 312175 هكتار، منها 28129 هكتار أراضي مروية، طبيعتها القانونية ملكية خاصة للدولة (العرش + البلدية) بنسبة 84%،

و10% منها تم منحها في إطار عقد الامتياز من قانون (03/10) التنازل عن الأملاك العقارية ذات الطابع الفلاحي (APFA)، و6% منها من الأراضي الملك، حيث يميل النشاط الزراعي للتنوع من خلال تشجيع قطاعات جديدة البستنة (البطاطا والثوم) وزراعة الزيتون والألبان...، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الإجمالية وهذا ما يؤثر على تطور الزراعة وانخفاض قيمة الناتج الفلاحي في الولاية نظرا لتقلص المساحات المخصصة للزراعة، ثم تأتي الأراضي الحلفاء والغابات بنسبة 22% (280000 هكتار) و14% (185004 هكتار) على التوالي، وهذا يعكس التنوع الطبيعي للولاية.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (30): توزيع الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (48)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (30) لتوزيع الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة تؤكد على أن الولاية تتوفر على طابع جغرافي متنوع ومتعدد يسمح لها بتطوير القطاع الفلاحي المحلي، إلا أن النشاط الفلاحي في الولاية يعتمد بشكل كبير على تربية المواشي بجميع أنواعها، بينما تعكس نسبة الأراضي الفلاحية المستغلة تراجع كبير في نشاط الزراعة والاستثمار الزراعي مقارنة بالمساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها ندرة الأمطار والجفاف وانخفاض الدعم الحكومي للفلاحين.

ثانيا: الاستصلاح الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة

منذ قانون 03-10 المؤرخ في 15/08/2010 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والذي جاء بالامتياز كنمط وحيد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بهدف تحقيق استثمار حقيقي ونجاح للأراضي الفلاحية، سعت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة لمحاولة حل مشاكل هذا الملف العويص من خلال العمل على إنشاء برامج لتنمية واستصلاح الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة داخل الولاية، والجدول التالي يبين استصلاح الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة.

الجدول رقم (49): استصلاح الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة

عدد المستفيدين	المساحة (هكتار)	البيان	
114	1049	APFA	الأراضي الفلاحية التي تم استصلاحها
200	1353	GCA	
314	2402	مجموع الأراضي المستصلحة	
412	2060	أراضي فلاحية موجهة للشباب	الأراضي الفلاحية الجاري استصلاحها
607	32975	أراضي فلاحية موجهة للاستثمار	
1019	35035	مجموع الأراضي الجاري استصلاحها	
1333	37437	المجموع الإجمالي	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

يبين الجدول رقم (49) استصلاح الأراضي الفلاحية في ولاية تبسة منذ صدور قانون 10-03 حيث تم استصلاح 1049 هكتار ضمن قانون الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية (APFA)، واستفاد من هذا المشروع 114 فلاح، منهم 36 مستفيد تمكنوا من الحصول على عقد الملكية، و78 مستفيد جاري الحصول على عقود الملكية، مع العلم أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة لم تستقبل بعد خطط ترسيم الحدود المتعلقة بهذه المساحات بواسطة خدمات الوكالة الوطنية لمسح الأراضي (CADASTRE)، كما استفاد 200 فلاح من مساحة قدرها 1353 هكتار عن طريق الهيئة العامة للامتيازات الفلاحية (GCA)، منهم 11 مستفيد تمكنوا من الحصول على عقد الملكية، و152 مستفيد جاري الحصول على عقود الملكية، و36 ملف مرفوض، لتصبح حصيلة البرامج المنجزة هي 2402 هكتار أراضي فلاحية مستصلحة لفائدة 314 فلاح مستفيد، وتظهر هذه الإحصائيات مدى ضعف استصلاح الأراضي الزراعية مقارنة بالمساحة الفلاحية الإجمالية (1269358 هكتار)، حيث تعبر هذه الأرقام عن ضعف منح الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح بالرغم ما وفرته المصالح الفلاحية من دعم كبير لهذا المجال.

أما بالنسبة للأراضي الفلاحية الجاري استصلاحها فقد وضعت مديرية المصالح الفلاحية برنامج باستصلاح 2060 هكتار لصالح 412 مستفيد كبرنامج خاص بإنشاء مناطق للشباب، إلا أنه تم تسجيل إجراءات غير مكتملة، ويعود السبب لنقص التمويل لهيكله هذه الإجراءات، أما فيما يخص الاستثمار فقد تم وضع برنامج يستهدف استصلاح ما مقداره 32975 هكتار لصالح 607 مستفيد، لتصبح المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية الجاري استصلاحها 35035 هكتار لصالح 1019 مستفيد، ونلاحظ تحسن الكبير في نسبة استصلاح الأراضي الفلاحية، والاهتمام أكثر بهذا المجال لما له من أهمية خاصة في زيادة المساحة الفلاحية المستغلة ومنه زيادة الإنتاجية، حيث تسعى المصالح الفلاحية لولاية تبسة لرفع المساحة

الفلاحية المستغلة من خلال الاستثمار في العقار الفلاحي بين الامتياز والشراكة، إلا أن نجاح هذه العملية متوقف على حل المشاكل العويصة التي تحيط بالعقار الفلاحي للولاية.

ثالثا: أراضي الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة

عملت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة والمديريات التابعة لها على إنشاء مساحات وهيكل للاستغلاليات الفلاحية التي يحتاجها الفلاح في نشاطه، والتي تتمثل في مجموعة الآبار والقنوات والمسالك والمذابح....، والجدول التالي يبين وضعية أراضي الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة في ولاية تبسة.

الجدول رقم (50): وضعية أراضي الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة في ولاية تبسة

ملاحظات	أراضي الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة
530 كيلومتر	المسالك والمسارات الفلاحية
78 كيلومتر	إمداد الأراضي الزراعية بالكهرباء
1763	الحفر والآبار
01 بسعة تقدر بـ 2150 طن/اليوم	مذبح للحوم الحمراء
09 بسعة 5700 عنصر/الساعة	مذبح للحوم البيضاء
01 بسعة 50 قنطار/الساعة	مصنع معالجة البذور
01 مملوكة لمؤسسة (PRODA)	غرف التبريد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

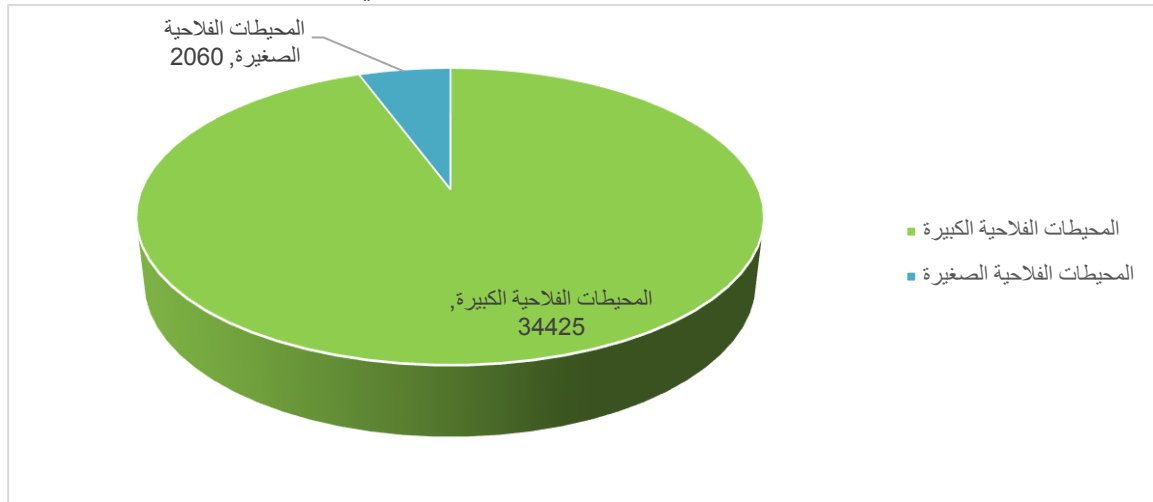
يبين الجدول رقم (50) وضعية أراضي الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة في ولاية تبسة، حيث تم إنشاء 530 كيلومتر من المسالك والمسارات الفلاحية في مختلف القرى والهضاب وتلال المنتشرة على تراب الولاية، ويسعى المسؤولون على القطاع الفلاحي لولاية تبسة بربط المزارع والمستثمرات الفلاحية بالقرى والطرق الرئيسية بواسطة هذه المسالك والمسارات حتى يسهل على الفلاحين التنقل إلى مزارعهم، هذا وعملت الدولة على إمداد ما مساحته 78 كيلومتر من الأراضي الفلاحية بالكهرباء والتي تتميز بأهمية كبيرة خاصة لمربي الدجاج والمواشي، وطالما اشتكى المربين من نقص ربط مستثمراتهم بالكهرباء أو الانقطاعات المتواصلة للكهرباء في بعض المناطق الأخرى، لذا تعتبر مشكلة الكهرباء من معوقات الاستثمار الفلاحي في الولاية، وتتمتع الآبار والحفر بنفس أهمية الكهرباء خاصة في ولاية تبسة التي تعتبر أراضيها غنية جدا بالمياه الجوفية وعلى مساحات كبيرة حيث تم خلق ما يقارب 1763 بين حفر وآبار، كما تتوفر الولاية على مذبح مخصص للحوم الحمراء و9 مذابح أخرى مخصصة للحوم البيضاء ومصنع لمعالجة البذور الموجهة للغرس.

وبالرغم من أهمية أراضي الاستغلاليات الفلاحية غير المنتجة في عملية الاستثمار الفلاحي، إلا أن المساحات والهياكل المحققة في ولاية تبسة قليلة جدا ولا تلبى احتياجات الفلاحين بهدف تحقيق إنتاجية كبيرة، وتعتبر هذه المساحات والهياكل المحققة كمعوقات للاستثمار الفلاحي في ولاية تبسة لذا يجب على المسؤولين على القطاع الفلاحي في ولاية تبسة أن يهتموا بزيادة هذه المساحات لمساعدة الفلاحين على تحقيق إنتاجية فلاحية كبيرة.

المطلب الثالث: المحيطات الفلاحية في ولاية تبسة

تتميز المحيطات الفلاحية بأهمية كبيرة بالنسبة للفلاح، خاصة في ترقية الاستثمار الفلاحي وزيادة الإنتاج، لهذا تسعى الدولة لتسهيل استصلاح هذه المحيطات من خلال تطبيق مجموعة من البرامج والقوانين، وصادقت لجنة التوجيه لولاية تبسة على 10 محيطات فلاحية بإجمالي مساحة قدرت بـ 36485 هكتار في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير 2011 الذي يفتح المجال أمام حاملي المشاريع والشباب للحصول على العقار الفلاحي بغرض إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي بهدف تحسين القدرات الإنتاجية للعقارات الفلاحية، والشكل التالي يبين وضعية المحيطات الفلاحية في ولاية تبسة.

الشكل رقم (31): وضعية المحيطات الفلاحية في ولاية تبسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

يبين الشكل رقم (31) وضعية المحيطات الفلاحية في ولاية تبسة، وتنقسم هذه المحيطات إلى نوعين محيطات فلاحية صغيرة لا تتجاوز مساحتها 10 هكتار، ومحيطات فلاحية كبيرة أكبر من 10 هكتار، وبلغت إجمالي مساحة المحيطات الصغيرة في ولاية تبسة 2060 هكتار أي بنسبة 6% من إجمالي المحيطات الفلاحية موزعة على عدة مناطق أبرزها المناطق الشمالية والوسطى للولاية، وتستغل هذه المناطق عادة في تربية الحيوانات وزراعة الخضر والفواكه، وبلغت إجمالي مساحة المحيطات الفلاحية الكبيرة 34425 هكتار أي بنسبة 94% من إجمالي المحيطات الفلاحية، حيث تتوزع أساسا في المناطق الجنوبية للولاية وذلك راجع لتوفرها على مساحات زراعية شاسعة لذا تركزت المحيطات الفلاحية الكبيرة في بلديات الواقعة في جنوب الولاية، وتستغل هذه المساحات في الزراعة وتربية الحيوانات ورعيها وتستقبل عدد كبير من الفلاحين.

أولا: المحيطات الفلاحية الصغيرة (أقل من 10 هكتار).

قدر عدد المحيطات الفلاحية الصغيرة (أقل من 10 هكتار) المصادق عليها في ولاية تبسة 5 محيطات فلاحية موزعة على عدة مناطق، والجدول التالي يبين المحيطات الفلاحية الصغيرة في ولاية تبسة.

الفصل الرابع.....أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة

الجدول رقم (51): المحيطات الفلاحية الصغيرة في ولاية تبسة

عدد الطلبات المقبولة	عدد الطلبات المسجلة	المساحة الكلية (هكتار)
412	600	2060

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

يبين الجدول رقم (51) المحيطات الفلاحية الصغيرة (أقل من 10 هكتار) داخل الولاية، والتي قدرت مساحتها بـ 2060 هكتار، حيث تم تسجيل 600 طلب بهدف استغلال هذه المحيطات على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA)، وتم قبول 412 ملف تتوفر فيهم شروط منح عقد الامتياز الوارد على الأراضي الفلاحية، أي بنسبة 68.67% وهي نسبة مقبولة نظرا لصغر المساحة الممنوحة، وكان الهدف من استصلاح هذه الأراضي زيادة المناطق المخصصة للشباب داخل الولاية.

ثانيا: المحيطات الفلاحية الكبيرة (أكثر من 10 هكتار).

قدر عدد المحيطات الفلاحية الكبيرة (أكثر من 10 هكتار) المصادق عليها في ولاية تبسة 5 محيطات فلاحية، والجدول التالي يبين المحيطات الفلاحية الكبيرة في ولاية تبسة.

الجدول رقم (52): المحيطات الفلاحية الكبيرة في ولاية تبسة

عدد الطلبات المقبولة	عدد الطلبات المدروسة	المساحة الكلية (هكتار)
607	1200	34425

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

يبين الجدول رقم (52) المحيطات الفلاحية الكبيرة (أكثر من 10 هكتار) في ولاية تبسة، حيث قامت المصالح الفلاحية بالولاية باستصلاح مساحة جيدة قدرت بـ 34425 هكتار في جنوب الولاية، ونلاحظ أن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية لولاية تبسة قام بالمصادقة على 607 ملف من أصل 1200 طلب لاستغلال هذه الأراضي، أي بنسبة 50.58% وهي نسبة متوسطة إذا لم نقل أنها ضعيفة، نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها هذه المحيطات الفلاحية خاصة من جانب الاستثمار الفلاحي وزيادة مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة داخل الولاية، والجدول التالي يبين المحيطات الفلاحية الكبيرة المستصلحة في جنوب الولاية.

الجدول رقم (53): توزيع المحيطات الفلاحية الكبيرة في ولاية تبسة

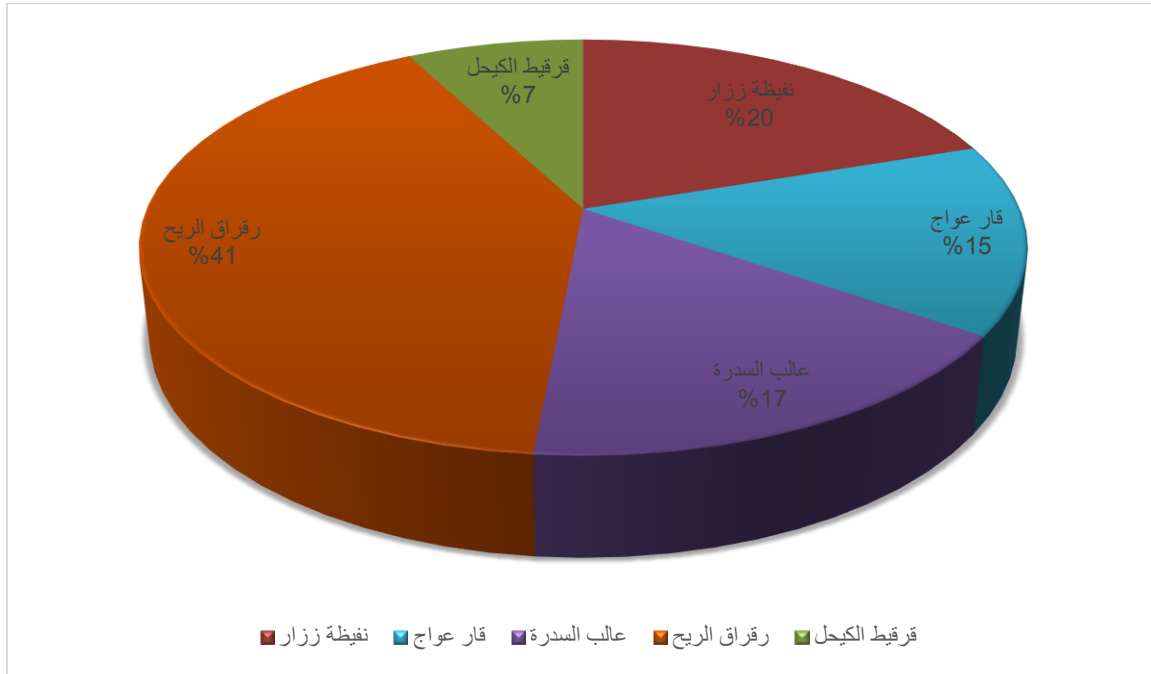
المساحة الممنوحة (هكتار)	المحيطات الفلاحية (المناطق)	البلدية
6825	نفيظة ززار	نقرين
5100	قار عواج	
5800	عالب السدرة	
14050	رقراق الربح	فركان
2650	قرقيط الكيحل	
34425	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

يبين الجدول رقم (53) توزيع المحيطات الفلاحية الكبيرة (أكثر من 10 هكتار) المخصصة للاستثمار في جنوب ولاية تبسة، وبضبط في بلديتي نقرين وفركان، حيث استفادت بلدية نقرين من ثلاث محيطات فلاحية كبيرة في المناطق التالية نفيظة زرار، قار عواج وعالب السدرة، بلغت 6825، 5100 و 5800 هكتار على التوالي بمجموع 17725 هكتار، بينما استفادت بلدية فركان من منطقتين فلاحيتين هما رقرق الريج وقرقيط الكيحل، بمساحة قدرت بـ 14050 و 2650 هكتار على التوالي بإجمالي 16700 هكتار، وتمتاز المنطقة الجنوبية للولاية بإقليم شبه صحراوي يتم فيه تربية الابل وزراعة التمور، وستكون هذه الأراضي المستصلحة والمخصصة للمنطقة عامل إيجابي ودافع كبير للاستثمار الفلاحي في المنطقة، نظرا لأهمية الأراضي المستصلحة في عملية الاستثمار خاصة في هذه المناطق الوعرة.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (32): توزيع المحيطات الفلاحية الكبيرة في ولاية تبسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (53)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (32) لتوزيع المحيطات الفلاحية الكبيرة في ولاية تبسة تؤكد على أن البلديات الواقعة في جنوب الولاية (فركان ونقرين) استفادت من مساحات فلاحية معتبر تحت عنوان المحيطات الفلاحية الكبيرة موجهة للاستثمار الفلاحي بالدرجة الأولى، وهذا بهدف تنمية هذه المناطق التي تعاني التهميش والإهمال، مع العلم أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة بادرت منذ بداية سنة 2018 إلى استصلاح هذه المساحة لتعزيز المساحة الزراعية الإجمالية للولاية والمقدرة بحوالي 312175 هكتار بغية دعم الإنتاج المحلي بإشراف من المكتب الوطني للبحوث المتخصصة في وضع وتنفيذ الدراسات والتحقيقات من خلال تحديد المساحات التي سيستفيد منها الفلاحون إلى جانب فتح المسالك المؤدية إليها والتي كان من المنتظر دخولها حيز الخدمة نهاية شهر فيفري 2018.

بالرغم من الدعم الكبير الذي وفرته المصالح الفلاحية لولاية تبسة للاستثمار الفلاحي داخل الولاية من خلال استغلال هذا العقار العمومي عن طريق الامتياز، إلا أن القطاع الفلاحي لولاية تبسة مازال يعاني العديد من المشاكل خاصة أراضي العرش، حيث لا تزال وضعية المساحة الزراعية المستصلحة بجنوب الولاية والمقدرة بـ 34425 هكتار عالقة بسبب مشاكل الطبيعة القانونية للعقار الفلاحي واستغلال هذه المساحات من طرف فلاحين دون سند قانوني أو ما يعرف بأرض العرش، وهذا حال دون الاستفادة من 5 محيطات الفلاحية التي تم التطرق إليها بكل من بلديتي نقرين وفركان، ومنع دخولها حيز الاستغلال لإنتاج مختلف المحاصيل من حبوب وخضر وزيتون وتمر.

المبحث الثاني: آليات الدعم الفلاحي في ولاية تبسة

استفادت ولاية تبسة من البرامج التمويلية الموجهة للقطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والبرامج المنبثقة منه كبرنامج التجديد الفلاحي والريفي عن طريق عدة آليات متنوعة، منها الوسائل المالية المتمثلة في صناديق الدعم والتي تعمل على إدارة أموال الدعم الفلاحي المخصصة لكل نشاط فلاحي بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات المالية والبنكية على رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تعمل على تمويل القطاع الفلاحي عن طريق القروض الممنوحة للفلاحين والمستثمرين، بالإضافة إلى الوسائل التقنية والمتمثلة في برامج التكوين والدعم الاستشاري والإرشادي للإطارات والفلاحين، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى آليات الدعم الفلاحي في ولاية تبسة من خلال المباحث التالية:

▪ صناديق الدعم الفلاحي بولاية تبسة؛

▪ المؤسسات المالية والبنكية بولاية تبسة؛

▪ التكوين والإرشاد الفلاحي بولاية تبسة.

المطلب الأول: صناديق الدعم الفلاحي بولاية تبسة

تتمثل سياسات الدعم المالي للقطاع الفلاحي في الصناديق المنشأة لتمويل هذا القطاع مثل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)، صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS) وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTTC).

أولاً: الدعم الفلاحي عن طريق (FNDIA/FNDA/FNRDA)

قامت مديرية المصالح الفلاحية في ولاية تبسة بتمويل 7882 مشروع خلال الفترة الممتدة (من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018) عن طريق الصناديق المذكورة سابقاً، ويمثل الجدول التالي الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق (FNRDA/FNDIA/FNDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2000-2018).

الفصل الرابع.....أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة

الجدول رقم (54): الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FNRDA/FNDIA/FNDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000)

الوحدة: ألف دينار جزائري

الفترة	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك (المستخدم)	النسبة (%)	الصناديق المستخدمة
2010-2000	4393730	3080635	%70	FNRDA/FNDIA
2018-2010	2801049	1490251	%53	FNDIA/FNDA
المجموع	7194779	4570886	%64	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

يبين الجدول رقم (54) الدعم الفلاحي الممنوح في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000)، حيث خصصت الدولة لدعم القطاع الفلاحي في ولاية تبسة غطاء مالي قدر بـ 7194779 ألف دينار جزائري تم استغلال منه ما يقارب 4570886 ألف دينار جزائري أي بنسبة 64% فقط، ونلاحظ أن الـ 10 سنوات الأولى (2010-2000) كان المبلغ المخصص للدعم الفلاحي يقدر بـ 4393730 ألف دج، تم استهلاك 3080635 ألف دينار جزائري منه أي بنسبة 70%، وهي نسبة لا بأس بها مقارنة بالمبلغ المخصص، وهذا ما يعكس اهتمام الدولة الجزائرية بدعم القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث اعتمدت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة على صناديق التمويل الفلاحي (FNRDA) و (FNDIA) للاستفادة أموال الدعم، أما الفترة الثانية بعد 2010 فانخفض المبلغ المخصص ليصل إلى 2801049 ألف دينار، استخدم منه 1490251 ألف دينار أي بنسبة 53%، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما مقارنة بالفترة الأولى بالرغم من إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2010، ومن أسباب انخفاض قيمة مبالغ الدعم الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الدولة خلال هذه الفترة، بانخفاض أسعار النفط ومنه أثرت سلبيا على مداخيل الدولة مما أدى إلى تراجع مخصصات الدعم المالي الموجهة للقطاع الفلاحي، ويبين الجدول التالي حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FNRDA/FNDIA/FNDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000).

الفصل الرابع.....أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة

الجدول رقم (55): حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FNDIA/FNDA/FNRDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000)

الوحدة: ألف دينار جزائري

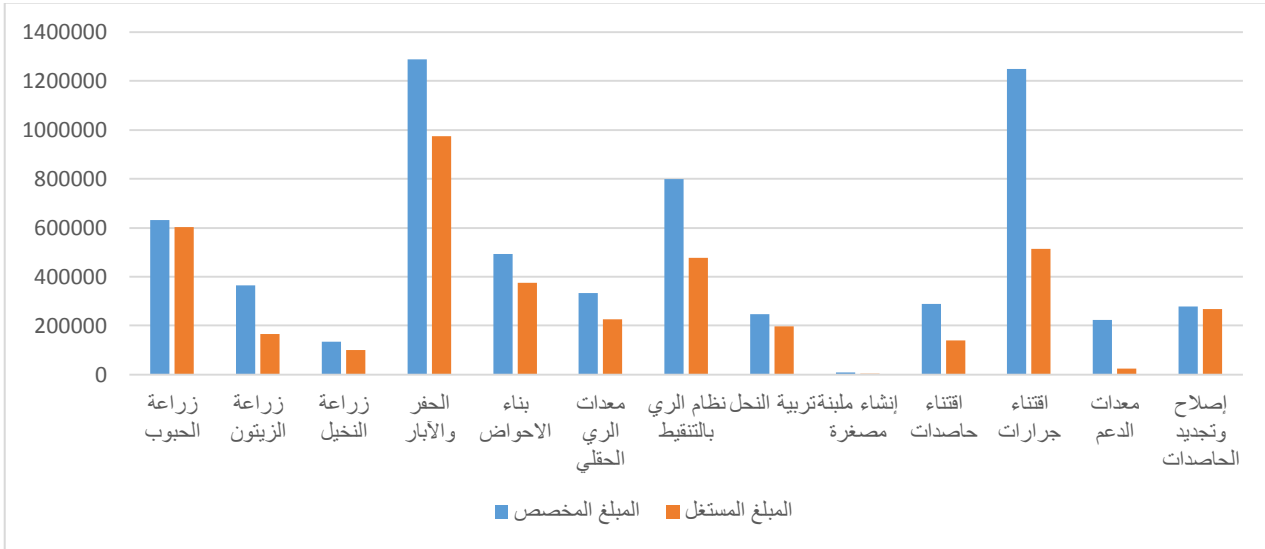
الأنشطة المستهدفة	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل
زراعة الحبوب	630742	602431
زراعة الزيتون	365700	166116
زراعة النخيل	134191	100071
الحفر والآبار	1288500	973907
بناء الأحواض	493760	374180
معدات الري الحقلي	334328	225252
نظام الري بالتنقيط	798135	478217
تربية النحل	247110	196541
إنشاء ملبنة مصغرة	8000	4000
اقتناء حاصدات	289327	139300
اقتناء جرارات	1250242	513291
معدات الدعم	224523	24995
إصلاح وتجديد الحاصدات	279613	268257

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة.

يبين الجدول رقم (55) حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FNDA ، FNDIA ، FNRDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000)، وتم توجيه هذه المبالغ إلى دعم عدة مشروعات فلاحية يتقدمها مشروع الحفر والآبار حيث استفاد من مبلغ يقدر بـ 1288500 ألف دينار جزائري تم استغلال منه 973907 ألف دينار جزائري، وهذا راجع لأهمية الآبار خاصة أن المنطقة تعرف بكثرة الموارد المائية الجوفية وانخفاض المعدل السنوي لتهاطل الأمطار على مستوى الولاية، لذا تسعى السلطات لاستغلال المياه الجوفية لتعويض نقص تهاطل الأمطار في عملية الري وتربية الحيوانات، ويليها اقتناء الجرارات حيث تم تخصيص له مبلغ قدر بـ 1250242 ألف دينار جزائري تم استغلال منه 513291 ألف دينار جزائري حيث يعتبر الجرار من أهم الماكينات في عملية الزراعة لهذا فإن الطلب عليه كبير جدا من طرف الفلاحين لهذا سعت السلطات المسؤولة عن الفلاحة على مستوى الولاية لتوفير هذه الماكينات لدعم الفلاحين، بينما احتلت مشروعات زراعة النخيل وإنشاء ملبنة مصغرة المراتب الأخيرة من بين المشروعات الفلاحية المدعمة من طرف الصناديق الأقل تخصيصا لمبالغ الدعم، حيث تم تخصيص لزراعة النخيل ما قيمته 134191 ألف دينار جزائري لأن جنوب الولاية (بلديتي نقرين وفركان) يتميز بإقليم شبه صحراوي، بينما خصص لإنشاء الملاين المصغرة مبلغ يقدر بـ 8000 ألف دينار جزائري وهو مبلغ منخفض جدا نظرا لأهمية مادة الحليب ومشتقاته بصفته مادة غذائية أساسية لسكان المنطقة.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (33): حصيلة الدعم الفلاحي عن طريق (FNDA/FNDIA/FNRDA) في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (55)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (33) لحصيلة الدعم الفلاحي عن طريق (FNDA/FNDIA/FNRDA) ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000) تؤكد على أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة قامت بتخصيص 7194779 ألف دينار جزائري عن طريق هذه الصناديق خلال الفترة (2018-2000) تم استغلال ما قيمته 4570886 ألف دينار من المبلغ المخصص لدعم 7891 مشروع فلاحي متنوع.

ثانيا: الدعم الفلاحي عن طريق (FLDDPS)

يعمل صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS) في ولاية تبسة على استصلاح المراعي ومكافحة التصحر حيث تعاني الولاية كثيرا من هذه الظاهرة بسبب موقعها الجغرافي والتي تعتبر بوابة للصحراء من الجهة الشرقية، والجدول التالي يبين الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FLDDPS) خلال الفترة (2018-2000).

الجدول رقم (56): الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FLDDPS) في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2010)

الوحدة: ألف دينار جزائري

الفترة	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل (المستهلك)	النسبة (%)
2010-2000	343958	343958	100
2018-2010	33998	26536	78
المجموع	377956	370494	98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات محافظة الغابات لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (56) الدعم الفلاحي الممنوح من طرف صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS) والمسير من طرف محافظة الغابات لولاية تبسة، حيث يمول حساب

التخصيص لـ (FLDDPS) مختلف برامج وسياسات التنمية الريفية لتحقيق التنمية المحلية في المناطق الريفية، حيث خصصت الدولة من خلال هذا الصندوق مبلغ يقدر بـ 343958 ألف دينار جزائري خلال الفترة (2010-2000) للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة، وقد تم استهلاك كل هذا المبلغ أي 100%، أما المرحلة الثانية (2018-2010) فقد تم تخصيص مبلغ 33998 ألف دينار جزائري، تم استغلال منه 26536 ألف دينار جزائري أي بنسبة قدرت بـ 98%، وهو مبلغ ضعيف مقارنة بالفترة الأولى، وعمدت الدولة إلى توجيه هذه المبالغ لتمويل المشروعات والبرامج لمحاربة الفقر في المجتمعات الريفية بتقديم أفضل الحلول لتحسين ظروف المعيشة لهم (توفير السكن، فتح الطرق والمسالك،...) ومكافحة ظاهرة التصحر واستصلاح المراعي، وهو الشيء الذي يسمح بعودة الأفراد إلى خدمت الأرض خصوصا، مما يؤدي إلى ازدهار الزراعة الأسرية (تربية الحيوانات، غرس الأشجار المثمرة،...)، حيث تم إفتح وتطوير الطرقات والمسارات الزراعية لأكثر من 530 كم داخل الولاية في الفترة الأولى (2010-2000)، أما المبلغ المخصص للفترة الثانية (2018-2010) فقد تم استخدامه لإعادة تأهيل المسالك داخل الولاية.

ثالثا: الدعم الفلاحي عن طريق (FDRMVT)C

يعمل صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVT)C على استصلاح الأراضي الفلاحية المملوكة للدولة ومنحها للفلاحين والمستثمرين في إطار عقد الامتياز (قانون 10-03)، والجدول التالي يبين الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FDRMVT)C في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000).

الجدول رقم (57): الدعم الفلاحي الممنوح من طرف (FDRMVT)C في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000)

الوحدة: ألف دينار جزائري

الفترة	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل (المستهلك)	النسبة (%)
2010-2000	5020	5020	100
2018-2010	134102	123759	92
المجموع	139122	128779	93

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (57) الدعم الفلاحي الممنوح من طرف صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVT)C في ولاية تبسة خلال الفترة (2018-2000)، حيث خصص مبلغ قدره 5020 ألف دينار جزائري للفترة (2010-2000) تم استغلاله بالكامل، أما في الفترة الثانية (2010-2018) فقد تم رفع قيمة المبلغ المخصص للدعم إلى 134102 ألف دينار جزائري، حيث تم استغلال ما قيمته 123759 ألف دينار جزائري أي ما نسبته 92%، ويظهر لنا الفرق الكبير بين المبلغ المخصص بين الفترتين وذلك راجع للأهمية الكبيرة التي يتمتع به قانون استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز مما دفع بالدولة إلى تعديل هذا القانون وإعطاء امتيازات كبيرة للفلاحين، حيث جاء المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير 2011 ليفتح المجال أمام حاملي المشاريع والشباب للحصول على العقار

الفلاحي بغرض إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي بهدف تحسين القدرات الإنتاجية للعقارات الفلاحية، وتم استغلال المبلغ المخصص من طرف هذا الصندوق لولاية تبسة في الفترة الأولى (2000-2010) في تحسين الأراضي لأكثر من 175 كم داخل الولاية، أما في الفترة التالية (2010-2018) فقد تم توجيه المبلغ إلى توصيل الأراضي المعنية بالكهرباء.

من خلال ما تم تقديمه نؤكد على أن الدولة سعت لدعم القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من خلال توفير التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية الفلاحية، كما تثبت أن التمويل ليس دائما العائق الأساسي في عملية التنمية والتطور لكن توجد عدة أسباب أخرى نذكر منها:

- ندرة اليد العاملة في هذا المجال بسبب التوجه العام والكبير للسكان المحليين نحو الوظائف الحكومية والأنشطة ذات الربح السريع؛
- ظاهرة التمدن وهي تخلي سكان المنطقة الفلاحية الأصليين عن أراضيهم وممارسة نشاطات أخرى غير فلاحية؛
- الصعوبات الإدارية والبيروقراطية التي ترافق تحصيل الدعم أو القرض للاستفادة منه في القطاع الفلاحي؛
- ضعف المرافقة والرقابة لأجهزة الدعم الفلاحي حتى تضمن السير الحسن للعملية الاستثمارية.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية والبنكية بولاية تبسة

تعتبر المؤسسات المالية والبنكية من أبرز العوامل في نجاح العملية الاستثمارية في أي قطاع، وذلك راجع لوظيفتها الأساسية في توفير السيولة اللازمة التي يحتاجها المستثمر لإطلاق مشروعه عن طريق القروض الممنوحة (القصيرة والمتوسطة المدى)، وكغيره من القطاعات الأخرى فإن القطاع الفلاحي يحتاج إلى التمويل البنكي لدعم مختلف المشروعات الفلاحية بالأموال اللازمة لإنجاح هذه المشروعات، ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممول الرئيسي للقطاع الفلاحي في الجزائر من خلال مجموعة من القروض الموجهة للاستثمار والاستغلال، بالإضافة إلى مجموعة من الأجهزة والوكالات التي تم استحداثها في إطار دعم التشغيل والتي توجه جزء معتبر من المبالغ لدعم المشروعات الفلاحية.

أولا: الدعم الفلاحي عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة رقم (488) مؤسسة مالية وطنية لها صفة بنك تجاري أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 206/82 المؤرخ في 13/03/1982، ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة الممثل الأول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية، كونه الوكالة الرئيسية للولاية التي تتبعها ستة وكالات تتواجد على مستوى ولاية تبسة وتتمثل هذه الوكالات في: وكالة الشريعة رقم (485)؛ وكالة الوزن رقم (489)؛ وكالة بئر العاتر رقم (490)؛ وكالة العينات رقم (491)؛ وكالة الماء الأبيض رقم (492)؛ وكالة تبسة رقم (494)¹، ومن أهم القروض البنكية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة تبسة رقم (488) -

1. قرض الرفيق

قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم لمدة سنتين، تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة، أي أن المستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 06 و 24 شهرا ويستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية، والجدول التالي يبين تطور عدد قروض الرفيق الممنوحة في ولاية تبسة خلال الفترة (2015-2018).

الجدول رقم (58): تطور عدد قروض الرفيق الممنوحة في ولاية تبسة خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	عدد القروض	المبلغ
2015	94	2613400000
2016	32	713200000
2017	22	634000000
2018	20	338000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (58) تطور قروض الرفيق الممنوحة في ولاية تبسة خلال الفترة (2015-2018)، حيث منح البنك أكبر مبلغ له فيما يخص هذه النوع من القروض سنة 2015 بمبلغ قدر بـ 2613400000 دج لفائدة 94 فلاح، ثم انخفض عدد القروض الممنوحة بشكل كبير في السنة الموالية ليصل إلى 32 قرض بقيمة 713200000 دج أي انخفض المبلغ الممنوح بنسبة 72.71% وهذا يعكس تراجع الدعم الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الولاية وهذا راجع للأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدولة منذ انخفاض أسعار النفط ورفع الدولة الدعم على عدة قطاعات منها قطاع الفلاحة، أم في السنتين الأخيرتين فقد بقي عدد القروض في تناقص مستمر حيث سجلت سنة 2017 و 2018 منح 22 و 20 قرض على التوالي، بقيمة قدرت بـ 634000000 دج و 338000000 دج على التوالي.

2. قرض التحدي

قرض التحدي هو قرض استثماري محسن، يمنح في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة. يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. حيث إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة، ويتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 01% عند السداد بين السنة السادسة والسابعة، كما على المستفيد من القرض دفع فائدة 03% عند السداد من السنة الثامنة والسنة التاسعة، والجدول التالي يبين تطور عدد قروض التحدي الممنوحة في ولاية تبسة خلال الفترة (2015-2018).

الفصل الرابع.....أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة

الجدول رقم (59): تطور عدد قروض التحدي الممنوحة في ولاية تبسة خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة: دينار جزائري

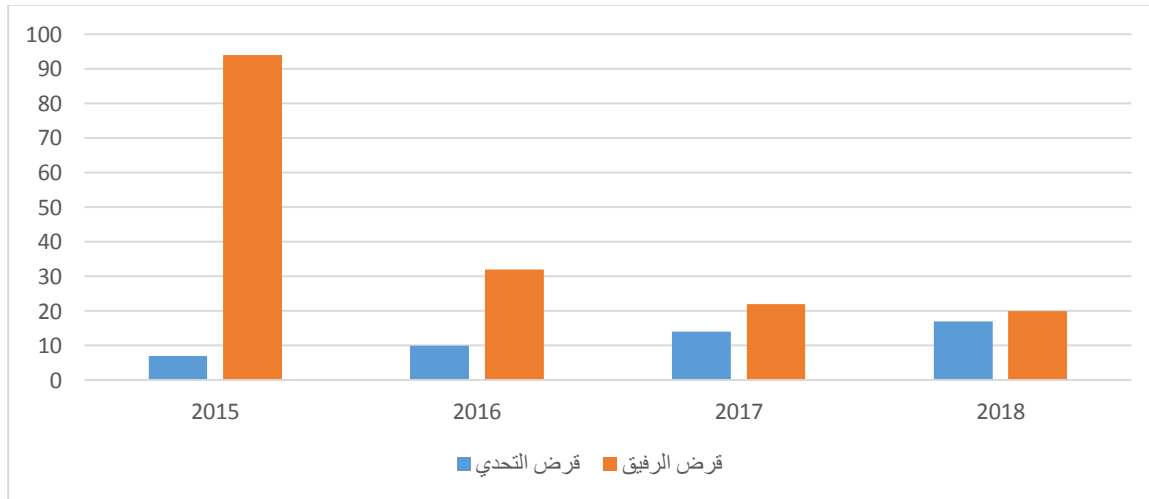
السنة	عدد القروض	المبلغ
2015	07	20618300000
2016	10	24200000000
2017	14	30500000000
2018	17	42200000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (59) تطور عدد قروض التحدي الممنوحة في ولاية تبسة خلال الفترة (2015-2018)، ونلاحظ ارتفاع مستمر في منح هذا النوع من القروض، وهو قرض مستحدث بدأ العمل به سنة 2011، حيث تم منح 07 قروض فقط سنة 2015 بقيمة إجمالية قدرت بـ 20618300000 دج، ثم بدأ الطلب يزيد على هذا النوع من القروض في السنوات الموالية حيث تم منح 14 قرض في سنة 2017 بقيمة 30500000000 دج، و 17 قرض في سنة 2018 بقيمة 42200000000 دج، ويبقى عدد هذه القروض ضعيف مقارنة بالأهمية البالغة لهذه القروض الموجهة أساسا للمستثمرين الفلاحية بدرجة أولى بالرغم من الإمكانيات المالية التي وفرها بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية لدعم الفلاحين بهذه القروض خاصة المستثمرين منهم.

ويمكن ترجمة الجدولين السابقين في الشكل التالي:

الشكل رقم (34): عدد القروض الممنوحة من صيغة قرض الرفيق وقرض التحدي في ولاية تبسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (58) و(59)

يبين الشكل رقم (34) عدد القروض الممنوحة من صيغة قرض الرفيق وقرض التحدي في ولاية تبسة، والملاحظ نقص كبير في عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة، حيث يظهر أن الإقبال على قرض الرفيق أكبر من الإقبال على قرض التحدي، بالرغم أن قروض الرفيق الممنوحة تنخفض من سنة إلى أخرى عكس قرض التحدي الذي يستمر في الارتفاع، إلى أن هذا العدد يبقى منخفضا ولا يصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه القروض لدعم الاستثمار الفلاحي لتحقيق

الفصل الرابع.....أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة

التنمية المحلية، وحسب المسؤولين في البنك فإن سبب هذا الانخفاض راجع لنقص إقبال الفلاحين المحليين للحصول على قروض الاستثمار الفلاحي، لأن العديد من الفلاحين يرجعون عدم إقبالهم بالدرجة الأولى إلى تخوفهم من الحصول على قروض تكون بفوائد وذلك ما يتنافى، حسبهم، مع تعاليم الدين الإسلامي فضلا عن ما وصفوه بالإجراءات البيروقراطية التي تؤرقهم في كل مرة، وبهدف معالجة هذا العزوف من الفلاحين تم تشكيل شبك موحد يضم كلا من المصالح الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية والصندوق الجهوي للتعاقد الفلاحي يهدف من خلاله إلى تشجيع وتحسيس الفلاحين للحصول على تمويل بغية إنعاش الاستثمار الفلاحي بهذه الولاية، ويعتبر الشباك الموحد من شأنه أن يبسط كل إجراءات الحصول على قروض استثمارية في المجال الفلاحي بغية تقريب الإدارة من المواطن من خلال عقد لقاءات جوارية تجمع بين الفلاحين والمصالح المعنية لشرح القوانين.

ثانيا: أجهزة دعم التشغيل بولاية تبسة

تعتبر أجهزة دعم التشغيل من أهم الوكالات التي تأسست وتدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ماليا وتقنيا، حيث تسعى هذه الوكالات لتبني أفكار الشباب والعمل على تجسيدها في أرض الواقع، ومن بينها المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والتي تعتبر من أهم القطاعات التي تركز على دعم مشروعاتها.

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): بدأت الوكالة نشاطها في ولاية تبسة سنة 2011، وكان هدفها تشجيع الاستثمار في جميع القطاعات بالولاية من خلال دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم وتسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، والجدول التالي يبين تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANDI) في ولاية تبسة خلال الفترة (2012-2019).

الجدول رقم (60): تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANDI) في ولاية تبسة خلال الفترة (2012-2019)

قطاع النشاط	عدد المشروعات	(%)	مناصب الشغل	(%)	المبلغ (مليون دج)	(%)
الفلاحة	37	4.68	862	8.31	7119	6.98
بناء	131	16.58	1499	14.44	11022	10.81
صناعة	230	29.11	5337	51.43	62303	61.13
صحة	20	2.53	414	3.99	2627	2.57
النقل	341	43.16	1798	17.33	12994	12.75
سياحة	9	1.14	230	2.22	3824	3.75
خدمات	21	2.66	232	2.24	1889	1.85
الهيدروكربون	0	0	0	0	0	0
تجارة	0	0	0	0	0	0
اتصالات	1	0.13	6	0.06	128	0.12
المجموع	790	100	10378	100	101905	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تبسة

يبين الجدول رقم (60) تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANDI) في ولاية تبسة خلال الفترة (2012-2019)، حيث احتل قطاع الفلاحة المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع المقدمة بـ 37 مشروع أي بنسبة 4.68% من إجمالي عدد المشروعات المقدمة بقيمة إجمالية بلغت 7119 مليون دج، وساهم في خلق 862 منصب شغل، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة للقطاع الفلاحي، كما يلاحظ من الجدول رقم (60) أن قطاعات النقل والصناعة والبناء استغادت من مشاريع أكثر من قطاع الفلاحة وبفارق كبير أيضا، وهذا يبين ميول المستثمرين المحليين للولاية أكثر لهذه القطاعات التي تتميز بالريح السريع وعائدات أكبر في مدة زمنية قصيرة، عكس الفلاحة التي تحتاج لفترة زمنية أطول لتحقيق العائد المطلوب وتستلزم توفر الظروف الملائمة أكثر من تحسن الطقس وتوفر الدعم المالي والتقني والعتاد الفلاحي...

2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 17 سبتمبر 1997، وبدأت مزاولة نشاطها في الفاتح من مارس 1998 وهي هيئة أو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي، وتسعى لتشجيع كل المتغيرات المؤدية لإنعاش تشغيل القطاع الشبابي من خلال إنشاء مؤسسة مصغرة لإنشاء السلع والخدمات كما تم إنشاء ملحقتين على مستوى الوكالة ملحقة بئر العاتر وملحقة الشريعة في نوفمبر 2009 وذلك من أجل تقريب الخدمة للمواطن وتخفيف العبء على الوكالة. والجدول التالي يبين تطور عدد المشروعات الممولة من طرف الوكالة في ولاية تبسة خلال الفترة (1998-2016).

الجدول رقم (61): تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANSEJ) في ولاية تبسة خلال الفترة (1998-2016)

قطاع النشاط	عدد المشروعات	(%)
الخدمات	3752	34.13
الحرف	1335	12.14
النقل	1983	18.04
الفلاحة	360	3.27
الري	88	0.80
المهن الحرة	120	1.09
الصناعة	597	5.43
الصيانة	1739	15.82
الأشغال العمومية	1020	9.28
المجموع	10994	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تبسة

يبين الجدول رقم (61) تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف ANSEJ في ولاية تبسة خلال الفترة (1998-2016) ويلاحظ أن قطاع الفلاحة والري احتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشروعات المقدمة، حيث لم تستفد الفلاحة إلا من 360 مشروع مقدم من طرف ANSEJ من إجمالي 10994

مشروع خلال الفترة (1998-2016) أي بنسبة 3.27% فقط، وتعكس هذه النسبة الضعيفة عزوف الشباب على الاستثمار في القطاع الفلاحي بما أن الوكالة تفرض السن الأقصى للمستفيد من القروض 35 سنة، حيث يسعى الشباب للاستثمار في قطاعات تضمن له تحقيق الأرباح في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة.

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تأسست الوكالة في عام 2004، وتشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتمثل مهامها الأساسية في تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم، منح سلف بدون فوائد، إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم، ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم، لهذا يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل، والجدول التالي يبين تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANGEM) في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2015).

الجدول رقم (62): تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANGEM) في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-

2015)

النسبة (%)	عدد المشروعات	القطاع
15.45	2150	القطاع الفلاحي
100	13919	إجمالي القطاعات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة

يبين الجدول رقم (62) تطور عدد المشروعات المقدمة من طرف (ANGEM) في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2015)، حيث استفاد القطاع الفلاحي من 2150 مشروع فلاحي منذ بداية نشاط الوكالة أي بنسبة 15.45% من إجمالي المشاريع المقدمة والمقدرة بـ 13919 مشروع، وهي نسبة معتبرة تعكس توجه الوكالة في تطوير التنمية الفلاحية عن طريق القروض المصغرة غير أنها مولت بشكل كبير الصناعات الحرفية والنقل والصناعات الصغيرة أكثر من القطاع الفلاحي الذي يتطلب تمويلا أكبر من القطاعات الأخرى.

المطلب الثالث: التكوين والإرشاد الفلاحي بولاية تبسة.

تمثل برامج التكوين والإرشاد الفلاحي الدعم التقني (الفني) للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة، وذلك لأهمية الدعم التقني بجانب الدعم المالي، حيث تسعى مديرية المصالح الفلاحية لرفع مستوى الإطارات والفلاحين عن طريق إرسالهم لمراكز التكوين التابعة لها التي تم تخصيصها للتكوين الفلاحي سواء الإطارات أو الفلاحين، بالإضافة إلى الدعم الاستشاري والإرشادي وذلك عن طريق حملات التوعية سواء بالتنقل إلى عين المكان أو من خلال مختلف وسائل الإعلام المرئية والسمعية والمكتوبة بالإضافة لإحياء التظاهرات والملتقيات الخاص بالأنشطة والأحداث الفلاحية.

أولاً: الإرشاد الفلاحي في ولاية تبسة

يهدف الإرشاد الفلاحي إلى مزيد الإحاطة بالفلاحين وتأطيرهم وذلك عبر نقل الخبرات والتجارب البحثية العلمية إلى الميدان وإلى تعزيز أداء المرشدين وتحسين الخدمات المقدمة للفلاحين، وقد عملت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة لتطبيق برنامج الوزارة الوصية الذي يهدف إلى عصرنة آليات الإرشاد الفلاحي والدعم الاستشاري والتقني لتطوير الفلاحة وعالم الريف للوصول إلى تكامل فلاحي شامل، باعتبار هذه العوامل ركائز أساسية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية وذلك عبر تطوير والدعم التقني التي ارتكزت على سياسات ناجعة بنيت على تنفيذ عديد المشروعات التحتية في مختلف مجالات الإنتاج الفلاحي والتوجه نحو خوض عالم الابتكارات والتطوير الوراثي للسلاسل الحيوانية، كما تم توفير برامج وآليات لفائدة الفئات المنتجة والإطارات والشباب الريفي في جوانب متعددة تخص تحسين البذور والاستعمال العقلاني للأسمدة والطرق الحديثة للري وغيرها، وقد تمكنت مديرية المصالح الفلاحية في ولاية تبسة بتحقيق الإنجازات التالية:

الجدول رقم (63): برنامج الإرشاد الفلاحي المنجز في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)

النشاط	العدد
إرشاد وتوعية (فلاح متضرر)	12666
المشاركة في الإذاعة (لقاء)	192
المشاركة في التلفزيون (حصة)	10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (63) برنامج الإرشاد الفلاحي المنجز في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)، حيث عملت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة لتطبيق برنامج الوزارة الوصية الذي يهدف إلى عصرنة آليات الإرشاد الفلاحي والدعم الاستشاري والتقني لتطوير الفلاحة وعالم الريف للوصول إلى تكامل فلاحي شامل، وذلك من خلال تكوين الإطارات والفلاحين على مستوى الولاية لضمان نجاح المشروعات الفلاحية، وزيادة الوعي من خلال إرشاد وتوعية الفلاحين خاصة في ظل المشاكل التي يواجهها الفلاح في نشاطه وذلك بهدف تقليل الخسائر وتجنب فشل المشروعات الفلاحية، لهذا تسعى السلطات القائمة على الفلاحة في الولاية على مرافقة الفلاح وتأطيره في نشاطه لضمان إنجاح مشروعه وتحقيق الإنتاجية المطلوبة، كما أن لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة أهمية كبيرة في نشر الوعي والإرشاد الفلاحي في الوسط الفلاحي، لهذا سعت مديرية المصالح الفلاحية في ولاية تبسة للمشاركة في حصص وبرامج تلفزيونية وإذاعية بهدف الإرشاد والتحسيس، إلا أنه يبقى على المديرية زيادة نشاطها التوعوي والإرشادي لأن الأرقام المسجلة غير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك لأهمية هذه العملية للفلاحين الذين يفتقدون للتأطير والمرافقة.

ثانياً: التكوين الفلاحي في ولاية تبسة

تعتبر مسألة التكوين ورفع مستوى إطارات الفلاحة والفلاحين مهمة جدا خاصة في الدور الكبير الذي تلعبه في الإرشاد والتوعية، فعملت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة لتكوين مختلف الإطارات المتوفرة

الفصل الرابع.....أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة

لديها عن طريق المشاركة في المنتقيات والمؤتمرات، وإرسالهم إلى المعاهد الخاصة بالتكوين الفلاحي التابعة لها.

وتعتمد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في مجال التكوين على شبكة من مؤسسات التكوين الموزعة عبر التراب الوطني ذات أهمية بالغة، وبالنسبة لولاية تبسة فهي تابعة للمعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص بقالمة (ITMAS GUELMA) والمدرسة الوطنية للغابات بباتنة (ENAF)، والجدول التالي يظهر بيانات خاصة بهذه المعاهد:

الجدول رقم (64): المعاهد ومراكز التكوين الفلاحي التي تنتمي إليها ولاية تبسة

قدرة الاستيعاب	نوع التدريب المقدم		المنطقة المستهدفة (الولايات)	التخصص	المركز
	التكوين المستمر	الشهادة المقدمة			
✓ عدد المناصب التعليمية: 120 منصب؛ ✓ عدد المناصب للتكوين الداخلي (المبيت): 80 مكان.	التكوين المستمر لإطارات القطاع وتكوين المتقن لفائدة الفلاحين والمربين والمستثمرين الشباب	تقني ومساعد تقني في الفلاحة	قالمة، قسنطينة، عنابة، سكيكدة، الطارف، أم البواقي، تبسة، سوق أهراس، خنشلة.	الإنتاج الحيواني	المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص بقالمة
✓ عدد المناصب التعليمية: 220 منصب؛ ✓ عدد المناصب للتكوين الداخلي (المبيت): 140 مكان.	✓ تكوين مفتشي الغابات؛ ✓ التكوين المتخصص لمديري قطاع الغابات؛ ✓ تحسين مستوى الأشخاص الناشطين في الغابات والزراعة	-	وطني	غابات	المدرسة الوطنية للغابات بباتنة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على الرابط

الإلكتروني: [/http://madrp.gov.dz/agriculture/formation-et-vulgarisation/formation](http://madrp.gov.dz/agriculture/formation-et-vulgarisation/formation)

يبين الجدول رقم (64) المعاهد ومراكز التكوين الفلاحي التي تنتمي إليها ولاية تبسة، وتم إدراج ولاية تبسة ضمن هذه المراكز نظرا للموقع الجغرافي حيث تقع هذه المراكز في شرق البلاد وقريبة من ولاية تبسة، وتعمل هذه المراكز على فتح دورات تكوينية خلال فترات متتالية لصالح الإطارات والفلاحين، ويتم تحديد عدد مناصب التكوين لفائدة الولايات التابعة لهذه المراكز بعد دراسة إمكانيات واحتياجات هذه الولاية للتكوين، لهذا تسعى مختلفة مديريات المصالح الفلاحية للولايات المعنية بتحصيل أكبر عدد ممكن من المناصب لفائدة إطاراتها وفلاحها بهدف رفع مستواهم التعليمي واستغلال إمكانياتهم لتطوير القطاع الفلاحي.

وفي إطار برنامج (PRCHAT 2) تم تنظيم برنامج لتكوين إطارات الفلاحة والفلاحين بالمعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص بقالة (ITMAS GUELMA) خلال الموسم 2018/2017، ويخص هذا التكوين 09 ولايات تابعة لمعهد قالة وهي قالة، قسنطينة، الطارف، أم البواقي، سكيكدة، سوق أهراس، تبسة، خنشلة وعنابة، في الفترة الممتدة من نوفمبر 2017 إلى غاية جوان 2018 (أنظر إلى الملحق رقم 08)، وكانت أبرز مواضيع التكوين في هذا المعهد متمثلة في: بيولوجيا الدودة البيضاء واستراتيجية مكافحتها؛ إدارة مزرعة الأبقار؛ التلقيح الاصطناعي؛ محاربة الأمراض وأعداء النحل؛ حماية؛ حفظ صحة عملية الحلب؛ صنع الأجبان؛ تربية الأرناب.

من الملحق رقم (08) يظهر لنا مدى مشاركة الإطارات والفلاحين من ولاية تبسة في برنامج PRCHAT 2 لتكوين إطارات الفلاحة والفلاحين بالمعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص قالة (ITMAS GUELMA)، حيث يستهدف المعهد تكوين 25 شخص (إطار أو فلاح) من 09 الولايات المذكورة سابقا، وكانت مشاركة إطارات وفلاحين ولاية تبسة جيدة حيث تراوحت بين 8% إلى 12% من إجمالي عدد المتكويين، حيث من إجمالي 25 شخص متكون كان نصيب ولاية تبسة من 02 إلى 03 أشخاص وفي بعض الأحيان يصل إلى 05 أشخاص، وتعتبر هذه النسبة جيدة ومفيدة للإطارات أو الفلاحين الناشطين في القطاع الفلاحي لولاية تبسة لتحسين مستواهم وزيادة الوعي في كل ما يخص القطاع الفلاحي، وتعود فوائد هذا التكوين في زيادة الإرشاد الفلاحي في الولاية والرفع من مستوى الإطارات لتسيير القطاع بهدف زيادة الإنتاج الفلاحي داخل الولاية وتحقيق التنمية المحلية.

هذا وقد قامت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة بتكوين ما يقارب 28 إطار و 97 فلاح خلال 10 سنوات الأخيرة، وتعتبر هذا العدد قليلا جدا مقارنة بالبرامج المخصصة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتكوين الإطارات والفلاحين وزيادة الوعي من خلال هذا التكوين الذي سينعكس إيجابيا على أداء الفلاح لرفع المستوى الإنتاجي وإنجاح الموسم الفلاحي.

المبحث الثالث: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة

تمتلك ولاية تبسة موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة تمنحها العديد من الفرص لتطوير وتنمية قطاعها الفلاحي، وهو ما يدفعها لتحقيق الهدف الأساسي ألا وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء اللازم للسكان المحليين، وذلك عن طريق دعم مختلف المشروعات الفلاحية لرفع معدلات الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، حيث يسعى القائمون على القطاع الفلاحي في الولاية على دعم الفلاحين ماديا ومعنويا وتشجيعهم على زراعة أهم المحاصيل الفلاحية الأكثر استهلاكا وتربية الحيوانات للاستفادة من لحومها وحليبها وبيضها...، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أثر دعم المشروعات الفلاحية على الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة من خلال المباحث التالية:

- تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة؛
- تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة؛
- تطور معدلات نمو الشعب الفلاحية في ولاية تبسة.

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة

تتمتع ولاية تبسة بتنوع الأقاليم الطبيعية وذلك راجع لموقعها الجغرافي حيث تتوفر الولاية على مناطق سهبية تعلوها الهضاب تتميز بخصوبة تربتها وكثرة هطول الأمطار وهي تقع من وسط الولاية إلى شمالها، كما تمتلك ولاية تبسة على مناطق شبه صحراوية تقع في جنوبها يسودها المناخ الصحراوي بقلة تساقط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة إلا أنها تتميز بتضاريس مسطحة نسبيا مما يتناسب مع الزراعة الصحراوية، كل هذا التنوع في المناطق والأقاليم الطبيعية التي تحوز عليها الولاية يمنحها امتياز عن باقي الولايات الأخرى وذلك بتنوع المحاصيل الزراعية وزيادة الإنتاجية على مستوى الولاية، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018).

الجدول رقم (65): تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)

الوحدة: قنطار

الشعبة	2010/2009	2012/2011	2014/2013	2016/2015	2018/2017
الحبوب	164547	1397000	152000	465000	625700
الأعلاف	791350	330600	427700	490000	817865
الخضر	833680	942510	975000	629000	1154090
الزيتون	22980	28000	32000	26000	64000
التمور	13920	18000	19600	20500	22600

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (65) تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)، حيث سجلت شعبة الحبوب أعلى كمية لها في الموسم الفلاحي (2012/2011) بمقدار 1397000 قنطار، ثم انخفض حجم الإنتاج بشكل كبير في الموسم (2014/2013) حيث وصلت كمية الإنتاج إلى 152000 قنطار فقط أي انخفاض بنسبة 89.12%، وهي نسبة كبيرة تعكس المشاكل الكثيرة التي عانى منها الفلاحين خاصة الجفاف ونقص التمويل وغياب الري الحديث، إلا أن إنتاج الحبوب بدأ في التحسن خلال المواسم التالية ليصل إلى عتبة 625700 قنطار في موسم (2018/2017)، وبلغت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في ولاية تبسة 60000 هكتار، منها 33900 هكتار مخصصة لزراعة الشعير و1600 هكتار لزراعة القمح اللين بينما تم تخصيص ما يقارب 24500 هكتار لزراعة القمح الصلب.

وعرف إنتاج شعبة الأعلاف في ولاية تبسة تصاعد مستمر خلال الفترة الأخيرة، حيث سجل الموسم الفلاحي (2012/2011) إنتاج 330600 قنطار من الأعلاف ليرتفع حجم الإنتاج في المواسم التالية تدريجيا، حيث وصل إلى عتبة 490000 قنطار في موسم (2016/2015)، ويحقق أعلى قيمة خلال الموسم (2018/2017) بـ 817865 قنطار، وتعتبر الأعلاف من الأقطاب الفلاحية الرئيسية في ولاية تبسة لما لها من أهمية كبيرة في تغذية الماشية والأبقار، بما أن سكان الولاية يعتمدون بشكل أساسي على تربية الماشية من الأغنام والأبقار فالطلب على الأعلاف كبير من طرف المربين، خاصة في المناطق الوسطى للولاية التي تعاني من الجفاف وندرة تساقط الأمطار وتتميز بتربية الحيوانات بشكل كبير، وتبقى

هذه القيمة من الإنتاج قليلة وغير كافية لتلبية طلب جميع الفلاحين والمربين، مع العلم أن المساحة المخصصة لإنتاج الأعلاف في ولاية تبسة وصلت في الموسم الأخير (2018/2017) إلى 79369 هكتار.

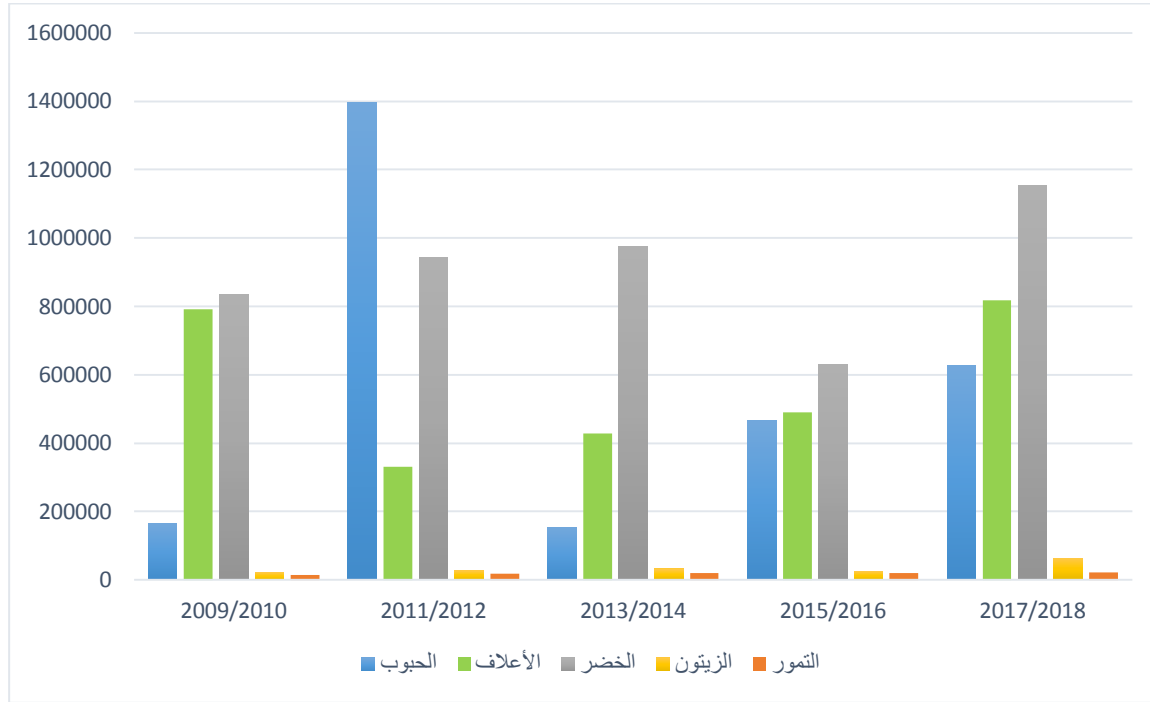
كما يبين الجدول رقم (65) أن إنتاج الخضر في ولاية تبسة من بين أكبر المحاصيل الفلاحية إنتاجا في الولاية خاصة منتج البطاطا والبصل والثوم، ووصلت كمية إنتاج الخضر خلال الموسم الفلاحي (2012/2011) 942510 قنطار منها 703300 قنطار من منتج البطاطا هذا الأخير الذي يعتبر أكثر منتج استهلاكا في الولاية، لذا نلاحظ أن الأغلبية العظمى من إنتاج الخضر في الولاية تمثلها البطاطا، ثم شهدت كمية إنتاج الخضر انخفاضا في موسم (2016/2015) حيث وصلت إلى 629000 قنطار منها 412000 قنطار من البطاطا وذلك راجع للجفاف ونقص عملية الري، وتميز موسم (2018/2017) بتسجيل إنتاج قياسي في شعبة البطاطا خاصة ببلديتي الحويجبات وأم علي الحدوديتين وذلك بـ 990000 قنطار من إجمالي إنتاج الخضر الذي بلغ 1154090 قنطار بفضل تصميم السلطات والمساعي الحثيثة لتطوير هذه المناطق وتوسيع المساحة المخصصة لزراعتها والتي وصلت إلى 2970 هكتار من إجمالي المساحة المخصصة لزراعة الخضر 3429 هكتار.

وسجل قطاع الفلاحة بولاية تبسة ارتفاعا محسوسا في إنتاج شعبة الزيتون، حيث وصل محصول الزيتون لحدود 32000 قنطار في الموسم الفلاحي (2014/2013) منها 28000 قنطار موجهة للعصر وتحويله إلى زيت الزيتون في مساحة قدرت بـ 7175 هكتار، وسجل موسم (2018/2017) قيمة مضاعفة لإنتاج الزيتون في ولاية تبسة حيث وصل حجم الإنتاج إلى 64000 قنطار منها 56000 قنطار تم تحويله إلى زيت الزيتون أي ما لا يقل عن 654840 لتر من أجود أنواع الزيوت على المستوى الوطني في مساحة زراعية قدرت بـ 9497 هكتار، خصوصا ببلديات صفصاف الوسرى وبئر العاتر ونقرين وبكارية.

بالنسبة لشعبة التمور فقد سجلت الولاية إنتاجا لا بأس به، فقد شهد حجم الإنتاج نموا تصاعديا حيث انتقل من 13920 قنطار خلال الموسم الفلاحي (2010/2009) ليصل إلى 22600 قنطار خلال الموسم الفلاحي (2018/2017)، وهي كمية معتبر وليست سيئة خاصة أن الولاية تتميز بإقليم شبه صحراوي فقط جنوبا متمثل في بلديتي نقرين وفركان.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (35): تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (65)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (35) لتطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018) نؤكد على أن بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها ولاية تبسة في المجال الفلاحي من أراضي خصبة وتنوع الأقاليم في الولاية وبرامج الدعم المخصصة لتنمية القطاع إلا أن المحاصيل الفلاحية بالولاية تشكو من عدم التحكم في المسار التقني وعدم احترام الفترات المناسبة لإنجاز الأعمال الفلاحية (الحرث، التسميد، قلع الأعشاب الضارة... الخ) وكذا النقص في العتاد الفلاحي وعدم التحكم في تقنيات المناوبة، وكذا ظاهرة الجفاف وندرة الأمطار التي عانت منها الولاية في السنوات الأخيرة، وعدم تغطية ندرة الأمطار من خلال الري المحاصيل بالاعتماد على الآبار والمياه الجوفية التي تتميز بها الولاية، وكل هذا يفسر المردود المنخفض المحصل عليه في الحبوب والخضر وزراعة الزيتون والمحاصيل الزراعية الأخرى.

من خلال ما سبق يظهر أن سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة ساهمت بشكل كبير في تحسين الإنتاج النباتي في ولاية تبسة وهو ما تعكسه النتائج المحققة خاصة من بداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2010 والذي رصدت له أغلفة مالية هامة بهدف تكثيف الإنتاج الفلاحي عن طريق الصناديق المخصصة لدعم جميع الأنشطة الفلاحية، حيث عملت الدولة على توفير كل أنواع البذور والأسمدة والعتاد الفلاحي اللازم في عملية الزراعة، بالإضافة إلى استصلاح مساحات فلاحية هامة ومنحها للشباب المستثمر لاستغلالها في إطار عقد الامتياز، كما استفاد الفلاحون من العديد من القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى، استفاد الفلاحون من أغلفة مالية هامة، ولولا الأزمة النفطية العالمية وسوء تسيير الدعم الفلاحي... لكانت النتائج المحققة أحسن بكثير من النتائج الحالية.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة

تعتبر مشروعات تربية الحيوانات في ولاية تبسة من أولويات الفلاحين والمربين القاطنين في الولاية، حيث تنتشر تربية الماشية بأنواعها في جميع أقطار الولاية، وتعرف ولاية تبسة بتربية المواشي من الغنم بشكل كبير ثم المواشي من الأبقار والماعز بدرجة أقل وأخيرا الإبل في جنوب الولاية ولكن بشكل ضعيف جدا، حيث تشكل هذه الأصناف من الحيوانات إجمالي اللحوم الحمراء في الولاية، وتربية الدواجن بأنواعها والتي تشكل إجمالي اللحوم البيضاء في الولاية، بالإضافة إلى تربية النحل للاستفادة من عسلها، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018).

الجدول رقم (66): تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)

الشعبة	2010/2009	2012/2011	2014/2013	2016/2015	2018/2017
لحم الأبقار (قنطار)	11360	12777	13847	15800	14814
لحم الأغنام (قنطار)	82131	99115	94363	84821	100382
لحم الماعز (قنطار)	10543	12600	13118	13675	12861
لحم الإبل (قنطار)	311	294	321	368	1207
إجمالي اللحوم الحمراء (قنطار)	104345	124786	121649	114664	129264
إجمالي اللحوم البيضاء (قنطار)	35945	40448	48064	69290	63806
إجمالي إنتاج الحليب (ألف لتر)	81563	89168	88193	90793	99923
البيض (ألف وحدة)	27748	37800	32760	59514	70168
العسل (قنطار)	360	990	900	990	1000
الصوف (قنطار)	7900	7601	7440	7679	8114

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (66) تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)، وتتميز ولاية تبسة بتربية أربعة أنواع من الماشية والتي تمثل مجموعة اللحوم الحمراء ألا وهي الأبقار، الأغنام، الماعز والإبل وهذا التنوع يمنح الولاية إضافة مهمة في زيادة الغلة ورفع معدل إنتاج اللحوم الحمراء، وشهدت إجمالي كمية اللحوم الحمراء تصاعدا مستمرا في الفترة (2009-2012) حيث سجلت أعلى قيمة لها في الموسم الفلاحي (2012/2011) بـ 124786 قنطار من اللحوم الحمراء منها 99115 قنطار من لحوم الأغنام المسيطرة على النسبة الأكبر من إجمالي اللحوم الحمراء ثم تليها لحوم الأبقار ولحوم الماعز، ويرجع هذا الارتفاع في هذه الفترة لبرنامج التجديد الريفي والفلاحي والذي بدأ تطبيقه سنة 2010 والذي يهدف لتمويل القطاع الفلاحي ماديا من خلال صناديق الدعم الفلاحي ومنح القروض الفلاحية وتقنيا من خلال برنامج الإرشاد الفلاحي، ومن خلاله تم دعم أسعار الأعلاف والأدوية الخاص بالحيوانات وهذا ما شجع الفلاحين لرفع الإنتاج والاستثمار في تربية المواشي، ولكن هذا التصاعد لم يستمر طويلا حيث سجلت

السنوات الموالية انخفاضاً متتالياً في إنتاج اللحوم الحمراء لتصل لعتبة 114664 قنطار في موسم (2016/2015)، وهذا راجع أساساً لأزمة النفط سنة 2014 والتي أثرت وبشكل كبير على مداخيل الدولة مما أجبرها على التخلي عن دعم القطاع الفلاحي وإكمال برنامج التجديد الريفي والفلاحي، ويعود السبب أيضاً في هذا التنازل إلى انخفاض إنتاج لحوم الأغنام منذ سنة 2014 والتي تعتبر الأكثر إنتاجاً من بين اللحوم الحمراء الأخرى وذلك راجع لطبيعة السكان المحليين في تربية الأغنام بشكل أساسي ثم تأتي الأصناف الأخرى، هذا ما أثر على إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء بالرغم أن الأصناف الأخرى (الأبقار، الماعز، الإبل) سجلت ارتفاعاً في الإنتاج خلال المواسم الأخيرة.

وسجلت اللحوم البيضاء والتي تتمثل أساساً في الدواجن بجميع أنواعها تصاعداً مستمراً في حجم إنتاجها، وهذا راجع للطلب الكبير عليها نظراً لانخفاض سعرها مقارنة باللحوم الحمراء، حيث يلجأ إليها السكان لتعويض اللحوم الحمراء التي تتميز بغلاء أسعارها، حيث شهد موسم (2016/2015) تسجيل أعلى كمية من الإنتاج بـ 69290 قنطار، وتعتبر هذه القيمة ضعيفة مقارنة للطلب الكبير على اللحوم البيضاء داخل الولاية نظراً لارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، ويرجع السبب لانخفاض قيمة إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية تبسة لنقص المذابح الخاصة بالدواجن ونقص دعم المربين بالأدوية بسبب انتشار الأمراض والأوبئة التي أصابت الدواجن في السنوات القليلة الماضية، والتي تسببت في خسائر كبيرة للمربين خاصة في فصل الصيف، وهذا ما دفع المربين للعزوف عن تربية الدواجن نظراً لنقص الدعم والخسائر الكبيرة التي تكبدها جراء الأمراض.

بالنسبة لشعبة الحليب ومشتقاته سجلت الولاية إنتاجاً تصاعدياً خلال الفترة (2009-2018)، حيث انتقل إنتاج الحليب من 81563 ألف لتر موسم (2010/2009) إلى 99923 ألف لتر موسم (2018/2017) وهي أعلى كمية سجلها إنتاج الحليب في الولاية خلال الفترة الماضية، وتعتبر الأبقار الحلوب هي المصدر الأول والأهم للحليب في ولاية تبسة، لذا فعدد الأبقار الحلوب له تأثير مباشر بقيمة إنتاج الحليب، لهذا تهتم الولاية بمزارع تربية الأبقار وتدعم المربين بالعتاد والأدوية اللازمة لزيادة نسبة أعداد الأبقار الحلوب للولاية، كما تحاول الولاية تشجيع المستثمرين في خلق وحدات لإنشاء الحليب ومشتقاته والاستثمار فيها لزيادة إنتاج الحليب بهدف تغطية الطلب الكبير على هذا المنتج الأساسي والضروري في المجتمع المحلي في الولاية.

أما فيما يخص إنتاج البيض فيرتبط أساساً بتربية الدواجن، وشهدت وتيرة إنتاج البيض تصاعداً مستمراً خلال الفترة (2018-2009)، حيث انتقل إنتاج البيض من 27748 ألف بيضة في موسم (2010/2009) إلى 70168 ألف بيضة موسم (2018/2017)، إلا أن هذه الكمية تعتبر قليلة ولا تلبي الطلب الكبير على منتج البيض من طرف السكان المحليين، حيث شهد سعر البيض في الولاية ارتفاعاً محسوساً في السنوات الأخيرة وذلك راجع لنقص الكمية المنتجة سنوياً، ويرجع هذا النقص في الإنتاج إلى معاناة مربي الدواجن من نقص الدعم وتعرضهم للعديد من المشاكل أبرزها عملية التخزين والتوزيع ونقص

الإمكانيات مما أثر على إنتاج البيض على مستوى الولاية، وكذلك توجه التجار إلى الولايات المجاورة للتمويل بالبيض مما زاد في ارتفاع سعره.

بالنسبة لإنتاج العسل فقد سجلت الولاية إنتاجا قياسيّا لإنتاج هذه الشعبة حيث وصل إلى 1000 قنطار خلال الموسم (2018/2017)، وهذا راجع لتوسع الكبير في نشاط مربى النحل خلال السنوات الأخيرة، وتعد بلدية الحمامات عاصمة له منذ عقود بتحقيقها نسب إنتاج كبيرة مقارنة بالبلديات الأخرى، إلا أن هذا المجال يعاني من مشاكل كبيرة أهمها تكبد المربون لخسائر جراء ارتفاع أسعار الأدوية والتجهيزات المستعملة في الإنتاج، وهو الأمر الذي ساهم في ارتفاع سعر الكلغ الواحد من العسل الذي كان يتراوح بين 1500 و2000 دينار جزائري إلى 4000 دينار جزائري، وعادة ما يتخوف مربو النحل من آثار الجفاف الذي يتسبب في تراجع إنتاج العسل والذي ينجر عنه ارتفاع الأسعار، وقد عرفت هذه الشعبة بالولاية توسعا كبيرا في عدد المنتجين ودخول المرأة مجال المنافسة بقوة رغم العراقيل الكثيرة التي تقف أمامهم كضعف التكوين لافتقار الولاية للمرشدين الفلاحيين المختصين في هذا المجال، لذا يأمل المربون من السلطات دعم سوق التجهيزات الخاصة بالتربية والوقاية والأدوية حتى لا يتكبد المربون خسائر كبيرة جراء حاجتهم لشراء خلايا جديدة يصل سعرها إلى 3500 دج للخلية الواحد، خاصة منطقة الحمامات السياحية التي تحولت إلى وجهة مفضلة للكثير من تجار العسل، الذين يقصدونها من كل مكان لاقتناء هذا المنتج الذي يزداد الطلب عليه يوما بعد يوم لفوائده الصحية والمادية، وللإشارة فإن ولاية تبسة تتوفر على مركز لتربية النحل وإنتاج العسل ببلدية الحمامات، وهي منطقة معروفة بغطاء نباتي معتبر ملائم لتطوير هذا النشاط.

وتشير معطيات مصالح مديرية الفلاحة لولاية تبسة بخصوص مادة الصوف التي تتدرج في إطار شعبة تربية المواشي بأن معدل الإنتاج يحقق تذبذبا مع كل موسم حيث سجلت أعلى قيمة لها موسم (2018/2017) بـ 8114 قنطار، وتعتبر مادة الصوف من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الولاية حيث تستغلها في صناعة تحويلية لإنتاج الألبسة والمفروشات، وبذلك توفر فرصا للعمل وضمان سلسلة إنتاجية ذات نجاعة، وتتم عملية زج صوف المواشي بطريقة تقليدية كما توارثه موالو الولاية أبا عن جد، من خلال عمليات "التويزة" وبدون مقابل، لكن تم الاستغناء عن هذه التقاليد وأصبحت عملية زج الصوف اليوم بمقابل مادي هذا ما أصبح يشكل معضلة حقيقية بعدما أضحت تكاليف الزج ترهق كاهل الموال وتخفف من ربحه.

تعتمد ولاية تبسة على تربية أربعة أصناف من الماشية بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الدواجن وهو ما يميزها على العديد من الولايات الأخرى، إلا أن حجم الإنتاج الحيواني في الولاية لم يصل لمستوى التطلعات حيث شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا متصاعدا في أسعار اللحوم الحمراء ليتم الاستغناء عن استهلاكها من طرف أغلبية السكان المحليين، ويبرر المربين غلاء أسعار اللحوم الحمراء لارتفاع أسعار الأعلاف وانعدامها في بعض الأحيان ونقص تساقط الأمطار وسوء المراعي وإهمالها من طرف المسؤولين بالرغم من تخصيص صندوق دعم لاستصلاح المراعي وتنميتها (صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب) في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي، هذا ويعاني مربو الدواجن في ولاية تبسة التي

تمثل اللحوم البيضاء أيضا من العديد من المشاكل أبرزها نقص الأعلاف والأدوية وارتفاع أسعارها ونقص التجهيزات حيث يمتلك أغلبية المربين لتجهيزات قديمة وغير صالحة بالإضافة لمشكلة التقطعات المتواصلة للكهرباء خاصة في فصل الصيف بسبب الضغط مما يسبب خسائر كبيرة للمربين مما دفع العديد منهم للتوقف عن تربية الدواجن والتوجه لأنشطة أخرى، وتبقى هذه المشاكل وغيرها تمثل عقبات كبيرة أمام رفع معدلات الإنتاج الحيواني وتطور القطاع الفلاحي في ولاية تبسة وبالمقابل عجز القائمون على القطاع الفلاحي لولاية تبسة على إيجاد حلول لهذه المشاكل بالرغم من الإمكانيات الضخمة التي وفرتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي.

من خلال ما سبق يظهر أن المسؤولين على القطاع الفلاحي في ولاية تبسة عملوا على تطبيق سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة لرفع الإنتاج الحيواني في الولاية، وذلك من خلال دعم المربين بالأعلاف والأدوية والإرشاد الفلاحي وتحسين واستصلاح المراعي بالإضافة إلى التمويل المالي بواسطة القروض والمنح...، وتظهر النتائج المحققة آثار سياسة الدعم المطبقة من طرف الدولة على تطور الإنتاج الحيواني حيث حققت ولاية تبسة نتائج إيجابية من حيث تربية الماشية ورفع مستوى الإنتاج بالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء والمنتجات الأخرى المشتقة من تربية الحيوانات، إلا أن مستوى الإنتاج الحيواني الحالي لم يصل بعد لدرجة الاكتفاء الذاتي وتحقيق جميع حاجيات السكان ويعود ذلك للعديد من الأسباب ومشاكل التي حالت دون الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة لسياسة دعم المشروعات الفلاحية.

المطلب الثالث: تطور معدلات نمو الشعب الفلاحية في ولاية تبسة

يتكون الإنتاج الفلاحي من مجموعة الشعب الفلاحية التي يتم إنتاجها في مختلف أقطار الوطن، وسعت الدولة الجزائرية على دعم إنتاج مختلف الشعب الفلاحية وخاصة الرئيسية منها أي الأكثر طلبا والأكثر استهلاكاً من طرف السكان، فقامت الدولة بإطلاق مجموعة من المخططات والبرامج مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي تهدف لرفع معدلات نمو الشعب الرئيسية للقطاع الفلاحي وبذلك رفع معدلات الإنتاج الفلاحي، واستفادت ولاية تبسة من أغلفة مالية معتبرة بهدف دعم التنمية الفلاحية في الولاية والرفع من معدلات الإنتاج الفلاحي، والجدول التالي يبين متوسط معدل النمو السنوي للشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2018).

الجدول رقم (67): متوسط معدل النمو السنوي للشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2018)

الشعبة	(2009-2005) (%)	(2010-2018) (%)
الحبوب	+151	-09
الأعلاف	+49	+300
الخضر	-18	+72
الزيتون	+79	+390
اللحوم الحمراء	-12	+54
الحليب	+34	+50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (67) متوسط معدل النمو السنوي للشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2018)، وتم تقسيم هذه الفترة إلى جزأين، الفترة الأولى من 2005 إلى 2009، وهي الفترة التي تم فيها تطبيق برنامج دعم النمو المتم للمخطط الوطني للتنمية الريفية (2000)، أما الفترة الثانية من 2010 إلى 2018 فهي الفترة التي تم فيها إطلاق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2010، حيث نلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي لشعبة الحبوب خلال الفترة (2005-2009) بلغ 151% وهي نسبة جيدة لإنتاج الحبوب في ولاية تبسة خاصة منتوج القمح والشعير، إلا أن متوسط معدل النمو السنوي لهذه الشعبة انخفض في الفترة (2010-2018) مقارنة بالفترة الأولى حيث سجل انخفاض بـ 9% وذلك راجع أساسا لظاهرة الجفاف التي تعاني منها الولاية خلال السنوات الأخيرة ونقص الاعتماد على الري لنقص الإمكانيات.

أما شعبة الأعلاف فسجلت متوسط معدل نمو سنوي في الفترة (2005-2009) قدر بـ 49%، ولكن سرعان ما ارتفع هذا المعدل إلى 300% في الفترة (2010-2018)، وهي نسبة ممتازة نظرا لأهمية الأعلاف في تربية المواشي حيث تعاني الولاية من الجفاف وتقلص الغطاء النباتي على مستوى التلال والجبال، لذا خصصت لها المصالح الفلاحية المحلية في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي مبالغ معتبرة لتوفير الأعلاف من أجل تربية المواشي خاصة الأغنام والماعز والأبقار لتغطية تقلص مساحة الغطاء النباتي في الولاية جراء الجفاف.

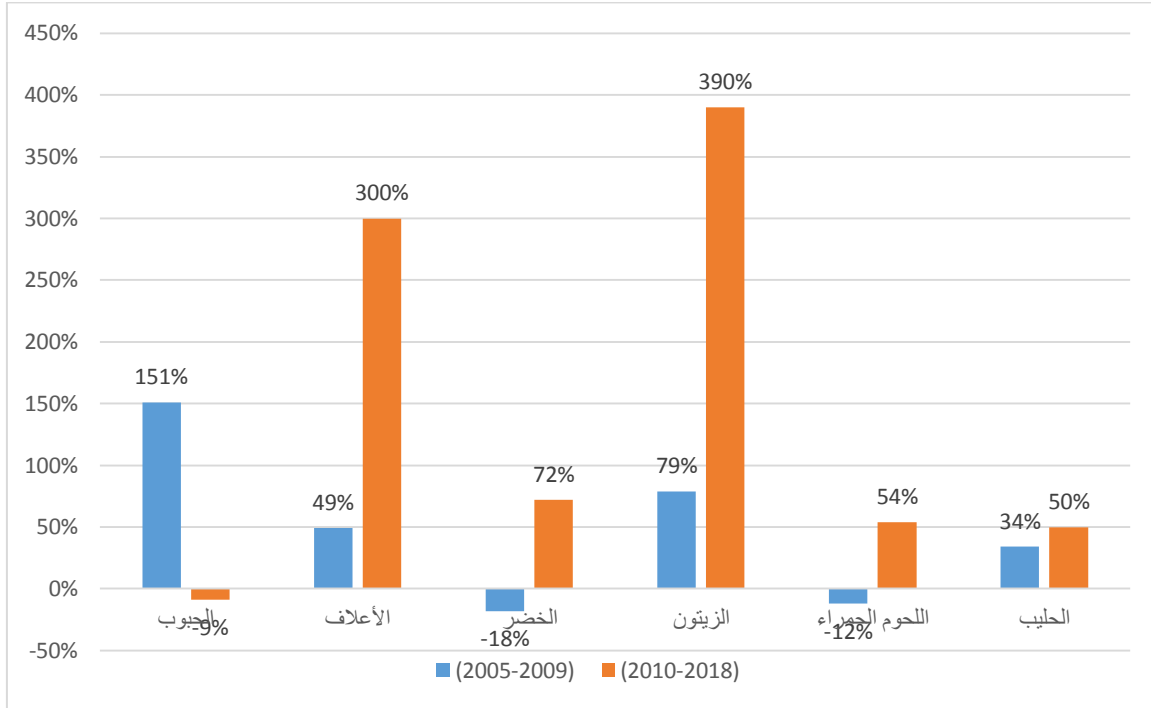
بالنسبة لشعبة الخضر فقد سجلت متوسط معدل النمو السنوي لها سالبا بقيمة 18% في الفترة (2005-2009)، ولكن في الفترة (2010-2018) ارتفع هذا المعدل محققا نسبة 72%، وهذا بفضل تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي ركز على دعم الفلاحين في زراعة الخضر وخاصة منتوج البطاطا الذي يسجل أكبر نسبة إنتاج من بين الأنواع الأخرى من الخضر.

أما بالنسبة لشعبة الزيتون فقد حققت متوسط معدل نمو سنوي وصل إلى 79% في الفترة (2005-2009)، وسجلت هذه الشعبة أكبر نسبة نمو من بين الشعب الفلاحية الأخرى للقطاع في تبسة حيث وصل إلى 390% خلال الفترة (2010-2018)، وهذا معدل مرتفع يبين التوجه الكبير للفلاحين وسكان المنطقة لزراعة الزيتون والاستفادة من زيتته، حيث حققت هذه الشعبة إقبالا كبيرا من الفلاحين.

وفيما يخص الشعب الأخرى فكانت معدلات نموها منخفضة مقارنة بالشعب الأولى، حيث حققت شعبة اللحوم الحمراء متوسط معدل نمو سنوي سالبا في الفترة (2005-2009) بقيمة 12%، وارتفع في الفترة (2010-2018) ليصل إلى 54% وهذا ما يعكس التوجه الدولة لدعم المربين بالأعلاف والأدوية لزيادة أعداد المواشي من الأغنام والأبقار والماعز...، أما شعبة الحليب فسجلت معدل 34% في الفترة (2005-2009)، وسجلت ارتفاعا بسيطا في الفترة (2010-2018) بـ 50%.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (36): متوسط معدل النمو السنوي للشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (67)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (36) لمتوسط معدل النمو السنوي للشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الفترة (2005-2018) نؤكد على أن الشعب الفلاحية الرئيسية في ولاية تبسة استفادت كثيرا من برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي تم إطلاقه سنة 2010، حيث حققت أغلبية الشعب الفلاحية معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (2010-2018) مقارنة بالفترة (2005-2009)، إلا أن هذه الزيادة في معدلات النمو بالنسبة للشعب الفلاحية الرئيسية تبقى غير كافية لتلبية الحاجيات الغذائية للسكان وتنمية القطاع الفلاحي المحلي.

هذا ويبين الجدول التالي قيمة الشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الموسم الفلاحي (2017/2016).

الجدول رقم (68): قيمة الشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الموسم الفلاحي (2017/2016)

الوحدة: مليار دينار

المبلغ	الشعبة
1.169	الحبوب
0.776	الأعلاف
2.658	الخضار
0.327	الزيتون
4.957	اللحوم الحمراء
0.999	اللحوم البيضاء
2.127	الحليب

13.013

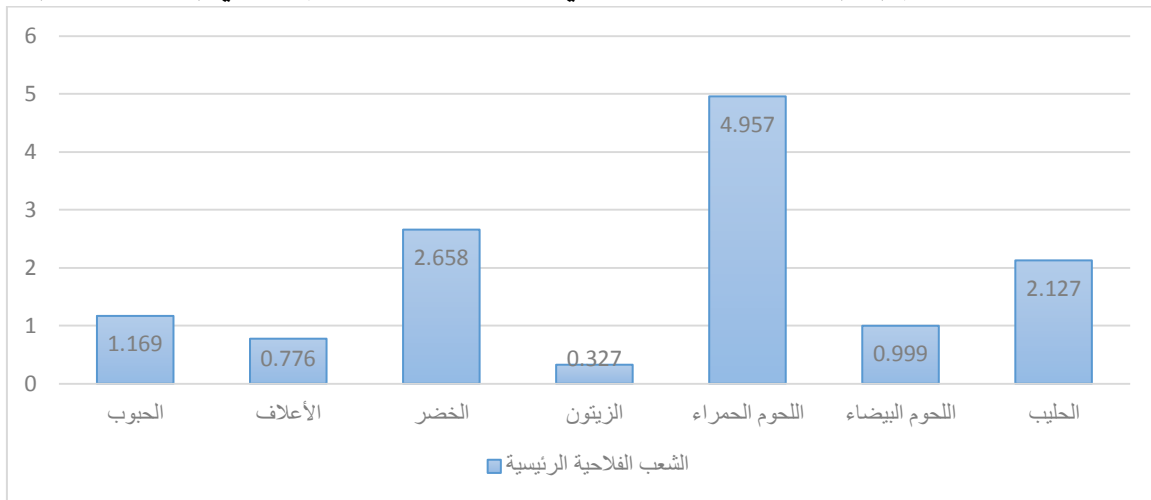
المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (68) قيمة الشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الموسم (2017/2016)، حيث بلغت قيمة إجمالي الشعب الفلاحية الرئيسية في الولاية خلال الموسم الفلاحي (2017/2016) 13.013 مليار دينار، وهي قيمة معتبرة تعكس مدى نجاح سياسات دعم المشروعات الفلاحية لهذا القطاع الفعال في الولاية، واحتلت شعبة اللحوم الحمراء الريادة كأعلى قيمة لموسم (2017/2016) حيث بلغت قيمتها ما يقارب 4.957 مليار دج من إجمالي الشعب الرئيسية أي بنسبة 38.10%، وتعكس هذه النسبة مدى أهمية شعبة اللحوم الحمراء التي تتكون غالبيتها من لحوم الأغنام في القطاع الفلاحي للولاية، لهذا فإن السلطات المسؤولة عن القطاع الفلاحي في ولاية تبسة تحرص على دعم تربية الأغنام ودعم المربين، واحتلت شعبة الخضر المرتبة الثانية بـ 2.658 مليار دج، نظرا لزراعة البطاطا بشكل كبير داخل الولاية والتي تعتبر من المنتجات الأكثر استهلاكاً عند السكان، ثم شعبة الحليب بـ 2.127 مليار دج، وتليها شعبة الحبوب بـ 1.169 مليار دج، ثم شعبة اللحوم البيضاء بـ 0.999 مليار دج، شعبة الأعلاف بـ 0.776 مليار دج، وأخيرا شعبة الزيتون بـ 0.327 مليار دج.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (37): قيمة الشعب الفلاحية في ولاية تبسة خلال الموسم الفلاحي (2017/2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (68)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (37) لقيمة الشعب الفلاحية الرئيسية في ولاية تبسة خلال الموسم الفلاحي (2017/2016) نؤكد على أن شعبة اللحوم الحمراء بالإضافة إلى شعبة الخضر وشعبة الحليب تحتل المراكز الأولى من حيث القيمة من بين الشعب الفلاحية الأخرى، وهذا ما يعكس الطلب الكبير على هذه المنتجات من طرف السكان المحليين، وهذا ويبقى على المسؤولين على القطاع الفلاحي في ولاية تبسة الرفع من قيمة الشعب الفلاحية الأخرى خاصة شعبي اللحوم البيضاء والأعلاف وذلك للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها هذه الشعب.

من خلال ما سبق تظهر آثار سياسة دعم المشروعات الفلاحية على تطور معدلات النمو للشعب الفلاحية الرئيسية في ولاية تبسة، حيث سجلت الشعب الفلاحية الرئيسية نتائج إيجابية في معدلات نموها بعد 2010 مقارنة بالفترة السابقة وتحديدا بعد تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي جاء بأساليب جديدة تصحح أخطاء ومشاكل البرامج السابقة، وهذا ما تعكسه النتائج المسجلة خلال الفترة (2010-2018) حيث ارتفعت معدلات نمو الشعب الفلاحية الرئيسية في ولاية تبسة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة وهذا ما أدى إلى ارتفاع قيمة هذه الشعب الفلاحية.

المبحث الرابع: دعم المشروعات الفلاحية وأهميتها في التنمية المحلية بولاية تبسة

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر مخرجات القطاع الفلاحي مدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى (كالصناعة والتجارة...)، لهذا اعتمدت الجزائر على سياسة الدعم كمنهج أساسي لتمويل مختلف المشروعات الفلاحية لتحقيق أعلى مردودية ممكنة لقطاعها الفلاحي، وباعتبار أن ولاية تبسة هي منطقة فلاحية بامتياز فإن المشروعات الفلاحية تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية في هذه الولاية من خلال الناتج الفلاحي وخلق العديد من مناصب شغل والرفع من معدلات الاستثمار المحلي، لهذا تسعى السلطات المحلية للاستفادة من الدعم الفلاحي لزيادة عدد المشروعات الفلاحية وتنمية القطاع الفلاحي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى دعم المشروعات الفلاحية وأهميتها في التنمية المحلية بولاية تبسة من خلال المباحث التالية:

- أثر دعم المشروعات الفلاحية على الاستثمار الفلاحي في ولاية تبسة؛
- أثر دعم المشروعات الفلاحية على النمو الاقتصادي في ولاية تبسة؛
- معيقات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة.

المطلب الأول: أثر دعم المشروعات الفلاحية على الاستثمار الفلاحي في ولاية تبسة

عملت ولاية تبسة على تطوير وترقية الاستثمار الفلاحي في الولاية، بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة المحفزة والمشجعة للاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي، وذلك بتخصيص أغلفة مالية هامة لتطوير الاستثمار الفلاحي من خلال برامج الدعم الفلاحي التي جاءت بها مختلف المخططات التنموية.

أولا: الأقطاب الفلاحية

تسعى السلطات المحلية لولاية تبسة إلى تطوير واستصلاح المناطق المهمشة داخل إقليم الولاية خاصة منها المناطق التي تقع في البلديات الحدودية (10 بلديات حدودية)، من خلال تجسيد العديد من المشروعات التنموية في المجال الفلاحي لجعلها مناطق مزدهرة ومتطورة وجعلها أقطاب فلاحية بامتياز، والجدول التالي يبين الأقطاب الفلاحية في ولاية تبسة.

الجدول رقم (69): الأقطاب الفلاحية في ولاية تبسة

المساحة (هكتار)	القطب الفلاحي
700	الذكارة
2500	المزارة
1400	عقلة أحمد
12300	الماء الأبيض، الحويجات
12000	الشريعة
42000	نقرين، فركان
70900	إجمالي مساحة الأقطاب الفلاحية

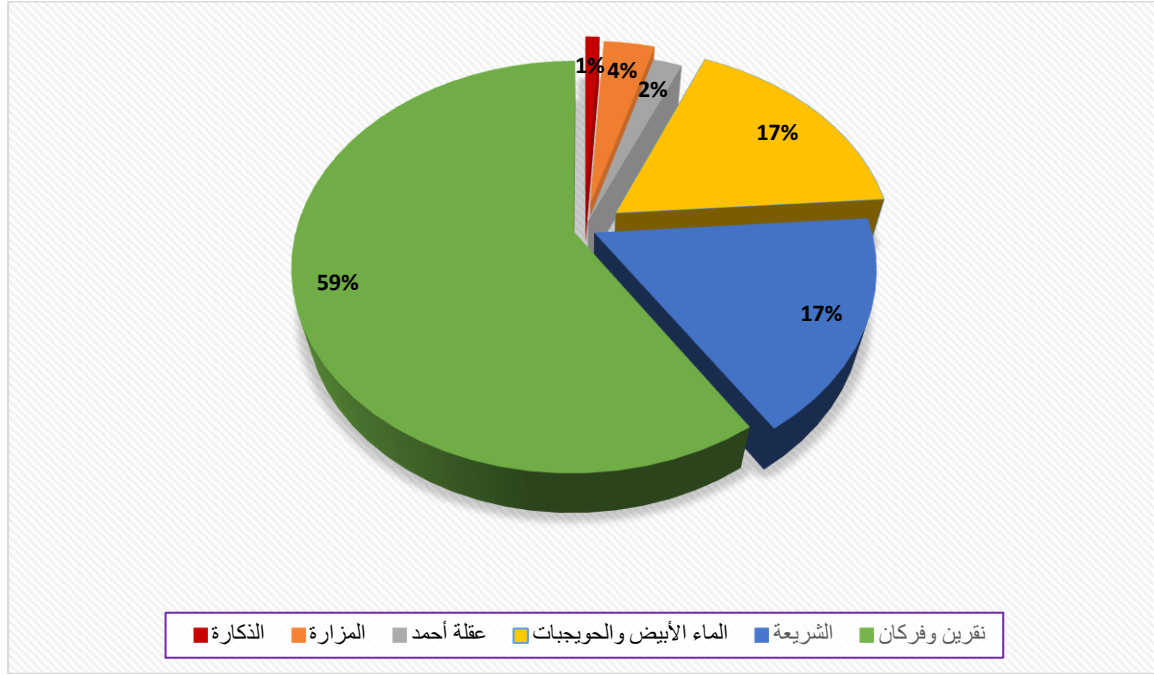
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (69) الأقطاب الفلاحية في ولاية تبسة، حيث تم إنشاء 7 أقطاب فلاحية موزعة على مستوى المناطق الشبه السهبية أعلى الهضاب والمناطق السهبية والرعية والمناطق الشبه صحراوية (أنظر إلى الملحق رقم 04)، وتبلغ مساحة هذه الأقطاب مجتمعة 70900 هكتار موزعة كالتالي:

- القطب الفلاحي "الذكارة": يحتل مساحة قدرها 700 هكتار لفائدة 150 فلاح، ويتميز هذا القطب بزراعة الزيتون وزراعة الخضروات والحبوب؛
- القطب الفلاحي "المزارة": يحتل مساحة 2500 هكتار لفائدة 300 فلاح، منها 700 هكتار من صيغة (APFA) لفائدة 187 فلاح، تتميز بزراعة الزيتون وزراعة الحبوب؛
- القطب الفلاحي "عقلة أحمد": يحتل مساحة 1400 هكتار لفائدة 160 فلاح، يتميز بزراعة الزيتون، زراعة الخضراوات وتربية الدواجن؛
- القطب الفلاحي الماء الأبيض والحويجات: بإجمالي مساحة تقدر بـ 12300 هكتار لصالح 1200 فلاح، يتميز بزراعة البطاطا والأعلاف؛
- القطب الفلاحي الشريعة: يحتل مساحة تقدر بـ 12000 هكتار لفائدة 1000 فلاح، تتميز بزراعة الحبوب المروية، الأعلاف، زراعة الزيتون، زراعة النخيل وتربية الأغنام؛
- القطب الفلاحي "نقرين وفركان": تعمل المصالح الفلاحية في ولاية تبسة على تنفيذ مشروع كبير داخل الولاية والذي بإنشاء قطب فلاحى كبير على مساحة 42000 هكتار في منطقة نقرين وفركان جنوب الولاية موجهة لـ 1000 فلاح، حيث سيتم فيها زراعة الحبوب المروية، الأعلاف، زراعة الزيتون، زراعة النخيل وتربية الأغنام.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (38): الأقطاب الفلاحية في ولاية تبسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (69)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (38) للأقطاب الفلاحية في ولاية تبسة نؤكد على أن السلطات المحلية لولاية تبسة تعتمد على آلية دعم الفلاحين من خلال إنشاء أقطاب فلاحية موجهة للفلاحين والمستثمرين لتحسين الظروف المعيشية خاصة لسكان المناطق الحدودية وتثبيتهم وضمان استقرارهم في مناطقهم والعمل على فتح آفاق جديدة للشباب بهدف الاستثمار الفلاحي لتحقيق التنمية المحلية، كما أن استصلاح الأراضي وتحديث وتطوير نظام السقي وتسهيل الإجراءات ودعم الشباب في مجال الفلاحة أساليب اعتمدها السلطات المحلية لتطوير البلديات الحدودية العشر بولاية تبسة.

ثانيا: المستثمرات الفلاحية في ولاية تبسة

تعتبر المستثمرات الفلاحية وحدات اقتصادية للإنتاج الفلاحي خاضعة لتوجه وحيد (الإنتاج الفلاحي) وتشمل كل الحيوانات المتواجدة وكل الأراضي المستعملة كليا أو جزئيا للاستغلال الفلاحي بالإضافة إلى امتلاك الأراضي، الهيكل العقاري، الحجم والموقع، ويمكن أن تكون مسيرة من طرف فرد واحد، إثنين أو مجموعة أشخاص أو إذا كانت مؤسسة جماعية (مزارع نموذجية، مستثمرات فلاحية جماعية.....إلخ) وتابعة لقطاع الدولة، ويبين الجدول التالي حصيلة المستثمرات الفلاحية في ولاية تبسة.

الجدول رقم (70): حصيلة المستثمرات الفلاحية في ولاية تبسة

النشاط	عدد المستثمرات الفلاحية	المبلغ (دج)
وحدات إنتاج الحليب	09	24869686
إنجاز المشاتل	06	21892561
معاصر الزيت	02	5650000
اقتناء المعدات الزراعية	09	27900967
تربية النحل	03	3493678
شركة العمل الزراعي وعلاج الصحة النباتية	01	6583256
المعدات البيطرية	07	26286338
تهيئة المساحات الخضراء	01	2388935
وحدات تربية الأبقار	19	61904851
وحدات تربية الأغنام	366	1577390875
وحدات تربية الدواجن	35	315145457
وحدات تربية الماعز	01	6237782
شركة الأعمال الغابية	03	17711384
وحدة تسمين الدواجن والحاضنة الصناعية	15	66127228
اقتناء البيوت الزجاجية (التدفئة)	13	2349000
وحدات تصنيع أعلاف الماشية	02	12807247
المجموع	492	2178709245

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (70) حصيلة المستثمرات الفلاحية في ولاية تبسة، ويظهر الجدول دعم الدولة للمشروعات الفلاحية عن طريق الأجهزة والصناديق المحلية وهي وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANSEJ، ANGEM، CNAC...) والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) بالإضافة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، حيث قامت هذه المؤسسات بتدعيم 492 مستثمرة فلاحية بقيمة إجمالي بلغت 2178709245 دج، مست هذه المشروعات عدة أنشطة فلاحية إلا أن أبرز نشاط تم تمويله والذي يستحوذ على الأغلبية من المشروعات هو إنشاء وحدات لتربية الأغنام، حيث تم تدعيم 366 مستثمرة لتربية الأغنام بقيمة إجمالي بلغت 1577390875 دج، وهذا ما يعكس التوجه الرعوي للمستثمرين في الولاية، ثم يليها مشروع تربية الدواجن حيث تم تسجيل ما يقارب 35 مستثمرة فلاحية بتكلفة إجمالي قدرت بـ 315145457 دج، ثم تأتي باقي المستثمرات الفلاحية الأخرى.

مما سبق يظهر أثر الدعم الفلاحي على الاستثمار في ولاية تبسة حيث عملت الدولة على توفير مجموعة من الأقطاب الفلاحية المنتشرة على مستوى الولاية والتي توفر العديد من المشروعات الفلاحية لصالح المئات من الفلاحين، بالإضافة إلى تجنيد كل المؤسسات والهيكل الناشطة في المجال الفلاحي لخلق وتمويل مختلف المستثمرات الفلاحية بجميع أنواعها والتي تعود بالفائدة على الناتج الفلاحي للولاية،

وكذا خلق مناصب شغل كثيرة تؤدي إلى تخفيض ظاهرة البطالة التي يعاني منها سكان المنطقة، إلا أن عدد المشروعات المنجزة في إطار الاستثمار الفلاحي في ولاية تبسة مازالت لحد الآن لم تصل للحد المطلوب الذي يحقق التنمية المحلية المرجوة في الولاية، كما نلاحظ غياب القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث بإمكان المستثمرين الخواص تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى واقع حقيقي يلمسه المواطن المقيم بالمناطق الفلاحية، من خلال تحقيق مشروعات إنتاجية حقيقية تضخ في الاقتصاد الوطني مزيدا من الدعم ومن شأنها أن تخلق وتحقق الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات والسلع خصوصا في ظل الدعم الحالي للفلاحين من طرف الدولة وما تقدمه من تسهيلات بالتركيز على الاستثمار الفلاحي على وجه الخصوص.

المطلب الثاني: أثر دعم المشروعات الفلاحية على النمو الاقتصادي في ولاية تبسة

تظهر مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي من خلال الناتج الفلاحي الخام، وتعكس قيمة الناتج الفلاحي وتطوره مدى نجاح السياسات الفلاحية المتخذة من طرف الدولة لتنمية القطاع الفلاحي، كما يساهم القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي عن طريق خلق مناصب شغل جديدة وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة، فكلما حقق القطاع الفلاحي معدلات نمو مرتفعة كلما ساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي للدولة.

أولا: تطور الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018)

سعت ولاية تبسة إلى رفع قيمة الناتج الفلاحي الخام عن طريق تطبيق سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة في إطار مخططاتها التنموية، فكلما ارتفع عدد المشروعات الفلاحية كلما ارتفعت قيمة الناتج الفلاحي الخام والعكس صحيح، والجدول التالي يبين تطور الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018).

الجدول رقم (71): تطور الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار دينار

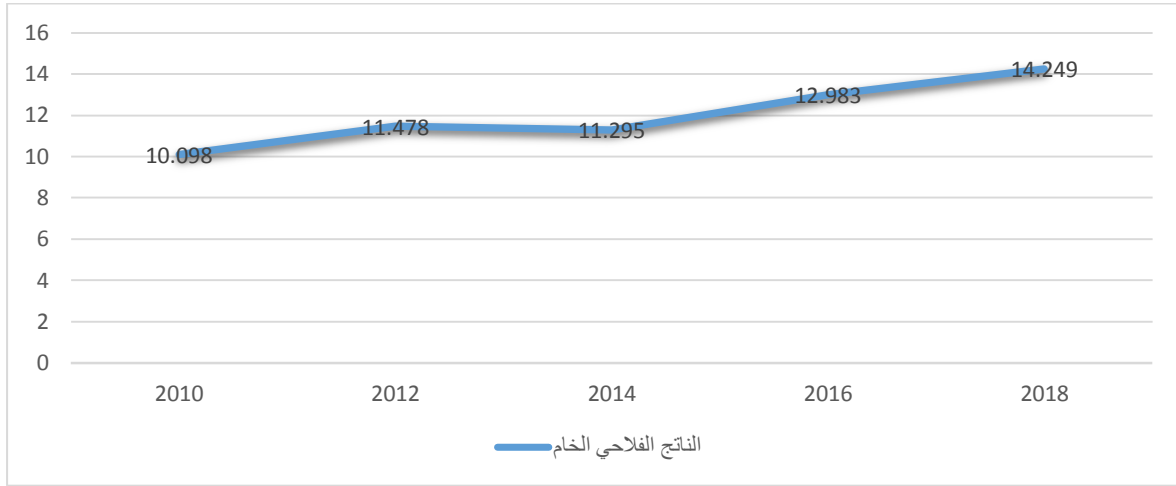
السنة	2010	2012	2014	2016	2018
المبلغ	10.098	11.478	11.295	12.983	14.249

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (71) تطور الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018)، حيث نلاحظ أن الناتج الفلاحي الخام للولاية في تصاعد مستمر من سنة 2010 إلى سنة 2018، حيث انخفض مرة واحدة سنة 2014 إلى 11.295 مليار دج بعدما كان 11.478 مليار دج سنة 2012، وذلك راجع لنقص الدعم المقدم من طرف الدولة بسبب نقص الموارد المالية جراء الأزمة النفطية وكذا الجفاف الذي ضرب الولاية في هذه السنوات، ثم رجع منحى الناتج الفلاحي الخام بالتصاعد مرة أخرى ليصل لعتبة 14.249 مليار دج سنة 2018، وهذه أكبر قيمة وصل إليها الناتج الفلاحي الخام خلال هذه الفترة، وهذا راجع لاهتمام الدولة بهذا القطاع بهدف جعله بديلا لقطاع المحروقات الذي تأثر بالأزمات العالمية.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (39): تطور الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (71)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (39) لتطور الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة خلال الفترة (2010-2018) نؤكد على أن بالرغم من تسجيل ارتفاع في نسبة الناتج الفلاحي الخام من سنة إلى أخرى في ولاية تبسة، إلا أن هذا الارتفاع يبقى ضعيفا وبنسب منخفضة، بالرغم من الأغلفة المالية الكبيرة التي خصصتها الدولة لدعم مختلف المشروعات الفلاحية خاصة في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي استفادت منه ولاية تبسة من ميزانية كبيرة بهف النهوض بهذا القطاع الحساس.

ثانيا: تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)

انتهجت الدولة سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخططات التنموية بهدف تنمية القطاع الفلاحي وتطويره، وشهد القطاع الفلاحي في ولاية تبسة عدة تطورات منذ بداية تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخططات التنموية، والجدول التالي يبين تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018).

الجدول رقم (72): تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)

السنة	2010/2009	2012/2011	2014/2013	2016/2015	2018/2017
معدل النمو (%)	-19.57	+37.43	+8.16	+10.8	+10.66

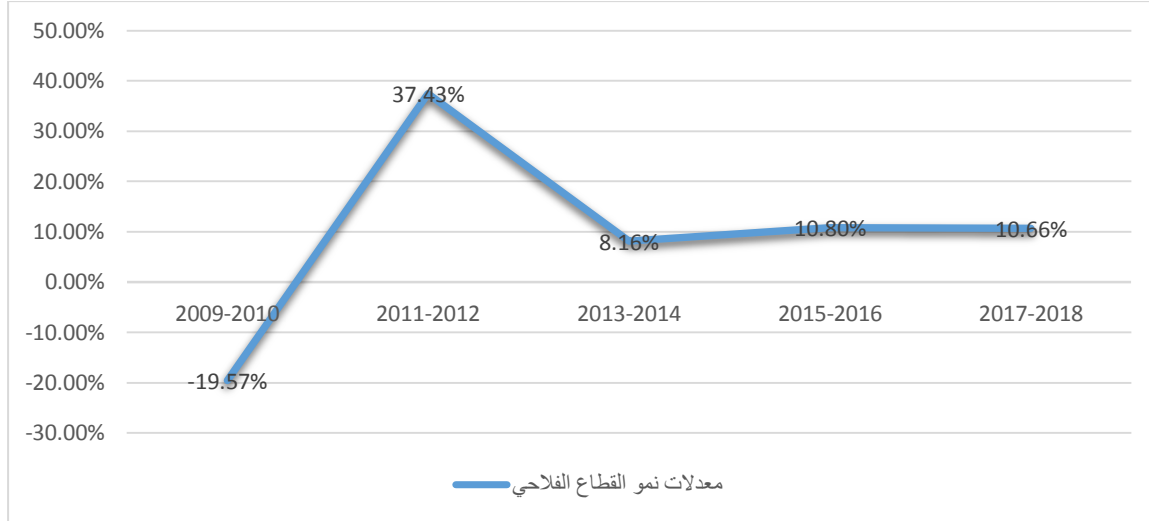
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (72) تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)، حيث ارتفع معدل النمو من -19.75% في موسم (2010/2009) إلى +37.43% موسم (2012/2011) وهي المدة التي بدأ فيها تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2010، فارتفع معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة جيدة نظرا للإصلاحات التي جاء بها برنامج التجديد الفلاحي والريفي للقطاع الفلاحي، ثم انخفض معدل النمو في السنوات التالية ليصل إلى +8.16% موسم (2014/2013) وذلك راجع إلى نقص التمويل بسبب الأزمة النفطية وتراجع الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف وعزوف الفلاحين على الزراعة، ثم ارتفع معدل نمو القطاع الفلاحي لولاية تبسة بنسبة ضئيلة في

السنوات الأخيرة، حيث سجل نسبة 10.80% موسم (2016/2015) ونسبة 10.66% موسم (2018/2017)، لتبقى هذه المعدلات ضعيفة ولا تصل لسقف الطموحات التي تهدف إليها الدولة وهي رفع معدلات نمو القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المحلية.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (40): تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (72)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (40) لتطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018) نؤكد على أن القطاع الفلاحي في ولاية تبسة سجل قفزة نوعية في معدل النمو مع بداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010) وصل إلى 37.43% بعدما كان يسجل في معدلات نمو سالبة خلال الفترة السابقة، ولكن تراجعت معدلات نمو القطاع الفلاحي في الولاية بداية من سنة 2014 لعدة أسباب أهمها الأزمة النفطية، ليسجل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة بعد ذلك معدلات نمو إيجابية لكن منخفضة جدا مقارنة بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة.

ثالثا: تطور مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018) إن ارتفاع عدد المشروعات الفلاحية وارتفاع معدلات الاستثمار الفلاحي ينتج عنه خلق لمناصب شغل جديدة وهو هدف مهم تسعى الدولة لتحقيقه، لذا تحرص الدولة على دعم هذه المشروعات لخلق مناصب شغل بهدف تخفيض نسبة البطالة في الوسط الفلاحي، والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018).

الجدول رقم (73): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018)

(2018)

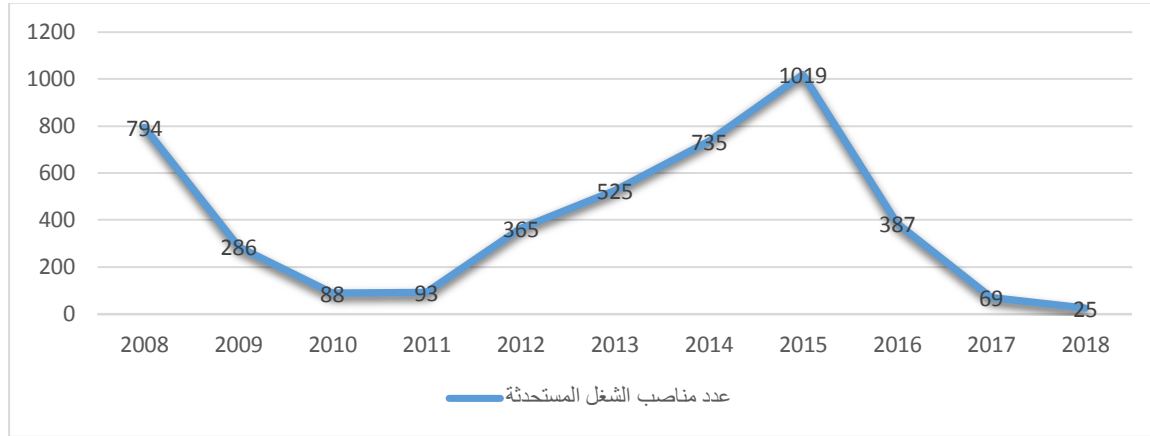
السنة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
2008	794
2009	286
2010	88
2011	93
2012	365
2013	525
2014	735
2015	1019
2016	387
2017	69
2018	25
المجموع	4386

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (73) تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018)، حيث يظهر تذبذب كبير في عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال العشر السنوات الأخيرة، حيث انخفض عدد المناصب من 794 منصب شغل سنة 2008 إلى 88 منصب شغل مستحدث فقط سنة 2010، أي انخفاض بنسبة 88.91% وهذه نسبة سلبية لقطاع الفلاحة في ولاية تبسة تعتبر منطقة فلاحية بامتياز نظرا للموارد والمؤهلات التي تمتلكها، وتعود أسباب هذا الانخفاض لعدم الاهتمام بهذا القطاع وتهميشه، لكن سرعان ما ارتفع عدد مناصب الشغل ابتداء من سنة 2011 حيث انتقل عدد المناصب من 93 منصب سنة 2011 ليصل إلى الذروة سنة 2015 عند حدود 1019 منصب شغل مستحدث، وهذا راجع لتنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي ابتداء من سنة 2010، حيث ركزت الدولة على توظيف الشباب والمستثمرين في القطاع الفلاحي وتم دعمهم عن طريق صناديق الدعم، ولعبت أجهزة دعم الشباب دورا مهما في توظيف العديد من الشباب العاطل الذين لديهم الرغبة في الاستثمار في المشروعات الفلاحية، ثم أخذ منحى التوظيف في النزول خلال السنوات الموالية ليصل لأدنى عدد له خلال العشر السنوات الأخيرة بتسجيله لـ 25 منصب شغل فقط سنة 2018، وهذا راجع لمخلفات أزمة النفط التي عصفت بالبلاد والتي دفعت الدولة لتخفيض قيمة الدعم المقدم والتراجع عن فتح المجال للتوظيف أمام الشباب، إلا أن هذه الأرقام تعتبر قليلة جدا ولا تتناسب والقدرات الفلاحية التي تتميز بها الولاية سواء تعلق الأمر بتوفير المساحات الفلاحية أو الإمكانيات المادية والمالية.

ويمكن ترجمة الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (41): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (73)

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم (41) لتطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018) نؤكد على سعي السلطات المحلية في ولاية تبسة على استحداث أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي تطبيقا لأهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي والتي من أبرزها تخفيض معدلات البطالة في الوسط الريفي عن طريق تشغيل الشباب العاطل عن العمل ودعم أصحاب المشروعات الفلاحية وتحفيزهم على خلق مناصب شغل جديدة من خلال مشروعاتهم، إلا أن الأرقام المسجلة في العشر سنوات الأخيرة تعتبر قليلة جدا ولا تتناسب والقدرات الفلاحية التي تتميز بها الولاية سواء تعلق الأمر بتوفر المساحات الفلاحية أو الإمكانيات المادية والمالية.

من خلال ما سبق يظهر سعي ولاية تبسة إلى التأثير بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياسة دعم المشروعات الفلاحية، حيث تساهم سياسة الدعم في زيادة الناتج الفلاحي الخام الذي يساهم في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وسجل الناتج الفلاحي الخام في ولاية تبسة ارتفاعا متواصلا في قيمته بداية بتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010) لكن بنسب ضعيفة جدا لا تلبى احتياجات التنمية المحلية في الولاية، كما أثرت سياسة دعم المشروعات الفلاحية بشكل إيجابي في تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي بولاية تبسة، حيث سجل قطاع الفلاحة في الولاية قفزة نوعية في معدلات النمو في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بعدما كان يسجل في معدلات نمو سلبية خلال الفترات السابقة، لكن انخفاض منحى تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي في الولاية في السنوات الأخيرة بسبب نقص التمويل وإلغاء الدعم على عدة نشاطات فلاحية بسبب الأزمة النفطية التي تعرضت إليها الدولة، أما فيما يخص مجال التشغيل في القطاع الفلاحي بولاية تبسة فقد استعادت الولاية من سياسة دعم المشروعات الفلاحية لاستحداث أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، حيث كلما ارتفع عدد المشروعات الفلاحية كلما ارتفعت مناصب الشغل ومنه التصدي لظاهرة البطالة خاصة في الأوساط الريفية، كما يظهر تأثير تراجع منح الدعم الفلاحي في السنوات التي تلي سنة 2014 على مناصب الشغل المستحدثة حيث تراجعت بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

يعاني القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من العديد من المشاكل والمعوقات التي كانت سببا في تراجع مردوده وعدم تحقيق الأهداف المسطرة في إطار المخططات التنموية، وبالرغم من الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية الكبيرة التي تتمتع بها الولاية إلا أن المشاكل الكثيرة التي يعاني منها القطاع الفلاحي منذ سنوات عديدة شكلت حاجزا كبيرا أمام نموه وتطوره.

أولا: المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

يعاني القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من العديد من المشاكل يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- غياب تمويل عمليات هيكلية المحيطات الفلاحية الصغيرة (أقل من 10 هكتار) للمستثمرين الشباب؛
 - فقدان التخزين بسبب عدم كفاية الطاقة الكهربائية في المحيطات الفلاحية الواقعة بشكل خاص جنوب ولاية؛
 - نقص الإمداد بالكهرباء في بعض المناطق الفلاحية؛
 - تسجيل عجز في إنشاء المسارات والطرق للوصول للمناطق الفلاحية والمناطق الجديدة التي سيتم إنشاؤها داخل الولاية؛
 - صعوبة تسويق المنتجات الفلاحية؛
 - تسجيل عجز في وحدات التصنيع والتعبئة والتخزين وغرف التبريد مقارنة بالفائض المتوقع في إنتاج عدة شعب فلاحية؛
 - عدم الالتزام بالقوانين من جانب رابطات المزارعين والمربين وغياب المبادرات من طرفهم بهدف تطوير القطاع الفلاحي في الولاية؛
 - عدم وجود آليات حديثة لإحصاء أعداد الماشية والأراضي الفلاحية في الولاية؛
 - غياب الإطار الفلاحية التي تقوم بحملات التوعية والإرشاد الفلاحي داخل الولاية؛
 - سوء تسيير وإدارة الدعم من طرف المسؤولين على القطاع الفلاحي؛
 - أغلبية الفلاحين القاطنين في الولاية يجدون صعوبات في إثبات ملكيتهم لأراضيهم الفلاحية لأن قضايا إثبات الملكية تتميز بالتعقيد وتأخذ وقت كبير في الفصل فيها، حيث تتواجد أكثر من 80% من الأراضي الفلاحية بالولاية في وضعية غير قانونية (خاصة أراضي "العرش") وبذلك فإن أصحاب هذه الأراضي يحرمون من أموال الدعم الموجهة لاستصلاح أراضيهم.
- مما سبق يتضح أن المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في ولاية تبسة كثيرة ومعقدة مما يجعلها تؤثر على معدلات نمو القطاع وانخفاض مستوى الاستثمار الفلاحي في الولاية، وبذلك تؤدي إلى عدم تحقيق أهداف المخططات والبرامج المطبقة من طرف الدولة والتي خصصت لها إمكانيات مادية ومالية كبيرة لإنجاح هذه البرامج، وبالإضافة للمشاكل المذكورة فهناك العديد والعديد من المشاكل الأخرى التي

الفصل الرابع.....أثر دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في ولاية تبسة

يعاني منها القطاع الفلاحي في ولاية تبسة والتي تعجز المصالح الفلاحية في الولاية عن حلها منها سوء الظروف المناخية وظاهرة الهجرة الريفية وتحويل الأراضي الفلاحية إلى مناطق عمرانية....

ثانيا: الإجراءات المتخذة والواجب اتخاذها لمعالجة مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

سعت السلطات المحلية المسؤولة على القطاع الفلاحي في ولاية تبسة والمتمثلة أساسا في مديرية المصالح الفلاحية للولاية لإيجاد حلول لبعض المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي، حيث اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير بهدف تقليل هذه المشاكل ومحاولة التخلص منها، والجدول التالي يبين الإجراءات المتخذة والواجب اتخاذها لحل مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة.

الجدول رقم (74): الإجراءات المتخذة والواجب اتخاذها لحل مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

المشاكل	الإجراءات المتخذة	الإجراءات الواجب اتخاذها
نقص في المسارات الفلاحية وتدهور كبير في الإمكانيات الحالية	إنجاز 530 كلم من المسارات الفلاحية	الحاجة السنوية للمسار الفلاحي تقدر ب 200 كم لتغطية جميع المناطق الفلاحية
العجز في توصيل المناطق الفلاحية بالكهرباء (انخفاض التخزين بالإضافة إلى المساحة الخالية من الكهرباء)	توصيل 78 كلم بالكهرباء	احتياجات الكهرباء الفلاحية: 200 كم لتغطية جميع المناطق الفلاحية
الأراضي الفلاحية: تطوير برنامج لتنمية الأراضي الفلاحية لصالح أصحاب الامتياز، تنفيذ التعميم المشترك بين الوزارات رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير 2011 بشأن إنشاء الممتلكات الزراعية والحيوانية؛	المصادقة على طلبات الاستفادة من قبل اللجنة التوجيهية لولاية	تمكين عملية تثبيت المستلم عن طريق المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية (BNEDER)
نقص المياه للري	تشجيع استخدام أنظمة الري الموفرة للمياه	إنشاء قنوات للري، لا سيما من سد وادي ملاغ؛ إنشاء محيطات جديدة في المنطقة الجنوبية للولاية ضمن إطار التعميم رقم 108.
قيود التسويق على الإنتاج الفلاحي	تنظيم العملية	تشجيع الفلاحين الذين ينتمون إلى تعاونيات خدمية على فتح سوق على مستوى تعاونية بئر العاتر.
تدهور المراعي	تنظيم عملية التربية والاستخدام الرشيد لأراضي الرعي	حماية وحظر الحرث الغير القانوني؛ إعادة تهيئة المراعي؛ زيادة كمية الأعلاف.
المستغلون الذين ليس لديهم مستندات رسمية للأراضي (أراضي العرش)	منح بطاقة الفلاح لبعض الفلاحين	وضع نظام قانوني يسمح بتسوية أوضاعهم
تراجع مستوى طبقة المياه الجوفية	ري بعض بساتين الزيتون عن طريق الصهاريج (منطقة المزارة)	نقل المياه من السد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول رقم (74) الإجراءات المتخذة والواجب اتخاذها لحل مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، حيث تم تسجيل العديد من المشاكل في هذا القطاع منها المسارات الفلاحية والكهرباء والري وتدهور

المراعي والتسويق الفلاحي بالإضافة إلى استغلال الأراضي بطريقة غير قانونية، لهذا عمدت جميع المصالح الفلاحية المسؤولة عن القطاع الفلاحي في الولاية إلى إيجاد الحلول لهذه المشاكل ومحاولة السيطرة عليها، إلا أنها مازالت لم تتخلص من هذه المشاكل بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة بهدف الحد منها، والتي تشكل معيقات كبيرة نحو تطور وتنمية القطاع الفلاحي للولاية.

ثالثا: بعض الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

يمكن تقديم بعض الحلول لمعالجة بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، والتي يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية:

- تنويع وتحديث أنظمة الإنتاج الفلاحي داخل الولاية؛
- تعزيز تعبئة الموارد المائية في الولاية من خلال حفر الآبار والاستفادة من المياه الجوفية؛
- توسيع المساحات المروية مع الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المائية؛
- زيادة المساحة الصالحة للزراعة وذلك عن طريق إنشاء وترسيم محيطات فلاحية جديدة؛
- دعم وتعزيز جميع المناطق الفلاحية بالكهرباء؛
- تكثيف نشاطات استصلاح المحيطات الفلاحية الصغيرة (أقل من 10 هكتارات) والموجهة للمستثمرين الشباب وإعادة هيكلتها في أسرع وقت ممكن؛
- دعم وتشجيع الاستثمار في المشروعات الفلاحية؛
- تطبيق برنامج الإرشاد الفلاحي وتكثيف الحملات التوعوية والخرجات الميدانية؛
- تحسين مستوى وكفاءة الإطارات الفلاحية والمستخدمين العاملين في الإدارات والهياكل التي تنشط في المجال الفلاحي؛
- زيادة سعة المخازن وتوفير غرف تبريد كافية لتخزين وحفظ مختلف المنتجات الفلاحية؛
- تنظيم عمليات الذبح داخل الولاية (خاصة اللحوم الحمراء)؛
- إنشاء سوق جملة كبير داخل الولاية لبيع مختلف المنتجات الفلاحية؛
- إيجاد حلول قانونية للفلاحين الذين لديهم مشاكل في إثبات ملكية أراضيهم.

مما سبق يتضح أن القطاع الفلاحي في ولاية تبسة يعاني من العديد من المشاكل والمعيقات التي كانت سببا مباشرا في تراجع القطاع الفلاحي وعدم نموه، وبالتالي صعوبة تحقيق الهدف أعظم ألا وهو تحقيق التنمية المحلية في الولاية، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الولاية سواء الإمكانيات الطبيعية أو المالية أو البشرية...، إلا أنه توجد نقاط إيجابية ومضيئة تجعل المسؤولين والسكان متفائلين على مستقبل القطاع الفلاحي في الولاية، ولهذا يجب على المسؤولين والقائمين على هذا القطاع التركيز على هذه الأمور الإيجابية وتطويرها وإيجاد الحلول للمشاكل في القريب العاجل.

خلاصة الفصل الرابع

تتميز ولاية تبسة بمؤهلات وموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، حيث تتوفر الولاية على عدة أقاليم بفضل موقعها الجغرافي الذي يتوفر على التلال والهضاب والجبال والصحراء، مما يعطيها الفرصة لتنويع الإنتاج الفلاحي داخل الولاية، كما تتمتع الولاية بتوفر المياه الجوفية والسدود والآبار، والتي تستغل في عملية الري خاصة في الزراعة، وتمتعها بموارد بشرية وحيوانية متنوعة، كل هذه الموارد التي تتمتع بها الولاية تؤهل القطاع الفلاحي للنجاح في تحقيق التنمية المحلية من خلال الاستثمار في المشروعات الفلاحية، لتحقيق الأمن الغذائي وخلق مناصب شغل للقضاء على البطالة.

كما استفادت ولاية تبسة كغيرها من ولايات الوطن بمبالغ مالية هامة في إطار سياسة الدعم الفلاحي المتبعة من طرف الدولة والتي تعتمد على مجموعة من الآليات والوسائل أبرزها صناديق الدعم والمؤسسات المالية والبنكية مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأجهزة دعم تشغيل الشباب، واعتمدت أيضا على برنامج الإرشاد الفلاحي لتكوين الفلاحين والإطارات بالإضافة إلى العديد من حملات التوعية منها الميدانية ومنها عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

وأظهرت إحصائيات القطاع الفلاحي المسجلة بولاية تبسة فعالية سياسة دعم المشروعات الفلاحية المطبقة، حيث سجل القطاع العديد من النتائج الإيجابية خاصة بعد تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بداية برفع مستوى الإنتاج الفلاحي وتطور معدلات نمو الشعب الفلاحية، وكذا مساهمة سياسة الدعم في ترقية الاستثمار الفلاحي داخل الولاية وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات نمو القطاع وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام، فضلا عن خلق العديد من مناصب الشغل المستحدثة على مستوى القطاع والتي تساهم في تخفيض معدلات البطالة المرتفعة بالولاية خاصة في الأرياف.

وبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة إلا أنها لم تصل للطموحات المأمولة لدفع عجلة التنمية المحلية، وهذا راجع للعديد من المشاكل والعراقيل التي يعاني منها القطاع في الولاية، أبرزها إشكالية العقار الفلاحي حيث يعتبر من أكبر المشاكل التي تترك المسؤولين على القطاع في الولاية بالرغم من أهميته الكبيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها عدم تسوية ملكية الأراضي واستغلال الأراضي بطرق غير قانونية، أيضا مشكلة نقص التمويل بالقروض حيث يعاني الفلاحون والمستثمرون في الولاية من صعوبة الحصول على القروض الفلاحية وذلك للشروط الكثيرة والمعقدة التي يفرضها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومختلف المؤسسات المالية الأخرى لمنح القرض، كما يعاني القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من سوء وضعية الأرياف بسبب الإهمال والتهميش وتقصي الأمية داخل الأوساط الريفية وغياب الوعي والإرشاد وسوء استغلال الموارد المتوفرة، وعدم متابعة الشباب المستفيد من القروض الفلاحية ضمن أجهزة دعم الشباب... والعديد من المشاكل الأخرى، لتبقى ولاية تبسة منطقة نائية تعاني من العديد من المشاكل أهمها التخلف، البطالة، التهريب، الفساد...

الخاتمة العامة

تم التطرق في موضوع البحث والذي تتمحور إشكاليته حول: ما هو تأثير سياسة دعم المشروعات الفلاحية على التنمية المحلية في الجزائر؟ وما واقع ذلك في ولاية تبسة؟
وعليه سيتم عرض العناصر التالية:

1. الملخص

يلعب القطاع الفلاحي دورا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية لدى مختلف الدول، فهو يعد المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء ومجالا خصبا لاستقطاب وتشغيل القوى العاملة خاصة في الأرياف، ناهيك عن أهميته في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات الاستثمار المحلي والمساهمة في زيادة حجم الصادرات، لهذا تسعى مختلف دول العالم (سواء المتقدمة منها أو المتخلفة) إلى تمويل قطاعها الفلاحي عبر تبنيتها لسياسة الدعم والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الاقتصاد المحلي.

هذا وقد اعتمدت الجزائر على سياسة الدعم الفلاحي في مختلف البرامج والإصلاحات المطبقة على قطاعها الفلاحي، حيث عملت على استغلال كل الإمكانيات (الطبيعية، البشرية، المالية...) التي يتمتع بها القطاع الفلاحي بهدف تحقيق التنمية المحلية، حيث عرفت السياسات الفلاحية المطبقة خلال مرحلة تبني الدولة للنظام الاشتراكي (منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1990) فشلا كبيرا بسبب مركزية القرار وسوء إدارة توزيع الأراضي الفلاحية على الفلاحين ونقص التمويل وغياب القطاع الخاص...، هذا ما أدى إلى تراجع مردودية القطاع الفلاحي ومنه ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1990 إنهار معه النظام الاشتراكي وتخلت عليه كل الدول التي كانت تتبعه ولجأت إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق، وهو ما سارت عليه الجزائر فشهدت هذه المرحلة أكثر حرية للسوق ودخول القطاع الخاص من خلال فتح المجال للاستثمار الأجنبي، هذا ما أدى إلى غياب سياسة الدعم الفلاحي بسبب عدم تدخل الدولة في القطاع الفلاحي مثل السابق، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة بتراجع أسعار النفط ودخول الجزائر في أزمة سياسية وأمنية خلال هذه الفترة أثر بشكل سلبي على نمو القطاع الفلاحي وزاد في مشاكله السابقة.

هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى الاتجاه نحو خلق سياسة فلاحية جديدة تصلح المشاكل السابقة وتتماشى مع التطورات الجديدة التي عاشها العالم، وهو ما تم عن طريق تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة ثم تم دعمه ببرامج أخرى أبرزها برنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث تدخلت الدولة بشكل مباشر في دعم المشروعات الفلاحية عن طريق مجموعة من الآليات والوسائل المالية والتقنية، وذلك بإنشاء مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة سابقا لتقديم العديد من أشكال ووسائل الدعم، وزيادة حجم الاستثمارات العمومية عن طريق تنمية وتطوير البنية التحتية للأرياف والمزارع من خلال بناء السدود وقنوات الري وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء...، وكذلك تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مختلف النشاطات الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إعطاء أكثر امتيازات و ضمانات لهؤلاء المستثمرين، كما تبنت الدولة أسلوب منح واستغلال الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز بدلا من الاستغلال الدائم لهذه الأراضي، وعملت الدولة على تطوير البحوث

الزراعية وتقديم الخدمات الإرشادية والوقائية، وتدريب الإطارات والفلاحين والرفع من مستواهم بتخصيصها لمجموعة من المعاهد ومراكز التكوين منتشرة عبر ربوع الوطن.

ونتيجة لسياسة دعم المشروعات الفلاحية التي انتهجتها الجزائر في إطار المخططات التنموية فقد تمكن القطاع الفلاحي من تحقيق معدلات نمو هامة مقارنة بالفترات السابقة، ويظهر ذلك من خلال تطور مستوى الإنتاج الفلاحي في الجزائر سواء النباتي أو الحيواني حيث سجل القطاع الفلاحي أرقاما قياسية في إنتاج أغلب الشعب الرئيسية خاصة بعد تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وهو ما انعكس إيجابيا على مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وأصبح من القطاعات الفعالة التي تقدم قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني، كما ساهم القطاع الفلاحي في تخفيض نسب البطالة المرتفعة في الجزائر من خلال خلق العديد من مناصب الشغل ودعم الشباب وتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الفلاحي في انعاش التجارة الخارجية من خلال تصدير مختلف المنتجات الفلاحية والغذائية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة العجز الكبير والمتواصل في الميزان التجاري الفلاحي فضلا عن تخفيض فاتورة استيراد المنتجات الغذائية والتي تعتبر من أكثر السلع استيرادا في الجزائر، وبالرغم من المؤشرات الإيجابية التي حققها القطاع الفلاحي نتيجة لسياسة الدعم المطبقة إلا أنه لم يصل بعد لتحقيق أهداف التنمية المحلية والتي تسعى الدولة الجزائرية للوصول إلى تحقيقها من خلال قطاع الفلاحة.

هذا وتتميز ولاية تبسة بمؤهلات وموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، حيث تتوفر الولاية على عدة أقاليم منها الهضاب والجبال وإقليم شبه صحراوي، مما يعطيها الفرصة لتنويع الإنتاج الفلاحي داخل الولاية، كما تتمتع الولاية بتوفر المياه الجوفية والسدود والآبار، والتي تستغل في عملية الري خاصة في الزراعة، كما تمتلك الولاية أيضا موارد بشرية وحيوانية متنوعة...، كل هذه الموارد سمحت للقائمين على القطاع الفلاحي بالولاية بتطبيق مختلف البرامج والسياسات الفلاحية المتخذة من طرف الحكومة بهدف بدفع عجلة التنمية المحلية من خلال الاستثمار في المشروعات الفلاحية، كما استفادت ولاية تبسة من مختلف آليات الدعم الفلاحي المبرمجة من طرف الدولة المالية منها والتقنية، حيث استفاد القطاع الفلاحي بالولاية من مخصصات مالية معتبة تم وضعها في مختلف صناديق الدعم ليتم صرفها لصالح الفلاحين، كما ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية بتمويل المستثمرين وأصحاب المشروعات الفلاحية بالقروض وتوفير السيولة اللازمة لهذه المشروعات، هذا ولعبت وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDI، ANSEJ، ANGEM) الناشطة على مستوى الولاية دورا كبيرا في تمويل صغار المستثمرين وأصحاب المشروعات الفلاحية من الشباب العاجزين ماليا.

كما استفادت ولاية تبسة أيضا من برنامج الإرشاد الفلاحي حيث عملت مديرية المصالح الفلاحية بالولاية بعدد التظاهرات والملتقيات التحسيسية والتعليمية لفائدة الفلاحين، واستفادت مختلف الإطارات الناشطة في المجال الفلاحي بتكوين تعليمي لرفع مستواهم في مختلف المعاهد التابعة لها الولاية، كل هذه

الآليات ساهمت بدرجات متفاوتة في ترقية وتنمية القطاع الفلاحي ومحاولة التقليل من مشاكله، إلا أن النتائج المحققة لا ترقى لحجم الدعم المبذول والتي تهدف الدولة من خلاله لتحقيق التنمية المحلية.

2. اختبار الفرضيات: من خلال البحث يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

- تمحورت الفرضية الأولى حول: "تعتبر التنمية المحلية في الجزائر خطوة أساسية لتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن"، هي فرضية صحيحة لأن البرامج والسياسات التنموية التي اتخذتها الحكومات المتتالية منذ الاستقلال إلى يومنا لم تكن مخصصة لجهة واحدة بل كانت دائما تتمحور حول خدمة كل الولايات في الشمال أو الجنوب أو الشرق والغرب مع خصوصية كل منطقة ودرجة استجابتها لهذه البرامج والدعم.

- تتمحور الفرضية الثانية حول: "من أهم أسباب فشل الإصلاحات والسياسات في القطاع الفلاحي التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الآن، هو انخفاض قيمة المخصصات المالية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات"، هي فرضية خاطئة لأن البرامج والسياسات المتتالية التي طبقت على القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال عرفت تخصيص الدولة لميزانيات ومبالغ معتبرة لتمويل هذه البرامج، حيث تخطت ميزانية قطاع الفلاحة في بعض الأحيان ميزانية قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، إلا أن سوء التسيير والتخطيط وانتشار الفساد عند المسيرين حال دون تحقيق الأهداف المرجوة ودفع بهذه الإصلاحات إلى الفشل، هذا وساهم غياب الجانب التقني من إرشاد وتكوين أيضا في فشل البرامج في تحقيق أهدافها طويلة الأجل كما يجب.

- تتمحور الفرضية الثالثة حول: "إن سياسة الدعم الفلاحي التي اعتمدها الجزائر في السنوات الأخيرة (في إطار المخططات التنموية)، نجحت في جعل القطاع الفلاحي بديل حقيقي لقطاع المحروقات"، هي فرضية خاطئة، حيث جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000 بحلول وإصلاحات جديدة لمحو فشل السياسات الفلاحية السابقة، ومن أبرز المحاور التي ركز عليها هذا المخطط هي سياسة الدعم الفلاحي، حيث اعتمدت الدولة على مجموعة من الآليات المالية والتقنية لترقية قطاعها الفلاحي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وواصلت الدولة بتطبيق هذه السياسة في إطار البرامج التي جاءت بعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مثل برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2005 وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2010، وكانت تسعى الدولة أيضا من خلال سياسة الدعم الفلاحي بالنهوض بالقطاع الفلاحي وجعله بديل لقطاع المحروقات، إلا أنها لم تتمكن من جعل قطاع الفلاحة بديل فعلي لقطاع المحروقات، حيث لا زال هذا الأخير يهيمن على الاقتصاد الجزائري حيث يسيطر بنسبة 98% على الناتج الإجمالي المحلي، وهذا ما يجعل القطاع الفلاحي بعيد كل البعد عن تعويض قطاع المحروقات رغم السياسات والبرامج المتخذة والاهتمام الكبير من طرف الدولة لجعله قطاع حيوي ومنافس في الاقتصاد، نتيجة ضعف الأداء.

- تمحورت الفرضية الرابعة حول: "إن النجاح في تسيير القطاع الفلاحي في الجزائر يمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في المنتجات النباتية والحيوانية الضرورية وبالتالي الانتقال تدريجيا للتنمية

المحلية لكل مناطق البلاد"، هي فرضية صحيحة حيث تزخر الجزائر بالعديد من المنتجات الزراعية والحيوانية التي تمكنها من انعاش الصناعات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في المنتجات الاستهلاكية الرئيسية سواء كانت مواد خام أو مصنعة أو نصف مصنعة ولكن ذلك مرهون بدرجة الأداء في القطاع ومدى تخطيطه بالشكل السليم والرقابة عليه من حيث الإنتاج والتخزين والتوزيع والتصنيع وهو ما يفتقده القطاع حاليا.

- تمحورت الفرضية الخامسة حول: "إن الإمكانيات التي يزخر بها القطاع الفلاحي في ولاية تبسة تؤهله للعب الدور الأساسي في تحقيق التنمية المحلية"، فرضية صحيحة، حيث تتميز المنطقة بتنوع الأقاليم وامتلاكها لأراضي شاسعة صالحة للزراعة، كما تمتلك الولاية مخزون كبير من الموارد المائية من سدود ووديان ومياه جوفية من شأنها أن تعوض ندرة الأمطار بالري الزراعي، كما أن الولاية معروفة منذ القبل بالنشاط الفلاحي من خلال ميول السكان المحليون إلى الزراعة وتربية الحيوانات والاستثمار في المشروعات الفلاحية، لهذا فإن القطاع الفلاحي بولاية تبسة يمتلك المؤهلات اللازمة لدفع عجلة التنمية المحلية بالولاية.

- تمحورت الفرضية السادسة حول: "تمويل القطاع الفلاحي في ولاية تبسة من خلال البرامج المتعددة مكنته من تحقيق تنمية محلية للمنطقة"، فرضية صحيحة لحد ما حيث اعتمدت الدولة على مجموعة من الآليات في إطار برامج دعم القطاع الفلاحي أهمها دعم الأسعار، منح القروض البنكية، استصلاح الأراضي الفلاحية، برنامج الإرشاد الفلاحي، تكوين الإطار والفلحين...، كل هذه البرامج ساهمت بشكل كبير في تشجيع الشباب على الاستثمار في مختلف المشروعات الفلاحية داخل الولاية مما خلق تنمية محلية في المنطقة، لكن مازالت الولاية تعاني من البطالة والتهميش والتخلف...

3. نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج النظرية والتطبيقية التالية:

3.1. النتائج النظرية للدراسة: من خلال الجانب النظري تم التوصل للنتائج التالية:

- تمثل التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية المحلية، والتي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعياً وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع؛

- من بين أهداف التنمية المحلية دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، وهو ما يؤكد على ضرورة دعم المشروعات الفلاحية للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية؛

- انتهجت الجزائر مبدأ اللامركزية للتنظيم الإداري في البلاد، والذي منح للجماعات المحلية (البلدية والولاية) دوراً أساسياً في إدارة التنمية المحلية؛

- اعتمدت الجزائر على مجموعة من المصادر المالية لتمويل التنمية المحلية، منها الداخلية والتي تتمثل في الجباية المحلية والتمويل الذاتي وأخيراً مداخل أملاك الدولة، بينما تتمثل المصادر الخارجية في المخطط القطاعي للتنمية (PSD) والمخطط البلدي للتنمية (PCD)، بالإضافة إلى البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، وأخيراً الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛

- يتوفر القطاع الفلاحي على موارد طبيعية (أراضي وموارد مائية) وموارد بشرية هامة غير مستغلة، وثروات حيوانية ونباتية يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا أو عموديا، بالتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات استغلال الأراضي والري والبذور والشتلات المحسنة وراثيا، واستخدام السلالات الحيوانية الجيدة؛

- توازي أهمية المشروعات الفلاحية أهمية باقي المشروعات في الاقتصاد (الصناعية والخدماتية)، وذلك عن طريق الاستثمار في القطاع الفلاحي بخلق مشروعات في الزراعة بشتى فروعها وتربية المواشي بجميع أنواعها والصيد البحري...، والتي تسعى الدول (المتقدمة والنامية) من خلالها لتحقيق الأمن الغذائي كمرحلة أولى ثم التوجه إلى التصدير كمرحلة ثانية، كما تساهم في زيادة الناتج المحلي الخام وتمويل القطاعات الأخرى من خلال مخرجات القطاع الفلاحي، كما تساهم المشروعات الفلاحية على القضاء على آفة البطالة وخلق مناصب شغل في الاقتصاد خاصة في الأوساط الريفية المهمشة، هذا ما دفع الدول لتشجيع الاستثمار في هذه المشروعات ودعمها ماليا وتقنيا وبشريا؛

- اعتمدت الجزائر على مجموعة من الوسائل لتنفيذ سياسة دعم الفلاحي، منها صناديق الدعم الفلاحي والمؤسسات المالية والبنكية (على رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية) ومراكز التكوين والإرشاد الفلاحي والعديد من الهياكل الفلاحية الأخرى المنتشرة في جميع الولايات (على رأسها مديريات المصالح الفلاحية)؛ - نظرا لأهمية الاستثمار الفلاحي المتمثل في المشروعات الفلاحية، قامت الدولة بإنشاء صندوق خاص لتنمية الاستثمارات الفلاحية بداية من سنة 2005، يتم عن طريقه دعم الاستثمارات الفلاحية بنسبة 30% من تكلفة المشروع في مختلف الفروع الفلاحية؛

- من أهم المشاكل والعراقيل التي أدت إلى فشل السياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر غياب الجانب التقني والمرافقة للمشروعات الفلاحية، حيث سعت الدولة لتوفير الموارد المالية اللازمة وتجاهلت توفير الجوانب التقنية المتمثلة في التكوين والنصح والإرشاد والمرافقة والمتابعة من طرف السلطات، مما أدى إلى سوء تسيير الموارد المالية وفشل المشروعات الفلاحية لغياب الوعي وسوء التخطيط، وبالرغم من محاولة الجزائر تدارك هذه الإشكالية منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000) من خلال زيادة إنشاء معاهد تكوين الفلاحين والإطارات، وبعث برنامج الإرشاد الفلاحي الذي يهدف لزيادة الوعي ومرافقة الفلاح في نشاطه...، إلا أن الجانب التقني في القطاع الفلاحي الجزائري مازال لم يصل لمستوى التطلعات ويبقى نقطة سوداء في هذا القطاع؛

- تطوير الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، يتطلب التخطيط المسبق والمحكم قبل تطبيق السياسات الفلاحية مع المرونة في اختيار سياسة فلاحية رشيدة تتناسب مع طبيعة الاقتصاد المحلي؛

2.3. النتائج التطبيقية للدراسة: يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تعتبر ولاية تبسة منطقة فلاحية بامتياز وذلك راجع للإمكانيات ومقومات الطبيعة والفلاحية الكبيرة التي تمتلكها الولاية، مما يسمح للقطاع الفلاحي للعب دورا أساسيا في دفع عجلة التنمية في الولاية؛

- عرف الدعم الفلاحي في ولاية تبسة تزيادا سنويا خاصة من الناحية المالية نتيجة التوجه العام نحو مبدأ التنويع الاقتصادي الذي تسعى الدولة من خلاله للتخلص من هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، وبالرغم من ذلك فإن نسبة استغلال الدعم الفلاحي من طرف مديرية المصالح الفلاحية بالولاية لم يتجاوز 64% سنة 2018 نتيجة لانخفاض الطلب الاستثماري في هذا القطاع؛
- عرف التمويل البنكي للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة انخفاضا في عدد القروض المقدمة منذ سنة 2014، بسبب تقليص التمويل الممنوح للقطاع الفلاحي من طرف الدولة بعد أزمة النفط، وهذا ما يؤكد غياب سياسة ائتمانية قوية للبنك تتماشى مع مختلف الأزمات الاقتصادية؛
- ساهمت وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) بنسب متفاوتة في دعم المشروعات الفلاحية في ولاية تبسة، إلا أن العوائد الفعلية لهذه المشروعات لم ترقى لحجم الجهد المبذول وحجم المتوقع من النشاط الفلاحي في ولاية تبسة التي تعد مدينة فلاحية بامتياز لما تملكه من موارد طبيعية وبشرية؛
- تأثر الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة بالأزمة النفطية وانهار أسعار النفط مما أدى إلى تخفيض قيمة الدعم وإلغائه كليا لبعض الأنشطة الفلاحية مما انعكس بالسلب على تطور الإنتاج الفلاحي في الولاية؛
- يعاني الريف في ولاية تبسة من تدهور كبير في البنية التحتية خاصة الطرقات والمنازل والمنشآت الفلاحية، كما تعاني الكثير من المناطق الريفية من التهميش لغياب أبسط الإمكانيات الضرورية من كهرباء وغاز وماء، هذا ما أثر على الإنتاج الفلاحي في الولاية، وأدى إلى عزوف السكان على مزولة النشاط الفلاحي؛
- انتشار آفة الأمية في الأوساط الريفية وغياب الوعي بين الفلاحين وهو ما أثر على القطاع الفلاحي في ولاية تبسة بعدم تطوره وبالتالي انخفاض مردوديته، حيث يعتمد أغلبية الفلاحين الذين يزاولون النشاط الفلاحي في الولاية على الزراعة التقليدية وتربية المواشي بطريقة بدائية، ومعظم هذه الفئة كبار في السن ويعانون من الأمية، ولا يتماشون مع متطلبات الزراعة الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة في استعمال العتاد الفلاحي الحديث، وضرورة التكوين وزيادة الوعي في مجال الزراعة وتربية المواشي؛
- الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي (المخططات البلدية للتنمية) تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي؛ ما لم تكن مصحوبة ببرامج محلية يتم إعدادها والتخطيط لها وتنفيذها محليا؛
- من أكبر العوائق التي يعاني منها المستثمرون والفلاحون في ولاية تبسة هو ملف العقار الفلاحي، حيث سجلت الوكالة الوطنية لمسح الأراضي (CADASTRE) بولاية تبسة أزيد من 80% من إجمالي الأراضي الفلاحية على مستوى الولاية بدون ملكية قانونية، وأغلبية هذه الأراضي هي أراضي "العرش"، حيث يعجز العديد من مالكي هذه الأراضي من إثبات ملكيتهم بمستند قانوني وهو ما جعلهم يحرمون من أموال الدعم؛
- من بين العوامل التي أدت لعدم تطور القطاع الفلاحي في ولاية تبسة هو عدم اهتمام الشباب بالاستثمار في المشروعات الفلاحية، والبحث عن الربح السريع في مجال التجارة مثلا.

4. **اقتراحات وتوصيات الدراسة:** بناء على ما تقدم في هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها تم التوصل إلى مجموعة من الاقتراحات تمثلت فيما يلي:
- ضرورة إقامة مراكز وبرامج توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي في كل الوطن؛
 - ضرورة الاعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية لتحسين المنتج الفلاحي حتى يصبح من ثقافة الفلاح واهتماماته؛
 - ضرورة تعزيز أساليب الرقابة والمرافقة الفعالة سواء من قبل البنوك المقرضة أو من قبل وكالات دعم تشغيل الشباب لضمان نجاح مختلف المشروعات الفلاحية الممولة وتحقيق نتائج مرضية؛
 - تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هيكله، وذلك عبر التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية، خاصة بتوسيع المجال عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق الدعم الفلاحي ليشمل بقية البنوك العاملة في الجهاز المصرفي؛
 - العمل على تشجيع ومرافقة وتمثين القدرة الفلاحية عن طريق تحديث العقار الفلاحي، إضافة إلى ضمان تطبيق نظام يسمح بخلق مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي، ووضع محيطات كبرى مخصصة للزراعات الاستراتيجية، في مقدمتها الذرة، البطاطا، الحبوب وتربية المواشي...؛
 - استحداث طرق جديدة لمنح القروض الفلاحية، حيث تتميز القروض الفلاحية بضخامة المبلغ وبالمقابل انخفاض في عدد القروض الممنوحة، وهذا ما أظهرته إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما يؤدي إلى التهرب من التسديد وتوجيه أموال هذه القروض لنشاطات غير فلاحية؛
 - العمل على تحسين البنية التحتية للأرياف، وذلك عن طريق بناء مساكن محترمة للفلاحين وتوفير متطلبات الحياة الضرورية في هذه الأرياف من كهرباء وغاز ونقل...، وتصليح الطرقات وعصرنة المستثمرات والأقطاب الفلاحية وربطها بالمدن؛
 - توفير إعلام محلي يهتم بشؤون التنمية المحلية والهيئات المشرفة عليها من أجل إبراز الاحتياجات والنقائص وتقويمها وتوعية المواطنين والمؤسسات بدورهم المحوري في بلوغ الأهداف المأمولة؛
 - زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة، وذلك من أجل زيادة عدد المشروعات الفلاحية في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية؛
 - تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي عن طريق دمج آليات التمويل الإسلامي في البنوك العمومية التقليدية ضمن التمويل البنكي والتي يعطي لها الفلاح ثقة أكبر من البنوك الخاصة، أين يمكن للفلاح الاستفادة من إحدى صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع، المزارعة، المساقاة وغيرها من الأساليب التي تكفل توظيف الأموال المدخرة في البنوك التي لا يرغب أصحابها في توظيفها وفقا للصيغ الربوية وبالتالي المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وباقي القطاعات من خلالها واستقطاب عدد أكبر من المستثمرين؛

- إيجاد حلول سريعة لمشكلة العقار الفلاحي، والإسراع في تسوية عقود الملكية للفلاحين للاستفادة من أموال الدعم الفلاحي لتمويل مشروعاتهم الفلاحية بهدف رفع مستوى الاستثمار المحلي.
- 5. آفاق الدراسة:** لا شك أنه ورغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث إلا أنه لا يخلو من بعض النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل شيء بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت وبحوث مقبلة تكون كتمهيد لمواضيع أخرى من بينها:
- أثر سياسة الدعم الفلاحي على التشغيل في القطاع الفلاحي بالجزائر؛
 - الفلاحة الصحراوية وأثرها على الإنتاج الفلاحي في الجزائر؛
 - دور الشراكة المغربية في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة للمنطقة.



ثَبِّتِ

المراجع

1. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، مصر، 2014؛
2. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008؛
3. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، العراق، 2017؛
4. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2006؛
5. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015؛
6. مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية (المصارف الإسلامية)، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008؛
7. محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008؛
8. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2017.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

9. بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسمطبولي، معسكر، 2016/2015؛
10. جهينة مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2017/2016،
11. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010؛
12. رضا بوعافية، آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2018/2017؛
13. زهية قرامطية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015/2014؛

14. الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012؛
15. سوسن بوصبيعات، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر -الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2018/2017؛
16. الطيب هاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2014/2013؛
17. عابد عدة، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2018/2017؛
18. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007؛
19. محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2008؛
20. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011؛
21. نور الدين بلقليل، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.
- ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات
22. حياة بن اسماعين، وسيلة السبتى، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006؛
23. زهير عماري وأسامة عامر، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000 -، مداخلة ضمن يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الجزائري - حالة الجزائر -، بمدارس الدكتوراه، جامعة سطيف، يوم 04 جوان 2014؛
24. نورالدين بربار، سفيان لرايدي، ضرورة تفعيل منتجات التأمين الفلاحي كمدخل لتطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول: تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البلدية 02، يومي 21 و22 نوفمبر 2017.

رابعاً: المجلات والجرائد

25. أبو بكر الشريف خوالد، نوة ثلاثية، التنمية الزراعية ودورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، مجلة دراسات وأبحاث، العدد الثامن، 2017؛
26. أحلام مخبي، نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، 2017؛
27. أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، 2003؛
28. أحمد طبوش، محمد لخضر كاتب، واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، 2017؛
29. أحمد علاش، زهية قرامطية، القروض الفلاحية وإشكالية السداد: حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 04، 2013؛
30. أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة حوليات، العدد 23، 2018؛
31. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006؛
32. حفيظة عطوي، المستثمرة الفلاحية أسلوب جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 02، 2019؛
33. حميد باشوش، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، 2016؛
34. خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)، مجلة الحقيقة، العدد 31، 2014؛
35. رابح الزبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، 2003؛
36. رحالي حبيلة، التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، مجلة معارف، العدد 17، 2014؛
37. زكية آكلي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الأول، 2017؛
38. سالم أقاري، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 21، 2015؛
39. سعيدة بلهادي، خيرة بن عبد العزيز، العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث 40. للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جانفي 2020؛

40. سليمان شيبوط، نوى طه حسين، إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2012؛
41. طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 05، 2014؛
42. عاشور قياتي، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2017؛
43. عائشة بن النوي، التنمية الزراعية في الجزائر: العقبات والتحديات، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 02، 2020؛
44. عائشة سلمى كحلي، حدة فروحات، مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة: حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، 2017؛
45. عبد الحق فبدا، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2012؛
46. عبد السلام عبد اللاوي، أمال بوبكر، أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل أداء الجماعات المحلية وتجسيد التنمية في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، 2020؛
47. عبد العزيز محمودي، تسوية عقود التنازل عن المستثمرات الفلاحية في ظل سريان القانون 10-03 المؤرخ في 15/08/2010 المتعلق بالامتياز الفلاحي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، 2012؛
48. عبد الله حجاب، التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، 2017؛
49. عبد المطلب بيسار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2018؛
50. العيد قريشي، مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، 2017؛
51. فاروق أهناي، رابح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02، 2018؛
52. فتحة بوزيان، مليكة شبايكي حفيظ، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2018؛
53. فريد عبة، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العشرون، 2016؛

54. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، 2020؛
55. محمد بويهي، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 16، 2012؛
56. محمد سليمان، علي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 03، 2015؛
57. محمد غردي، اتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، مجلة الإبداع، العدد الأول، 2011؛
58. محمد غردي، نصر الدين بن نير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، 2016؛
59. محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 01، 2019؛
60. ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2016؛
61. نصيرة براهمي، عبد القادر ناصور، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2018؛
62. ياسين بن الحاج جلول، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية - حالة الجزائر -، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، 2017؛
63. يونس قرواط، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة المعيار، العدد 16، 2016.
- خامسا: القوانين والمراسيم**
64. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008؛
65. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة الأولى من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008؛
66. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (09-10-11-12) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008؛
67. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (18-22-24-26-28) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008؛

68. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (31-33-34-41-42) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008؛
69. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (45-48-49-69-70) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008؛
70. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (73-84-85-86) من القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008؛
71. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 119-2000، المؤرخ في 30 مايو سنة 2000، محدد كفاءات تسيير حساب FPZPP، العدد 31، 04/06/2000؛
72. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 أبريل سنة 2014، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه FNDA، العدد 30، 21/05/2014؛
73. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 أبريل سنة 2014، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه FNDR، العدد 30، 21/05/2014؛
74. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 أبريل سنة 2003، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه FDRMVTVC، العدد 36، 08/06/2003؛
75. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 غشت سنة 2002، يحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص 109-302 الذي عنوانه FLCDDPS، العدد 67، 13/10/2002؛
76. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 أبريل سنة 2006، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه FNDIA، العدد 44، 04/06/2006؛
77. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 أبريل سنة 2006، يحدد قائمة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه FNRPA، العدد 44، 04/06/2006؛
78. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 111-2000 مؤرخ في 30 ماي 2000، محدد كفاءات تسيير حساب FNRDA، العدد 31، 04/06/2000؛
79. الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر يوم 15-04-1987؛
80. الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة في 12/14/1995؛
81. الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادر يوم 30-06-1990؛

82. الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادر في 18/07/1990؛
83. الجريدة الرسمية، العدد 92، الصادر يوم 25-12-1999؛
84. الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 05/10/1993، العدد 64؛
85. المادة 03 من القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي، المؤرخ في 03 أوت 2008؛
86. المادة 04 من القانون رقم 10-03 المتضمن شروط وكيفيات منح الامتياز، المؤرخ في 10 أوت 2010؛
87. المادة 05 من القانون رقم 10-03 المتضمن شروط وكيفيات منح الامتياز، المؤرخ في 10 أوت 2010؛
88. المادة 101 من القانون رقم 12-07، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012؛
89. المادة 122 من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011؛
90. المادة 15 من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011؛
91. المادة الأولى من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011؛
92. المادة الأولى من القانون رقم 12-07، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012؛
93. المادة الأولى من القانون رقم 67-23، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 18 جانفي 1967؛
94. المادة الأولى من القانون رقم 69-38، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 23 ماي 1969؛
95. المادة الأولى من القانون رقم 90-08، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 17 أفريل 1990؛
96. المادة الأولى من القانون رقم 90-09، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 07 أفريل 1990؛
97. المادة الثانية من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011؛
98. المادة الثانية من القانون رقم 12-07، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012؛
99. المرسوم التنفيذي رقم 243-16 المؤرخ في 22 سبتمبر 2016؛
100. المنشور الوزاري رقم 181 المتعلق بالدعم الاستشاري المؤرخ في 12 مارس 2018؛
101. المنشور رقم 332 المتضمن استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المؤرخ في 18 جويلية 2000؛
102. المواد (109، 110، 111، 112) من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011؛
103. المواد (116، 117، 118، 119، 121) من القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011؛
104. المواد (80، 82) من القانون رقم 12-07، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012؛
105. المواد (84، 87) من القانون رقم 12-07، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012؛
106. المواد (88، 89، 91) من القانون رقم 12-07، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012؛

107. المواد (92، 94، 97، 98، 99) من القانون رقم 12-07، والمتضمن قانون الولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012.

سادسا: التقارير والمنشورات صادرة من جهات رسمية

108. إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تبسة؛

109. إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية تبسة؛

110. إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تبسة؛

111. إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تبسة رقم (488) -؛

112. إحصائيات محافظة الغابات لولاية تبسة؛

113. إحصائيات مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تبسة؛

114. إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة؛

115. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، التمويل الريفي في الصندوق، إيطاليا، 2009؛

116. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (26، 29، 30، 34، 35، 36، 37، 38)؛

117. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر؛

118. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012؛

119. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)؛

120. وزارة المالية، برنامج دعم النمو، أبريل 2005، ص 07.

II. المراجع باللغة الأجنبية

121. Conseil National des Assurances, Note de Conjoncture (2002-2019) ;
122. Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique des études économique et des statistiques, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° (14 ; 16 ; 18 ; 20 ; 22 ; 24 ; 26 ; 28 ; 30 ; 32 ; 33 ; 35), Alger ;
123. Office national des statistiques, **ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN MAI 2019**, N° 879 ;
124. Office National des Statistiques, **Annuaire Statistique de l'Algérie (Chapitre XII: Agriculture, Forêts, Pêche)**, N° (30, 31, 32, 33, 34, 35) ;
125. Office National des Statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises**, N° (182/2014 ; 214/2019) ;
126. Office national des statistiques, **L'Algérie en Quelques Chiffres**, N° (32, 35, 39, 40) ;
127. Office national des statistiques, **Les comptes économiques en volume** ;
128. Office National des Statistiques, **Rétrospective (1962-2011) : Agriculture** ;
129. Office national des statistiques, **RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963-2018**, N° 102 ;
130. Office national des statistiques, **RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963-2018**

III. المواقع الإلكترونية

131. الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

<http://madrp.gov.dz>

132. الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات

<https://www.ons.dz/>



الملاحق

الملحق رقم (01):

PRESENTATION GENERALE DE WILAYA

1/Foncier : SAT : **818357** ha

SAU : **312175** ha dont irriguée **28129** ha

2/ Nature juridique : Biens privés de l'état (Arch + communal) : à **84 %** de la SAU, concession APFA (10/03) 10% et 02% terres Melk

3/Système de production 2016/2017 :

- Céréales : **190000** ha
- Fourrages : **9788** ha
- Cultures maraichères : **3958** ha dont pomme de terre 2480 ha
- Oléiculture : **9497** ha
- Phoeniciculture : **804** ha
- Arboriculture fruitière : **2719** ha

Ressources animales :

- Bovin : 12000 têtes dont vaches laitières 7000
- Ovin : 920000 têtes dont Brebes 560000
- Caprin : 190000 têtes dont chèvres 110000
- Camelin : 1470 têtes dont chamelles 1090
- Aviculture : Chair : 4300.000 sujets
Ponte 216 000 sujets

4/Ressources hydriques :

➤ **Ressources sous terraines :**

- Forage : 1960 pour un débit de : 3920 L/S
- Puits : **750** pour un débit de : 1125 L/S
- Sources : **15** pour un débit de : 7 L/S
- Retenues collinaires : **05** pour 1400 M³

5/PRODUITS VEGETAUX

- Céréales : **816733** Qx
- Fourrages : **902576** Qx (y compris les céréales reconverties)
- Cultures maraichères : **1150866** Qx dont pomme de terre : **920 000** qx
- Oléiculture : **64000** Qx

- Phoeniculteur : **22600** Qx
- Arboriculture fruitière : **71546** Qx

6/RESSOURCES HYDRIQUE EXPLOITES:

- Forage : **1900** pour un débit de : 3800 L/S
- Puits : **400** pour un débit de : 600 L/S
- Sources : **02** pour un débit de : 1 L/S
- Retenues collinaires : **02** pour 600 M³ utilisée partiellement
- Réseau hydrographique utilisée partiellement
- Réseau d'irrigation :
 - Aspections : **12806 ha**
 - Gouttes à gouttes : **3922 ha**
 - Gravitaire : **11401 ha**

7/MATERIEL AGRICOLE:

- Moissonneuses Batteuses : **380**
- Tracteurs : **1869**

8/ STRUCTURES AGRICOLES:

- Conservation des forêts, HCDS, CRMA, BADR, ONTA, CCLS, CNIAAG, ERGR
- Chambre de l'agriculture
- Exploitations : **32000** dont **9000** valident annuellement leurs cartes d'agriculteurs
- Coopératives agricoles : **14** dont **04** spécialisées

9/FORMATION ET VULGARISATION:

- Formation cadres : **28**
- Formation agriculteurs : **97**.
- Vulgarisation et sensibilisation : **12.666** Fellahs touchés.
- Flash Radio : **192**.
- Emission TV : **10**.

10/ RESSOURCES HUMAINES:

- Effectif globale : **164**
 - Encadrement technique : **89**
 - Vétérinaires : **25**
 - Corps commun : **50**

الملحق رقم (02):

PRINCIPAUX INDICATEURS E DEVELOPPEMENT**1/ ENVELOPPE MOBILISEE AU PROFIT DU SECTEUR :****Subvention sur fonds de l'état**Unité : 10³ DA

Période	Montant engagé	Montant consommé	Taux	Obs
2000/2010	4.393.730	3.080.635	70%	Sur FNRDA/FNDIA
2010/2017	2.801.049	1.490.251	53%	FNDIA/FNDA
TOTAL	7.194.779	4.570.886	64%	

2/ ETAT D'AVANCEMENT QUIQUENNAL 2010/2018 :**Subvention sur fonds de l'état**Unité : 10³ DA

Programme	Nbr de projet	Engagement	Réalisation	Taux	Obs
Fonds de développements des investissement agricole FNDIA	2936	2.426.634	1.111.465	46%	

3/ ETAT D'AVANCEMENT 2010/2018 :

Programme	Nbr de projet	Engagement	Réalisation	Taux	Obs
Fonds de développements des investissement agricole FNDIA/FNDA	3145	2.801.049	1.490.251	53%	

4/ Sur : FLDDPS

Unité : 10³ DA

Période	Montant engagé	Montant consommé	Taux (%)	Obs
2000/2010	343958	343958	100	Ouverture et aménagement de pistes agricoles sur 530 km
2010/2018	33998	26536	78	Réhabilitation de l'abattoir
TOTAL	377956	370494	98	

5/Sur : FDRMVTC

Unité : 10³ DA

Période	Montant engagé	Montant consommé	Taux (%)	Obs
2000/2010	5020	5020	100	Amélioration foncière sur 175 km
2010/2018	134102	123759	92	Electrification agricole
TOTAL	139122	128779	93	

الملحق رقم (03):

IMPACTS**1/ PRINCIPALES REALISATIONS :**

- Pistes agricoles : 530 km
- Electrification agricole : 78 km
- Forages et puits : 1763
- Abattoir : viande rouge : 01 pour une capacité de : 2150 Tonnes /jours
- Abattoir tueries : viande blanche 09 pour une capacité de 5700 Sujets/H
- Laiterie : 02 pour une capacité de 6000 L/H dont une soutenue
- Huileries :
 - Automatique : 03 pour une capacité de 80 Q/H dont une soutenue
 - Semi-automatique : 02 pour une capacité de 05 Q/H dont une soutenue
- Station de traitement de semence (CCLS Tébesa) : pour une capacité de 50 Qx/H
- Plantation oléicole : 9100 ha (différents programmes)

2/ EVOLUTIONS DES CAPACITES DE PRODUCTIONS 2017/2015

- SAU : La mise en valeur des terres dans la cadre du programme investissement (34425 ha) des 05 périmètres génèrera une augmentation de 11% de la SAU en irrigable.
- SAU irriguée : +10 %
- Cheptel :
 - Bovin : -12 %
 - Ovin : +06%

3/ VALORISATION DES PRICIPALES PRODUCTIONS : (Mrds DA)

Indicateurs	Campagne 2017/2018
Céréales	1,169
Fourrages	0,776
Maraichages	2,658
Oléicultures	0,327
Viandes rouges	4,957

الملاحق

Viandes blanches	0,999
Lait	2,127

4/ IMPACTS SUR LA CROISSANCE :

➤ PRODUIT BRUT AGRICOLE :

Année	2010	2012	2014	2016	2018
Montant (Mrds DA)	10,098	11,478	11,295	12,983	14,249

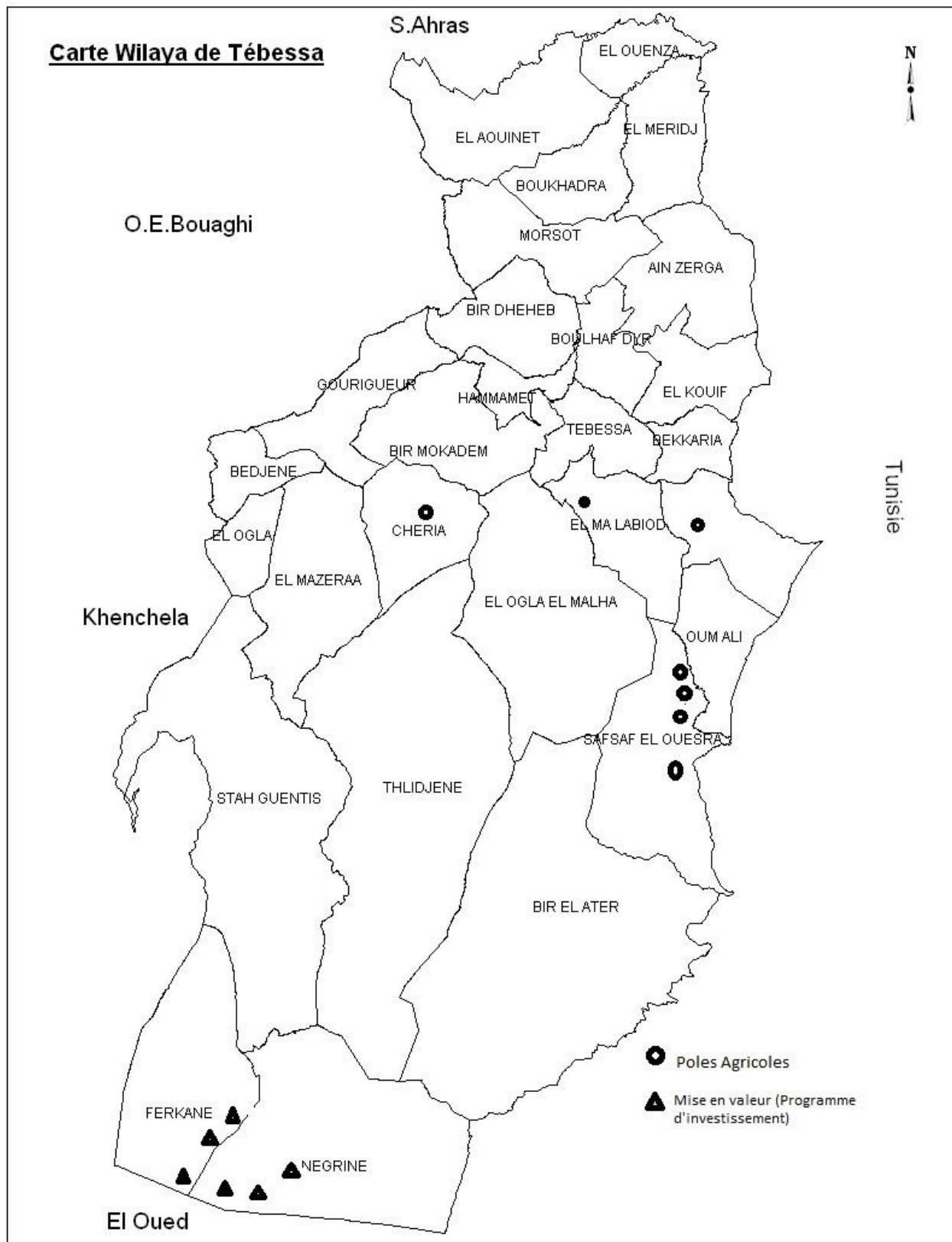
➤ CROISSANCE ECONOMIQUE AGRICOLE :

2010/2009	2011/2010	2015/2014	2016/2015	2017/2018
- 19,57 %	+ 37,43 %	+ 8,16 %	+10,8 %	+10,66%

➤ CROISSANCE ANNUELLE MOYENNE DES PRINCIPALES FILIERES :

Filières	2005/2009 (%)	2009/2018
Céréales	+151	- 09
Fourrages	+49	+300
Maraichages	-18	+72
Oléicultures	+79	+390
Viandes rouges	-12	+54
Lait	+34	+50

الملحق رقم (04)



الملحق رقم (05):
PERSPECTIVES

1/PROGRAMME MISE EN VALEUR ET VALORISATION DES TERRES

Programme	Superficie	Nombre bénéficiaires	Obs
1-Mise en valeur 1.1/P.E.C : APFA	1049	114	36 bénéficiaires disposent d'Actes, 78 bénéficiaires en cours Les plans de délimitations non encore remis à la DSA par les services du CADASTRE
2-Mise en valeur 1.1/ P.E.C : ancien concession (GCA 07 périmètres)	1353	200	11 bénéficiaires disposent d'Actes, 152 bénéficiaires en cours 36 dossiers rejetés
1.2/ Programme neuf :			
- Périmètre jeunes	2060	412	Actions non achevées, absence de financement des actions structurantes
- Investisseurs	32975	607	
S/Total programme neuf	35035	1019	
Total Général	37437	1333	

الملحق رقم (06):

SITUATION DES PERIMETRES DE CONCESSION

Nombre total des périmètres validés par le comité d'orientation de Wilaya : 10

Superficie Totale : 36485 ha

- Nombre de périmètres (moins de 10 ha) : **05** avec une superficie **2060 ha**
- Nombre de périmètres plus de 10 ha : **05** Avec une superficie : **34425 ha**

1/PETITS PERIMETRES (MOINS DE 10 HA)

Superficie globale (ha)	Nombre de demandes inscrites	Nombre des demandes acceptés	Nombre d'attestation de présélection	Nombre d'acte délivrés
2060	600	412	412	0

2/GRANDS PERIMETRES (PLUS DE 10 HA)

Superficie globale (ha)	Nombre de demandes étudiés	Nombre des demandes acceptés	Nombre d'attestation de présélection reçus par ONTA	Nombre cahier de charge signés	Nombre d'acte délivrés
34425	1200	607	528	380	98

3 /PRESENTATION DES PERIMETRES DE L'INVESTISSEMENT AGRICOLE (grands périmètres)

Commune	Périmètres	Superficie à concéder (ha)
Négrine	Nefidhet zezzar	6825
	Gar aouedj	5100
	Aleb essedra	5800
Ferkane	Rag rag rih	14050
	Guerguit el kihel	2650

الملحق رقم (07):

**Programme de soutien sur FNRDA FNDIA ET FNDA
(2000-AU 30/09/2018)**

FNRDA FNDIA FNDA 2000 au 30/09/2018				
Nombre des dossiers agréent :	7 891			
Montant Engagé	7 194 779			
Montant réalisée :	4 570 886			
Désignation	R E A FNDIA et FNDA 2018			
	Engagement		Réalisation	
	Physique	financier	Physique	financier
Céréales (Qx)	606574	630 742	587998	602 431
Oléiculture (ha)	5807	365 700	2 792	166 116
Phoeniculture (ha)	916	134 191	689	100 071
Forages et Puits (unité)	1 763	1 288 500	1 337	973 907
Bassins (Unité)	2 231	493 760	1 640	374 180
Equipement d'irrigation à la parcelle (unité)	1393	334 328	845	225 252
Gouttes à gouttes (ha)	5 807	798 135	3 197	478 217
Apiculture (unité)	31 510	247 110	24 870	196 541
Mini laiterie (unité)	2	8 000	1	4 000
Moissonneuses batteuse (unité)	95	289 327	41	139 300
Tracteur (unité)	1 664	1 250 242	539	513 291
Matériel d'accompagnement (unité)	2 909	224 523	234	24 995
Rénovation Moissonneuses Batteuses (unité)	87	279 613	74	268 257

الملحق رقم (08):

**PROGRAMME DES FORMATIONS
PRCHAT 2
ITMAS GUELMA 2017-2018**

I-FORMATION DES AGRICULTEURS

MOIS de NOVEMBRE

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE	OBS.
CEREALICULTURE	*Conduite technique d'une céréale d'hiver (le blé) ; calcul de la dose de semis, fertilisation azotée et réglage des machines agricoles (semoir et épandeur centrifuge) *Ver blanc biologie et stratégie de lutte. *production de semences.	ITGC-GUELMA SRPV ELTAREF	ITMAS-GUELMA	02j	12-14 Nov	Guelma Constantine El Tarf	05 03 02 02 02 03 03 03	25	Publics ciblés (Céréaliculteurs)
BOVIN	-conduite d'un élevage bovin -Insémination artificielle	ITELV Annaba ITMAS Guelma Mr Belhous		02j	19-20 Nov	O. EL.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 03 03 02 03 03 02 03		Éleveurs
APICULTURE	* lutte contre les maladies et les ennemis de l'abeille	LRV EL Tarf ITMAS Guelma Mlle kati		02j	26-27 Nov		03 04 02 02 03 03 02 03		Publics ciblés (Éleveurs)

MOIS DE DECEMBRE

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE	OBS.
LEGUMINEUSES ALIMENTAIRES	*Conduite d'une légumineuse alimentaire (lentille, pois chiche) * Protection phytosanitaire	ITGC-GUELMA SRPV ELTARF	ITMAS GUELMA	02j	13-14 Dec	Guelma Constantine ElTarf O.EL.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	02 02 02 03 02 04 04 04 02	25	Publics ciblés (éleveurs)

الملاحق

LAIT	-hygiène de la traite -fabrication du fromage	CFPA Ain Makhlouf ITMAS Guelma Mlle grouf		02J	10-11 Dec		03 02 02 02 05 03 03 02 03	25	Eleveurs
APICULTURE	Biologie de l'abeille Elevage des reines Lutte contre les maladies et ennemis de l'abeille	ITMAS Guelma ME Laifa	ITMAS GUELMA	02J	24-25 Dec	Guelma Constantine EITarf O.E.L.Bou aghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 02 02 02 05 03 03 02 03	25	Éleveurs
BOVIN	-conduite d'un élevage bovin -Insémination artificielle	ITMAS Guelma Mr messioud Me Amairia	ITMAS- GUELMA	02 J	19-20 DEC	Wilayas concernes	03 02 02 02 05 03 03 02 03	25	Éleveurs
CEREALICULTURE	-Conduite technique d'une céréale d'hiver (le blé) ; calcul de la dose de semis, fertilisation azotée et réglage des machines agricoles (semer et épandeur centrifuge) *Ver blanc biologie et stratégie de lutte.	ITMAS Guelma MR Belhouchi Mr Boutera	ITMAS GUELMA	02 J	12-13 Déc.	Guelma Constantine EITarf O.E.L.Bou aghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	05 03 02 02 02 02 03 03 03	25	Céréalicult eurs
FOURAGE	-Conduite technique d'un mélange semence de vesce avoine -Chantier d'ensilage	ITMAS GUELMA Mlle Grouf Mme Hamdi	ITMAS GUELMA	02 J	10-11 Déc.	Idem	05 03 02 02 02 02 03 03 03	25	Agriculteu rs
ARBORICULTURE	Gestion technique d'un verger de rosacées	ITMAS GUELMA Mr Belhouchi	ITMAS GUELMA	02 J	25-26 Déc.	Idem	03 02 02 02 05 03 03 02 03	25	Agriculteu rs

MOIS DE JANVIER

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERV ENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERN EES	NOMBRE PAR WILYIA	NOMBRE TOTALE	OBS.
AVICULTURE	*Conduite d'élevage de poules pondeuses (Production d'œufs de consommation)	ITELV constant ITMAS GUELMA Mme Ladaci	ITMAS GUELMA	02j	17-18 Janv	Guelma Constantine EITarf O.E.L.Bouag hi	03 03 03 02 03 03 02 03	25	Publics ciblés (aviculteurs)

الملاحق

APICULTURE	-récolte-extraction du miel * Vertus, Analyse et Composition du miel et du pollen	ITELV constant ITMAS GUELMA Mme : LAIFA		02j	23-24 Janv	Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 03 03 03 03 02 03		Publics ciblés (apiculteurs)
ARBORICULTURE	* Création d'un verger d'olivier * Récolte * Transport et transformation des olives	ITAFV SKIKDA ITMAS GUELMA Mr. BELHOU CHI		02j	10-11 Janv		Idem	25	Publics ciblés (agriculteurs)
CUNICULTURE	-Conduite d'élevage des lapins. *Insémination artificielle.	ITMAS GUELMA Mlle KATTI		02j	15-16 Janv		Idem	25	
ARBORICULTURE	Condition de création d'une pépinière arboricole et viticole	CNCC	TMAS GUELMA	02 J	29-30 Jan	Idem	Idem	25	-

MOIS DE FEVRIER

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERN EES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE	OBS.
CULTURES MARAICHÈRES	-Conduite de la culture de la pomme de terre (la mécanisation, stockage et conservation) - Conduite de la culture de la tomate industrielle -lutte intégrée	ITCMI-ANNABA SRPV ELTAREF	ITMAS-GUELMA	02j	26-27 Fev	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	04 03 02 02 02 05 02 02 03	25	Publics ciblés (agriculteurs)
APICULTURE	*La transhumance * Plantes mellifères -préparation à l'essaimage	ITELV constant. ITMAS-GUELMA Mme : LAIFA		02j	19-20 Fev		03 02 02 02 05 03 03 02 03		Publics ciblés (apiculteurs)
ARBORICULTURE	Fertilisation raisonnée des arbres fruitiers.	ITAFV SKIKDA ITMAS Guelma Mr Belhouchi		02j	12-13 Fév			25	Publics ciblés (agriculteurs)

MOIS DE MARS

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERN EES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE	OBS.
ARBORICULTURE	* Mode de multiplication de l'olivier * Protection de l'olivier	ITAFV – SKIKDA SRPV ELTAREF	ITMAS-GUELMA	02j	27-28 Mars	Guelma Constantine Eltarf O.E. Bouaghi	04 03 02 02 03 02 03	25	Publics ciblés (agriculteurs)

الملاحق

CULTURES FOURRAGERES	* La conduite de la luzerne porte graines et fourragère (différents modes d'exploitation) * conduite de la culture du Maïs grain (semis et entretien) -calibrage du semoir mono grain	ITGC-GUELMA ITMAS GUELMA Mr: BOUTER AA	02j	06-07 Mars	Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 03	05 03 02 02 02 03 03 03						
	AVICULTURE	* Conduite d'élevage de poulet de chair (Acquisition d'agrément pour les serres normatives) Me ladaci				ITELV constant. ITMAS-GUELMA Me ladaci				02j	14-15 Mars	03 03 03 03 03 03 03	Publics ciblés (aviculteurs)

MOI D'AVRIL

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE	OBS.
ECONOMIE D'EAU	-Importance du drainage pour optimiser les rendements des cultures -Economie d'eau et utilisation des eaux usées épurées et des boues résiduaires en agriculture -Elaboration d'un calendrier des irrigations pour les cultures stratégiques	DSA GUELMA	ITMAS GUELMA	02j	24-25 Avril	Guelma		25	Publics ciblés (agriculteurs)
APICULTURE	*Capture et encochage des essaims.	ITMAS-GUELMA Mme : LAIFA		02j	09-10 Avril	Constantine Eltarf O.E. Bouaghi Skikda	03 03 03 03 03 03 03		Publics ciblés (apiculteurs)
CULTURES FOURRAGERES	*Méthodes de conservation des fourrages et (Ensilage)	ITMAS-GUELMA Mme Hamdi		02j	18-19 Avril	S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 03 03 02 03 03 03 02 03		Publics ciblés (agriculteurs)
CULTURE MARAICHERE	-techniques de production de semences de pomme de terre.	CNCC		02j	02-03 Avril		03 03 03 02 03 03 03 02 03		Publics ciblés (agriculteurs)

MOIS de MAI

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE	OBS.
ELEVAGE BOVIN	* Conduite d'élevage bovin (alimentation, reproduction prophylaxie)	ITMAS-GUELMA Mr Messiouid	ITMAS-GUELMA	02j	01-02 Mai	Guelma Constantine El Tarf O.E. Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	05 03 02 02 02 02 03 03	25	Publics ciblés (agriculteurs)
CEREALICULTURE	*Récolte des céréales * réglage de la moissonneuse batteuse * Evaluation des pertes à la récolte	ITGC-GUELMA Itmas Guelma Mr: BOUTER AA		02j	15-16 Mai		03 04 02 03 03 02 03 02		Publics ciblés (céréaliculteurs)
CUNICULTURE	* Conduite d'élevage cunicole (alimentation, reproduction, engraissement)	ITELV constant ITMAS-GUELMA Mr BELHOUS		02J	13-14 Mai		05 03 02 02 02 02 03 03	Publics ciblés (agriculteurs)	
Cultures maraichère	*Cultures sous serres *Production de plants	ITCMI ANNABA		02j	16-17 Mai			25	Agriculteurs
PROTECTION DES VEGETAUX	*Utilisation des pesticides	SRPV ANNABA	ITMAS-GUELMA	02j	08-09 Mai		03 04 02 03 03 02 03 02	25	
AQUACULTURE	Intégration de l'aquaculture dans l'agriculture	ITPA COLLO	ITMAS-GUELMA	02j	07-08 Mai	Guelma Constantine El Tarf O.E. Bouaghi hi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 04 02 03 03 03 02 03 02	25	Publics ciblés (agriculteurs)
HCDS	PLANTATION ET VALORISATION DE L'OPUNTIA	HCDS	ITMAS-GUELMA	02	02-03 Mai	Sur invitation	-	25	Publics ciblés (agriculteurs)

MOIS de JUIN

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE	OBS.
ELEVAGE BOVIN	* élevage des jeunes, vêlage au sevrage, *élevage des génisses et engraissement des veaux de boucherie	ITELV Annaba ITMAS-GUELMA Mr Belhous	ITMAS-GUELMA	02j	11-12 Juin	Guelma Constantine ElTarf O.E. Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela	05 03 02 02 02 02 03 03	25	Publics ciblés (éleveurs)
ELEVAGE OVIN	* Conduite d'un élevage ovin (Alimentation, reproduction, hygiène et prophylaxie)	ITELV ain mlila ITMAS-GUELMA Mr Belhous		02j	12-13 Juin		03 04 02 03 03 02 03 02		Publics ciblés (éleveurs)

ELEVAGE AVICOLE	Elevage de poule pondeuse (choix de la souche, bâtiment, alimentation, Hygiène et prophylaxie)	ITMAS-Guelma Mme : Ladaci Me Amairia		02J	13-14 Juin	Annaba	05 03 02 02 02 03 03 03		Publics ciblés (éleveurs)
------------------------	--	--	--	-----	---------------	--------	--	--	---------------------------

II-FORMATION DES CADRES

MOIS de NOVEMBRE

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNÉES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE
CEREALICULTURE	*Conduite d'une céréale d'hiver le blé, calcul de la dose de semis, fertilisation azotée et réglage des machines agricoles (semoir et épandeur centrifuge) *Ver blanc biologique et stratégie de lutte	ITGC-GUELMA SRPV ELTAREF	ITMAS-GUELMA	02j	05-06 Nov	Guelma Constantine ElTarf	05 03 02 02 02 03 03 03	25
HACCP MANAGEMENT DE QUALITE	* Comment mettre en place un système HACCP au niveau des entreprises agroalimentaires	Itmas Guelma Mlle Gouff		02j	21-22 Nov	O.E. Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa	03 03 03 03 03 02 03	
ELEVAGE BOVIN	* Indexation et choix des taureaux reproducteurs - la traite -diagnostic et traitement des infections mammaires bovines	ITMAS GUELMA MME Laadaci		02j	28-29 Nov	Khenchela Annaba	03 04 02 02 03 03 02 03	
APICULTURE	-récolte –extraction du miel, Vertus, composition et Analyse du miel et pollen	ITMAS GUELMA Mme : LAIFA		02j	08-09 Nov	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	05 03 02 02 02 02 03 03 03	
IRRIGATION ECONOMIE DE L'EAU	* Importance de l'irrigation des céréales et son impact sur la production agricole	DSA GUELMA		02j	29-30 Nov	Guelma	25	

MOIS DE DECEMBRE

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNÉES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE
LEGUMINEUSES ALIMENTAIRES	*Conduite d'une légumineuse alimentaire (lentille, pois chiche) * Protection phytosanitaire	ITGC-GUELMA SRPV ELTARF	ITMAS-GUELMA	02J	04-05 Dec	Guelma Constantine El Tarf O.E. Bouaghi Skikda	04 04 02 02 05 02 02	25
CULTURES MARAICHÈRES	* Production des plants maraichers - techniques des cultures sous serres * Fléaux agricoles (punaises, criquets marocains, moineaux et étourneaux)	ITCMI-ANNABA SRPV ELTAREF		02J	26-27 Dec	S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	02 02 02 03 02 04 04 02	

الملاحق

SANTE ANIMALE	*Prophylaxie sanitaire des pathologies dominantes en élevage cunicole	LRV- EL TARF		02J	06-07 Dec		03 02 02 02 05 03 02 03	
CULTURES MARAICHIERES	- Conduite de la culture de la pomme de terre et de la tomate industrielle -mécanisation des récoltes	ITCMI ANNABA		02j	13-14 Dec		03 02 02 02 05 03 02 03	25
ECONOMIE D'EAU	* Choix des systèmes d'irrigation à adopter en fonction des paramètres agro pédo-climatiques et édaphiques	DSA GUELMA	ITMAS-GUELMA	02j	19-20 Dec	Guelma	25	25
ARBORICULTURE	Création et gestion d'un parc à bois	ITAFV Skikda ITMAS Guelma Mr BELHOU CHI	ITMAS-GUELMA	02J	17-18 Dec	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	25	-
HCDS	Système d'information géographique SIG	HCDS	ITMAS GUELMA	03 J	10-12 Dec	Sur invitation	-	25
VULGARISATION	PROJET SGDIAR	INVA	ITMAS GUELMA	02 J	13-14 Déc.	Sur invitation	-	-

MOIS DE JANVIER

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILYIA	NOMBRE TOTALE
CULTURES MARAICHIERES	* La culture sous- serre (tomate, concombre, piment et poivron) * Protection intégrée de la tomate (plein champ)	ITCMI – ANNABA SRPV ELTAREF	ITMAS GUELMA	02J	15-16 Janv	Guelma Constantine El Tarf O.E. Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	04 04 02 02 02 05 02 02	25
SANTE ANIMALE	* Le modalité d'un bon échantillonnage -diagnostic microbiologique des denrées alimentaires	LRV-EL TARF ITMAS GUELMA Mme: AMAIRIA		02j	24-25 Janv		03 03 03 02 03 03 03 02 03	
ARBORICULTURE	Gestion technique d'une exploitation agricole	ITAF SKIKDA ITMAS Guelma Mr Belhouchi		02j	02-03 Janv		03 03 03 02 03 02 03	
IRRIGATION « ECONOMIE DE L'EAU »	Dimensionnement du réseau d'irrigation, -doses d'arrosage et besoins en eau des différentes cultures -le système goutte à goutte (entretien et maintenance)	DSA Guelma	Idem	02j	03-04 Janv	Guelma	25	25
ELEVAGE BOVIN	Critères de sélection de bovins laitier	ITELV Annaba	Idem	02 j	22-23 janv	Wilayas concernées	25	25

الملاحق

EPICES	La culture du safran	INRF Bainem Mr Rouibi	ITMAS GUELMA	02 j	06-07 Jan	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	-	-
---------------	----------------------	-----------------------------	-----------------	------	--------------	--	---	---

MOIS DE FEVRIER

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE
ARBORICULTURE	Choix du matériel végétal arboricole et viticole adapté à la zone * Capnoïdes des rosacées Le charançon rouge	ITAF - SKIKDA SRPV EL TARF	ITMAS- GUELMA	02j	31 Janv au 01 Fev	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	04	25
							03	
							02	
							02	
SANTE ANIMALE	*Biosécurité en élevage	LRV EL TARF ITMAS GUELMA Mme: Amairia	ITMAS- GUELMA	02j	14-15 Fev	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03	
							02	
							02	
							03	
APICULTURE	* Biologie de l'abeille * Elevage des reines	ITMAS GUELMA Mme : LAIFA	ITMAS- GUELMA	02j	05-06 Fev	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	02	
							02	
							02	
							05	
ECONOMIE D'EAU	*L'économie de l'eau enjeux et défis sur le secteur de l'agriculture	DSA GUELMA	ITMAS- GUELMA	02j	07-08 Fev	Guelma	03	25
							02	
SANTE ANIMALE	*L'anti*bio*résistance. un enjeu de santé animale et de santé publique	LRV El Tarf ITMAS Guelma Mme Amairia	ITMAS GUELMA	02j	21-22 Fev	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	02	25
							03	
CEREALICULTURE	-Usinage et conditionnement des semences de grande culture	CNCC	ITMAS GUELMA	02 J	12-13 Fev	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa khenchela Annaba	-	-

MOIS DE MARS

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE
ARBORICULTURE	-Promotion des portes greffés de la gamme variétale des agrumes * Protection phytosanitaire de l'olivier	ITAFV- SKIKDA SRPV El Tarf	ITMAS- GUELMA	02j	28 Fevr au 01 Mars	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khench ela Annaba	04 03 02 02 03 02 03 03 03	25

الملاحق

CULTURES FOURRAGERES	*La conduite de la luzerne porte graines et fourragère (différents modes d'exploitation) * conduite de la culture du Maïs grain (semis et entretien) et calibrage du semoir mono grain	ITGC-GUELMA ITMAS Guelma Mr Boutera		02j	20-21 Mars		05 03 02 02 02 03 03 03	
APICULTURE	*Transhumance * Plantes mellifères	ITMAS-GUELMA Mme : LAIFA		02j	05-06 Mars		03 03 03 02 03 03 02 03	
ECONOMIE D'EAU	*Problème de salinité des eaux, notion de bonification (amélioration foncière des terres agricoles)	DSA GUELMA		02j	19-20 Mars	Guelma	25	
VULGARISATION	La communication en milieu rural, l'organisation d'une campagne intensive de vulgarisation	INVA	ITMAS-GUELMA	03 jrs	26-28 Mars	Sur invitation	-	-

MOI D'AVRIL

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE
CULTURES FOURRAGERES	*Itinéraire technique de production du foin de bonne qualité	ITMAS-Guelma Mme Hamdi	ITMAS-GUELMA	02j	11-12 Avril	Guelma Constantine El Tarf O.E. Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 03 03 02 03 03 02 03	25
SANTE ANIMALE	*Principales pathologie apicoles	LVR EL TART ITMAS Guelma Mme Amairia		02j	04-05 Avril		03 03 03 02 03 03 02 03	
ECONOMIE D'EAU	*conduite et itinéraire technique des céréales et importance de l'irrigation	DSA Guelma		02j	23-24 Avril		Guelma	
ELEVAGE BOVIN	Facteurs limitant la réussite de l'insémination artificielle bovine	ITMAS Guelma Mr Belhous	ITMAS-GUELMA	02j	02-03 Avril	Guelma Constantine El Tarf O.E. Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	25	25
PROTECTION DES VEGETAUX	Feu bactérien ; Impact et effet de l'utilisation des pesticides	SRPV El Tarf ITMAS-GUELMA Mr Boutera		02j	29-30 Avril		25	
LAIT	-Transformation du lait -fabrication du fromage	CFPA Ain Makhlof ITMAS Guelma Mlle Grouf		02 j	25-26 Avril		25	

MOIS de MAI

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE
CEREALICULTURE	* Récolte des céréales * Réglage de la moissonneuse batteuse * Evaluation des pertes à la récolte * Impact et effet de l'utilisation des pesticides	ITGC-GUELMA ITMAS Guelma Mr Bouteria	ITMAS GUELMA	02jrs	14-15 Mai	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 02 02 02 05 03 03 02 03	25
AQUACULTURE	*intégration de l'aquaculture dans l'agriculture	ITPA COLLO	ITMAS GUELMA	02jrs	07-08 Mai	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	03 04 02 03 03 03 02 03 02	25

MOIS de JUIN

FILIERE	THEME DE LA FORMATION	INTERVENANTS	LIEU DE LA FORMATION	DUREE DE LA FORMATION	DATES	WILAYA CONCERNEES	NOMBRE PAR WILAYA	NOMBRE TOTALE
ELEVAGE BOVIN	* élevage des jeunes, vêlage au sevrage, *élevage des génisses et engraissement des veaux de boucherie	ITMAS-Guelma MR Messioud	ITMAS-GUELMA	02j	03-04 Juin	Guelma Constantine El Tarf O.E.Bouaghi Skikda S/Ahras Tebessa Khenchela Annaba	05 03 02 02 02 03 03 03	25
ELEVAGE OVIN	* Conduite d'un élevage ovin (Alimentation, reproduction, hygiène et prophylaxie)	ITMAS-Guelma MR Belhous		02j	03-04 Juin		03 04 02 03 03 03 02 03 02	
ELEVAGE AVICOLE	Elevage de poule pondeuse (choix de la souche, bâtiment, alimentation, Hygiène et prophylaxie)	TMAS-Guelma Mme : LADACI Mme : AMAIRIA		02j	06-07 Juin		05 03 02 02 02 02 03 03 03	

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة دعم المشروعات الفلاحية في الجزائر وأثرها على تحقيق التنمية المحلية، بالإسقاط على ولاية تبسة، حيث تمتلك الولاية الإمكانيات والمقومات الطبيعية ومساحات فلاحية معتبرة، مما يجعلها منطقة فلاحية بامتياز تمكن الدولة من دفع عجلة التنمية المحلية في الولاية، وبينت الدراسة مراحل تطور سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر على فترات متتالية منذ الاستقلال إلى غاية الآن، بالإضافة إلى مختلف الآليات والوسائل التي اعتمدت عليها الدولة لتحقيق أهداف سياسة دعم المشروعات الفلاحية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر بعد الاستقلال طبقت العديد من البرامج والسياسات الفلاحية بهدف دعم قطاعها الفلاحي وتطويره، والتي كان أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، معتمدة في ذلك على مجموعة من الوسائل المالية والتقنية أهمها صناديق الدعم الفلاحي والمؤسسات المالية والبنكية ومراكز التكوين والإرشاد الفلاحي، بالإضافة إلى العديد من الهياكل الفلاحية الأخرى المنتشرة في جميع الولايات، إلا أن النتائج المحققة تعكس فشل هذه البرامج في تحقيق التنمية المحلية المرجوة، وهو ما ينطبق على ولاية تبسة، فبرغم من النتائج الإيجابية التي سجلها القطاع الفلاحي بالولاية إلا أنها لم تصل للطموحات المأمولة لدفع عجلة التنمية المحلية، وأوصت الدراسة بالإدارة الرشيدة للأموال المخصصة للدعم الفلاحي مع ضرورة تعزيز أساليب الرقابة والمراقبة الفعالة (الإرشاد الفلاحي) لأصحاب المشروعات الفلاحية، بهدف الوصول إلى أعلى مردودية ممكنة لهذه المشروعات ومنه تحقيق التنمية المحلية، كما أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في حل مشكلة العقار الفلاحي في ولاية تبسة والذي يعتبر من أكبر المعوقات أمام تطور القطاع الفلاحي بالولاية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية للأرياف والقرى وفك العزلة عنها ورفع مستوى الوعي لدى الفلاحين عن طريق حملات التوعية والإرشاد الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: دعم المشروعات الفلاحية، السياسات الفلاحية، التنمية المحلية، ولاية تبسة، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to shed the light on the policy of supporting agricultural projects in Algeria and its impact on achieving local development, by projecting on the state of Tebessa, we found that the state possesses the capabilities, raw materials and large agricultural areas which make it an excellent agricultural area and that enables the authorities to promote the local development in the state, Also, the study showed the stages of development of the agricultural support policy in Algeria during successive periods since independence till now, In addition, various mechanisms and materials that the state relied on to achieve the objectives of the supporting agricultural projects policy, as a conclusion, Algeria after independence implemented many agricultural programs and policies to support and develop agriculture, The National Agricultural Development Plan was the most important plan that relied on financial and technical materials as: agricultural support funds, financial, banking institutions and agricultural training centres. Also, other agricultural structures in all the states, Despite the supporting instructions, the achieved results reflect the failure of these programs, In spite of the positive results achieved by the agricultural sector in Tebessa, they didn't reach the goal to promote the local development, The study recommended the rational management of funds allocated to agricultural support with the need to develop the methods of control and effective agricultural guidance for owners of agricultural projects, All this to reach the highest possible profitability for these projects and to achieve local development, Tebessa, which is considered one of the obstacles to the agricultural development in the state, Besides, to improve the infrastructure of the countryside and villages by removing isolation, raising the level of awareness of farmers through campaigns and agricultural guidance.

Keywords: support for agricultural projects, agricultural policies, local development, Tebessa state, Algeria.